«وقد بيَّن الشيخ في تفاصيل جوابه هذا الأصل بيانا شافيا، ووضحه توضيحا كافيا،

لا تجد هذا التفصيل وهذا التحقيق، في كلام غير هذا الإمام العظيم»

العلامة السعدي في الدرة البهية (ص/ ٢٠٨)

«الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حقَّق هذا المقام في هذا النَّظم غاية التحقيق،

وبيَّن فيه الهدى من الضَّلال، حتى وضَّح الطريق»

العلامة السعدي في الدرة البهية (ص/ ٢٠٩)

«وَهُوَ جَوَاب فِي غَايَة النفاسة وَالوَفَاء بِالمَقْصُودِ»

العلامة أحمد بن عيسى في شرح النونية (٢/ ٢٢٥)

«فأجابه رحمه الله بهذه القصيدة الجامعة الفاذّة، فأجاد وأفاد»

العلامة محمد بن علي الإتيوبي في شرح سنن ابن ماجة (٢/ ٤٠٨)

حَاشِيَةُ الإِسْرَافِيلِيِّ عَلَى الدُّرَّةِ البَهِيَّةِ

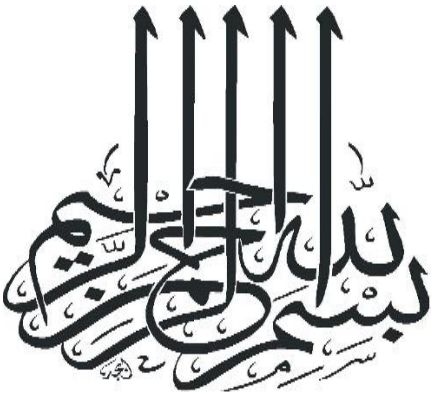

جَمِيعُ الحُقُوق

مَحفُوظَةٌ

الطَّبَعة الثَّالِثَة

١٤٤٣هـ

الدُّرَّةُ البَهِيَّة

شَرحُ القَصِيدةِ التَّائيَّة فِي حَلِّ المُشكِلَةِ القَدَريَّة

لِشَيخِ الإسلامِ أَبِي العَبَّاس ابن تَيمِيَّة الحَرَّانِي

(المتوفَّى: ٧٢٨هـ)

شَرحُ

الشَّيخِ العَلَّامَة عَبدِ الرَّحمنِ بن نَاصِر السَّعدِي

(المتوفَّى: ١٣٧٦ هـ)

ومعه

حَاشِيةُ الإسْرَافِيلِيّ

عَلَى الدرَّة البهية

تَأليفُ أَبي مَشْكُور الإِسْرَافِيلي

عَبدِ الشَّكُور بن عَليّ بن عَبد الله الصَّومَالي

كَانَ اللهُ مَعه في الدُّنيا والآخِرة

المُقَدِّمَة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [سورة الأعلى:١-٥]، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله القائل: «كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ الفَ سَنَةٍ»، قَالَ: «وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ»،(١) وعَلَى آله وأصحابه الذين أجمعوا الإيمان بعِلم الله وكتابته ومشيئته وخلقه، وبما جرت به المقادير من خير أو شر، ومن تَبعهم بإحسان إلى يوم الدين.(٢)

أما بعد: «فإن أهم ما يجب معرفته على المكلف النبيل فضلا عن الفاضل الجليل، ما ورد في القضاء والقدر والحكمة والتَّعليل، فهو من أسنى المقاصد، والإيمان به قطب رحى التوحيد ونظامه، ومبدأ الدين المبين وختامه، فهو أحد أركان الإيمان، وقاعدة أساس الإحسان، التي يرجع إليها، ويدور في جميع تصاريفه عليها، فالعدل قوام الملك، والحكمة مظهر الحمد، والتوحيد متضمن لنهاية الحكمة، وكمال النعمة، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، فبالقدر والحكمة ظهر خلقه وشرعه المبين، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الأعراف:٥٤]».(٣)

---

(١) رواه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٥٣) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر جامع المسائل لابن تيمية (٦/ ٨٠).

(٣) مقتبس من كلام ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ٣).

ولذلك كان الإمام أحمد يقول: «القدرُ قدرة الله»[١] وهي كلمة عظيمة تدل على دقة أحمد وتبحره في معرفة أصول الدِّين،[٢] وذلك لأن إنكاره إنكار لقدرة الرَّبِّ على خلق أفعال العباد وكتابتها وتقديرها،[٣] والإيمان به إيمان بروبية الله وألوهيته وأسمائه وصفاته.

ولقد أحسن الإمام ابن أبي داود حين قال في حائيَّته:

وبِالقَـــدَرِ المقْـــدُورِ أيْقِـــنْ فإنَّـــهُ دِعَامَـةُ عقْـدِ الـدِّينِ والـدِّينُ أفْـيَحُ

وقد حار النَّاس في هذا الموضوع الذي هو من أهم أصول الإسلام، وأركانه العظام لكثرة ما فيه من الإشكالات، وخاض فيه كثير من أهل البدع والضلالات، وانحرف فيه كثير من أهل الديانات، وسبب ذلك هو الابتعاد عن كتاب ربِّ البريات، وعدم الالتفات إلى ما عليه أهل الحق من الأصول الجليات والسنن الواضحات، فإنَّ مَنْ لم يقل بقول السَّلف فإنه لا يُثبِت لله قدرة، ولا يثبته قادرًا.

ولذلك قام أهل السنة والجماعة ببيان هذا الموضوع وتحريره، وكشف ما فيه من غموض وإشكالات، فجزاهم الله خير الجزاء عن الإسلام وأهله.

ولَّما كان الأمر كذلك بحثتُ عن كتاب يمكن تدريسه في هذا الباب لكي أعلق عليه بتعليقات لطيفة وجيزة، فوجدت أن من أحسن الكتب المختصرة في هذا الباب شرح العلَّامة السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المنظومة التائية، المسمَّى بـ: (الدُّرَّة البَهِيَّة شَرحُ القَصِيدةِ التَّائِيَّةِ فِي حَلِّ المُشكِلَةِ القَدَرِيَّةِ)، فاستعنت بالله على ضبطه وإيضاحه، وأن أعلق عليه

---

(١) أخرجه الخلال في السنة (١/ ٥٤٤) وبنحوه قاله زيد بن أسلم كما في القدر للفريابي (ص/ ١٤٤).

(٢) قاله ابن عقيل الحنبلي. انظر طريق الهجرتين (ص/ ١٧٠) ومجموع الفتاوى (٨/ ٣٠٨).

(٣) انظر شفاء العليل (ص/ ٢٨).

ببعض الفوائد التي تنفع قارئ الكتاب بإذن الله، وجعلت أمامه بعد تعريف المنظومة وشرحها وترجمة صاحبيها: مقدمات نفيسة في بيان القضاء والقدر والفرق بينهما، وحكم الإيمان به، وذكر ومراتبه وأنواعه، وأصول أهل السنَّة في هذا الباب، وبيان الأمور المؤثِّرة على الخلاف في القدر، وبيان ثمرات الإيمان به، كما أني ذيَّلت عليه بيان بعض الألفاظ المجملة، وبعض المناهي اللفظية المتعلِّقة بالقدر، والله المسؤول أن ينفع بهذه الفوائد والتعليقات، والحمد لله ربِّ العالمين.

تَـعرِيـفُ الكِـتَـابِ

إن منظومة التائية في القضاء والقدر من أفضل المتون التي كتبت في باب القضاء والقدر، وفيها من التحقيق والتدقيق والغوص في بعض القضايا العقدية الكبيرة الشيء الكثير، كيف لا وناظمها هو شيخ علماء الاعتقاد في زمنه ومنقحه ومقرِّب مذهب السلف في جميع أبواب الدين، وهذه المنظومة تسمَّى بـ«التائيَّة» أو «تائيَّة ابن تيمية في القدر» أو «المنظومة التائية»، أو «حكم مسألة القدر» أو «سؤال بعض أهل الذِّمِّيِّين في حكم القضاء والقدر»، وقد سمَّاها ناظمها بالقصيدة، حيث قال:

هُـوَ المَطْلَـبُ الأَقْصَى ـ لِـوُرَّادِ بَحْـرِهِ وَذَا عُسْرٍ ـ فِي نَظْـمِ هـذي القَصِـيدَةِ

ولا شك في نسبة هذا الكتاب إلى شيخ الإسلام، فقد ذكره غير واحد من طلابه، بل أغلب من ترجم له يذكر أنه له منظومة في القضاء والقدر، وممن ذكرها تلميذه البار ابن القيم الجوزية في طريق الهجرتين (ص/ ٨٦) وسماها تائيَّة، وذكر بعض أبياتها، وممن ذكرها أيضا البزار في الأعلام العلية (ص/ ٢٨-٢٩) والعلامة الصفدي والحافظ ابن حجر وغيرهم.[١]

قال البزار: «أَخْبرنِي الشَّيْخ الصَّالح تَاج الدّين مُحَمَّد المَعْرُوف بِابْن الدوري أنه حضر مجْلِس الشَّيْخ رضى الله عَنهُ، وَقد سَأَلَهُ يَهُودِيّ عَن مسألة فِي القدر قد نظمها شعرًا فِي ثَمَانِيَة أَبْيَات، فَلَمَّا وقف عَلَيْهَا فكر لَحْظَة يسيرَة، وانشأ يكْتب جوابها، وَجعل يكْتب، وَنحن نظن أنه يكْتب نثرا، فَلَمَّا فرغ تَأمله من حضر من أَصْحَابه، وَإِذا هُوَ نظم فِي بَحر أَبْيَات

(١) انظر الوافي والوفيات (٧/ ٣٠) والجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص/ ٣٢٠) والدرر الكامنة (١/ ١٦٦) والبدر الطالع (١/ ٧١).

السُّؤَال، وقافيتها تقرب من مائَة وَأَرْبَعَة وَثَمَانِينَ بَيْتا، وَقد أبرز فِيهَا من العُلُوم مَا لَو شرح بشرح لجاء شَرحه مجلدين كبيرين، هَذَا من جملَة بواهره، وَكم من جَوَاب فَتْوَى لم يسْبق إِلَى مثله».

وقد اشتهرت جدًّا هذه المنظومة حتى جعلت من عجائب ناظمها، لأنها جاءت على قافية المستشكل، وقد كان سبب نظمها أن سائلا سأل شيخ الإسلام مسألة في القدر على مذهب الجبريَّة، وظن أن معتقد أهل الإسلام الصحيح معتقد الجبرية، فأورد إشكالات عليه، وقد نظمها شعرا، فردَّ عليه جماعة من الفضلاء، منهم شيخ الإسلام، وعلاء الدِّين الباجي، والشيخ نجم الدين الطوسي، وابن حجر وعيرهم. (١)

من هو السَّائل؟

اختلف العلماء في اسم السَّائل على أربعة أقوال:

القَول الأوَّل: أنه السكاكيني الشيعي المعتزلي، وهو محمد بن ابي بكر بن أبي القسم الهمداني، ذكر هذا القول ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البداية والنهاية (١٤/ ٢١١) والحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة (٤/ ٣١) والشوكاني في البدر الطالع (١/ ٧١).

والقَول الثَّانِي: أن السائل هو ابن البققي الذي ثبتت عليه أقوال تدل على الزندقة، ذكر هذا السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٣٥٣) بصيغة التمريض.

والقَول الثَّالثُ: أن السَّائل رجل من المعتزلة، وكتم اسمه، وجعله على لسان بعض أهل الذمة، أو على لسان بعض اليهود، وهذا القول جزم به السبكي في طبقاته في نفس الموضع

---

(١) وكثير من أجوبتهم مبنية على انكار التحسين والتقبيح العقليين كَمَا هُوَ مَذْهَب الأشاعرة وَمن وافقهم.

انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٠/ ٣٥٣) وشرح الحمد على التائية (ص/ ٥٧) وشرح النونية لابن عيسى (٢/ ٢٢٣).

الذي أشرنا إليه قبل، وهو ظاهر كلام الناظم حيث قال في بعض كتبه: "كَمَا رَأَيْنَا كَثِيرًا مِنْهُمْ [أي: مِن المُعتَزلة] يَضَعُ كِتَابًا أَوْ قَصِيدَةً عَلَى لِسَانِ بَعْضِ اليَهُودِ أَوْ غَيْرِهِمْ وَمَقْصُودُهُمْ بِذَلِكَ الرَّدُّ عَلَى المُثْبِتِينَ لِلْقَدَرِ". (١)

والقَول الرَّابع: أن السَّائل رجل يهودي، وإليه أشار الحافظ البزار، وقال به الصفدي، وهو ظاهر ما ورد في مجموع الفتاوى (٨/ ٢٤٥): (سُؤَالٌ عَنْ القَدَرِ أَوْرَدَهُ أَحَدُ عُلَمَاءِ الذِّمِّيِّينَ)، ويدل عليه قول شيخ الإسلام:

وَخَاصِمْ لِمُوسَى ثُمَّ سَائِرِ مَنْ أَتَى ... مِنْ الأَنْبِيَاءِ مُحْيِيًا لِلشَّرِيعَةِ

والذي يظهر أن الأقوال الأربعة ترجع إلى القولين الأولين، وذلك لأن القول الثالث لا يعارض القول الأوَّل، لأن السكاكيني رجل شيعي معتزلي، وكأنه هو الذي نظم هذه القصيدة على لسان بعض اليهود، وأما القول الثاني فظاهر ضعفه، لأن الذي حكاه حكاه بصيغة التمريض، فمِن أين تكون له التقوية؟

قال بعض المحقِّقين: "ولعلَّ الأقرب ما ذهب إليه ابن كَثير وغيره أن السائل هو السكاكيني الشيعي المعتزلي". (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١١٥).

(٢) شرح التائية للحمد (ص/ ٦١).

عَدَدُ أَبيَاتِ القَصِيدَةِ:

أبيات السائل هي ثمانية أبيات بالاتفاق، وأما جواب الشيخ فقد ذكر البزار أنها تقارب (١٨٤) بيتا،[١] وقيل: هي (١٠٥) أبيات،[٢] وقيل: (١١٩) بيتا،[٣] والذي ذكره محقِّق الكتاب أنه تبيَّن له بعد مقابلة النسخ أنها (١٢٥) بيتا، ذكر منها الشَّارح (١٢٣) وسقط عنه البيت الخامس عشر والبيت الأخير، ولذلك لم يتعرض لهما في الشَّرح، ولكن قد رأيت أن أدخل في الكتاب حتى يكون مكتملا، وهذه الأبيات موجود كلها في نسخة مجموع الفتاوى، إلا بيتا واحدا، وهو متكون من شطرين في بيتين مختلفين، كما بيَّنه المحقق، وهناك فروق بسيطة بين نسخة مجموع الفتاوى ونسخة الشرح إما بالتقديم والتأخير، وإما ببعض الألفاظ والحمد لله ربِّ العالمين.

مَوضُوعُ القَصِيدَةِ:

احتوت هذه القصيدة على مباحث عديدة دقيقة في باب القضاء والقدر، فقد ردَّ الشيخ على السائل وأجاب عن سؤاله، وبيَّن أنه سؤال معاند، لأن هذا السؤال إنما ترد على مذهب الجبرية، ولأنه ليس مقصود صاحبها البحث عن الحق، ثم ذكر أقسام الفرق القدرية، ثم أسباب الضلال في هذا الباب، ثم تطرق لمسألة الحكمة والمشيئة، والتعليل بأفعال الله، وبيَّن أنه لا تنافي بين الإيمان بالقضاء والقدر وفعل الأسباب، وأطال في الرد على من احتجَّ بالقدر، ثم فصل القول في مسألة الرضا بقضاء الله عز وجل، وفي المنظومة نصائح غالية للشيخ، مع بيان فساد قول الجبرية بالأدلة العقليَّة، والحمد لله ربِّ العالمين.

---

(١) الأعلام العلية (ص/ ٢٩).

(٢) العقود الدرية (ص/ ٣٠٦).

(٣) ذكر هذا الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة (١/ ١٦٦).

شُروحُ القَصِيدَة:

إنَّ من العجائب -في نظري القاصر- عدم اهتمام كثير من أساتذة العقيدة فضلا عن علمائها بهذه القصيدة العظيمة التي يقول عنها الشارح -وهو أعلم بها-: «وقد بيَّن الشيخ في تفاصيل جوابه هذا الأصل بيانا شافيا، ووضحه توضيحا كافيا، لا نجد هذا التفصيل وهذا التحقيق، في كلام غير هذا الإمام العظيم».

ويقول الشيخ العلامة أحمد بن عيسى بعد أن ذكر جزء منها: «وَأطَال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ جَوَاب فِي غَايَة النفاسة وَالوَفَاء بِالمَقْصُودِ تركنَا نقل جَمِيعه اختصارا».[١]

ويقول العلامة محمد بن علي الإتيوبي: «فأجابه رحمه الله بهذه القصيدة الجامعة الفاذّة، فأجاد وأفاد، جزاه الله عن دفاعه عن الإسلام خير الجزاء».[٢]

ومع أهمية هذه القصيدة وأهمية بابها فشروحها قليلة على حسب علمي، وهي:

الأوَّل: شرح جواب ابن تيمية للشيخ العلامة سليمان بن عبد القوي الطوفي، وهو شرح جميل يتميَّز بتحليل الألفاظ، وشرحها شرحاً لغويا يدل على قوة الطوفي في العلوم إلا أنه حصل له بعض الأخطاء العقدية في الكتاب كإثبات النبوة بالمعجزات فحسب، ومسألة التحسين والتقبيح، ومسألة الكَسب.[٣]

---

(١) شرح النونية (٢/ ٢٢٥).

(٢) انظر شرح سنن ابن ماجة (٢/ ٤٠٨).

(٣) حققه الدكتور محمد نور في رسالة علمية في قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية، وللأسف لم أقف عليه. ولكن استفدت منه بعض الأشياء التي نقلها عنه محمد الحمد، وكذا نقل عنه بعض الفوائد العلامة السفاريني في لوامع الأنوار والحمد لله ربِّ العالمين.

والثَّاني: الدُّرَّة البَهِيَّة شَرحُ القَصِيدةِ التَّائيَّةِ فِي حَلِّ المُشكِلَةِ القَدَريَّةِ للعلامة الشهير الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السِّعدي، وهذا هو الشرح الذي بين أيدينا فهو من أحسن شروح هذه القصيدة، إن لم يكن أحسنها، وأسلوبه أنه يشرح البيت إجماليا، يلخص المراد، ويكتفي أحيانا بالإشارة، ويزيد في آخر الكتاب أمثلة توضح مقصوده، وتعين على فهم هذا الباب العظيم.[١]

يقول الشيخ العلامة محمد أمان الجامي في شرح التدمرية (ص/ ٣٩٩) بعد أن ذكر بعض الكتب: «ولعل أقرب من هذا كله شرح صغير لقصيدة شيخ الإسلام ابن تيمية في القضاء والقدر، هذا الشرح صغير ومفيد جدا، للعلامة الشيخ عبد الرحمن السعدي».

وبالجملة فهو شرح عظيم على اختصاره، ويكفيك منه أنه من كتب الإمام علامة القصيم، الذي يذل وقته كله لتدريس العلوم، وزد على ذلك أنه من أواخر كتبه، بل ذكر بعضهم أنه كتب قبل أن يموت بأقلّ من شهرين.[٢]

---

(١) ولم يتيسَّر لي الحصول على مخطوطة هذا الشرح، وإنما وقفت على مطبوعات أربعة قابلت الكتاب عليها، وهي: الأولى: طبعة أضواء السلف بتحقيق أشرف بن عبد المقصود.

والثَّانية: طبعة مكتبة الإمام الوادعي، وليست محقَّقة.

والثَّالثة: طبعة دار ابن الجوزي، باعتناء محمد بن سليمان آل بسَّام.

والرَّابعة: طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر، ضمن مجموع مؤلفات الإمام السَّعدي رحمه الله تعالى، وهذه الرسالة تقع في المجلد السادس (ص/ ٧٦١-٨٠٤).

(٢) قال بعضهم: وهي من آخر مؤلفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ فرغ منها قبل وفاته بأقل من شهرين.

انظر أثر علامة القصيم السعدي على الحركة العلمية لمؤلفه عبد الله بن محمد الطيار (ص/ ٦٤).

والثَّاني: شرح التائية في القدر، للشيخ محمد بن إبراهيم الحمد، وله عناية فائقة لم أجد لغيره بهذه القصيدة، وقد استفدت منه كثيرا، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق المنظومة، وهو شرح طيب، يهتم أولا بالمفردات ثم المعني الإجمالي، فجزاه الله خيرا.

والثَّالث: التعليقات النقيَّة شرح المنظومة التائيَّة في القدر لشيخنا العلَّامة النَّاصح الأمين أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري، الذي نفع الله به الإسلام والمسلمين في أقطار العالم، وهو شرح طيب، وأصله دروس ألقاها الشيخ على طلابه، ثم فرَّغها بعض طلابه، فجزاه الله عن المسلمين خيرا. (١)

(١) وهو مطبوع في المجلد الثاني من مجموع كتبه ورسائله.

تَرجُمة المُصنِّف (شيخ الإسلام)

اسمه ومولده:

هو أحمد تقي الدين أبو العباس بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية الحراني.

واشتهرت أسرته بالعلم، فأبوه عالم، وجدَّه أعلم منه، وهو صاحب (منتقى الأخبار)، ولذا قيل عن أبيه: نجم وقع بين الشمس والقمر.

وذكر مترجموه رحمهم الله تعالى أقوالًا في سبب تلقيب العائلة بآل (تيمية) منها ما نقله ابن عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن جده محمدًا كانت أمه تسمى (تيمية)، وكانت واعظة، فنسب إليها، وعرف بها.

وقيل: إن جده محمد بن الخضر حج على درب تيماء، فرأى هناك طفلة، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت بنتًا له فقال: يا تيمية، يا تيمية، فلقب بذلك. (١)

ولد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوم الاثنين، عاشر، وقيل: ثاني عشر من ربيع الأول سنة ٦٦١هـ. في حرّان، ثم سافر إلى دمشق وقد بلغ سبع سنين، لأجل التتار.

وأما نشأته فقد قال عنها العلامة الذَّهبي كما في العقود الدرية (١/ ٢٠): "نَشأ فِي تصون تَامّ، وعفاف، وتأله وَتعبد، واقتصاد فِي الملبس والمأكل، وَكَانَ يحضر المَدَارِس والمحافل فِي صغره، ويناظر ويفحم الكِبَار، وَيَأْتِي بِمَا يتحير مِنْهُ أَعْيَان البَلَد فِي العلم، فَأفْتى وَله تسع عشرَة سنة، بل أقل، وَشرع فِي الجمع والتأليف من ذَلِك الوَقْت، وأكب على الِاشْتِغَال، وَمَات وَالِده وَكَانَ من كبار الحَنَابِلَة وأئمتهم، فدرس بعده بوظائفه وَله

(١) العقود الدرية (ص/ ٢).

إِحْدَى وَعِشْرُونَ سنة، واشتهر أمره وَبعد صيته فِي العَالم، وَأخذ فِي تَفْسِير الكتاب العَزِيز فِي الجمع على كرْسِي من حفظه، فَكَانَ يُورد المجْلس وَلَا يتعلثم، وَكَذَا كَانَ الدَّرْس بتؤدة وَصَوت جَهورِي فصيح".

مصنَّفاته: [(١)]

منها: الاستقامة، واقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، وبيان تلبيس الجهمية: والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ودرء تعارض العقل، والصفدية، ومنهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، والنبوات، وقد جمعت بعض فتاويه ورسائله في (٣٥) مجلدا، جمعه الشيخ عبد الرحمن بن قاسم وولده محمد، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

شيوخه:

له شيوخ كثيرة منهم:

١) والده، عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني.

٢) محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي الصالحي الحنبلي.

٣) عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الصالحي.

٤) محمد بن إسماعيل بن أبي سعد بن علي الشيباني الآمدي الحنبلي.

٥) أحمد بن عبد الدايم بن نعمة بن أحمد زين الدين أبو العباس.

---

(١) قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: "وأما تصانيفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهي أشهر من أن تذكر، وأعرف من أن تنكر، سارت سير الشمس في الأقطار، وامتلأت بها البلاد والأمصار، قد جاوزت حدّ الكثرة فلا يمكن أحد حصرها، ولا يتسع هذا المكان لعدّ المعروف منها، ولا ذكرها". الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٤٠٣).

تلامذته:

من طلابه شيخ الإسلام:

١) الإمام محمد بن أبي بكر الدمشقي ابن قيم الجوزية.

٢) الحافظ مؤرخ الإسلام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي.

٣) المحدث محمد بن أحمد بن عبد الهادي.

٤) عماد الدين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ثم الدمشقي.

٥) الحافظ، خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي، الدمشقي، الشافعي.

ثناء العلماء عليه: [١]

قال الذهبي كما في الردّ الوافر (ص/ ٣٥): "وَهُوَ أكبر من أَن يُنَبه مثلي على نعوته، فَلَو حَلَفت بَين الرُّكْن وَالمقَام لحلفت إِنِّي مَا رَأَيْت بعيني مثله، وَلَا وَالله مَا رأى هُوَ مثل نَفسه فِي العلم."

ويقول العلامة كمال الدين بن الزملكاني: "كان إذا سئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحدًا لا يعرفه مثله، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك، ولا يعرف أنه ناظر أحدًا فانقطع معه ولا تكلم في علم من العلوم، سواء أكان من علوم الشرع أم غيرها إلا فاق فيه أهله، والمنسوبين إليه، وكانت له اليد الطُّولى في حسن التصنيف، وجودة العبارة والترتيب والتقسيم والتبيين". [٢]

---

(١) قد أثنى عليه كثير من العلماء من أصحابه وأعدائه، كما هو مسجل في كتب التراجم.

(٢) انظر: العقود الدرية لابن عبد الهادي.

وفاته رحمه الله:

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السجن في ليلة الإثنين العشرين من ذي القعدة من سنة (٧٢٨هـ).[١]

(١) قال ابن كثير في البداية والنهاية (١٤/ ١٣٨): "قال: وقد اتفق موته في سحر ليلة الإثنين المذكور، فذكر ذلك مؤذن القلعة على المنارة بها، وتكلم به الحراس على الأبرجة، فما أصبح الناس إلا وقد تسامعوا بهذا الخطب العظيم والأمر الجسيم، فبادر الناس على الفور إلى الاجتماع حول القلعة من كل مكان أمكنهم المجيء منه، حتى من الغوطة والمرج... وكنت فيمن حضر هناك مع شيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي رحمة الله، وكشفت عن وجه الشيخ ونظرت إليه وقبلته، وعلى رأسه عمامة بعذب مغروزة وقد علاه الشيب أكثر مما فارقناه. وأخبر الحاضرين أخوه زين الدين عبد الرحمن أنه قرأ هو والشيخ منذ دخل القلعة ثمانين ختمة وشرعا في الحادية والثمانين، فانتهينا فيها إلى آخر اقتربت الساعة {إن المتقين في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر} فشرع عند ذلك الشيخان الصالحان الخيران عبد الله بن المحب وعبد الله الزرعي الضرير- وكان الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحب قراءتهما- فابتدءا من أول سورة الرحمن حتى ختموا القرآن وأنا حاضر أسمع وأرى."

تَرجمَة الشَّارِحِ (الإمام السِّعدي)

اسمه ونسبه:

هو العالم الجليل أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن أحمد آل سعدي، من نواصر بني عمرو المنتمية إلى تميم.

مولده ونشأته:

ولد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عنيزة في الثاني عشر من شهر الله المحرم عام (١٣٠٧ هـ)، وقد توفيت والدته وله من العمر أربع سنوات، وتوفي والده وله من العمر سبع سنوات، فنشأ يتيمًا عجيًا، فقيض الله له زوجة والده فكفلته وأحبته، وصار عندها موضع الرعاية والعناية، ولما شبَّ صار في بيت أخيه الأكبر حمد.

أخلاقه:

عاش رَحِمَهُ ٱللَّهُ حياة الزُّهد والوَرَع والتواضع والأمانة والأخلاق الكريمة، وكان جريئًا في قول الحق، لا يخشى في الله لومة لائم.

وكان وثيق الصِّلة، حسن المعاشرة، متودِّدًا إلى جلسائه من مشايخ وأقران، وطلاب، إذا جَلَسْتَ عنده لا تفرِّق في حلقته بين كبير وصغير؛ لسمو الأخلاق وكريم السجايا.

عقيدته ومذهبه:

كان علمًا من أعلام أهل السنة والجماعة، مستمسكًا بمذهب السلف الصالح، مهتمًّا بإبراز العقيدة الصافية الخالية من شوائب البدع والشركيَّات، وقد كتب في قضايا الاعتقاد أكثر من ثمانية عشر مؤلَّفًا، وردَّ على المخالفين، ووقف في وجه المعاندين والملحدين، كما اعتنى عناية خاصة بكتب السلف الذين أثرَوا جوانب العقيدة بحثًا وتأليفًا وردًّا على المبتدعة، خاصة كتب الإمامين ابن تيمية وابن القيم.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذا معرفة تامة بالفقه أصولًا وفروعًا، وكان في أول أمره على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١)، وما أن تقدمت به الدراسة شوطًا حتى تفتَّحت أمامه آفاق العلم؛ فخرج عن مألوف بلده من الاهتمام بالفقه الحنبلي فقط إلى الاطلاع على كتب التفسير والحديث والتوحيد، وكتب ابن تيمية (ت ٧٢٨) وابن القيم (ت ٧٥٢) التي فتَّقت ذهنه، ووسَّعت مداركه؛ فخرج عن طور التقليد إلى طور الاجتهاد، فصار يرجِّح من الأقوال ما رجَّحه الدليل وصدقه التعليل.

شيوخه وتلاميذه:

تلقى السعدي العلم على كثير من العلماء المبرَزين في عصره، ومنهم:

١ – إبراهيم بن حمد الجاسر ٢– إبراهيم بن صالح القحطاني.

٣ – محمد بن عبدالعزيز بن مانع ٤_ محمد بن عبدالكريم الشبل.

وأما الذين تلقَّوا العلم عن السعدي فخلق كثير يصعب حصرهم، ومنهم:

١ – سليمان بن إبراهيم البسام ٢ – عبدالعزيز بن محمد السلمان.

٣ – عبدالله بن عبدالرحمن البسام ٤ – عبدالله بن عبدالعزيز بن عقيل.

٥ – محمد بن صالح العثيمين ٦ – محمد بن عبدالله المانع.

مصنفاته:

للشيخ مصنفات كثيرة، منها: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، والقواعد الحسان لتفسير القرآن، والتنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة، والتوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية، والدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية، وهو الذي بين أيدينا، والقول السديد شرح

كتاب التوحيد، والقواعد والأصول الجامعة والفروق والتقاسيم البديعة النافعة، ومنهج السالكين وتوضيح الفقه في الدين، والفتاوى السعدية.

ثناء العلماء عليه:

قال العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: "كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثير الفقه، والعناية بمعرفة الراجح من المسائل الخلافية بالدليل، وكان عظيم العناية بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وكان يرجح ما قام عليه الدَّليل، وكان قليل الكلام إلا فيما يترتب عليه فائدة، جالسته غير مرة في مكة والرياض، وكان كلامه قليلًا إلا في مسائل العلم، وكان متواضعًا، حسن الخلق، ومن قرأ كتبه عرف فضله وعلمه وعنايته بالدليل، فرحمه الله رحمة واسعة". (١)

وفاته:

وبعد عمر دام قرابة (٦٩) عامًا قضاها في العلم، والتعليم، والتوجيه، والتدريس، والإمامة، والخطابة، والتأليف، والإفتاء توفي في فجر يوم الخميس الموافق ٢٣/ ٦/ ١٣٧٦هـ بعد مرض لازمه خمس سنوات، وهو مرض ضغط الدم، وشُيع جثمانه إلى مقابر (الشَّهوانية) بمدينة عنيزة، فرحمه الله من إمام، وجزاه عن المسلمين خير الجزاء، ورفع في الجنة درجته، وأعلى فيها منزلته، إنه سميع مجيب. (٢)

---

(١) انظر ترجيحات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي في التفسير (ص/ ٣)، وممن أثنى عليه ثناء عطرا العلامة عبد الرزاق عفيفي، والعلامة محمد بن العثيمين، والعلامة عبد الله العقيل وغيرهم.

الجهود الدعوية للسعدي (ص/ ١١٤) وتحقيق محمد العجمي على المنظومة القواعد الفقهية (ص/ ٨٤).

(٢) أخذت من هذه الترجمة كتاب ترجيحات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي في التفسير للأخ عبد الله بن أحمد زقيلي، وكتاب أثر علامة القصيم عبد الرحمن السعدي على الحركة العلمية المعاصرة لمؤلفه أبي محمد عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، والجهود الدعوية للسعدي للدكتور الرميان.

مُقَدّمَة مُهِمَّة في القَضَاءِ وَالقَدَرِ

إن الكلام في مسائل القضاء والقدر ليس كالكلام في كثير من المسائل، وذلك لأن هذا الباب باب توقيفي لأنه من باب الإلهيات، إذ هو متعلق بأفعال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولذلك لا ينبغي للشخص الخوض فيه مطلقا، لما تقدَّم من أن هذا الباب زلت به الأقدام، وضلت به الأفهام، قد يبعث على الشك والحيرة، والتعمق والنظر في ذلك اعتمادا على العقل البشري القاصر ذريعة للخذلان وسلم الحرمان ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظرا وفكرا ووسوسة، ومن عدل عن الكتاب والسنة فقد ضلّ.[(١)]

وقد نقل عن السَّلف ذم الخوض في القدر، بل ورد في بعض الأحاديث الإشارة إلى ذلك، فقد روي عن بعض الصحابة كابن مسعود، وثوبان، وابن عمر بأسانيد ضعيفة، ولكن بعضها يشد بعضا عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكر النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا».[(٢)]

---

(١) قال النووي في شرح مسلم (١٦/ ١٩٦): "قال الإمام أبو المظفر السمعاني: سبيل معرفة هذا الباب التوقيف من الكتاب والسنة دون محض القياس ومجرد العقول فمن عدل عن التوقيف فيه ضل وتاه في بحار الحيرة ولم يبلغ شفاء النفس ولا يصل إلى ما يطمئن به القلب". وانظر العقيدة الطحاوية.

(٢) أخرجه الطبراني (١٤٢٧) أبو نعيم في الحلية (٤/ ١٠٨) عن ابن مسعود بهذا اللفظ، وقال الهيثمي: (وفيه يزيد بن ربيعة وهو ضعيف) مجمع الزوائد ٧(/ ٢٠٢)، والحديث له شواهد يحسن بها.

انظر الصحيحة للعلامة الألباني برقم (٣٤) (١/ ٧٥) والفتح لابن حجر (١١/ ٤٨٦) وتحفة الحوذي للمباركفوري (٦/ ٣٣٦).

وفي شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي (٤/ ٧٠٠) عن ميمون بن مهران قال: قال لي ابن عباس: «احفظ عني ثلاثا: إياك والنظر في النجوم فإنه يدعو إلى الكهانة، وإياك والقدر فإنه يدعو إلى الزندقة، وإياك وشتم أحد من أصحاب محمد ﷺ فيكبك الله في النار على وجهك».

ومراد العلماء والأئمَّة من تحذير الخوض في القدر هو الخوض فيه بدون علم والجدال فيه، والانشغال به،[١] والاعتماد على العقل البشري القاصر، وترك التسليم والإذعان لله تعالى، وكثرة الاعتراضات على الله، وذلك لأن الخَوض في هذا الباب ليس بمذموم مطلقا، لأنه ركن من أركان الإيمان، فلابدَّ من تعلُّمه وتَعلِيمِه، ولأن القرآن الكريم مليء بذكر القدر وتفاصيله، وكان السلف رضوان الله عليهم يعتنون بهذا الباب غاية الاعتناء، بل ما من كتاب من كتب الاعتقاد إلا وذكر فيه مباحثه ومسائله، وخلاصة القول في المسألة أن الحديث عن القدر لا يفتح بإطلاق، ولا يغلق بإطلاق، فإن كان الحديث بحق فلا يمنع ولا ينهى، والعكس بالعكس.[٢]

وأما ما اشتهر عن بعض أهل العلم من أن «القدر سرُّ الله في خلقه فلا تكشفه»[٣] فمرادهم في الجانب الخفي التفصيلي من القدر، ألا وهو كونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أضل وهدى، وأمات وأحيا، ومنع وأعطى، وقسم ذلك بين عباده بقدرته ومشيئته النافذة، فمحاولة معرفة سر الله في ذلك لا تجوز؛ لأن الله حجب علمها حتى عن أقرب المقربين، ومن حسن إسلام المرء ترك ما لا يعنيه.[٤]

---

(١) قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١٨/ ١٣٧): "الخَوْضُ فِي ذَلِكَ بِغَيْرِ عِلْمٍ تَامٍّ أَوْجَبَ ضَلَالَ عَامَّةِ الْأُمَمِ وَلِهَذَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ عَنْ التَّنَازُعِ فِيهِ".

وقال أيضا كما في جامع المسائل (٦/ ٨٠): "لخوض في القدر أصل كل شبهة في العالم، فبين سبحانه أنه خَلَقَ وعلَّم، وخلق فسوىَ، وقدَّر فهدَى".

(٢) انظر شرح القصيدة التائية للشيخ الحمد (ص/ ٢٥-٣١) والقضاء والقدر في الإسلام للدكتور فاروق الدسوقي (١/ ٣٦٨).

(٣) أخرجه اللالكائي (١١٢٣) وغيره بأسانيد ضعيفة عن علي رضي الله عنه، ولكن مفاده حق قرره الأئمة.

(٤) انظر شرح الطحاوية (١/ ٣٢٠) والقضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤٢٩).

والمشهور بين أهل السنة والجماعة أنه لا يقال في صفات الله عز وجل: (كيف)؟، ولا يقال في أفعاله: (لم)؟،[١] وقديما قيل: لا تقل: لمَ فعل الله؟ ولكن قل بم أمر الله؟.[٢]

قال الإمام الطحاوي: «فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الأنبياء:٢٣]، فمن سأل: لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين».[٣]

والحاصل أنه لا يجوز الخوض في القدر بتعمق يتجاوز فيه الأدلة، وهذا هو المنهي.[٤]

ولهذا ينبغي أن نقدم بعض المسائل المتعلقة بالقضاء والقدر باختصار قبل الدخول في صلب الكتاب.

---

(١) انظر بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣).

(٢) انظر شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٣٤١).

(٣) انظر متن الطحاوية بتعليق الألباني (ص/ ٥٠).

(٤) قال الإمام ابن بطة في الإبانة (٣/ ٢٢٨): "والناظر فِيهِ كالناظر فِي عين الشَّمْس كلما ازْدَادَ فِيهِ نظرا ازداد فِيهِ تحيرا وَمن الْعلم بكيفيتها بعدا فهو التفكر في الرب عز وجل كيف فعل كذا وكذا ثم يقيس فعل الله عز وجل بفعل عباده فما رآه من فعل العباد جورا يظن أنما ما كان من فعل مثله جور فينفي ذلك الفعل عن الله فيصير بين أمرين: إما ان يعترف لله عز وجل بقضائه وقدره ويرى أنه جور من فعله، وإما أن يرى ممن ينزه الله عن الجور فينفي عنه قضاءه وقدره، فيجعل مع الله آلهة كثيرة يحولون بين الله وبين مشيئته، فبالفكر في هذا أو شبهه والتفكير والبحث والتنقير منه هلكت القدرية حتى صاروا زنادقة وملحدة ومجوسا حيث قاسوا فعل الرب بأفعال العباد وشبهوا الله بخلقه ولم يعوا عنه".

المَسْأَلَةُ الأُولَى: تَعرِيفُ القَضَاءِ وَالقَدَرِ

القدر مصدر قدر يقدر قدرا، بفتح الدال وسكونها مع فتح القاف وقد يضم، وهو في اللغة يطلق على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته،(١) يُقَالُ: قَدْرُهُ كَذَا: أَيْ مَبْلَغُهُ، ويطلق على قضاء الله، ومنه: «فَاقْدُرْهُ لِي»،(٢) ويطلق القدر على الشيء المقدَّر، فتقول فيما يحدث في الوجود: «هذا قَدَرٌ»، ويطلق أيضا على الطاقة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [سورة البقرة:٢٣٦]، وعلى غيرها من المعاني.

والتقدير من قدَّرت الشيء أقدِّره، وهو التفكير في تسوية أمر.

وأما القضاء بالمد فأصله قضاي، فجاءت الياء بعد ألف زائدة متطرفة هُمزت، وجمعه أقضية، وهو أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِحْكَامِ أَمْرٍ وَإِتْقَانِهِ وَإِنْفَاذِهِ لِجِهَتِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [سورة فصلت:١٢] أَيْ: أَحْكَمَ خَلْقَهُنَّ.

ويطلق على معان كثيرة منها: القدر، والأمر، والحُكم، والإنهاء، والفراغ، والأداء، والإعلام وغيرها من المعاني. (٣)

---

(١) قال ابن فارس في مقاييس اللغة (٥/ ٦٢): "القاف والدال والراء أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته. فالقدر: مبلغ كل شيء. يقال: قدره كذا، أي مبلغه. وكذلك القدر. وقدرت الشيء أقدره وأقدره من التقدير، وقدرته أقدره. والقدر: قضاء الله تعالى الأشياء على مبالغها ونهاياتها التي أرادها لها، وهو القدر أيضا".

(٢) رواه البخاري برقم (٦٣٨٢) من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) انظر مقاييس اللغة (٥/ ٩٩) والقضاء والقدر للدكتور عبد الرحمن المحمود (ص/ ٣٣).

ومعنى القضاء والقدر في الشَّرع: هو تقدير الله الأشياء في القدم، وعلمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنها ستقع في أوقات معلومة عنده، وعلى صفات مخصوصة، وكتابته سبحانه لذلك ومشيئته له ووقوعها على حسب ما قدرها، وخلقه لها. (١)

وقيل: تقدير الله للكائنات حسب ما سبق علمه واقتضت حكمته. (٢)

وقال الإمام ابن القيم: "والقدر عند أهل السنة قدرة الله تعالى وعلمه ومشيئته وخلقه فلا يتحرك ذرة فما فوقها إلا بمشيئته وعلمه وقدرته". (٣)

---

(١) قال شيخ الإسلام: "وَأما الْقَضَاء وَالْقدر وَهُوَ علم الله وَكتابه وَمَا طابق ذَلِك من مَشِيئَته وخلقه".

وقال تلميذه ابن القيم: "فإنه علم الله وقدرته وكتابه ومشيئته".

وقال الخطابي: "يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر يستلزم الجبر وقهر العبد، وليس كذلك وإنما معناه الإخبار عن إثبات علم الله بما يكون من أفعال العباد وصدورها عن تقدير سابق منه".

وقال الطوفي: "المراد بتقدير الله للأشياء هو الإتيان بالفعل على وفق مقتضى الحكمة، من غير زيادة على مقتضاها ولا نقص، وحاصل ذلك أنه تعالى قادر مختار تام القدرة، لا مانع له من استيفاء مقتضى الحكمة ولا مكره له على الزيادة عليه".

انظر جامع الرسائل (٢/ ٣٥٥) وشفاء العليل (ص/ ٢٦٨) ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/ ١٤٨) والقضاء والقدر للمحمود (ص/ ٣٩) ومعالم السنن (٤/ ٢٩٧) وفتح الباري لابن حجر (١١/ ٥٠٩) وشرح الطوفي على التائية (ص/ ٢٢٩).

(٢) انظر رسالة في العقيدة للشيخ ابن عثيمين (ص/ ٣٧).

وللعلماء تعاريف كثيرة للقدر، وأحسنها ما جمع مراتب القدر الأربعة، وهي علم الله السابق وكتابته ومشيئته وخلقه، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى.

(٣) انظر شفاء العليل (ص/ ٥٢).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: الفَرقُ بَينَ القَضَاءِ وَالقَدَرِ

اختلف العلماء في الفرق بين القضاء والقدر على أقوال منها:

الأوَّل: أنهما مترادفان ولا فرق بينهما، وهو الظاهر إذ أن لفظتي القضاء والقدر لم تردا مجتمعة في الكتاب والسنة، ولا دليل على التفريق بينهما. (١)

والثَّاني: أن القدر: هو تقدير للشيء قبل قضائه، أي: هو ما يسبق وقوع المقدَّر، والقضاء هو الفراغ من الشيء، أي: إذا وقع القضاء سمي قضاء. (٢)

والثَّالث: أنهُما كَلِمَتَانِ إِنْ اجْتَمَعَتَا افْتَرَقَتَا، وَإِنْ افْتَرَقَتَا اجْتَمَعَتَ، وافتراقهما يصبح لكل واحد منهما مدلول بحسب ما مر في القول الثاني. (٣)

والرَّابع: القضاء هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل، والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفاصيله. (٤)

وليس لهذا الخلاف فائدة ظاهرة. (٥)

---

(١) انظر الآثار الواردة عن عمر بن عبد العزيز في العقيدة للدكتور حياة بن محمد (١/ ٤٩٥).

(٢) قال ابن الأثير في النهاية (٤/ ٧٨): "فالقَضاء والقَدَر أَمْرَانِ مُتَلازِمان لَا يَنْفَك أحدُهما عَنِ الآخَر، لِأَنَّ أحدَهُما بمَنْزلة الْأَسَاسِ وَهُوَ القَدَر، والآخَرَ بِمَنْزِلَةِ البِناء وَهُوَ القَضاء، فَمَنْ رَامَ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا، فَقَدْ رَامَ هَدْم البِناء ونَقْضَه.".

(٣) وخلاصته أن القدر هو مقادير الأشياء قبل أن تقع، وإذا وقت الأشياء وانتهت صارت قصاء، لأن القضاء بمعنى الانتهاء. انظر شرْحُ العقيدة الواسطية لابن عثيمين (٢/ ١٨٧) وأضواء على طريق الدَّعوة للشيخ الجامي (ص/ ١٧) وشرح الواسطية للشيخ صالح آل الشيخ (٢/ ٣١١).

(٤) الفتح لابن حجر (١١/ ٤٨٦).

(٥) لأنه قد وقع الاتفاق على أن أحدهما قد يطلق على الآخر. انظر القضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤٤) والدرر السنية " (١/ ٣١٥) (٣/ ٢١٣).

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: وُجُوبِ الإِيمَانِ بِالقَضَاءِ وَالقَدَرِ

يجب على كل شخص الإيمان بالقضاء والقدر، خيره وشره، وحلوه ومره؛ لأنه ركن من أركان الإيمان الستة، ودليل ذلك من الكتاب والسنة والإجماع. (١)

أما الكتاب: فقد أخبر الله جلَّ وعلا أن كل شيء يحصل في هذا الكون أنه مقدَّر، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [سورة القمر:٤٩]، ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ ۖ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾ [سورة الأحزاب:٣٨].

وفي حديث جبريل المشهور: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». (٢)

---

(١) قال البغوي في شرح السنة (١/ ١٤٢): "الإيمان بالقدر فرض لازم، وهو أن يعتقد أن الله تعالى خالق أعمال العباد، خيرها وشرها، كتبها عليهم في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقهم، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] ، وَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرَّعْد: ١٦] ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [الْقَمَر: ٤٩]، فالإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، كلها بقضاء الله وقدره، ومشيئته، غير أنه يرضى الإيمان والطاعة، ووعد عليهما الثواب، ولا يرضى الكفر والمعصية".

(٢) رواه مسلم عن عمر ابن الخطاب برقم (٨)، وهو في الصحيحين عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال العلامة ابن عثيمين في شرح الواسطية (١/ ٧٠): "أما وصف القدر بالخير، فالأمر فيه ظاهر. وأما وصف القدر بالشر، فالمراد به شر المقدور لا شر القدر الذي هو فعل الله، فإن فعل الله عز وجل ليس فيه شر، كل أفعاله خير وحكمة، ولكن الشر في مفعولاته ومقدوراته، فالشر هنا باعتبار المقدور والمفعول، أما باعتبار الفعل، فلا، ولهذا قال النبي عليه الصلاة والسلام: "والشر ليس إليك".

وقول الشيخ (فالأمر في ظاهر) واضح، لأنه علم الله وكتابته ومشيئته وخلقه، وذلك خير محض، وكمال.

والفرق بين كون القدر خيرا وشرا وكونه حلوا ومرا: أن الحلاوة والمرارة تعود إلى مباشرة الأسباب في العاجل، والخير والشر يرجع إلى حسن العاقبة وسوئها، فهو حلو ومر في مبدأه وأوله، وخير وشر في منتهاه وعاقبته، وقد أجرى الله سبحانه سنته وعادته أن حلاوة الأسباب في العاجل تعقب المرارة في الآجل، ومرارتها تعقب الحلاوة، فحلو الدنيا مر الآخرة ومر الدنيا حلو الآخرة. انظر شفاء العليل (ص/ ٢٦٩).

وفي صحيح مسلم برقم (٢٦٥٥) عَنْ طَاوُسٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَدْرَكْتُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، يَقُولُونَ كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، قَالَ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى العَجْزِ وَالكَيْسِ، أَوِ الكَيْسِ وَالعَجْزِ». (١)

قال الإمام النووي: «تظاهرت الأدلة القطعيات من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأهل الحل والعقد من السلف والخلف على إثبات قدر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى». (٢)

وقال الحافظ: «مذهب السلف قاطبة أن الأمور كلَّها بتقدير الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [سورة الحجر: ٢١]». (٣)

ولم يذكر ركن الإيمان بالقدر في كتاب الله تعالى مع بقية أركان الإيمان كما ورد في السنَّة، لكونه داخلا في ركن الإيمان بالله وملتصقا به، بل هو جزء منه؛ وذلك لأن الإيمان بالقدر هو إيمان بربوبيته وأسمائه وصفاته، ومراتب القدر هي من صفات الله تعالى، من علمه السابق وكتابته لمقادير الأشياء، ومشيئته النافذة، وخلقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. (٤)

---

(١) قال ابن الوزير في إيثار الحق على الخلق (ص/ ٩٦): "وَبَلغت أَحَادِيث وجوب الايمان بِالْقدرِ اثْنَيْنِ وَسبعين وَأَحَادِيث صِحَّته مائَة وَخَمْسَة وَخمسين الْجُمْلَة مِائَتَان وَسَبْعَة وَعِشْرُونَ حَدِيثا من غير الْآيَات القرآنية والأدلة البرهانية". وانظر كتاب شيخ مشايخنا الإمام الوادعي المسمى الجامع الصحيح في القدر، فإنه أحسن كتاب جمع أدلة باب القضاء والقدر من الكتاب والسنة.

(٢) انظر شرح النووي على مسلم (٢/ ١٥٥).

وقال أيضا في تهذيب الأسماء واللغات (٤/ ٨١): "ومذهب أهل الحق إثبات القدر والإيمان به كله كما ذكرناه. وقد جاء من النصوص القطعيات في القرآن العزيز والسنن الصحيحة المشهورات في إثباته ما لا يحصى من الدلالات. وقد أكثر العلماء في إثباته من المصنفات المستحسنات".

(٣) انظر فتح الباري (١١/ ٤٧٨) وانظر الشريعة للآجرِّي (١/ ٣١٩).

(٤) انظر القضاء والقدر للمحمود (ص/ ٨٤).

ولذلك رُوِي عن ابْن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: «الإيمان بالقدر نِظَامُ التَّوْحِيدِ، فَمَنْ وَحَّدَ الله وَآمَنَ بِالقَدَرِ تَمَّ تَوْحِيدُهُ، وَمَنْ وَحَّدَ الله، وَكَذَّبَ بِالقَدَرِ نَقَضَ تَكذِيبُهُ تَوْحِيدَهُ». (١)

والعقل الصَّحيح يقطع بأن هذا النظام البديع المتناسق للكون لا بدَّ له من مقدِّر خالق، كما أننا نعلم بالحس والمشاهدة أن أحوال الناس لا تستقيم إلا بالتقدير المرتَّب، وهذا أمر مفطور على جميع الناس، لا ينكره إلا مكابر ومعاند. (٢)

والإيمان بالقدر على قسمين: (٣)

---

(١) أخرجه الفرياني في القدر (٢٠٥) ورواه الطبراني في العجم الأوسط (٣٥٧٣) وعبد الله بن أحمد في السنة برقم (٩٢٥) والآجري في الشريعة (١/) وابن بطة في الإبانة (٢/ ١٥٩) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٧٤٢) وغيرهم من طرق عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بأسانيد لا تخلو من ضعف، وفي بعض ألفاظه: «إِنَّ القَدَرَ نِظَامُ التَّوْحِيدِ، فَمَنْ وَحَّدَ الله وَآمَنَ بِالقَدَرِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالعُرْوَةِ الوُثْقَى، وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالقَدَرِ كَانَ نَاقِضًا لِلتَّوْحِيدِ».

وأما رفعه فقد رود عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يصح عن رسول الله ﷺ في ذلك شيء. انظر الضعيفة برقم (٤٠٧٢) والعلل المتناهية لابن الجوزي برقم (٢٣٤).

قال ابن القيم: "وبالجملة فكل دليل في القرآن على التوحيد فهو دليل على القدر وخلق أفعال العباد ولهذا كان إثبات القدر أساس التوحيد قال ابن عباس: "الإيمان بالقدر نظام التوحيد فمن كذب بالقدر نقض تكذيبه التوحيد".

وقال أيضا: "وهو قول الصحابة كلهم وأئمة السنة من التابعين ومن بعدهم هو إثبات القدر الذي هو نظام التوحيد: إثبات فعل العبد الأختياري الذي هو نظام الأمر والنهي، وهو متعلق المدح والذم والثواب والعقاب، والله أعلم".

انظر شفاء العليل (ص/ ٦٥) وروضة المحبين (ص/ ٦١) وتهذيب السنن (٦/ ١٠٥).

(٢) انظر توفيق رب البرية (ص/ ٢٨).

(٣) انظر اللآلئ البهية في شرح الواسطية (١/ ١١١).

الأوَّل: إيمان مجمل، وهو أن تؤمن بأن كل شيء يحدث في الكون سبق به قدر الله، وهذا هو القدر المجزئ، ولا يتم إيمان العبد إلا به.

والثَّاني: إيمان مفصَّل، وهو أن تؤمن كل ما وردت به النصوص من التفاصيل المتعلقة بالقدر على حسب ما علمته، ومن ذلك الإيمان بمراتب القدر الآتية. (١)

(١) قال العلامة الفوزان في الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للفوزان (ص/ ٢٩٩): "ولا بد للمسلم من الإيمان بالقدر العام وتفاصيله، فمن جحد شيئا منها؛ لم يكن مؤمنا بالقدر، ومن لم يؤمن بالقدر؛ فقد جحد ركنا من أركان الإيمان؛ كما عليه الفرقة القدرية الضالة التي تنكر القدر".

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: مَرَاتِبُ القَدَرِ (١)

مراتب القدر عند أهل السنة والجماعة أربعة: (٢)

الأولى: العِلم: وهي أن يؤمن الإنسان إيمانا جازما بعلم الله المحيط بكل شيء الذي لا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض، وأنه تعالى قد علم جميع خلقه قبل أن يخلقهم، وعلم أرزاقهم وآجالهم وأقوالهم وأعمالهم وجميع حركاتهم وسكناتهم وأسرارهم وعلانيتهم ومن هو منهم من أهل الجنة ومن هو منهم من أهل النار،(٣) وأنه يعلم ما كان وما سيكون وما لم يكن إذا كان كيف يكون. (٤)

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [سورة الأنعام: ٥٩]. (٥)

---

(١) دليلها التتبُّع والاستقراء، وذكر بعض أهل العلم أن مراتب القدر لها درجتان:

الأولى: ما يسبق حصول المقدر في الزمان، أي: ما كان في الماضي، ويدخل في ذلك العلم والكتابة.

والثَّانية: ما يكون حال وقوع المقدر، أي: المقارنة لوجود المخلوقات، وهي المشيئة والخلق.

انظر شرح اللمعة للشيخ صالح آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى (ص/ ٤٤٨) والواسطية لابن تيمية.

(٢) هذه المسألة مذكورة في كتب الاعتقاد وانظر مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (٥/ ٢٢٣).

(٣) قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ٢٩): "فأما المرتبة الأولى: وهي العلم السابق فقد اتفق عليه الرسل من أولهم إلى خاتمهم واتفق عليه جميع الصحابة ومن تبعهم من الأمة وخالفهم مجوس الأمة وكتابته السابقة تدل على علمه بها قبل كونها". وانظر أعلام السنة المنشورة للحافظ الحكمي (ص/ ٧٨).

(٤) علم الله باعتبار تأثيره في وجود المعلوم على قسمين: الأوَّل: علم ليس له تأثير في ذلك كعلم الله بنفسه.

والثَّاني: علم له تأثير في ذلك كعلم الله بخلقه، وهذا أنكرته القدرية الأولى. درء التعارض (٩/ ٣٩٠).

(٥) استشكل كثير من الناس معرفة الأطباء بذكورة الجنين في الرحم من أنوثته، والجواب عن ذلك سهل، وهو أنهم إنما عرفوا ذلك بعد التخليق لا قبل، وذاك من علم الشهادة. فتاوى العثيمين (١/ ٦٨).

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾﴾ [سورة المجادلة:٧].

وقال تعالى: ﴿بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [سورة الأنعام:٢٨]. (١)

وفي صحيح مسلم عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ جَالِسًا وَفِي يَدِهِ عُودٌ يَنْكُتُ بِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ نَفْسٍ إِلَّا وَقَدْ عُلِمَ مَنْزِلُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ الله فَلِمَ نَعْمَلُ؟ أَفَلَا نَتَّكِلُ؟ قَالَ: «لَا، اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [سورة الليل:٥-١٠]. (٢)

---

(١) علم الله باعتبار تعلقه بالثواب وعدمه على قسمين:

الأوَّل: العلم الأزلي، وهو العلم الذي لا يتعلق به مدح ولا ذم ولا ثواب ولا عقاب، وهو العلم بما سيكون، والعلم الخبري المحض، فلا يترتب عليه ثواب قبل الطاعة، ولا عقاب قبل المعصية.

والثَّاني: العلم الظهوري، ويقال: العملي، وهو العلم الذي يتعلق به مدح وذم، وثواب وعقاب، وهو العلم المتعلق بالمعلوم قبل وجوده، وهذا الذي يتجدد من علم الله سبحانه بهذا الاعتبار، خلافا للأشاعرة لا باعتبار العلم وعدمه، وهو تجدد ثبوتي لا مجرد نسبة وإضافة بين العلم والمعلوم، لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا ﴿١٢﴾﴾ [سورة الكهف:١٢].

والعلم وحده لا يكفي في وجود المخلوقات بل لا بد معه من قدرة وإرادة.

انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٤٩٦) وجامع الرسائل (٢/ ٣٩٧) وبيان التلبيس (١١/ ٥١١) وقواعد أهل الأثر في الإيمان بالقدر (ص/ ٥٧) ونهاية الأقدام للشَّهرستاني (ص/ ٢١٨).

(٢) أخرجه مسلم بر قم (٢٦٤٧).

والثَّانية: الكِتَابَة: وهي أن الله تبارك وتعالى كتب جميع ما سبق به علمه أنه كائن، وأنه كتب عنده في اللوح المحفوظ مقادير كل شيء حين خلق الله القلم.

وقد جمع الله تعالى بين هاتين المرتبتين في قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [سورة الحج: ٧٠]. (١)

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٦١﴾﴾ [سورة يونس: ٦١].

وفي صحيح البخاري عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ شَيْئًا فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِ الأَرْضَ، فَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلاَ نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدَعُ العَمَلَ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾﴾ [سورة الليل: ٥-٦] الآيَةَ. (٢)

وفي صحيح مسلم عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ

---

(١) قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ٤١): "وأجمع الصحابة والتابعون وجميع أهل السنة والحديث أن كل كائن إلى يوم القيامة فهو مكتوب في أم الكتاب. وقد دل القرآن على أن الرب تعالى كتب في أم الكتاب ما يفعله وما يقوله فكتب في اللوح أفعاله وكلامه فتبت يدا أبي لهب في اللوح المحفوظ قبل وجود أبي لهب".

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٩٤٩).

بِهِ الْمَقَادِيرُ، أَمْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ: «لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ» قَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ زُهَيْرٌ: ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو الزُّبَيْرِ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَسَأَلْتُ: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ».(١)

والثالثة: المَشِيئَة، وهي أن الإيمان بمشيئة الله النافذة، وقدرته الشاملة، وأنه شاء لكل موجود أو معدوم في السماوات أو في الأرض، فما وجد موجود إلا بمشيئة الله تعالى، وما عدم معدوم إلا بمشيئة الله تعالى.

وقد أثبت الله تعالى مشيئته في فعله، ومشيئته في فعل العباد، فقال الله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [سورة التكوير:٢٨-٢٩]، ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُۖ﴾ [سورة الأنعام:١٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا﴾ [سورة السجدة:١٣]، وقوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ﴾ [سورة هود:١١٨]، إلى آيات كثيرة تثبت المشيئة في فعل العباد وفعله تبارك وتعالى.(٢)

وفي صحيح البخاري عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَتَاهُ السَّائِلُ أَوْ صَاحِبُ الحَاجَةِ قَالَ: «اشْفَعُوا فَلْتُؤْجَرُوا، وَلْيَقْضِ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ مَا شَاءَ».(٣)

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٨).

(٢) قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ٤٣): "وهذه المرتبة قد دل عليها إجماع الرُّسُل من أولهم إلى آخرهم وجميع الكتب المنزلة من عند الله والفطرة التي فطر الله عليها خلقه وأدلة العقول والعيان وليس في الوجود موجب ومقتض إلا مشيئة الله وحده فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن هذا عموم التوحيد الذي لا يقوم إلا به والمسلمون من أولهم إلى آخرهم مجمعون على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن".

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٢٧).

وفيه أيضا عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حِينَ نَامُوا عَنِ الصَّلاَةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الله قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا حِينَ شَاءَ»، فَقَضَوْا حَوَائِجَهُمْ، وَتَوَضَّئُوا إِلَى أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَابْيَضَّتْ، فَقَامَ فَصَلَّى. (١)

وصفتا المشيئة والقدرة متلازمتان من جهة ما كان وما سيكون، ولا ملازمة بينهما من جهة ما لم يكن ولا هو كائن؛ فما شاء الله تعالى فهو كائن بقدرته لا محالة، وما لم يشأ الله تعالى لم يكن لعدم مشيئة الله إياه لا لعدم قدرة الله عليه، تعالى الله عن ذلك: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [سورة فاطر:٤٤]. (٢)

والرَّابعة: الخَلقُ أي: أن نؤمن بأن الله تعالى خالق كل شيء وموجده ومقدره وأنه لا خالق سواه، فما من موجود في السماوات والأرض إلا الله خالقه، وأنه ما من ذرة في السماوات ولا في الأرض ولا فيما بينهما إلا والله خالقها وخالق حركاتها وسكناتها سبحانه، لا خالق غيره ولا رب سواه. (٣)

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٧١).

(٢) قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ٤٩): "وهذا أمر متفق عليه بين الرسل صلى الله تعالى عليهم وسلم وعليه اتفقت الكتب الإلهية والفطر والعقول والاعتبار وخالف في ذلك مجوس الأمة فأخرجت طاعات ملائكته وأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين وهي أشرف ما في العالم عن ربوبيته وتكوينه ومشيئته بل جعلوهم هم الخالقون لها ولا تعلق لها بمشيئته ولا تدخل تحت قدرته وكذلك قالوا في جميع أفعال الحيوانات الاختيارية، فعندهم أنه سبحانه لا يقدر أن يهدي ضالا ولا يضل مهتديا ولا يقدر أن يجعل المسلم مسلما والكافر كافرا والمصلي مصليا وإنما ذلك بجعلهم أنفسهم كذلك لا يجعله تعالى وقد نادى القرآن بل الكتب السماوية كلها والسنة وأدلة التوحيد والعقول على بطلان قولهم وصاح بهم أهل العلم والإيمان من أقطار الأرض وصنف حزب الإسلام وعصابة الرسول وعسكره التصانيف في الرد عليهم".

انظر أعلام السنة المنشورة (١/ ٧٩) ومعارج القبول للحكمي (٣/ ٩٤٠).

(٣) للخلق ثلاث ومراحل: التقدير، والتصوير، الإبراء والإفراء والإنشاء. توفيق رب البرية (ص/ ٣٥).

ودليله قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ٦٢ لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [سورة الزمر:٦٢-٦٣]، وقوله: ﴿ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ٢﴾ [سورة الفرقان:٢].

وفي الصحيحين عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ خَلْفَ الصَّلاَةِ: «لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، اللهُمَّ لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلاَ يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ».(١)

وينبغي أن يعلم أن الأفعال التي يحدثها الله تعالى في الكون تنقسم إلى قسمين:

الأول: ما يجريه الله تبارك وتعالى من فعله في مخلوقاته، فهذا لا اختيار لأحد فيه، كإنزال المطر، وإنبات الزرع، والإحياء والإماتة، والمرض والصحة، وغير ذلك من الأمور الكثيرة التي تشاهد في مخلوقات الله تعالى، وهذه بلا شك ليس لأحد فيها اختيار وليس لأحد فيها مشيئة، وإنما المشيئة فيها لله الواحد القهار.

والثاني: ما تفعله الخلائق كلها من ذوات الإرادة فهذه الأفعال تكون باختيار فاعليها وإرادتهم؛ لأن الله تعالى جعل ذلك إليهم، قال الله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨﴾ [سورة التكوير:٢٨]، وقال تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ [سورة آل عمران:١٥٢]، وقال تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ﴾ [سورة الكهف:٢٩].(٢)

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦١٥) ومسلم (٥٩٣). قال ابن بطال في شرح البخاري (١٠/ ٣٢١): " المراد بهذا الحديث: إثبات خلق الله تعالى جميع أعمال العباد".

(٢) مجموع رسائله وفتاويه (٥/ ٢١٧).

وأفعال العباد داخلة في عموم خلقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [سورة الصافات:٩٦]،(١) وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴿٨١﴾﴾ [سورة النحل:٨١].

وروى الإمام البخاري في خلق أفعال العباد عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ».(٢)

قال الإمام البخاري عقيبه: «فَأَخْبَرَ أَنَّ الصِّنَاعَاتِ وَأَهْلَهَا مَخْلُوقَةٌ».

وأفعال العباد على قسمين:

الأوَّل: أفعال اضطرارية، كحركة المرتعش فهذا لا خلاف في كونها مخلوقة لله تعالى.

والثَّاني: أفعال اختياريَّة، كالصلاة والصيام والزنى والسرقة ونحوها، فهذا الذي وقع الخلاف فيه بين أهل القبلة.

---

(١) المفسِّرون لهم في الآية قولان: الأوَّل: أن تكون (ما) بمعنى المصدر، فيكون المعنى: والله خلقكم وعملكم.

والثَّاني: أن تكون (ما) بمعنى الذي، فيكون المعنى، والله خلقكم وخلق الذي تعملونه بأيديكم من الأصنام.

وكلا الحالتين فالآية دليل على أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، أما في المعنى الأول فظاهر، وأما في المعنى الثَّاني فيقال: إذا كان خالقاً لما يعملونه من المنحوتات لزم أن يكون هو الخالق للتأليف الذي أحدثوه فيها، فإنها إنما صارت أوثاناً بذلك التأليف، وإلا فهي بدون ذلك ليست معمولة لهم، وإذا كان خالقاً للتأليف كان خالقاً لأفعالهم. انظر تفسير الطبري (١٢/ ٥٧) وتفسير ابن كثير (٤/ ١٥) وزاد المسير لابن الجوزي (٧/ ٧٠) والبحر الحيط (٧/ ٩٦٧) ومجموع ابن تيمية (٨/ ١٢١) وإيثار الحق على الخلق ص٣٤٩- ٣٥٧.

(٢) رواه البخاري في خلق أفعال العباد (٢/ ٦٦) وابن أبي عاصم في السنة برقم (٣٥٧) والحاكم (١/ ٣١)، وصححه الألباني في الصحيحة برقم: ١٦٣٧ (٤/ ١٨١). وانظر جامع المسائل لشيخ الإسلام (١/ ٣٦).

واعتقاد أهل السنة فيها: أنها من الله خلقا وإيجادا وتقديرا، وهي من العباد فعلا وعملا، فهي مخلوقة لله باعتبار علم الله بها وتقديرها ومشيئتها وخلقه لها في العبد، وهي فعل للعبد باعتبار قيامه ومباشرته إياها وتحركه وسكونه بفعلها. (١)

وسيأتي وجه ذلك والجمع بين الأمرين في كلام الشَّارح رحمه الله بتوضيح عظيم، قلَّ أن تجد مثله.

وجمع بعضهم مراتب القدر في بيت فقال:

عِلْـــمٌ كِتَابَـــةُ مَوْلانَـــا مَشِـــيْئَتُهُ وَخَلْقُـــهُ وَهُـــوَ إِيْجَـــادٌ وَتَكْـــوِيْنُ

(١) القول المختصر في القدر (ص/ ٤٤).

وفي سنن أبي داود برقم (٤٦١٨) بسند صحيح عن حميد، قال: قدم علينا الحسن مكة، فكلمني فقهاء أهل مكة أن أكلمه في أن يجلس لهم يوما يعظهم فيه، فقال: نعم، فاجتمعوا فخطبهم، فما رأيت أخطب منه، فقال رجل: يا أبا سعيد، من خلق الشيطان؟ فقال: سبحان الله! هل من خالق غير الله؟ خلق الله الشيطان، وخلق الخير، وخلق الشر، قال الرجل: قاتلهم الله! كيف يكذبون على هذا الشيخ؟.

المَسْأَلَةُ الخَامِسَةُ: أنواع التَّقدِير

أنواع التَّقديرات التي يذكرها أهل العلم على قسمين:

الأوّل: التقدير العام: ويقال: التقدير الأول، والتقدير الأزلي، وهو تقدير الرب لجميع الكائنات، وهو الذي كتب قبل أن تخلق المخلوقات، وكُتِب في اللوح المحفوظ.

ودليله قول النبي ﷺ: «كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ الفَ سَنَةٍ»، قَالَ: «وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ». (١)

والثّاني: التَّقدير المفصَّل للتقدير العام، وهو ثلاثة أنواع:

الأوَّل: التقدير العمري(٢) وهو تقدير كل ما يجري على العبد في حياته إلى نهاية أجله، وهو الذي يكتب والإنسان في الرحم، وهو موجود في اللوح المحفوظ، ولكن يكتب في صحيفة الإنسان أنه يعمل كذا وكذا، ويكتب ورزقه وأجله وشقاوته وسعادته.

وفي الصحيحين من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ الله ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ،

---

(١) رواه مُسْلِمٌ (٢٦٥٣) عَنِ ابْنِ عَمْرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قسم الحافظ الحكمي هذا التقدير العمري إلى قسمين: الأول: لتقدير العمري، حين أخذ الميثاق يوم قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، والثاني: التقدير العمري أيضا عند تخليق النطفة في الرحم.

ومنهم من سمى القسم الأول التقدير البشري، والظاهر أنه داخل في التقدير العام، والله أعلم.

كذا استظهرته، ثم وقفت على كلام للشيخ ابن باز يوافق ما قلته، فقال رحمه الله: "التقدير البشري داخل في التقدير العام، ولهذا أعرض عنه أبو العباس ابن تيمية في الواسطية، وأكثر أهل العلم فيما أعلم".

قلت: ولعل أبو العباس أعرض عنه بناء على مذهبه في تفسير الميثاق الوارد في الآية.

انظر أعلام السنة المنشورة (ص/ ٨١) والإيمان بالقضاء والقدر للحمد (ص/ ٦٧).

وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا». (١)

والثاني: التقدير السَّنوي، ويقال: الحولي وهو أن يكتب في صحف الملائكة ما يكون في ذلك العام في ليلة القدر، كما قال تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [سورة الدخان:٤]. (٢)

والثالث: التقدير اليومي، وهو ما يقدر من حوادث اليوم من حياة وموت، وعز وذل، وغير ذلك، وهو المذكور في قول الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [سورة الرحمن:٢٩]. (٣) وهذا التقدير اليومي تفصيل من التقدير الحولي، والحولي تفصيل من التقدير العمري، وهو تفضيل من التقدير الأزلي الذي خطه القلم في الإمام المبين؛ والإمام المبين هو من علم الله عز وجل.

وكذلك منتهى المقادير في آخريتها إلى علم الله عز وجل، فانتهت الأوائل إلى أوليته وانتهت الأواخر إلى آخريته ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾﴾ [سورة النجم:٤٢]. (٤)

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٢٠٨) ومسلم برقم (٢٦٤٣) ورد في حديث حذيفة بن أسيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مسلم أن الملك يأتي بعد أربعين ليلة أو يوما، والجمع بينهما أنهما كتابتان، أو حديث الأول يحمل على الثاني.

(٢) انظر تفسر ابن كثير (٧/ ٢٣٣).

(٣) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للعلامة الفوزان (ص/ ٢٦٦).

(٤) انظر معارج القبول (٣/ ٩٣٩).

وزاده بعضهم نوعا آخر سموه: التقدير التكليفي، والصواب: القلم التكليفي، المذكور في حديث عائشة وغيره: (رفع القلم عن ثلاثة)، وهذا من باب الشرع، والله أعلم بالصواب.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: أُصُولُ أَهلِ السُّنَّةِ فِي القَدَرِ غَيرِ المَراتِبِ الأَربَعَة

الكمال في تقرير مسألة القدر بعد المراتب الأربعة يكون بستَّة أمور:

الأصل الأوَّل: الإيمان بأن للعباد مشيئة وإرادة في أفعالهم، لكنها تابعة لمشيئة الله وإرادته، والإيمان بأن هذه الإرادة والمشيئة على الحقيقة، وليست على المجاز، فإن الله أثبت إرادة العباد في مثل قوله: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ [سورة آل عمران:١٥٢]، فذكر أن إرادتهم متنوِّعة ومتعدِّدة، وذكر أن أصحاب الآخرة بإرادتهم، وأصحاب الدنيا بإرادتهم.

والواقع يشهد لذلك فإن كل إنسان يعلم أن له مشيئة وقدرة يفعل بهما ويترك، ويفرق بين ما يقع بإرادته كالمشي، وما يقع بغير إرادته كالارتعاش.(١)

ولكن مشيئة العبد خاضعة لمشيئة الله، لقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [سورة التكوير:٢٨-٢٩].

والأصل الثَّاني: الإيمان بعُموم حِكمته سبحانه وتعالى، وأن سائر أفعاله لحكمة، والحكمة وضع الشيء في موضعه اللائق به، فعذاب المعذَّبين وثواب المصلِّين الطَّائعين المؤمنين، وما يقع في الكون من الحوادث فإنها لحكمة يعلمها الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

وله الحكمة التامَّة التي لا يخرج عنها مخلوق، ولا يشذ عنها مأمور، فما خلق شيئا إلا لحكمة، ولا أمر بشيء إلا لحكمة، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل.(٢)

---

(١) انظر الإيمان بالقضاء والقدر للحمد (ص/ ٧٥) ومنهاج السنة (٣/ ١٠٩).

(٢) تفسير السعدي (ص/ ٤٨).

ولهذا لا يفعل الرَّبُّ سيئة قط، بل أفعاله كلها خيرات وحسنات، وهو منزَّه عن الشر، ولا يكون في ملكه وملكوته سبحانه شرًا محضًا لا خير فيه بوجه من الوجوه، أو لا يستلزم خيرًا؛ فإن سائر ما يقع إما أن يكون خيرًا محضًا، وإما أن يكون متضمنًا أو مستلزمًا للخير، وإن كان في مبدئه أو في ظاهره شيء من الشر، لأن كل ما يخلقه ففيه حكمة هو باعتبارها خير،(١) وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي دُعَاءِ الِاسْتِفْتَاحِ: «وَالخَيْرُ بِيَدَيْك، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْك».(٢)

ودليل ذلك: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿٢٧﴾﴾ [سورة ص:٢٧]، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ [سورة المؤمنون:١١٥]، وسيأتي مزيد بيان لذلك في كلام الشارح رحمه الله تعالى.

والأصل الثَّالث: الجمع بين الشرع والقدر، وهو الإيمان بأن العباد مأمورون بما أمرهم الله به، منهيون عما نهاهم الله عنه، ولا حجة لأحد من الخلق على الله، بل لله الحجة البالغة على خلقه، وهذا المقام هو ما يسمى بمقام الجمع بين الشرع -أمر الله ونهيه- وبين القدر، **وأن القدر ليس حجة على إسقاط الأمر والنهي**.(٣)

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٢٠٧) (١٤/ ٢٦٦) وشفاء العليل (ص/ ٣٦٤).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٧٧١).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وَأَمَّا السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ كَمَا أَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ وَأَنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ وَأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَغَيْرِهَا وَهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى إثْبَاتِ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ وَأَنَّهُ لَا حُجَّةَ لِأَحَدِ عَلَى اللَّهِ فِي تَرْكِ مَأْمُورٍ وَلَا فِعْلِ مَحْظُورٍ. فَهُمْ أَيْضًا مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ حَكِيمٌ رَحِيمٌ وَأَنَّهُ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ وَأَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ". انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦٦).

وكيفية الجمع بينهما: الاجتهاد في العمل بالمشروع وفعله وترك المنهي واجتنابه امتثالا لأمر الله، وطلبا لثوابه وخوفا من عقابه، مع الاستعانة بالله في ذلك، والاستغفار من التقصير، والصبر على المقدور الذي يجري على العبد مع الإتيان بالأسباب التي توصل إلى الخير، وتحجز عن الشر، وبذل الأسباب للوقاية منه، وإزالة أضراره بعد وقوعه. (١)

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [سورة الفاتحة:٥]، وقوله: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا ۖ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۖ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ۝١٢٨﴾ [سورة الأعراف:١٢٨].

وقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ۝٥٥﴾ [سورة غافر:٥٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ۚ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ۝٣﴾ [سورة الطلاق:٢-٣].

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى الله مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِالله وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ الله وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ». (٢)

---

(١) انظر حاشية الإسرافيلي على التدمرية (٢/ ٤٦١) وأضواء على فتاوى شيخ الإسلام للفوزان (١/ ٢٤٩) ومجموع ابن تيمية (٢/ ٣٢٧) (٨/ ٥٢٦) وشفاء العليل (ص/ ٢٦) وشرح الهراس على الواسطية (٢٢٦).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٦٦٤).

والأصل الرَّابع: الإيمان بأن فعل الأسباب لا تنافي القدر، سواء كانت دنيوية ودينيه، لأنها من تمامه، وذلك لأن الله شرع لعباده الحرص على فعل الأسباب التي تنفع العبد في دنياه وأخراه، مما شرعه الله لعباده من الأسباب الواجبة أو المستحبة أو المباحة. (١)

والأسباب جمع سبب، وهو ما لا يحصل المسبب إلا بوجوده، وهي قسمان:

الأول: أسباب كونية، وهي التي قد علم أو جرب نفعها مثل الأدوية المباحة أي: ما وضعه الله تعالى وخَلَقه في هذا العالم وفي هذا الكون من أنواع التأثيرات السببية، التي تحصل بمجموعها هذه الحركة الكونية، فهذا من خلق الله وتدبيره وفعله، كإنبات الزرع بالماء، من هذا قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ إلى قوله: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾﴾ [سورة الروم:٤٨-٥٠].

والثاني: أسباب شرعيَّة، وهي التي شرعها على لسان نبيه التي يتوسل بها إلى رضاء الله وثوابه، أي: ما جعله الله سببا لنيل مطلوب كالنجاة والثواب، كالصلوات الخمس،

---

(١) قال العلامة السعدي في القول السديد (ص/ ٤٢): "وتفصيل القول فيها: أنه يجب على العبد أن يعرف في الأسباب ثلاثة أمور: أحدها: ألا يجعل منها سببا إلا ما ثبت أنه سبب شرعا أو قدرا.

ثانيها: ألا يعتمد العبد عليها، بل يعتمد على مسببها ومقدرها، مع قيامه بالمشروع منها، وحرصه على النافع منها. ثالثها: أن يعلم أن الأسباب مهما عظمت وقويت فإنها مرتبطة بقضاء الله وقدره لا خروج لها عنه، والله تعالى يتصرف فيها كيف يشاء: إن شاء أبقى سببيتها جارية على مقتضى حكمته ليقوم بها العباد، ويعرفوا بذلك تمام حكمته، حيث ربط المسببات بأسبابها والمعلولات بعللها، وإن شاء غيرها كيف يشاء لئلا يعتمد عليها العباد، وليعلموا كمال قدرته، وأن التصرف المطلق والإرادة المطلقة لله وحده، فهذا هو الواجب على العبد في نظره وعمله بجميع الأسباب". انظر موقف أهل السنة من الأسباب لليلى المغامسي (١/ ٢) ومجموع الفتاوى (١/ ٦٧٣) (٨/ ١٦٧) والصفدية (١/ ١٥٨) ودرء التعارض (٩/ ٢٩).

وصلة الأرحام، ومن ذلك القرآن فهو سبب للهداية، قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾﴾ [سورة المائدة: ١٦-١٥]. (١)

وعقيدة أهل السنة في الأسباب تتلخص في أن السبب له تأثير في المسبب، بإذن الله عند وجود الشرط وانتفاء الموانع، وأن الأسباب من قضاء الله وقدره، لذلك فلا بدَّ من الاعتماد على الله عز وجل عند الأخذ بالأسباب، ولا يجوز تركها. (٢)

والأصل الخَامِس: التَّفريق بين الإرادتين، وهي الإرادة الشرعية والإرادة الكونية.

فالإرادة **الكونية**، ويقال: الخلقية والقدرية والوجودية: هي المشيئة الشاملة المتعلقة بفعل الله نفسه وهي مستلزمة لوقوع المراد التي يقال فيها: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

---

(١) قال ابن عثيمين في تقريب التدمرية (٩٨): "وكلُّ فعْلٍ رَتَّبَ اللهُ عليْهِ عِقابًا أو ثوابًا فهوَ منَ الأسبابِ الشَّرْعِيَّةِ باعتبارِ كونِهِ مطلوبًا منَ العَبْدِ، ومنَ الأسبابِ القَدَريَّةِ باعتبارِ وُقوعِهِ بقضاءِ اللهِ وَقَدَرِهِ".

(٢) قال شيخ الإسلام: "ومجرد الأسباب لا يوجب حصول المسبب؛ فإن المطر إذا نزل وبذر الحب لم يكن ذلك كافيا في حصول النبات، بل لا بد من ريح مربية بإذن الله، ولا بد من صرف الانتفاء عنه؛ فلا بد من تمام الشروط وزوال الموانع، وكل ذلك بقضاء الله وقدره وكذلك الولد لا يولد بمجرد إنزال الماء في الفرج بل كم من أنزل ولم يولد له؛ بل لا بد من أن الله شاء خلقه فتحبل المرأة وتربيه في الرحم وسائر ما يتم به خلقه من الشروط وزوال الموانع. وكذلك أمر الآخرة ليس بمجرد العمل ينال الإنسان السعادة بل هي سبب ولهذا قال النبي ﷺ: «إنه لن يدخل أحدكم الجنة بعمله قالوا: ولا أنت يا رسول الله قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل». وقد قال: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [سورة النحل:٣٢] فهذه باء السبب أي: بسبب أعمالكم والذي نفاه النبي ﷺ باء المقابلة كما يقال: اشتريت هذا بهذا أي: ليس العمل عوضا وثمنا كافيا في دخول الجنة بل لا بد من عفو الله". والخلاصة أن كل سبب له شريك وضد، فإن لم يعاونه شريكه ولم يصرف عنه ضده لم يحصل أثره. مجموع الفتاوى (٨/ ٧٠-٧١).

ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ كَذَٰلِكَ يَجۡعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٢٥﴾ [سورة الأنعام:١٢٥]، وقوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ٢٥٣﴾ [سورة البقرة:٢٥٣].

والإرادة الشرعيَّة، ويقال: دينية والأمرية والتكليفية: هي ما أراده الله من العبد فعله، المتعلقة بفعل العبد، بحيث يطلب المراد باعتبار الشرع، وهي تتضمن محبة المراد ورضاه ومحبة أهله والرضا عنهم وجزاهم بالحسنى.

ومن هذا قوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [سورة البقرة:١٨٥]، وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ٢٦ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمًا ٢٧ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ٢٨﴾ [سورة النساء:٢٦-٢٨].

والفرق بينهما من وجوه أهمُّها:

الأوَّل: أنَّ الكونية مرادفة للمشيئة، والشرعيَّة مرادفة للمحبَّة.

والثَّاني: الكونية متعلقة بربوبية الله وخلقه، والشرعية متعلقة بألوهيته وشرعه.

والثَّالثة: أن الكونية متعلقة بفعل الله نفسه، والشرعيَّة متعلقة بفعل العبد نفسه.

والرَّابع: أن الكونيَّة يلزم فيها وقوع المراد، بخلاف الشرعيَّة فلا تستلزم وقوع المراد إلا إذا تعلقت له الإرادة الكونية. (١)

---

(١) انظر منهاج السنة (٣/ ١٦٥) وشرح اللمعة لابن عثيمين (ص/ ١٩٩) بتحقيق الشيخ كمال العدني.

والخَامِس: أن الكونية لا يلزم فيها أن يكون المراد محبوبا ومرضيا، بخلاف الإرادة الشرعيَّة فيلزم أن يكون المراد فيها محبوبًا لله ومرضيا عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. (١)

والسَّادس: أن الإرادة الكونية مقصودة لغيرها كخلق إبليس مثلاً، وسائر الشرور؛ لتحصل بسببها محابّ كثيرة، كالتوبة، والمجاهدة، والاستغفار، أما الشرعية فمقصودة لذاتها؛ فالله أراد الطاعة وأحبها، وشرعها، ورضيها لذاتها. (٢)

والإرادتان قد تجتمعان وقد تفترقان، وقد توجد إحداهما دون الأخرى. (٣)

---

(١) قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ٢٨٠): "والصواب أن الأمر يستلزم الإرادة الدينية ولا يستلزم الإرادة الكونية، فإنه لا يأمر إلا بما يريده شرعا ودينا، وقد يأمر بما لا يريده كونا وقدرا كإيمان من أمره ولم يوفقه للإيمان مراد له دينا لا كونا".

(٢) انظر مدارج السالكين (١/ ٢٦٤ – ٢٦٨)، وتنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة، للشيخ ابن سحمان (ص ٦١ – ٦٢)، وتعليق الشيخ ابن باز على الواسطية (ص ٤١)، وشرح الواسطية للهراس (ص ١٠٠) ومنهج الشيخ عفيفي وجهوده في العقيدة (ص/ ١٢٦).

(٣) قال شيخ الإسلام: "ولهذا كانت الأقسام أربعة: أحدها: ما تعلقت به الإرادتان وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة؛ فإن الله أراده إرادة دين وشرع؛ فأمر به وأحبه ورضيه وأراده إرادة كون فوقع؛ ولولا ذلك لما كان. والثاني: ما تعلقت به الإرادة الدينية فقط. وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة فعصى ذلك الأمر الكفار والفجار فتلك كلها إرادة دين وهو يحبها ويرضاها لو وقعت ولو لم تقع.

والثالث: ما تعلقت به الإرادة الكونية فقط، وهو ما قدره وشاءه من الحوادث التي لم يأمر بها: كالمباحات والمعاصي فإنه لم يأمر بها ولم يرضها ولم يحبها إذ هو لا يأمر بالفحشاء ولا يرضى لعباده الكفر ولولا مشيئته وقدرته وخلقه لها لما كانت ولما وجدت فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

والرابع: ما لم تتعلق به هذه الإرادة ولا هذه فهذا ما لم يكن من أنواع المباحات والمعاصي".

والنسبة بين الإرادتين على ما قرره شيخ الإسلام العموم والخصوص من وجه، والذي قرره الشنقيطي أن النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق إلا أنّ الإرادة الكونية أعم باعتبار وجود المراد وعدم وجوده، والشرعية أعم باعتبار بعبادة الإنس والجنّ لله تعالى، أي: باعتبار امتثالهم بالشرع وعدمه.

وانظر مجموع الفتاوى (٨/ ١٨٩) (٨/ ٤٤٠) (١٨/ ١٣٢) ودفع إيهام الاضطراب (ص/ ١٧٤) عالم الفوائد.

وتقسيم الإرادة إلى كونية، وشرعية يجري مثله في معاني متعددة في القرآن، فمما يضاف إلى الله الأمر، والإذن، والكتابة، والكلمات، والقضاء، والحكم، والتحريم، والبعث، والإرسال، والجعل، والإيتاء، والكره، وغيرها كلها يجري فيها هذا التقسيم. (١)

فمثال الأمر الكوني: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ ٥٠﴾ [سورة القمر:٥٠]، ومثال الأمر الشرعي: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [سورة النحل:٩٠].

وقد نظمها الشيخ فتح القدسي بقوله:

[١]ممَّا جَرَى لفَهمِه التَّقسِيم ... شَرعا وكَونا يا أخي التَّحريم

[٢]سُجود الإسلام والإنَابة ... والإذْن والأَمر كذا الكِتابة

[٣]والبَعثُ والإرسَالُ والعِبَادة ... والجَعْل والحَقَائقُ الإرَادَة

[٤]والكُرهُ والآيات والإيتاء ... والحُكم والكِلْمَات والقضاء

والأصل السَّادس: التفريق بين القضاء والمقضيّ، والفرق بينهما أن القضاء هو صفة الله التي لا يمكن أن يلحقها نقص أو ذم، لأنها خلقه وفعله، والمقضي هو مخلوقه ومفعوله، قد يكون فيه ما يعاب أو يذم، وسيأتي توضيحه إن شاء الله تعالى في الكتاب. (٢)

فبهذه الأصول السِّتَّة مع المراتب الأربعة امتاز أهل السنة عن سائر طوائف أهل البدع في مسألة القضاء والقدر. (٣)

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٥٨ – ٦١) وشفاء العليل (ص/ ٥٤٩-٥٥٨) والإيمان بالقدر (ص/ ٩١).

(٢) قال الهراس في شرح النونية (٢/ ٨٣): "وبهذا البيان يزول أشكال كبير طالما أورد الناس موارد الهلكة، حيث لم يهتدوا إلى الفرق بين القضاء والمقضي، حتى آل أمر كثير منهم إلى استحسان الكفر وسائر المعاصي، وزعموا أن كل ما قضاه اللهّ فهو محبوب مرضى، وأن العاصي مطيع للهّ بتنفيذ قضائه، كالمطيع له سواء".

(٣) انظر شرح اللمعة ليوسف الغفيص (٩/ ٣) الشاملة، وشرح الواسطية له (١٨/ ٣) الشاملة.

المَسألة السَّابِعَة: الأُمُور المُؤثِّرة عَلَى الخِلاف في القَدر

كان المسلمون الأول على عقيدة صافية صحيحة متلقَّى عن رسول الله ﷺ، وفتنة القدر أحدثت فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ رضوان الله عليهم، وأول من أظهر القول به معبد الجهني تلقاه عن رجل نصراني في البصرة، وأخذ عن معبد غيلان الدمشقي.(١)

ثم انتشر القول بنفي القدر على يد المعتزلة، وسموا القدرية غير الغلاة، وبعد ذلك ظهر الصراع العقدي، فظهرت الفرقة الجبرية التي غلت في القدر ونفوا الفعل عن العبد، وادَّعوا أن الإنسان كالشجرة في مهبِّ الريح، والقول بالجبر أسبق من رأي المعتزلة.(٢)

---

(١) وروى مسلم في صحيحه برقم (٨) عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي القَدَرِ بِالبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الجُهَنِيُّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحِمْيَرِيُّ حَاجَّيْنِ - أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ - فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَسَالنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي القَدَرِ.

فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ دَاخِلًا المَسْجِدَ، فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ القُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ العِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الأَمْرَ أُنُفٌ، قَالَ: «فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي»، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ «لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالقَدَرِ».

قال الأوزاعي: «أول من نطق في القدر رجل من العراق يقال له سوسن، كان نصرانيًا فأسلم، ثم تنصَّر، فأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد».

وقال إمام اللغة ثعلب: "لَا أَعْلَمُ عَرَبِيًّا قَدَرِيًّا قِيلَ لَهُ: يَقَعُ فِي قُلُوبِ الْعَرَبِ الْقَوْلُ بِالْقَدَرِ؟ قَالَ: مُعَاذَ اللَّهِ مَا فِي الْعَرَبِ إِلَّا مُثْبِتُ الْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ ذَلِكَ فِي أَشْعَارِهِمْ وَكَلَامِهِمْ كَثِيرٌ. "

انظر شرح أصول الاعتقاد (١/ ١٥) (٣/ ٧٥٠) (٣/ ٥٩٣) وانظر الشريعة للآجرِّي (ص ٢٤٢) وشرح ابن عثيمين على لمعة الاعتقاد (ص/ ١٦٢) ولوامع الأنوار (١/ ٣٠٠) ومجموع الفتاوى (٧/ ٣٨٤) وتهذيب السنن (٧/ ٦١).

(٢) انظر القضاء والقدر للمحمود (ص/ ٢٠٣).

ثم توسَّع الخلاف في القدر بين أهل القبلة، ولم ينشأ عن فراغ، وإنما كان لأمور وأسس وقع حولها الخلاف، وكان لها تأثير على الخلاف في القدر.

ونحن نذكر هنا بعض المسائل التي أثَّرت في الخلاف في القدر، أو العكس، أي: أن الخلاف في القدر أورث الخلاف فيها.[١]

والخلاصة أن الخلاف في القدر يدور حول أمرين:

الأوَّل: ما يتعلَّق بالله تعالى، وذلك في مراتب القدر الأربع: العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق التي يثبتها أهل السنة.

والثَّاني: ما يتعلَّق بالعبد، هل له إرادة ومشيئة؟ وهل له قدرة أم لا؟ وهل هو فاعل لفعله حقيقة أم لا؟

والطوائف ما بين غَال في إثبات القدر لله عز وجل إلى حد القول بالجبر ونفي القدرة والإرادة عن العبد، ومفرط في القدر إلى حد نفي بعضه عن الله وإثباته للعبد، وأهل السنة وسط بين طائفتين.[٢]

---

(١) استفدت هذا المبحث من كتاب القضاء والقدر للمحمود (ص/ ٢٤٢).

(٢) انظر القضاء والقدر للمحمود (ص/ ٣٠١).

الأمر الأوَّل: إثْبَات الحِكمَة وَتَعلِيل أفعَالِ الله عَزَّ وَجَل

ذهبت الجبرية الغلاة والمتوسِّطة إلى نفي الحكمة عن الله تعالى، وإنما يفعل ما يفعل لمحض المشيئة وصرف الإرادة، وهذا هو الذي دفعهم إلى سلب مشيئة العباد، وإلى الزعم بأنهم مجبورون على أفعالهم، وليسوا فاعلين لها، كما قالت الجهمية، والأشاعرة الذين يثبتون للعبد الكسب فقط. (١)

وذهبت القدرية النفاة إلى إثبات حكمة مخلوقة منفصلة عن الله لا ترجع إليه، ونفوا حكمته التي ترجع إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لأنه لا يقوم به فعل ولا نعت. (٢)

وحصرهم الحكمة في المخلوق أدَّت إلى القول بالقدر، لأنها لا تتم إلا بأن يكون العباد خالقين لأفعالهم، والله ليس خالقا لها، حتى لا يكون ظالما، وقالوا يجب على الله فعل الأصلح بالنسبة للعباد.

وأما أهل السنَّة فأثبتوا لله الحكمة، وأن أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وأنها تتضمن شيئين:

أحدهما: حكمة تعود إليه تعالى، يحبها ويرضاها، والثاني: حكمة تعود إلى عباده، هي نعمة عليهم، يفرحون بها، ويلتذون بها، وهذا يكو في المأرات وفي المخلوقات.

وهذا الذي جعلهم يثبتون القدر بمراتبه الأربع، مع قيام الحجة على العباد، وقد تقدم بيان هذا الأصل وأدلته في المقِّدمة السَّادسة، كما أنه سيأتي الكلام عليه في الكتاب. (٣)

---

(١) انظر غاية المرام للآمدي (ص/ ١٩٦).

(٢) انظر المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار (ص/ ٣٤٦).

(٣) قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٣/ ٣٩): "وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ: مَسْأَلَةُ غَايَاتِ أَفْعَالِ اللهِ وَنِهَايَةِ حِكْمَتِهِ مَسْأَلَةٌ عَظِيمَةٌ، لَعَلَّهَا أَجَلُّ الْمَسَائِلِ الْإِلَهِيَّةِ". انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٣٥) (٨/ ١٤٦) والنبوات (٢/ ٩٢٤).

الأمرُ الثَّاني: التَّحسِينُ وَالتَّقبِيح

لما ذهبت المعتزلة إلى القول بالتحسين والتقبيح العقليين قدموا العقل على كل شيء، وقاسوا الله بخلقه، ويوجبون على الله من جنس ما يوجبون على العباد، ويحرمون عليه من جنس ما يحرمون على العباد،(١) ولهذا سمَّاهم السَّلف: (مشبِّهة الأفعال).(٢)

وهذا القول أدَّى بهم إلى القول بأن الله لا يخلق أفعال العباد، لأنه لو كان هو الخالق لها ثم عذبهم عليها لكان ظالما لهم، وهذا لا يجوز كما هو الحال بالنسبة للمخلوقين فيما بينهم.

والأشاعرة قالوا بإثبات التحسين والتقبيح الشرعيين، لا العقليين، وأدى بهم إلى القول بأن الطاعة ليست بعلة الثواب، ولا المعصية علة العقاب، ولا يجب على الله لأحد شيئا، بل الثواب فضل، والعقاب عدل، ولأجله نفوا التعليل في أفعال الله سبحانه.(٣)

ثم أدَّى بهم هذا إلى القول بأن أفعال العباد كسب لهم فقط، وليسوا فاعلين لها في الحقيقة، ومع ذلك فهم مستحقون للثواب والعقاب من الله.(٤)

وأهل السنة أثبتوا التحسين والتقبيح العقليين والشرعيين على تفصيل في ذلك، ولم يلزم من قولهم باطل، ولا ما يناقض قولهم في القدر.(٥)

---

(١) انظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص/ ٥٦٥). والجهم خالف أصله فأثبت الحسن العقلي.

(٢) انظر منهاج السنة (١/ ٣١٥) ومجموع الفتاوى (١١/ ٣٥٣) وشفاء العليل (ص/ ٢٦٧).

(٣) قال ابن القيم في مفتاح دار السعادة (٢/ ٤٢): "وكل من تكلم فِي علل الشَّرْع ومحاسنه وَمَا تضمنه من الْمَصَالح ودرء الْمَفَاسِد فَلَا يُمكنهُ ذَلِك إِلَّا بتقرير الْحسن والقبح العقليين؛ إِذْ لَو كَانَ حسنه وقبحه بِمُجَرَّد الْأَمر والنهى لم يتَعَرَّض فِي إِثْبَات ذَلِك لغير الْأَمر وَالنَّهْي فَقَط". وليست ملازمة لأصل القدر، كما أفاده ابن تيمية.

(٤) انظر رسالة إلى أهل الثغر (ص/ ١٣٧) والإرشاد للجويني (ص/ ٢٥٨) ومجموع الفتاوى (٨/ ٤٣١).

(٥) انظر مفتاح دار السعادة (٢/ ٤٤) والقضاء والقدر للمحمود (ص/ ٢٥٦) معالم أصول الفقه للجيزاني (ص/ ٣٢٦) وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (١٣١٩) وحاشية الإسرافيلي على التدمرية (٢/ ٤٢١).

الأمر الثَّالث: وُجُوب فِعل الأصلَح [١]

هذا الأمر متفرِّع عن الثاني، وقد اشتهر عن المعتزلة أنه يجب على الله فعل الأصلح، ولذلك نفوا كونه خالقا لأفعال العباد، وغيرهم يقولون: لا يجب فعل الأصلح على الله، بل له أن يفعل ما يشاء ويحكم بما يريد، إلا أن الجهمية ونحوهم يقولون: إن خلق الله وأمره متعلق بمحض المشيئة، ولا يتوقف على مصلحة أصلا.

وأهل السنة وكثير من أهل الكلام يقولون: فعل المأمور به وترك المنهي عنه مصلحة لكل فاعل وتارك، وأما نفس الأمر وإرسال الرسل فمصلحة عامة للعباد وإن تضمن شرا لبعضهم، وهكذا سائر ما يقدره الله تغلب فيه المصلحة والرحمة والمنفعة، وإن كان في ضمن ذلك ضرر لبعض الناس فلله في ذلك حكمة أخرى. [٢]

ولا يمنعون أن يوجب الله على نفسه أشياء لكمال فضله وكرمه، بل دلت الأدلة على أن الله كتب على نفسه أشياء، وحرم أمورا، كما قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [سورة الأنعام:٥٤]، وفي الحديث القدسي: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا». [٣]

وفي الصحيحين عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنه قال: «وَحَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ أَنْ لاَ يُعَذِّبَ مَنْ لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا». [٤]

---

(١) المعتزلة يوجبون على الله أمور خمسة: اللطف، ورعاية الأصلح للعباد، والثواب على الطاعة، والعقاب على المعصية، والعوض عن الآلام، وعدم تكليف العباد ما لا يطيقون. توفيق رب البرية (ص/ ١٩٠).

(٢) منهاج السنة لابن تيمية (١/ ٤٦٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري (٢٨٥٦) ومسلم (٣٠).

الأمر الرَّابع: إثبَاتُ الاستِطَاعَة وَأقسَامُها

الاستطاعة بمعنى القدرة والقوة والوسع والطاقة، والمراد بها هنا: صفة بها يتمكن الحيوان من الفعل والترك.[١] وفعل العبد وتركه لا يتم إلا بالاستطاعة.

وهذه المسألة من أهم المسائل في القدر، لأنها تتعلق بقدرة العبد واستطاعته التي جعلها الله مناط التكليف، ويتعلق بها شيئان: أحدهما: هل للعبد قدرة بها يفعل أو لا؟ والثاني: هل استطاعته قبل الفعل فقط أو معه فقط أو هي قبل الفعل وبعده؟.[٢]

ومذهب المعتزلة في الاستطاعة أنها تكون قبل الفعل، وجعلوها للعبد بحيث يقدر على الفعل والترك مطلقا، ولذلك نفوا أن تكون أفعال العباد مخلوقة،[٣] والجهمية غلاة الجبرية نفوا الاستطاعة مطلقا، فقالوا بالجبر، والأشاعرة نفوا قدرة العبد قبل الفعل، وأثبتوا القدرة مع الفعل ونسبوها إلى الله تعالى، وسموها كسبا للعبد، وهو جبر متطوِّر.[٤]

وأما أهل السنة ومحققو المتكلمين فقد قسَّموا الاستطاعة إلى قسمين:

الأوَّل: استطاعة بمعنى الصحة والتمكن وتوفر الأسباب والآلات، وهي القدرة الشرعية المصححة للفعل، وهي الاستطاعة التي تكون قبل الفعل، ولا يجب أن تقارن الفعل، وهي صالحة للضدين، كما أنها مناط التكليف: الأمر والنهي، وبها يتعلق الخطاب، بمعنى أن الله لا يكلف العبد إلا إذا كانت معه هذه الاستطاعة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران:٩٧].

---

(١) التعريفات للجرجاني (ص/ ١٩).

(٢) القضاء والقدر للمحمود (ص/ ٢٥٦).

(٣) انظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص/ ٣٩٠).

(٤) انظر التمهيد للباقلاني (ص/ ٣٤٢).

والثَّاني: الاستطاعة بمعنى التوفيق، وهي القدرة الموجبة للفعل، التي هي مقارنة للفعل، فلا تتقدم على الفعل، وهي مناط القضاء والقدر، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [سورة هود:٢٠].

وقد تسمَّى الأوَّل بالاستطاعة الشرعيَّة، والثاني بالاستطاعة الكونية أو القدرية، لأن الأولى مناط التكليف: الأمر والنهي والثواب والعقاب، والثانية: مناط القدر.

والفرق بين الاستِطَاعتين من وجوه:

الأوَّل: أن الأولى عامة للمؤمن والكافر، بخلاف الثاني فهي خاصة بالمؤمن.

والثَّاني: أن الأولى صفة للمخلوق، بخلاف الثانية، فإنها توفيق الله وإعانته.

والثَّالث: أن الأولى ضدها العجز أو وجود المشقة المعتبرة، والثانية: ضدها الخذلان.(١)

والرَّابع: أن الأولى قد يتخلَّف عنها الفعل، لأنه لا يشترط فيها الإرادة الكونية، بخلاف الثانية فإن الفعل معها لا يتخلَّف.(٢)

---

(١) قال ابن تيمية كما في المجموع (١٠/ ٧٣٢): "القدرة الشرعية هي التي يحصل بها الفعل من غير مضرة راجحة كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران:٩٧] وقوله: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [سورة المجادلة:٤]، ونحو ذلك ليس المعتبر في الشرع القدرة التي يمكن وجود الفعل بها على أي وجه كان بل لا بد أن تكون المكنة خالية عن مضرة راجحة بل أو مكافئة".

(٢) وعلى هذا فإذا قيل: هل الإنسان يقدر على ما لم يقدره الله له؟ فالجواب أن هذا مجمل، فإن أريد بذلك الاستطاعة الشرعية قبل وقوع الفعل فإنه يقدر لأنه آلاته سليمة، وليس بمجبور، وإن أريد الثانية فلا، إذ لا يعلم استطاعته إلا بعد الفعل وتقدير الله له.

انظر شرح الطحاوية للراجحي (ص/ ٣٢٧) والقضاء والقدر للمحمود (ص/ ٢٧١) ومجموع الفتاوى (٨/ ٢٩٠) (٨/ ٤٨٠) (٣/ ٣١٩) ودرء التعارض (١/ ٦١) ومنهاج السنة (٣/ ٤٩) وبدائع الفوائد (٤/ ١٧٥) والتعريفات العقدية (ص/ ٣١).

الأمر الخَامِس: تَكلِيفُ مَا لا يُطاق

هذا الأمر متفرِّع عن الاستطاعة، لأن الطاقة هي الاستطاعة، وهذه المسألة: وهي هل يكلف الله العبد بما لا يطيق؟ من البدع الحادثة في الإسلام، فلم يكن السلف يطلقون هذه العبارات وإنما هي من إحداث المتأخرين. (١)

ومن نفى الاستطاعة مطلقا كالجهمية أو أثبت الاستطاعة مع الفعل فقط كالأشاعرة اعتقد بجواز تكليف ما لا يطاق في الجملة. (٢)

ومن أثبت الاستطاعة التي تكون قبل الفعل فقط، وهم المعتزلة، اعتقد بأن تكليف ما لا يطاق لا يجوز، لأن الاستطاعة لا تكون إلا قبل الفعل، ولأنه قبيح في العقل.

والصواب قول أهل السنة، وهو أن يقال: تكليف ما لا يطاق على وجهين:

الأوَّل: ما لا يطاق على فعله للعجز عنه، وهو المستحيل العادي والعقلي لا يجوز التكليف به، كالمشي على الوجه، والطيران، وكالجمع بين الضدين، وجعل القديم محدثا.

ودليل هذا قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة:٢٨٦]. (٣)

والثَّاني: ما لا يطاق على فعله للاشتغال بضده وتركه، كتكليف الكافر الإيمان في حال كفره، وكاشتغاله بلعب القمار أو الكرة عن الصلاة، فإنه يجوز التكليف به، خلافا للمعتزلة، لأنه من التكليف الذي اتفق المسلمون على وقوعه في الشريعة، وهو أمر العباد كلهم بما أمرهم الله تعالى به ورسوله من الإيمان وتقواه.

---

(١) انظر درء التعارض (١/ ٦٥) ومنهاج السنة (٣/ ١٠٤).

(٢) انظر أبكارا لأفكار للآمدي (٢/ ١٧٥) ومجموع الفتاوى (٨/ ٣٠٢).

(٣) الآية تدل على فضل الله حيث لم يكلف عليهم إلا ما يطيقون، بل هناك أشياء يطيقونها وما كلفها عليهم تيسيرا لهم ورفع المشقة عنهم، كما قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [سورة الحج:٧٨]

وهذا قول السلف والأئمة في المعنى، لكن لا يسمى هذا النوع الثاني بأنه تكليف ما لا يطاق، فإن هذه التسمية بدعة في اللغة والشَّرع، لأن مضمونه أن فعل ما لا يفعله العبد لا يطيقه، وهذا باطل؛ لأن العبد في الحقيقة يمكنه أن يترك ذلك الضد، المخالف للمأمور، ويفعل الضد المأمور به. (١)

والمعتزلة قد التزموا هذا لقولهم: إن الطاقة والاستطاعة لا تكون إلا قبل الفعل فقالوا: كل من لم يفعل فعلا فإنه لا يطيقه، إذ لو أطاقه لوقع منه.

ولأجل هذا أطلق بعض المنتسبين إلى السنة هذا النوع بأنه تكليف ما لا يطاق للرد على القدرية المعتزلة، والجمهور على منعه، وهو الرَّاجح.

وعلى هذا فلا يقال: إثبات تكليف ما لا يطاق ولا نفيه، لأنه من الألفاظ المجملة، بل لا بد من التفصيل السابق، والله أعلم بالصواب. (٢)

---

(١) انظر منهاج السنة (٣/ ١٠٤) ومختصر الفتاوى المصرية (ص/ ٢٤٤).

(٢) انظر درء التعارض (١/ ٦٠) والقضاء والقدر (ص/ ٢٧٨) وشرح الطحاوية للراجحي (٣٣٦).

الأمر السَّادس: مَعنَى الظُّلم وَكَيفية تَنزِيه الله عَنه

اختلف أهل القبلة في حقيقة الظلم وكيفية تنزيه الله عنه، بعد اتفاقهم على أن الله لا يظلم، وأدَّى ذلك إلى الاختلاف في كثير من المسائل في القدر.

فذهبت الجهمية والأشاعرة إلى أن حقيقة الظلم هو التصرُّف في ملك الغير، أو مخالفة الآمر الذي تجب طاعته.

والظلم عندهم بالنسبة إلى الله مستحيل ممتنع غير مقدور، لأن كل ممكن إذا قدر وجوده منه فهو عدل، لأنه سبحانه مالك الملك، ولأنه ليس فوق الله تعالى آمر يجب طاعته.

وعلى فالظلم عندهم ليس له حقيقة يمكن وجودها، بل هو من الأمور الممتنعة لذاتها كالجمع بين الضدين، فلا يجوز أن يكون الله مقدورا ولا أن يقال: إنه تارك له باختياره ومشيئته، ولو عذب المطيعين كالأنبياء والرسل وخلدهم في العذاب، ونعَّم العاصين كالشياطين والكفار لكان كلا الأمرين عدل. (١)

وذهبت المعتزلة إلى أن حقيقة الظلم: إضرار غير مستحق لا نفع فيه، ولا دفع ضرر، أو عقوبة العبد على ما ليس منه، ويريدون بذلك أن ما كان من بني آدم ظلما وقبيحا يكون من الله ظلما وقبيحا لو فعله، وعلى هذا فما حكم العقل أنه إن صدر من العبد ظلم فهو من الله ظلم إن صدر منه، ولذلك سماهم أهل السنة: مشبِّهة الأفعال.

ولهذا أوجبوا على الله فعل الأصلح، وإعانة المأمور، وعدم التفرقة بين العباد في الإعانة.

والظلم عندهم بالنسبة إلى الله ممكن الوجود، والله يقدر عليه، لكن لا يفعل ذلك لعلمه بقبحه، لأنه عدل لا يظلم، ولهذا لم يرد عندهم وجود شيء من الذنوب، من الكفر

---

(١) انظر القضاء والقدر (ص/ ٢٧٩) ومجموع الرسائل المنبرية (٣/ ٢٠٧) ومفتاح دار السعادة (٢/ ١٠٧).

والمعاصي، بل العباد هم الذين خلقوا أفعالهم خيرها وشرها وفعلوها بمشيئتهم، لأنه لو كان خالقا لها ثم عاقب العاصين لكان ظالما لهم.[١]

وأما أهل السنَّة فقد قالوا في حقيقة الظلم: إنه وضع الشيء في غير موضعه، وهذا هو المعنى اللغوي لهذه الكلمة، والله حكم عدل، يضع الأشياء في مواضعها، فلذلك لا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين مختلفين.

والظلم الذي حرَّمه الله على نفسه وتنزه عنه فعلا وإرادة: وضع الشيء في غير موضعه، كأن يمنع أحدا من ثواب حسناته فلا يجازى بها، أو أن توضع عليه سيئات غيره فيعذب بما لم تكسب يداه.

والظلم بالنسبة إلى الله ممكن الوجود، والله يقدر عليه، لكنه عدل حرم على نفسه الظلم، فلا يعاقب أحدا بغير ذنبه، وبهذا استحق الحمد، لأنه يكون بترك المقدور عليه لا بترك الممتنع، وأما إثابة المطيع ففضل منه وإحسان، وهو كتب على نفسه الرحمة، ووعد ذلك للمؤمنين، وهو مقتضى أسمائه وصفاته.[٢]

قال تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا ١١٢﴾ [سورة طه:١١٢]، وفي صحيح مسلم عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا رَوَى عَنِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا».[٣]

---

(١) شرح الطحاوية للراجحي (ص/ ٣٤٤) والقضاء والقدر (ص/ ٢٨٤) وجامع الرسائل (١/ ١٢٣).

(٢) انظر منهاج السنة (٢/ ٢٣٦) ومفتاح دار السعادة (٢/ ١٠٧) والمجموع (٨/ ٥٠٨) (١٨/ ١٥٣) وفيه كلام طيب. وأفاد بعضهم أن عدل الله يشمل أمرين: طمأنينة المؤمن، وتهديد الكافر.

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

الأمر السَّابع: التَّفريق بين المَشِيئة والمحبَّة

اختلف الناس في كون الإرادة: مستلزمة للرضا والمحبة على قولين:

الأوَّل: أن الإرادة تستلزم الرضا والمحبَّة، وأنه متى أراد الشيء فقد أحبه، وهذا قول المعتزلة والجهمية وأغلب الأشاعرة، إلا أنهم اختلفوا في أن الكفر والمعاصي محبوب لله مريد، فقالت المعتزلة: ليست محبوبة لله تعالى لأنه لم يرده ولم يخلقه، على أصل مذهبهم.

والجهمية ومن معها من الأشاعرة قالوا: كل ما كان في الكون فهو محبوب لله مريد.

والثَّاني: أن الإرادة لا تستلزم الرضا والمحبة، بل بينهما فرق، وذلك لأن الله أخبر أنه لا يكون في الكون إلا ما شاءه الله، مع وجود أشياء يكرهها الله ولا يحبها ولا يرضاها في الكون، والأدلة التي دلت على الأمرين كثيرة جدا، فدل ذلك على افتراق المحبة والمشيئة.

والعقل لا يمنع أن يريد المريد شيئا وهو لا يحبه كما في الدواء وغيره.

وقد فطر الله في العباد على أن يقولوا: هذا الفعل يحبه الله، وهذا يكرهه الله، وفلان يفعل ما يغضب الله، والكل واقع بقدرة الله ومشيئته فدل على أن هناك فرقا بينهما. [١]

وهذا قول أهل السنة المثبتين للقدر، وهو الصواب الذي تجتمع به الأدلَّة. [٢]

---

(١) انظر المدارج (١/ ٢٥٤) والاحتجاج بالقدر لابن تيمية (ص/ ٦٨) والقضاء والقدر (ص/ ٢٩٨).

(٢) قال ابن القيم: "والذي يكشف هذه الغمة، ويبصر من هذه العماية، وينجي من هذه الورطة: إنما هو التفريق بين ما فرق الله بينه، وهو المشيئة والمحبة. فإنهما ليسا واحدا. ولا هما متلازمين. بل قد يشاء ما لا يحبه، ويحب ما لا يشاء كونه". انظر المدارج (٢/ ١٨٨).

الأمر الثَّامِن: التَّفريق بين الإيجَاد والإعدَاد والإمدَاد [١]

يمكن لنا لتسهيل معرفة الحق في أفعال العبد أن نفرِّق بين ثلاثة أشياء من نعم الله تعالى:

الأوَّل: الإيجاد، وهو التقدير والخلق، والإبداع والإنشاء، فالله عز وجلَّ هو الذي خلق جميع العباد: أعيانهم وصفاتهم وأفعالهم، كما قال تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٦﴾﴾ [سورة الزمر:٦].

والثَّاني: الإعداد، وهو تهيئة العباد وإقدارهم على الفعل وتركه، مع بيان السبيلين لهم، وهذه من أعظم نعم الله على عباده، وهو أن الله عز وجل قد أعطى العباد القُدرة على كل ما يريدون، وبيَّن لهم سبيل الخير من سبيل الشرّ، وهذه النعمة عامة للجميع، سواء كان مؤمنا أم كافرا، وسواء كان طائعا أم عاصيا. [٢]

قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴿١﴾ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾ [سورة الإنسان:١-٣]، وقال سبحانه: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾ [سورة الزلزلة:٧-٨]. [٣]

---

(١) انظر شرح الطحاوية للدكتور ناصر العقل (٢/ ٥٣).

(٢) الجبرية ينكرون هذا الأمر لاعتقادهم أن العبد مجبور، ولذلك يفسرون ما ورد من الأدلة في الأمر الثالث بهذا، فتجدهم يقولون: التوفيق: خلق قدرة الطاعة في العبد، والخذلان عكسه.

انظر شرح مسلم للنووي (١/ ١٧٣) وأبكار الأفكار (٢/ ١٩٣) والإرشاد (ص/ ٢١١).

(٣) انظر القضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤٢٣) وتوفيق رب البرية في القدر (ص/ ١٤٦).

والثَّالث: الإمداد، وهو تيسير الله عز وجل للعبد وتوفيقه وإعانته على قبول الإيمان والطمأنينة فيه، وعلى امتثال أوامر الله عز وجل وترك نواهيه، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾ [سورة الليل:٥-١٠].

وهذا أعظم نعم الله عز وجل حيث يخص من شاء من عباده، وهذا الأمر هو قلب أبواب القدر، لأن أفضل ما يقدر الله لعبده وأجل ما يقسمه له الهدى، وأعظم ما يبتليه به ويقدره عليه الضلال، وكل نعمة دون نعمة الهدى، وكل مصيبة دون مصيبة الضلال. (١)

والعبد في هذا الأمر الثالث بين أمرين:

الأوَّل: أن يعطيه الله عز وجل هذه النعمة، وهذا محض فضل من الله سبحانه، والعبد وإن كان يفعل بعض أسباب ذلك فالله هو الذي وفقه لذلك، وهذا هو الموفق الميسَّر الذي هداه الله هداية التوفيق، والله أعلم بمواقع فضله ومحل كرمه ورحمته.

والثَّاني: ألا يعطيه الله عز وجل هذه النعمة، وهذا عدل من الله عز وجل اقتضته حكمته، لأن الله علم منه أنه ليس من أهلها، ولكونه فعل أسباب الضلال، فإن الإضلال ناشئ عن علم الله السابق بأن الضال لا يصلح للهداية، إذ ليس كل عبد يقبل الهداية.

---

(١) انظر شفاء العليل (ص/ ٦٥). قال ابن القيم في المدارج (١/ ٤١٥): " وقد أجمع العارفون بالله أن التوفيق هو أن لا يكلك الله إلى نفسك، وأن الخذلان هو أن يخلي بينك وبين نفسك، فالعبيد متقلبون بين توفيقه وخذلانه، بل العبد في الساعة الواحدة ينال نصيبه من هذا وهذا، فيطيعه ويرضيه، ويذكره ويشكره بتوفيقه له ثم يعصيه ويخالفه ويسخطه ويغفل عنه بخذلانه له، فهو دائر بين توفيقه وخذلانه، فإن وفقه ففضله ورحمته، وإن خذله فبعدله وحكمته، وهو المحمود على هذا وهذا، له أتم حمد وأكمله، ولم يمنع العبد شيئا هو له، وإنما منعه ما هو مجرد فضله وعطائه، وهو أعلم حيث يضعه وأين يجعله؟".

وهذا المخذول الضال الذي طبع وختم على قلبه لم تقتض حكمة الله على إعانته، وليس ذلك ظلما لأنه تفضل من الله، ولم يمنعه شيئا له، -وغاية ما في الأمر أنه تخلَّى عنه- ولأن الظلم وضع الشيء في غير موضعه، وهذه العقوبة في محلها، لأنه لم يفعل ما خلق له من العبادة والتقوى فعوقب عليه الضلال والمعصية، وتسلط الشيطان عليه حتى يزين له فعل السيئات، وَكَانَ إلهامه لِفُجُورِهِ عُقُوبَةً لَهُ عَلَى كَوْنِهِ لَمْ يَتَّقِ الله،[١] وبهذا يتم الجواب عن كثير من التساؤلات كقول بعضهم: لماذا أعان المؤمن دون الكافر؟، ونحوها كثير.[٢]

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٤/ ٣٣٢-٣٣٣).

(٢) هذا الأمر الثالث تنكره المعتزلة وبسببه قالوا: إن الله لم يخلق أفعال العباد، لأنه إذا أمر العباد شيئا فيلزمه أن يعينهم، فلما رأوا أنه لم يعن بعض العباد ومات كافرا قالوا لم يخلق أفعالهم، لأن من أمر غيره بأمر فلا بد أن يفعل ما يكون المأمور أقرب إلى فعله، كالبشر والطلاقة وتهيئة المقاعد والمساند ونحو ذلك.

والجواب عن ذلك أن يقال لهم: ما ذكرتم جميع حالات المسالة، لأن من أمر غيره بأمر فله ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون الآمر غيره لمصلحة تعود إليه، كأمر الملك جنده بما يؤيد ملكه، فهذا تلزم إعانته.

والثَّانية: أن يكون الآمر يرى الإعانة للمأمور مصلحة له، كالآمر بالمعروف إذا أعان المأمور على البر والتقوى، فإنه قد علم أن الله يثيبه على إعانته على الطاعة، فهذا أيضا تلزم إعانته.

والثَّالثة: أن يكون الآمر إنما أمر المأمور لمصلحة المأمور، لا نفع يعود إليه من فعله، فهذا لا تلزم إعانته، فالشخص يأمر غيره وينهاه مريدا لنصحه، وبيانا لما ينفعه وإن كان مع ذلك لا يريد أن يعينه على ذلك الفعل، إذ ليس كل ما يكون مصلحتي في أن آمر به غيري وأنصحه يكون مصلحتي في أن أعاونه [أنا] عليه، بل تكون مصلحتي إرادة ما يضاده. كالرجل الذي يستشيره غيره في خطبة امرأة، يأمره أن يتزوجها، لأن ذلك مصلحة المأمور، والآمر يرى أن مصلحته في أن يتزوجها هو دونه، فجهة أمره لغيره نصحا - غير جهة فعله لنفسه.

وإذا أمكن الفرق في حق المخلوقين فهو في حق الله أولى بالإمكان. فهو سبحانه أمر الخلق على ألسن رسله بما ينفعهم، ونهاهم عما يضرهم، فمنهم من استجاب وأعانه الله، ومنهم من لم يعنه، ولا يلزمه سبحانه إعانتهم لما تقدم، لأنه قد يكون في ذلك وجه مفسدة مِنْ حَيْثُ هُوَ فِعْلٌ لَهُ، فَإِنَّهُ يَخْلُقُ مَا يَخْلُقُ لِحِكْمَةٍ لَهُ.

انظر منهاج السنة (٣/ ١٧١) وشرح الطحاوية (١/ ٨٢) والقضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤٢٨).

الأمر التَّاسع: التَّفريق بَين القَدر المطلَق والقَدر المعلَّق

من الناس من يقول: القدر لا يتغيَّر، ومنهم من يقول: قد يتغيَّر إلا الحياة والموت والشقاء والسعادة، ومنهم من يقول: ما من شيء إلا ويمكن تغييره من المقدر.

وسبب الخلاف هو عدم التفريق بين القدر المطلق والقدر المعلَّق، لأن القدر اثنان:

الأوَّل: القدر المطلق، وهو القدر المثبت المبرم الذي لا يتغيَّر، وهو على نوعين:

أحدهما: ما كان في علم الله الأزلي بلا خلاف، إذ لا يكون ما لا يطابق علمه الأزلي.

والثَّاني: ما كان مكتوبا في اللوح المحفوظ على خلاف بينهم، لأنه موافق لعلم الله الأزلي، إذ الكتابة فرع عن العلم، ولقوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ [سورة الرعد:٣٩]، وأحسن ما قيل في الآية: يمحو الله ما يشاء ويثبت من كتاب سوى أم الكتاب الذي لا يتغيَّر منه شيء. (١)

والثَّاني: القدر المعلَّق، وهو المقيَّد الذي يدخل فيه المحو والتغيير، واختلف فيه أهل العلم على قولين:

الأوَّل: أنه ما كان مقيَّدا بسبب أو شرط، فإنه يزيد وينقص بحسب الأسباب والشروط، فإن الله قدر وعلم السبب والمسبب قبل خلق الخلق، والأجل والرزق مرتبط في علم الله وحكمته بأسباب، فما كان منها معلقا على أسبابه وجد عند وجود السبب، وما كان غير معلق وقع في وقته لا يتقدم ولا يتأخر. (٢)

---

(١) انظر القضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤٠٠) وتفسير السعدي (ص/) ومجموع ابن تيمية (١٤/ ٤٩٠).
ومنهم من نقل إجماع السلف في الأمر الثَّاني، والخلاف مشهور. انظر لوامع الأنوار (١/ ٣٤٨).

(٢) هذا الذي استظهره العلامة ابن باز، وهو قول قوي، إلا أنه في الحقيقة لا يعارض ما ثبت عن بعض السلف في إثبات الصحف. الإيمان بالقدر للحمد (ص/ ١٢٧) وشرح الطحاوية للغفيص (٤/ ٢٣).

وعلى هذا القول فإن جميع التقادير كلها موجودة في اللوح المحفوظ، وفي الحقيقة لم يقع فيه تغيير، لأن السبب والمسبب موجود فيه. (١)

ودليله ما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره فليصل رحمه ». (٢)

والثَّاني: أنه ما كان موجودا في صحف الملائكة، ولم يكن في اللوح، ولو كان معلقا بسبب أو شرط، كأن يقال للملك مَثَلًا إنَّ عمر فلان مائة مثلا: إن وصل رحمه، وستون إن قطعها، وقد سبق في علم الله أنه يصل أو يقطع، فالذي في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر، والذي في علم الملك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص. (٣)

وفي صحيح مسلم عَنْ عَبْدِ اللهِ ابن عباس، قَالَ: قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ اللهُمَّ أَمْتِعْنِي بِزَوْجِي رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَبِأَبِي أَبِي سُفْيَانَ، وَبِأَخِي مُعَاوِيَةَ قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ سَأَلْتِ اللهَ لِآجَالٍ مَضْرُوبَةٍ، وَأَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ، وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ، لَنْ يُعَجِّلَ شَيْئًا قَبْلَ حِلِّهِ، أَوْ يُؤَخِّرَ شَيْئًا عَنْ حِلِّهِ، وَلَوْ كُنْتِ سَأَلْتِ اللهَ أَنْ يُعِيذَكِ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ، أَوْ عَذَابٍ فِي الْقَبْرِ، كَانَ خَيْرًا وَأَفْضَلَ». (٤)

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٥١٧) والقضاء والقدر للمحمود (ص/ ٣٩٥).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٥٩٨٦) ومسلم برقم (٥٥٧) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) قاله ابن حجر في الفتح (١٠/ ٤١٦). من أهل العلم من ادَّعى أنه لا دليل على الثاني.

(٤) أخرجه مسلم (٢٦٦٣).

قال ابن مفلح في الآداب الشرعية (١٠/ ٣٣٥): "فَلَمْ يَنْهَ وَلَمْ يَقُلْ إنَّ الدُّعَاءَ لَا أَثَرَ لَهُ فِي زِيَادَةِ الْعُمُرِ، وَإِنَّمَا أَرْشَدَ إلَى الْأَفْضَلِ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ". وانظر الضعيفة للعلامة الألباني (١١/ ٧٦٧).

الأمر العَاشر: مَسالة الشَّر وعدم إضَافتها إلى الله عَزَّ وجَلَّ

إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا ينسب إليه الشر بوجه من الوجوه لا في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله، لما ثبت في صحيح مسلم عن عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: وفيه «وَالشَّرُّ لَيسَ إِلَيكَ». (١)

وإنما الشرُّ قد يدخل في مفعولاته ومخلوقاته، لأنه خالق الخير والشر، إلا أنه لا يكون في ملكه وملكوته سبحانه شرًا محضًا لا خير فيه بوجه من الوجوه، أو لا يستلزم خيرًا؛ فإن سائر ما يقع إما أن يكون خيرًا محضًا، وإما أن يكون متضمنًا أو مستلزمًا للخير.

وإنما يكون شرا نسبيا أو إضافيا، بحيث يكون شرا بالنسبة إلى محل، وخيرا بالنسبة إلى محل آخر، وقد يكون خيرا بالنسبة إلى المحل القائم به من وجه، كما هو شر له من وجه، بل هذا هو الغالب، وهذا كالقصاص، وإقامة الحدود، وقتل الكفار، فإنه شر بالنسبة إليهم لا من كل وجه، بل من وجه دون وجه، وخير بالنسبة إلى غيرهم لما فيه من مصلحة الزجر والنكال ودفع الناس بعضهم ببعض، (٢) وفي حديث جبريل المشهور: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». (٣)

---

(١) قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ١٧٩): "فتبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه، بل كل ما نسب إليه فهو خير، والشر إنما صار شرا لانقطاع نسبته وإضافته إليه، فلو أضيف إليه لم يكن شرا، وهو سبحانه خالق الخير والشر، فالشر في بعض مخلوقاته، لا في خلقه وفعله، وخلقه وفعله وقضاؤه وقدره خير كله، ولهذا تنزه سبحانه عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه، فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها، وذلك خير كله، والشر وضع الشيء في غير محله، فإذا وضع في محله لم يكن شرا، فعلم أن الشر ليس إليه وأسماؤه الحسنى تشهد بذلك".

(٢) شفاء العليل (ص/ ٢٦٩-٢٧٠) وشرح الواسطية لابن عثيمين (١/ ٧٠).

(٣) رواه مسلم عن عمر ابن الخطاب برقم (٨)، وهو في الصحيحين عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولهذا لم يضف الشر إلى الله في الكتاب والسنة إلا على أحد وجوه ثلاثة: إما بطريق العموم، كقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [سورة الزمر:٦٢]، وإما بطريقة إضافته إلى السبب كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [سورة الفلق:٢]، وإما أن يحذف فاعله كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا ۝١٠﴾ [سورة الجن:١٠]. (١)

ولو أضيف الشر إلى الله مفردا لتوهَّم المتوهم مذهب جهم بن صفوان أن الله خلق الشر المحض الذي لا خير فيه لأحد، لا لحكمة ولا لرحمة، والكتاب والسنة والاعتبار يبطل هذا، كما إذا قيل: محمد وأمته يسفكون الدماء ويفسدون في الأرض كان هذا ذما لهم، وكان باطلا، وإذا قيل يجاهدون لتكون كلمة الله هي العليا ويقتلون من منعهم من ذلك كان هذا مدحا لهم وكان حقا. (٢)

وعلى هذا فإذا قيل: هل في قضاء الله وقدره شر؟ يقال: فيه تفصيل: فإن أريد بالقضاء فعله وصفته فلا شر فيه، وإن أريد به المفعول المقدر المقضي فمنه ما هو خير ومنه ما هو شر نسبي أو إضافي، ولا يكون شرا محضا، وبهذا يكون الجمع بين الحديثين عند أهل السنَّة، والحمد لله ربِّ العالمين. (٣)

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٥١١) (١٤/ ٢٦٦).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٢٠٧).

وأهل البدع اتفقوا على عدم إضافة الشر إلى الله، ولكنهم اختلفوا في معنى الشر، كما اختلفوا في الظلم، فقالت المعتزلة الشر القبيح، والله لا يفعل القبيح، وذهبت الأشاعرة إلى أن كل ما وجد خير.

(٣) انظر شرح مسلم (٦/ ٥٩) وكتاب الأذكار (١/ ٤٤) ومجموع الفتاوى (٨/ ٤٠٠) وإيثار الحق على الخلق (ص/ ٩٦) والمختصر في القدر (ص/ ٦١) والايمان بالقدر للحمد (ص/ ٩٥).

المَسْأَلَةُ الثَّامِنَة: ثَمَرَاتُ الإِيمَانِ بِالقَضَاءِ وَالقَدَرِ

إن للإيمان بالقضاء والقدر ثمرات عظيمة منها: [١]

الأولى: صحة إيمان الشخص بتكامل أركانه؛ لأن الإيمان بذلك من أركان الإيمان الستة التي لا يتحقق إلا بها؛ كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

والثَّانية: طمأنينة القلب وارتياحه، وعدم القلق في هذه الحياة عندما يتعرض الإنسان لمشاق هذه الحياة. [٢]

والثَّالثة: الثبات عند مواجهة الأزمات، واستقبال مشاق الحياة بقلب ثابت ويقين صادق لا تزلزله الأحداث ولا تهزه الأعاصير. [٣]

والرَّابعة: تحويل المحن إلى منح والمصائب إلى أجر؛ كما قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة التغابن: ١١]. [٤]

---

(١) انظر الجامع الصحيح في القدر للإمام الوادعي (ص/ ١٢) والقضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤٤٧) والإيمان بالقضاء والقدر للحمد (ص/ ٢١) والإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للفوزان (ص/ ٣٠٨).

(٢) قال ابن القيم في المدارج (٢/ ٢١٣): "فالإيمان بالقدر، والرضا به: يذهب عن العبد الهم والغم والحزن.".

(٣) وما أحسن ما قاله الحربي رحمه الله: "من لم يؤمن بالقدر لم يتهن بعيشه".

وهذا صحيح فما تعاظمت القلوب بالمصائب، وضاقت بها الأنفس وحرجت [بها] الصدور إلا من ضعف الإيمان بالقدر اللهم ارحمنا برحمتك فإنا من الضعف ما أنت أعلم به، ومن عدم الصبر على حوادث الزمان مالا يخفى عليك، ومن عدم الثبات عند المحن ما لديك حقيقته. انظر قطر الولي للشوكاني (ص/ ٣٩٦).

(٤) قال ابن القيم في المدارج (٢/ ٢٠٧): "فقضاؤه لعبده المؤمن المنع عطاء، وإن كان في صورة المنع، ونعمة وإن كانت في صورة محنة، وبلاؤه عافية وإن كان في صورة بلية، ولكن لجهل العبد وظلمه لا يعد العطاء والنعمة والعافية إلا ما التذ به في العاجل. وكان ملائما لطبعه. ولو رزق من المعرفة حظا وافرا لعد المنع نعمة، والبلاء رحمة".

والخَامِسَة: أنه يدفع الإنسان إلى العمل والإنتاج والقوة والشهامة، وأداء عبادة الله عز وجلَّ، وكلما ازداد تحقيقا للعبودية ازداد كماله وعلت درجته.

والسَّادسة: الإخلاص، بأن يكون الباعث له في جميع الأعمال طلب رضا الله سبحانه والقيام بحقوقه، لأن من آمن بالقدر علم أن الأمر أمر الله، والملك ملكه.

والسَّابعة: التوكُّل على الله عز وجل في جميع الشئون، والاعتماد عليه وحده، مع القيام بالأسباب الدينيَّة والدنيوية، ولذلك لا يصح التوكل من القدرية النُّفاة القائلين بأنه يكون في ملكه ما لا يشاء. (١)

والثَّامنة: توفر أركان السير إلى الله تعالى في العبد، وهي الخوف من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وحده، ومحبته، وقوة رجائه بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لأن الأمور بيد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهو المتصرف في الكون، ولا يقضي قضاء إلا وفيه تمام العدل والرحمة والحكمة. (٢)

ويدخل في ذلك: إحسان الظن بالله تعالى، ومحاربة اليأس، والشكر ونحوها. (٣)

---

(١) انظر المدارج لابن القيم (٢/ ٩٣) نقلا عن شيخ الإسلام.

قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية (٢/ ٣٥١): "وقد ظن بعض الناس أن التوكل ينافي الاكتساب وتعاطي الأسباب، وأن الأمور إذا كانت مقدرة فلا حاجة إلى الأسباب! وهذا فاسد، فإن الاكتساب: منه فرض، ومنه مستحب، ومنه مباح، ومنه مكروه، ومنه حرام، كما قد عرف في موضعه. وقد كان النبي ﷺ أفضل المتوكلين، يلبس لأمة الحرب، ويمشي في الأسواق للاكتساب".

(٢) انظر المدارج (٢/ ١٦٦).

(٣) بعض الناس يتخلف عن تغيير الواقع المؤسف بحجة أنه واقع بقدر، فهذا منه جهالة عظيمة بحقيقة هذا الدين، وبحقيقة القدر، وإننا لنسمع كثيراً من أولئك يكررون عبارات التيئيس للدعاة، مثل قولهم: هذا آخر الزمان، وهو زمان غربة الإسلام إلى آخر العبارات التي تنم عن جهل كبير، ويأس قاتل، وما أدري لو عايش هؤلاء غربة الإسلام الأولى حين كانت الدنيا كلها مطبقة على حرب رسول الله ﷺ وأصحابه حين كانوا قلة مستضعفين ما أدري لو عايش هؤلاء تلك الغربة ماذا سيقولون وماذا سيفعلون؟.

والتَّاسعة: التعامل الحسن مع الغير، والاتصاف بحسن الخلق في المعاملة، فإن الإيمان بالقدر من أعظم الأسباب في تحسين المعاملة مع الآخرين، فحين يقصر في حقه أحد أو يسيء إليه أحد أو يرد إحسانه بالإساءة تجده يعفوا ويصفح، لأن ذلك أمر مقدَّر، لا بدَّ من وقوعه. (١)

ويحملك كذلك على الكرم والشجاعة والإقدام، والاعتدال في حال السراء والضراء، والسلامة من الحسد وتنقيص الناس وغيرها من الصفات الحميدة. (٢)

والعاشرة: معرفة الإنسان قدر نفسه، وعدم البطر والتكبر والطغيان عند حصول الخير، لأن المعطي هو الله، وهذا الخير قد جرت به المقادير وسبق به علم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولأنه عاجز عن معرفة المقدور ومستقبل ما هو حادث. (٣)

---

(١) القضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤٥٦). والكلام الذي في الحاشية المتقدمة من هذا المصدر.

(٢) قال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي في غارة الأشرطة (١/ ٣٦٨): "الإيمان بالقدر له أثر كبير في رجولتك وفي شجاعتك وفي كرمك، وأنه لا يصيبك إلا ما كتبه الله لك".

(٣) قال الشوكاني في قطر الولي (ص/ ٣٩٦): "وَمن فَوَائِد رسوخ الْإِيمَان بِهَذِهِ الْخَصْلَة أَنه يعلم أَنه مَا وصل إِلَيْهِ من الخير على أَي صفة كَانَ وبيد من اتّفق فَهُوَ مِنْهُ عز وَجل، فَيحصل لَهُ بذلك من الحبور وَالسُّرُور مَالا يقادر قدره لما لَهُ سُبْحَانَهُ من العظمة الَّتِي تضيق أذهان الْعباد عَن تصورها وتقصر عُقُولهمْ عَن إِدْرَاك أدنى منازلها.

وَإِذا كَانَ للعطية من ملك من مُلُوك الدُّنْيَا مَا يتأثر لَهُ الْمُعْطِي ويفرح بِهِ وَيسر لأَجله لكَونه من أعظم بني آدم لجعل الله سُبْحَانَهُ بِيَدِهِ الْحل وَالْعقد فِي طَائِفَة من عباده، فَكيف الْعَطاء الْوَاصِل من خَالق الْمُلُوك ورازقهم ومحييهم ومميتهم".

نصُّ المَنظُومَة [١]

[نصُّ السُّؤال]

[١] أَيَـا عُلَـمَاءَ الـدِّينِ ذِمِّـيُّ دِيـنِكُمْ ... تَحَـيَّرَ دُلُّـوهُ بِأَوْضَـحِ حُجَّـةِ

[٢] إِذَا مَـا قَضَى رَبِّي بِكُفْـرِي بِـزَعْمِكُمْ ... وَلَمْ يَرْضَـهُ مِنِّـي فَـمَا وَجْـهُ حِيلَتِـي

[٣] دَعَـانِي وَسَـدَّ البَـابَ عَنِّـي، فَهَـلْ إِلَى ... دُخُـولِي سَـبِيلٌ بَيِّنُـوا لِي قَضِـيَّتِي

[٤] قَضَى بِضَـلَالِي ثُـمَّ قَـالَ ارْضَ بالقضا ... فَـمَا أَنَـا رَاضٍ[٢] بِالَّـذِي فِيـهِ شِـقْوَتِي

[٥] فَـإِنْ كُنْـتُ بِالمَقْضِيِّ يَـا قَـوْمُ رَاضِـيَا ... فَـرَبِّي لَا يَـرْضَى بِشُـؤْمِ بَلِيَّتِـي[٣]

[٦] فَهَلْ لِي رِضَـا مَـا لَـيْسَ يَرْضَـاهُ سَـيِّدِي ... فَقَـدْ حِـرْتُ دُلُّـونِي عَـلَى كَشْـفِ حِـيرَتِي

[٧] إِذَا شَـاءَ رَبِّي الكُفْـرَ مِنِّـي مَشِـيئَةً ... فَهَـلْ أَنَـا عَـاصٍ فِي اتِّبَـاعِ المَشِـيئَةِ

[٨] وَهَـلْ لِي اخْتِيَـارٌ أَنْ أُخَـالِفَ حُكْمَـهُ ... فَبِـالله فَاشْـفُوا بِـالبَرَاهِينِ عِلَّتِـي[٤]

[جوابُ المصنِّف]

[٩] سُـؤَالُكَ يَـا هَـذَا سُـؤَالُ مُعَانِـدٍ ... مُخَاصِـمِ رَبِّ العَـرْشِ بَـارِي البَرِيَّـةِ

[١٠] فَهَـذَا سُـؤَالٌ خَاصَـمَ المَـلَأَ العُـلَا ... قَـدِيمًا بِـهِ إِبْلِـيسُ أَصْـلُ البَلِيَّـةِ

[١١] وَمَـنْ يَـكُ خَصْـمًا لِلْمُهَـيْمِنِ يَـرْجِعَنْ ... عَـلَى أُمِّ رَأْسٍ هَاوِيًـا فِي الحُفِـيرَةِ

[١٢] وَيُـدْعَى خُصُـومُ[٥] اللهِ يَـوْمَ مُعَـادِهِمْ ... إِلَى النَّـارِ طَـرًّا مَعْشَرَ القَدَرِيَّـةِ

[١٣] سَـوَاءٌ نَفَـوْهُ، أَوْ سَـعَوْا لِيُخَاصِـمُوا ... بِـهِ اللهَ أَوْ مَـارَوْا بِـهِ لِلشَّرِيعَةِ

[١٤] وَأَصْـلُ ضَـلَالِ الخَلْـقِ مِـنْ كُـلِّ فِرْقَـةٍ ... هُـوَ الخَـوْضُ فِي فِعْـلِ الإِلَـهِ بِعِلَّـةِ

---

(١) قابلت المنظومة على النسخة التي حققها الشيخ محمد بن إبراهيم الحمد في تحقيقه وشرحه على المنظومة.

(٢) في نسخة: (فما أنا أرضى).

(٣) في نسخة: (شكيَّتي) وكذا في العقود الدرية.

(٤) في نسخة: (غُلتي).

(٥) في نسخة: (وتدعى).

[١٥] فإنهمو لَمْ يَفْهَمُوا حِكْمَةً لَهُ ... فَصَارُوا عَلَى نَوْعٍ مِنْ الجَاهِلِيَّةِ

[١٦] فَإِنَّ جَمِيعَ الكَوْنِ أَوْجَبَ فِعْلَهُ ... مَشِيئَةُ رَبِّ الخَلْقِ بَارِي الخَلِيقَةِ

[١٧] وَذَاتُ إِلَهِ الخَلْقِ وَاجِبَةٌ بِمَا ... لَهَا مِنْ صِفَاتٍ وَاجِبَاتٍ قَدِيمَةِ

[١٨] مَشِيئَتُهُ مَعَ عِلْمِهِ ثُمَّ قُدْرَةٌ ... لَوَازِمُ ذَاتِ الله قَاضِي القَضِيَّةِ

[١٩] وَإِبْدَاعُهُ مَا شَاءَ مِنْ مُبْدِعَاتِهِ ... بِهَا حِكْمَةٌ فِيهِ وَأَنْوَاعُ رَحْمَةِ

[٢٠] وَلَسْنَا إِذَا قُلْنَا جَرَتْ بِمَشِيئَةٍ[1] ... مِنْ المُنْكِرِي آيَاتِهِ المُسْتَقِيمَةِ

[٢١] بَلْ الحَقُّ أَنَّ الحُكْمَ لله وَحْدَهُ ... لَهُ الخَلْقُ وَالأَمْرُ الَّذِي فِي الشَّرِيعَةِ

[٢٢] هُوَ المَلِكُ المَحْمُودُ فِي كُلِّ حَالَةٍ ... لَهُ المُلْكُ مِنْ غَيْرِ انْتِقَاصٍ بِشِرْكَةِ

[٢٣] فَمَا شَاءَ مَوْلَانَا الإِلَهُ فَإِنَّهُ ... يَكُونُ وَمَا لَا لَا يَكُونُ بِحِيلَةِ

[٢٤] وَقُدْرَتُهُ لَا نَقْصَ فِيهَا وَحُكْمُهُ ... يَعُمُّ فَلَا تَخْصِيصَ فِي ذِي القَضِيَّةِ

[٢٥] أُرِيدَ بِذَا أَنَّ الحَوَادِثَ كُلَّهَا ... بِقُدْرَتِهِ كَانَتْ وَمَحْضِ المَشِيئَةِ

[٢٦] وَمَالِكُنَا فِي كُلِّ مَا قَدْ أَرَادَهُ ... لَهُ الحَمْدُ حَمْدًا يَعْتَلِي كُلَّ مَدْحَةِ

[٢٧] فَإِنَّ لَهُ فِي الخَلْقِ من نِعَم[2] سَرَتْ ... وَمَنْ حِكَمٍ فَوْقَ العُقُولِ الحَكِيمَةِ

[٢٨] أُمُورًا يَحَارُ العَقْلُ فِيهَا إِذَا رَأَى ... مِنْ الحِكَمِ العُلْيَا وَكُلَّ عَجِيبَةِ

[٢٩] فَنُؤْمِنُ أَنَّ اللهَ عَزَّ بِقُدْرَةِ ... وَخَلْقٍ وَإِبْرَامٍ لِحُكْمِ المَشِيئَةِ

[٣٠] فَنُثْبِتُ هَذَا كُلَّهُ لِإِلَهِنَا ... وَنُثْبِتُ مَا فِي ذَاكَ مِنْ كُلِّ حِكْمَةِ

[٣١] وَهَذَا مَقَامٌ طَالَمَا عَجَزَ الأُلَى ... نَفَوْهُ وَكَرُّوا رَاجِعِينَ بِحِيرَةِ

[٣٢] وَتَحْقِيقُ مَا فِيهِ بِتَبْيِينِ غَوْرِهِ ... وَتَحْرِيرِ حَقِّ الحَقِّ فِي ذِي الحَقِيقَةِ

[٣٣] هُوَ المَطْلَبُ الأَقْصَى لِوُرَّادِ بَحْرِهِ ... وَذَا عُسْرٍ فِي نَظْمِ هذي القَصِيدَةِ

---

(١) في نسخة: (لمشيئة).

(٢) في نسخة: (رَحْمَتَهُ).

[٣٤] لِحَاجَتِهِ تبيينَ علمٍ مُحَقَّقٍ[١] ... لِأَوْصَافِ مَوْلَانَا الإِلَهِ الكَرِيمَةِ

[٣٥] وَأَسْمَائِهِ الحُسْنَى وَأَحْكَامِ دِينِهِ ... وَأَفْعَالِهِ فِي كُلِّ هذي الخَلِيقَةِ

[٣٦] وَهَذَا بِحَمْدِ الله قَدْ بَانَ ظَاهِرًا ... وَإِلهَامُهُ لِلْخَلْقِ أَفْضَلُ نِعْمَةِ

[٣٧] وقد قِيلَ فِي هَذَا وَخُطَّ كِتَابُهُ ... بَيَانُ شِفَاءٍ لِلنُّفُوسِ السَّقِيمَةِ[٢]

[٣٨] فَقَوْلُكَ: لِمَ قَدْ شَاءَ؟ مِثْلُ سُؤَالِ مَنْ ... يَقُولُ: فَلِمَ قَدْ كَانَ فِي الأَزَلِيَّةِ

[٣٩] وَذَاكَ سُؤَالٌ يُبْطِلُ العَقْلُ وَجْهَهُ ... وَتَحْرِيمُهُ قَدْ جَاءَ فِي كُلِّ شِرْعَةِ

[٤٠] وَفِي الكَوْنِ تَخْصِيصٌ كَثِيرٌ يَدُلُّ مَنْ ... لَهُ نَوْعُ عَقْلٍ أَنَّهُ بِإِرَادَةِ

[٤١] وَإِصْدَارُهُ عَنْ وَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ ... أَوْ القَوْلُ بِالتَّجْوِيزِ رَمْيَةُ حِيرَةِ

[٤٢] وَلَا رَيْبَ فِي تَعْلِيقِ كُلِّ مُسَبَّبٍ ... بِمَا قَبْلَهُ مِنْ عِلَّةٍ موجبية

[٤٣] بَلْ الشَّأْنُ فِي الأَسْبَابِ أَسْبَابُ مَا تَرَى ... وَإِصْدَارُهَا عَنْ الحُكْمِ مَحْضُ المَشِيئَةِ

[٤٤] وَقَوْلُكَ: لِمْ شَاءَ الإِلَهُ؟ هُوَ الَّذِي ... أَزَلَّ عُقُولَ الخَلْقِ فِي قَعْرِ حُفْرَةِ

[٤٥] فَإِنَّ المَجُوسَ القَائِلِينَ بِخَالِقِ ... لِنَفْعٍ وَرَبٍّ مُبْدِعٍ لِلْمَضَرَّةِ

[٤٦] سُؤَالُهُمْ عَنْ عِلَّةِ الشَّرِّ[٣] أَوْقَعَتْ ... أَوَائِلَهُمْ فِي شُبْهَةِ الثنوية

[٤٧] وَإِنَّ ملاحيد الفَلَاسِفَةِ الأُلَى ... يَقُولُونَ بِالفِعْلِ القَدِيمِ لِعِلَّةِ

[٤٨] بَغَوْا عِلَّةً لِلْكَوْنِ بَعْدَ انْعِدَامِهِ ... فَلَمْ يَجِدُوا ذَاكُمْ فَضَلُّوا بِضَلَّةِ

[٤٩] وَإِنَّ مبادي الشَّرِّ فِي كُلِّ أُمَّةٍ ... ذَوِي مِلَّةٍ مَيْمُونَةٍ[٤] نَبَوِيَّةِ

---

(١) في نسخة: (بَيَانٍ مُحَقِّقٍ).

(٢) في نسخة: (المريضة).

(٣) في نسخة: (السرّ).

(٤) في نسخة: (مخذولة).

[٥٠] بخوضهمو فِي ذَاكُمْ صَارَ شِرْكُهُمْ ... وَجَاءَ دُرُوسُ[١] البَيِّنَاتِ بِفَتْرَةِ

[٥١] وَيَكْفِيكَ نَقْضًا أَنَّ مَا قَدْ سَالتَهُ ... مِنْ العُذْرِ مَرْدُودٌ لَدَى كُلِّ فِطْرَةِ

[٥٢] فَأَنْتَ تَعِيبُ الطَّاعِنِينَ جَمِيعَهُمْ ... عَلَيْكَ وَتَرْمِيهِمْ بِكُلِّ مَذَمَّةِ

[٥٣] وَتَنْحَلُ مَنْ وَالَاكَ صَفْوَ مَوَدَّةٍ ... وَتُبْغِضُ مَنْ ناواك مِنْ كُلِّ فِرْقَةِ

[٥٤] وَحَالُهُمْ فِي كُلِّ قَوْلٍ وَفِعْلَةٍ ... كَحَالِكَ يَا هَذَا بِأَرْجَحِ حُجَّةِ

[٥٥] وَهَبْكَ كَفَفْتَ اللَّوْمَ عَنْ كُلِّ كَافِرٍ ... وَكُلِّ غَوِيٍّ خَارِجٍ عَنْ مَحَجَّةِ

[٥٦] فَيَلْزَمُكَ الإِعْرَاضُ عَنْ كُلِّ ظَالِمٍ ... عَلَى النَّاسِ فِي نَفْسٍ وَمَالٍ وَحُرْمَةِ

[٥٧] فَلَا تَغْضَبَنْ يَوْمًا عَلَى سَافِكٍ دَمًا ... وَلَا سَارِقٍ مَالًا لِصَاحِبِ فَاقَةِ

[٥٨] وَلَا شَاتِمٍ عِرْضًا مَصُونًا وَإِنْ عَلَا ... وَلَا نَاكِحٍ فَرْجًا عَلَى وَجْهِ غيَّةِ

[٥٩] وَلَا قَاطِعٍ لِلنَّاسِ نَهْجَ سَبِيلِهِمْ ... وَلَا مُفْسِدٍ فِي الأَرْضِ فِي كُلِّ وجهة

[٦٠] وَلَا شَاهِدٍ بِالزُّورِ إِفْكًا وَفِرْيَةً ... وَلَا قَاذِفٍ لِلْمُحْصَنَاتِ بِزَنْيَةِ[٢]

[٦١] وَلَا مُهْلِكٍ لِلْحَرْثِ وَالنَّسْلِ عَامِدًا ... وَلَا حَاكِمٍ لِلْعَالَمِينَ بِرِشْوَةِ

[٦٢] وَكُفَّ لِسَانَ اللَّوْمِ عَنْ كُلِّ مُفْسِدٍ ... وَلَا تَأْخُذَنْ ذَا جرمة بِعُقُوبَةِ

[٦٣] وَسَهِّلْ سَبِيلَ الكَاذِبِينَ تَعَمُّدًا ... عَلَى رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ جَاءٍ بِفِرْيَةِ

[٦٤] وَإِنْ قَصَدُوا إِضْلَالَ مَنْ يَسْتَجِيبُهُمْ ... بِرَوْمِ فَسَادِ النَّوْعِ ثُمَّ الرِّيَاسَةِ

[٦٥] وَجَادِلْ عَنْ المَلْعُونِ فِرْعَوْنَ إِذْ طَغَى ... فَأُغْرِقَ فِي اليَمِّ انْتِقَامًا بِغَضْبَةِ[٣]

[٦٦] وَكُلَّ كَفُورٍ مُشْرِكٍ بِإِلَهِهِ ... وَآخَرَ طَاغٍ كَافِرٍ بِنُبُوَّةِ

[٦٧] كَعَادٍ ونمرود وَقَوْمٍ لِصَالِحٍ ... وَقَوْمٍ لِنُوحٍ ثُمَّ أَصْحَابِ أَيْكَةِ

---

(١) في نسخة الشارح: (وجاء رؤوس البينات بقترة).

(٢) في نسخة: (بريبة).

(٣) في نسخة: (بغصة)، وهي التي سيشرحها الشارح.

[٦٨] وَخَاصِمْ لِمُوسَى ثُمَّ سَائِرِ مَنْ أَتَى ... مِنَ الأَنْبِيَاءِ مُحْيِيًا لِلشَّرِيعَةِ

[٦٩] عَلَى كَوْنِهِمْ قَدْ جَاهَدُوا النَّاسَ إِذْ بَغَوْا ... وَنَالُوا مِنَ المَعَاصِي بَلِيغَ العُقُوبَةِ

[٧٠] وَإِلَّا فَكُلُّ الخَلْقِ فِي كُلِّ لَفْظَةٍ ... وَلَحْظَةِ عَيْنٍ أَوْ تَحَرُّكِ شَعْرَةِ

[٧١] وَبَطْشَةِ كَفٍّ أَوْ تَخَطِّي قُدَيمَةٍ ... وَكُلِّ حَرَاكٍ بَلْ وَكُلِّ سَكِينَةِ

[٧٢] هُوَ تَحْتَ أَقْدَارِ الإِلَهِ وَحُكْمِهِ ... فَمَا أَنْتَ فِيمَا قَدْ أَتَيْتَ بِحُجَّةِ

[٧٣] وَهَبْكَ رَفَعْتَ اللَّوْمَ عَنْ كُلِّ فَاعِلٍ ... فَعَالَ رَدًى طَرْدًا لِهَذِي المَقِيسَةِ

[٧٤] فَهَلْ يُمْكِنُ رَفْعُ المَلَامِ جَمِيعِهِ ... عَنِ النَّاسِ طَرًّا عِنْدَ كُلِّ قَبِيحَةِ؟

[٧٥] وَتَرْكُ عُقُوبَاتِ الَّذِينَ قَدْ اعْتَدَوْا ... وَتَرْكُ الوَرَى الإِنْصَافَ بَيْنَ الرَّعِيَّةِ

[٧٦] فَلَا تُضْمَنَنْ نَفْسٌ وَمَالٌ بِمِثْلِهِ ... وَلَا يُعْقَبَنْ عَادٍ بِمِثْلِ الجَرِيمَةِ

[٧٧] وَهَلْ فِي عُقُولِ النَّاسِ أَوْ فِي طِبَاعِهِمْ ... قَبُولٌ لِقَوْلِ النَّذْلِ مَا وَجْهُ حِيلَتِي؟

[٧٨] وَيَكْفِيكَ نَقْضًا مَا بِجِسْمِ ابْنِ آدَمٍ ... صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَكُلِّ بَهِيمَةِ

[٧٩] مِنَ الأَلَمِ المَقْضِيِّ فِي غَيْرِ حِيلَةٍ ... وَفِيمَا يَشَاءُ اللهُ أَكْمَلُ حِكْمَةِ

[٨٠] إِذَا كَانَ فِي هَذَا لَهُ حِكْمَةٌ فَمَا ... يُظَنُّ بِخَلْقِ الفِعْلِ ثُمَّ العُقُوبَةِ؟

[٨١] وَكَيْفَ[1] وَمِنْ هَذَا عَذَابٌ مُوَلَّدٌ ... عَنِ الفِعْلِ فِعْلِ العَبْدِ عِنْدَ الطَّبِيعَةِ؟

[٨٢] كَآكِلِ سُمٍّ أَوْجَبَ المَوْتَ أَكْلُهُ ... وَكُلٌّ بِتَقْدِيرِ لِرَبِّ المَشِيئَةِ[2]

[٨٣] فَكُفْرُكَ يَا هَذَا كَسُمٍّ أَكَلْتَهُ ... وَتَعْذِيبُ نَارٍ مِثْلُ جُرْعَةِ غصَّةِ

[٨٤] أَلَسْتَ تَرَى فِي هَذِهِ الدَّارِ مَنْ جَنَى ... يُعَاقَبُ إِمَّا بالقضا أَوْ بِشِرْعَةِ؟

[٨٥] وَلَا عُذْرَ لِلْجَانِي بِتَقْدِيرِ خَالِقٍ ... كَذَلِكَ فِي الأُخْرَى بِلَا مَثْنَوِيَّةِ

---

(١) في نسخة: (فكيف).

(٢) في نسخة: (الْبَرِيَّةِ).

[٨٦] وَتَقْدِيرُ رَبِّ الخَلْقِ لِلذَّنْبِ مُوجِبٌ ... لِتَقْدِيرِ[١] عُقْبَى الذَّنْبِ إِلَّا بِتَوْبَةِ

[٨٧] وَمَا كَانَ مِنْ جِنْسِ المَتَابِ لِرَفْعِهِ ... عَوَاقِبَ أَفْعَالِ العِبَادِ الخَبِيثَةِ

[٨٨] كَخَيْرٍ بِهِ تُمْحَى الذُّنُوبُ وَدَعْوَةٍ ... تُجَابُ مِنْ الجَانِي وَرَبِّ شَفَاعَةِ

[٨٩] وَقَوْلُ حَلِيفِ الشَّرِّ إِنِّي مُقَدَّرٌ ... عَلَيَّ كَقَوْلِ الذِّئْبِ هذي طَبِيعَتِي

[٩٠] وَتَقْدِيرُهُ لِلْفِعْلِ يَجْلِبُ نِقْمَةً[٢] ... كَتَقْدِيرِهِ الأَشْيَاءَ طَرًّا بِعِلَّةِ

[٩١] فَهَلْ يَرفَعن ذم[٣] المَلُومِ بِأَنَّهُ ... كَذَا طَبْعُهُ أَمْ هَلْ يُقَالُ لِعَثْرَةِ؟

[٩٢] أَمْ الذَّمُّ وَالتَّعْذِيبُ أَوْكَدُ لِلَّذِي ... طَبِيعَتُهُ فِعْلُ الشُّرُورِ الشَّنِيعَةِ؟

[٩٣] فَإِنْ كُنْتَ تَرْجُو أَنْ تُجَابَ بِمَا عَسَى ... يُنْجِيكَ مِنْ نَارِ الإِلَهِ العَظِيمَةِ

[٩٤] فَدُونَكَ رَبُّ الخَلْقِ فَاقْصِدْهُ ضَارِعًا ... مُرِيدًا لِأَنْ يَهْدِيكَ نَحْوَ الحَقِيقَةِ

[٩٥] وَذَلِّلْ قِيَادَ النَّفْسِ لِلْحَقِّ وَاسْمَعَنْ ... وَلَا تُعْرِضَنْ عَنْ فِكْرَةٍ مُسْتَقِيمَةِ

[٩٦] وَمَا بَانَ مِنْ حَقٍّ فَلَا تَتْرُكَنَّهُ ... وَلَا تَعْصِ مَنْ يَدْعُو لِأَقْوَمِ شِرْعَةِ

[٩٧] وَدَعْ دِينَ ذَا العَادَاتِ لَا تَتْبَعَنَّهُ ... وَعُجْ عَنْ سَبِيلِ الأُمَّةِ الغَضَبِيَّةِ

[٩٨] وَمَنْ ضَلَّ عَنْ حَقٍّ فَلَا تَقْفُوَنَّهُ[٤] ... وَزِنْ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ بالمعدلية

[٩٩] هُنَالِكَ تَبْدُو طَالِعَاتٌ مِنْ الهُدَى ... تُبَشِّرُ مَنْ قَدْ جَاءَ بِالحَنِيفِيَّةِ[٥]

[١٠٠] بِمِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ذَاكَ إِمَامُنَا ... وَدِينِ رَسُولِ اللهِ خَيْرِ البَرِيَّةِ

[١٠١] فَلَا يَقْبَلُ الرَّحْمَنُ دِينًا سِوَى الَّذِي ... بِهِ جَاءَتْ الرسل الكِرَامُ السَّجِيَّةِ

---

(١) في نسخة: (بتقدير).

(٢) في نسخة: (نعمة)، وهي التي سيشرحها الشارح.

(٣) في نسخة: (فهل ينفعن عذر).

(٤) في نسخة: (فلا تعفونه)، وهي التي سيشرحها الشارح.

(٥) في نسخة: (بالحنفية)، وهي التي سيشرحها الشارح.

[١٠٢] وَقَدْ جَاءَ هَـذَا الحَـاشِرُ الخَـاتَمُ الَّـذِي ... حَـوَى كُـلَّ خَـيْرٍ فِي عُمُـومِ الرِّسَـالَةِ

[١٠٣] وَأَخْـبَرَ عَـنْ رَبِّ العِبَـادِ بِـأَنَّ مَـنْ ... غَـدَا عَنْـهُ فِي الأُخْـرَى بِـأَقْبَحِ خَيْبَـةِ

[١٠٤] فهـذي دِلَالَاتُ العِبَـادِ لِجَـائِرِ ... وَأَمَّـا هُـدَاهُ فَهُـوَ فِعْـلُ الرُّبُوبَـةِ

[١٠٥] وَفَقْـدُ الهُـدَى عِنْـدَ الـوَرَى لَا يُفِيـدُ مَـنْ ... غَـدَا عَنْـهُ بَـلْ يَجْـرِي[١] بِـلَا وَجْـهِ حُجَّـةِ

[١٠٦] وَحُجَّـةُ مُحْـتَجٍّ بِتَقْـدِيرِ رَبِّـهِ ... يَزِيـدُ[٢] عَـذَابًا كَاحْتِجَـاجِ مَرِيضَـةِ

[١٠٧] وَأَمَّـا رِضَـانَا بِالقَضَـاءِ فَـإِنَّمَا ... أُمِرْنَـا بِـأَنْ نَـرْضَى بِمِثْـلِ المُصِـيبَةِ

[١٠٨] كَسَـقَمٍ وَفَقْـرٍ ثُـمَّ ذُلٍّ وَغُرْبَـةِ ... وَمَـا كَـانَ مِـنْ مُـؤْذٍ بِـدُونِ جَرِيمَـةِ

[١٠٩] فَأَمَّـا الأَفَاعِيـلُ الَّتِـي كُرِهَـتْ لَنَـا ... فَـلا نَـصَّ يَـأتِي فِي رِضَـاهَا بِطَاعَـةِ

[١١٠] وَقَـدْ قَـالَ قَـوْمٌ مِـنْ أُولِي العِلْـمِ لَا رِضًـا ... بِفِعْـلِ المَعَـاصِي وَالـذُّنُوبِ الكَبِـيرَةِ

[١١١] فَإِنَّ إِلَهَ الخَلقِ لَم يَرضَها لَنا ... فَلَا تُرْتَضَى مَسْخُوطَةً لِمَشِيئَةِ

[١١٢] وَقَـالَ فَرِيـقٌ نَرْتَضِي بِقَضَـائِهِ ... وَلَا نَرْتَضِي المَقْضِيَّ أَقْـبَحَ خَصْـلَةِ

[١١٣] وَقَـالَ فَرِيـقٌ نَرْتَضِي بِإِضَـافَةٍ ... إِلَيْـهِ وَمَـا فِينَـا فَنُلْقِـي بِسَـخْطَةِ

[١١٤] كَـمَا أَنَّهَـا لِلـرَّبِّ خَلْـقٌ وَإِنَّهَـا ... لِمَخْلُوقِـهِ كسـبٌ[٣] كَفِعْـلِ الغَرِيـزَةِ

[١١٥] فَنَرْضَى مِنَ الوَجْـهِ الَّـذِي هُـوَ خَلْقُـهُ ... وَنَسْـخَطُ مِـنْ وَجْـهِ اكْتِسَـابِ الخَطِيئَـةِ[٤]

[١١٦] وَمَعْصِـيَةُ العَبْـدِ المُكَلَّـفِ تَرْكُـهُ ... لِمَـا أَمَـرَ المَـوْلَى وَإِنْ بِمَشِـيئَةِ

[١١٧] فَـإِنَّ إِلَـهَ الخَلْـقِ حَـقّ مَقَالَـهُ ... بِـأَنَّ عِبَـادِي فِي جَحِـيمٍ وَجَنَّـةِ

[١١٨] كَـمَا أَنَّهُـمْ فِي هَـذِهِ الـدَّارِ هَكَـذَا ... بَـلْ البُهْمُ فِي الآلَامِ أَيْضًـا وَنِعْمَـةِ

---

(١) في نسخة: (يجزي).

(٢) في نسخة: (تزيد).

(٣) في مجموع الفتاوى: (لمخلوقةٍ ليست كفعل الغريزةِ).

(٤) في نسخة: (بحيلة) وهي التي في نسخة الشارح.

[١١٩] وَحِكْمَتُهُ العُلْيَا اقْتَضَتْ مَا اقْتَضَتْ مِنْ الـ ... فُرُوقِ بِعِلْمٍ ثُمَّ أَيْدٍ وَرَحْمَةِ

[١٢٠] يَسُوقُ أُولِي التَّعْذِيبِ بِالسَّبَبِ الَّذِي ... يُقَدِّرُهُ نَحْوَ العَذَابِ بِعِزَّةِ

[١٢١] وَيَهْدِي أُولِي التَّنْعِيمِ نَحْوَ نَعِيمِهِمْ ... بِأَعْمَالِ صِدْقٍ فِي رَجَاءٍ وَخَشْيَةِ

[١٢٢] وَأَمْرُ إِلَهِ الخَلْقِ بَيِّنٌ مَا بِهِ ... يَسُوقُ أُولِي التَّنْعِيمِ نَحْوَ السَّعَادَةِ

[١٢٣] فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ أَثَّرَتْ ... أَوَامِرُهُ فِيهِ بِتَيْسِيرِ صَنْعَةِ

[١٢٤] وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ لَمْ يُبَلْ ... بِأَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ بتيسير شِقْوَةِ

[١٢٥] وَلَا مَخْرَجٌ لِلْعَبْدِ عَمَّا بِهِ قُضِيَ ... وَلَكِنَّهُ مُخْتَارُ حُسْنٍ وَسَوْأَةِ

[١٢٦] فَلَيْسَ بِمَجْبُورٍ عَدِيمِ إرادةً[1] ... وَلَكِنَّهُ شَاءٍ بِخَلْقِ الإِرَادَةِ

[١٢٧] وَمِنْ أَعْجَبِ الأَشْيَاءِ خَلْقُ مَشِيئَةٍ ... بِهَا صَارَ مُخْتَارَ الهُدَى بِالضَّلَالَةِ

[١٢٨] فَقَوْلُكَ: هَلْ أَخْتَارُ تَرْكًا لِحُكْمِهِ؟ ... كَقَوْلِكَ: هَلْ أَخْتَارُ تَرْكَ مَشِيئَتِي؟

[١٢٩] وَأَخْتَارُ لَا أَخْتَارَ[2] فِعْلَ ضَلَالَةٍ ... وَلَوْ نِلْتُ هَذَا التَّرْكَ فُزْتَ بِتَوْبَةِ

[١٣٠] وَذَا مُمْكِنٌ لَكِنَّهُ مُتَوَقِّفٌ ... عَلَى مَا يَشَاءُ اللهُ مِنْ ذِي المَشِيئَةِ

[١٣١] فَدُونَك فَافْهَمْ مَا بِهِ قَدْ أَجَبْت مِنْ[3] ... مَعَانٍ إِذَا انْحَلَّتْ بِفَهْمٍ غَرِيزَةِ

[١٣٢] أَشَارَتْ إِلَى أَصْلٍ يُشِيرُ إِلَى الهُدَى ... وَلله رَبُّ الخَلْقِ أَكْمَلُ مِدْحَةِ

[١٣٣] وَصَلَّى إِلَهُ الخَلْقِ جَلَّ جَلَالُهُ ... عَلَى المُصْطَفَى المُخْتَارِ خَيْرِ البَرِيَّةِ[4]

---

(١) في نسخة: (عديم الإرادة).

(٢) في نسخة: (واختار ألا أختار).

(٣) في نسخة: (فدونك علما بالذي قد أجبت به)

(٤) هذا البيت ساقط من نسخة الشارح وغيرها إلا نسخة المجموع

[مُقَدّمَةُ الشَّارِحِ] (١)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ (٢)

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أنه الإله الحق الملك المبين،(٣) وأشهد أن محمدا عبده ورسوله سيد المرسلين، اللهم صل وسلم على محمد وعلى آله وصحبه؛ وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدِّين. (٤)

أما بعد: (٥)

---

(١) المقدمة في الأصل صفة، لأنها اسم فاعل، ثم نقلت من الوصفية، وجعلت اسما لمقدمة الجيش، ثم نقلت من مقدمة الجيش إلى مقدمة الكتاب أو العلم، ويجوز فيها كسر الدَّال وفتحها.

والمقدمة مقدمتان: مقدمة علم ومقدمة كتاب، فالأولى: ما يتوقف فهمه بفهم ذاك العلم، وهي المسمَّى عندهم بالمبادئ العشرة، والثانية: ما ينبغي أن يذكر المصنِّف أمام المقصود، وهذا هو المقصود هنا.

(٢) أي: أبتدئ باسم الله تعالى، المألوه المعبود، المستحق لإفراده بالعبادة، لما اتصف به من صفات الألوهية وهي صفات الكمال. ذو الرحمة الواسعة العظيمة التي وسعت كل شيء، وعمت كل حي، وكتبها للمتقين المتبعين لأنبيائه ورسله. فهؤلاء لهم الرحمة المطلقة، ومن عداهم فلهم نصيب منها.

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره (١/ ٩١-٩٥): "اتفقت الأمة على كتابتها فِي أَوَائِلِ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ".

انظر تفسير السعدي (ص/ ٣٩).

(٣) في نسخة: (وأشهد أن لا إله إلا الله الملك الحق المبين).

(٤) الصلاة: الدعاء، وقيل: الرحمة، وقيل: العطف والحنو، والصواب الأوَّل لأنه هو الذي نقل عن السلف في معنى قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة التوبة:١٠٣]. والسلام بمعنى التحية، والسلامة من النقائص والرذائل.

(٥) هي كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب الكلام إلى أسلوب آخر، وهي نائبة عن جملة (مهما يكن شيء من بعد) و(أمَّا) هي حرف فيه معنى الشرط، وليست حرف شرط، و(بعد) ظرف زمان كثيرا، ومكان قليلا، تقول في الزمان: (جاء زيد بعد عمرو)، وفي المكان: (دار زيد بعد دار عمرو). وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ، وللمكان باعتبار الكتابة.

انظر الكواكب الدرية (ص/ ١٠) وموصول الطلاب للأزهري (ص/) والتصريح للأزهري (١/ ١٠).

فقد طلب منِّي بعض الإخوان: أن أشرح «المنظومة التَّائيَّة في القَدَرِ» لشيخ الإسلام والمسلمين:[١] أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام ابن تيمية [رحمه الله]؛ لما فيها من التَّحقيق العظيم في مسألة القضاء والقدر؛ ولمتانتها وصعوبة فهمها، واحتياجها إلى شرح مُتوسِّط؛ يوضِّحها، ويكشف عن معانيها؛ ولكون المقام والموضوع مقاما مهمًّا جدًّا،[٢] والحاجة – بل الضرورة – داعية إلى علمه؛ والتحقُّق به معرفة واعتقادًا.[٣]

وهذا النَّظم قد أتى فيه الشَّيخ بالعَجب العُجاب،[٤] وبيَّن الحقَّ الصَّريح، وكشف الشكوك والشبهات التي طالما خالطت قلوب أذكياء العلماء، وحيَّرت كثيرا من أهل العلم الفضلاء؛ فأجبت هذا السائل لما طلبه.[٥]

---

(١) أي: شيخ المسلمين في عصره، أو أنه شيخ في الإسلام، ولا ريب أنه كان شيخا لجماعة من علماء الإسلام، ولتلامذة من فقهاء الأنام، ومن كان شيخ المسلمين يكون شيخاً للإسلام.

انظر التحفة المهدية (ص/ ١٧) وغاية الأماني في الرد على النبهاني للآلوسي (٢/ ١٥٨).

(٢) أي: موضوع القضاء والقدر.

(٣) لأنه ركن من أركان الإيمان، ومعرفته يزداد الإيمان أكثر.

ومعلوم أن الضرورة أشد من الحاجة، لأن الحاجة يمكن تركها، بخلاف الضرورة.

(٤) العجب هو إنكار ما يرد عليك لقلة اعتياده، أي: انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي، أو خرج عن نظائره. والعجاب هو ما جاوز حدَّ العجب، والشيء العجيب هو المستغرب الذي يكون على خلاف العادة كقول كفار قريش: ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾ [سورة ص:٥].

قال السعدي في تفسيره (ص/ ٤٦٠): "ومن العجب أن السفه عند الاعتياد والممارسة وتلقيه عن الآباء الضالين بالقبول يراه صاحبه هو الرأي: السديد والعقل المفيد. ويرى إخلاص الدين لله الواحد الأحد الكامل المنعم بجميع النعم الظاهرة والباطنة هو السفه والأمر المتعجب منه كما قال المشركون: ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾".

(٥) وهو شرح المنظومة. وفي نسخة: (لذلك أجبت السائل).

وأرجو الله وأسأله: أن يعين على تحقيقه وتوضيحه؛ فإن التوضيح والبيان -خصوصا في هذا المقام- أولى من الاختصار؛ وذكر الشَّواهد والأمثلة الموضحة أولى من الاقتصار،[١] وأسأله تَعَالى: أن يجعل الدَّاعي إليه إرادة وجهه الكريم، وإرادة النفع للمشتغلين به.

والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقدَّس رُوحه[٢] نظمها جوابا لسؤال أورده عليه من قال: (إنه ذمِّي) ليشبه على المسلمين، وليشككهم في أصول الدين؛[٣] فإن الإيمان بالقضاء والقدر أحد أصول الإسلام، ومبانيه العظام.[٤]

---

(١) ذكر الشيخ الشارح في آخر الكتاب أمثلة عظيمة توضح هذا الباب.

(٢) قولهم: (قدَّس الله روحه) من الكلمات المجملة التي يقصد بها معاني عدة، فقد تكون بمعنى: رفعه إلى الجنة، وهذا مما يسع فيه الخلاف، لكن الأولى اجتنابها، وربما تعني: التعظيم الذي لا يجوز إلا لله عز وجل، وهذا غير جائز، أما إن قصد به: أنعم الله عز وجل على عبده -وهو معنى بعيد- فهو يكون مما يتسامح فيه، ولكن الأولى اجتنابها.

انظر معجم المناهي اللفظية للشيخ بكر (ص/ ٤٢٥) وشرح التدمرية لناصر العقل (١/ ١٣).

(٣) تقدم الكلام في السائل، وأنه السكاكيني فيما يظهر.

والذمي هو المعاهد من اليهود والنصارى وغيرهم ممن يقيم في دار الإسلام بالأمن والأمان على نفسه وماله نظير التزامه الجزية ونفوذ أحكام الإسلام فيه. انظر معجم المصطلحات الفقهية للأزهري (١/ ٣٣٠).

(٤) قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ٢): "وقد سلك جماهير العقلاء في هذا الباب في كل واد، وأخذوا في كل طريق، وتولجوا كل مضيق، وركبوا كل صعب وذلول، وقصدوا الوصول إلى معرفته، والوقوف على حقيقته، وتكلمت فيه الأمم قديما وحديثا، وساروا للوصول إلى مغزاه سيرا حثيثا، وخاضت فيه الفرق على تباينها واختلافها، وصنف فيه المصنفون الكتب على تنوع أصنافها، فلا أحد إلا وهو يحدث نفسه بهذا الشأن، ويطلب الوصول فيه إلى حقيقة العرفان، فتراه إما مترددا فيه مع نفسه، أو مناظرا لبني جنسه، وكل قد اختار لنفسه قولا لا يعتقد الصواب في سواه، ولا يرتضي إلا إياه، وكلهم إلا من تمسك بالوحي عن طريق الصواب مردود، وباب الهدى في وجهه مسدود".

[نَصُّ السُّؤَالِ وَشَرحِ أَبيَاتِها]

وهذا نص السؤال:

[١] أَيَا عُلَمَاءَ الدِّينِ ذِمِّيُّ دِينِكُمْ ... تَحَيَّرَ دُلُّوهُ بِأَوْضَحِ حُجَّةِ(١)

[٢] إِذَا مَا قَضَى رَبِّي بِكُفْرِي بِزَعْمِكُمْ ... وَلَمْ يَرْضَهُ مِنِّي فَمَا وَجْهُ حِيلَتِي؟(٢)

[٣] دَعَانِي وَسَدَّ البَابَ عَنِّي، فَهَلْ إِلَى ... دُخُولِي سَبِيلٌ؟ بَيِّنُوا لِي قَضِيَّتِي(٣)

[٤] قَضَى بِضَلَالِي ثُمَّ قَالَ ارْضَ بالقَضَا ... فَمَا أَنَا رَاضٍ(٤) بِالَّذِي فِيهِ شِقْوَتِي(٥)

---

(١) معنى البيت: يا علماء دين الإسلام –جمع عالم – تحيَّر وشكَّ وتردَّدَ ذمي دينكم الذي هو الإسلام أمر دينكم في مسألة القضاء والقدر، وقد تقدم معنى الذمي، فأرشدوه بالحجج الواضحة والبراهين الساطعة، والحجة هي الدلالة المبيِّنة القاطعة الموصلة إلى المدلول جزمًا. انظر شرح الحمد (ص/ ١٠٢) وشرح الطوفي (ص/ ٨).

(٢) معناه: إذا قضى وقدر وحكم ربي بأن أكون كافرا على حسب زعمكم، والكفر هو عدم الإيمان باتفاق المسلمين وهو في الوقت نفسه ليس براض عن كفري، فما هي الحيلة؟ وكيف الخلاص؟ والحيلة في اللغة والعرف عبارة عن سبب لطيف يتوصل به إلى أمر لا يتأتى إدراكه بالقهر والغلبة، فهي تقارب المكر عرفا.

وفي هذا مبالغة في العناد في صورة سؤال واسترشاد، وموضع عناده _كما يقول الطوفي_ هو في قوله: (بكفري بزعمكم) حيث لم ينسب الكفر إليه مطلقاً، ويعترف بالخطأ، بل على زعم الخصم، وذلك ظاهر في أنه يعتقد أنه على الحق وخصمه على الباطل، وإنما أورد أبياته على سبيل الإلزام.

انظر شرح الحمد (ص/ ١٠٢) وشرح الطوفي (ص/ ٨).

(٣) يقول: دعاني ربي إلى الهدى، ثم صرف عني باب الهدى ولم يقدر لي الإسلام، فما طريق الوصول إلى دخولي في الإسلام، وهل يمكن لي أن أدخل في الإسلام، وضحوا لي أمري وقضيتي؟ ولا تدعوني في حيرة من أمري والقضية هي الأمر والشأن، ويطلق كل قول مقطوع به، ومن هذا يقال: قضية صادقه وقضية كاذبه.

وفي نسخة: (دعاني وسد الباب دوني).

(٤) في نسخة: (فما أنا أرضى)، وفي نسخة: (فهل أنا راض).

(٥) أي: حكم الله جلَّ جلاله بشقوتي وعدم سعادتي، إذ لم أكن مسلما ثم أمر الرضا بالقدر، مع أني لست براض بالذي فيه ضلالي وعدم سعادتي، فكيف أرضى بما فيه شقاوتي وهلاكي؟ والشقاوة: خلاف السعادة.

[٥] فَـإِنْ كُنْـتُ بِالمَقْضِيِّ ـ يَـا قَـوْمُ رَاضِـيَا ... فَـرَبِّي لَا يَـرْضَى بِشُـؤْمِ بَلِيَّتِـي[١]

[٦] فَهَـلْ لِي رِضَـا مَـا لَـيْسَ يَرْضَـاهُ سَـيِّدِي ... فَقَدْ حِـرْتُ دُلُّـونِي عَـلَى كَشْـفِ حِـيرَتِي[٢]

[٧] إِذَا شَـاءَ رَبِّي الكُفْـرَ مِنِّـي مَشِـيئَةً ... فَهَـلْ أَنَـا عَـاصٍ بِاتِّبَـاعِ المَشِـيئَةِ؟[٣]

[٨] وَهَـلْ لِي اخْتِيَـارٌ أَنْ أُخَـالِفَ حُكْمَـهُ؟ ... فَبِـالله فَاشْـفُوا بِـالبَرَاهِينِ عِلَّتِـي[٤]

(الشرح)

---

(١) في نسخة: (شكيَّتي) وكذا في العقود الدرية.

يقول: فإن رضيت بما قضى الله عليَّ من الكفر والمعاصي، مع أن فيها هلاكي فهل يرضى ربي بما ابتلاني به من الكفر؟ فإن كان كفري من قضائه فقد رضيت به؛ فما وجه الحجة علي؟ والتشاؤم هو عَدُّ الشيء مشؤوماً، أي يكون وجوده سبباً في وجود ما يحزن ويضر.

انظر شرح جواب ابن تيمية (ص ٩).

(٢) أي: هل يمكن لي ويجوز لي أن أرضى ما لا يرضاه الرب جلَّ وعلا؟ فقد تحيَّرت أزيلوا عني اللبس، واكشفوا لي الحقيقة، والسيد المراد به هنا هو الرب تعالى. وفي نسخة: (وهل لي رضا).

(٣) أي: إذا شاء الله جلَّ وعلا أن أكون كافرا، وقضاه عليَّ الكفر، واتبعته في مشيئته، فهل يعد ذلك عصيانا مني، والجواب: نعم، لأن المعصية مخالفة الأمر لا مخالفة القدر، ثم إنه من اذن لك أن تتبع لأمر مجهول؟

وفي نسخة: (فهل أنا عاص في اتباع المشيئة) انظر شرح الحمد (ص/ ١٠٣).

(٤) في نسخة: (غُلتي) وهي ما يتدرعه الإنسان من داخله من العطش ومن شدة الوجد والغيظ يقال: شفا فلانٌ غليلَه أي غيظه. المفردات (ص/ ٣٧٨).

يقول: وهل لي بعد ذلك أن أختار سوى ما حكم به الله عليَّ، وهل يمكن لي أن أخالف حكم الله، وكيف أكون مؤمناً وقد حكم بكفري؛ فذلك مستحيل؟

اسألكم بالله أن تجيبوا على مسألتي، وتزيلوا لبسي؟ والبراهين جمع برهان وهو بيان الحجة، وهو أوكد الأدلة، وهو الذي يقتضي الصدق أبداً لا محالة، والعلة المرض.

هذه آخر السُّؤال المذكور، وحاصله: أنه إيراد على مذهب «الجبريَّة»[١] القائلين: إن العبد مجبور مقهور على جميع أقواله وأفعاله، وإنه لا قدرة له على شيء منها، بل هي عندهم واقعة بغير اختياره.[٢]

وهذا القول باطل بالكِتاب والسنَّة، وباطل بالعقل والحسِّ؛ كما سيأتي إن شاء الله بيانه.

وجميع المسلمين من جميع الطوائف -أهل السنة وغيرهم- ينكرون هذا المذهب ويتبرؤون منه.

فيقول هذا المشبِّه على المسلمين، المشكِّك لهم، بانيا على مذهب «الجبرية» الذي يتبرأ منه جميع الطوائف سوى غلاة الجهمية من الجبرية، يقول: إذا كان الله قضى عليَّ بالكفر، وقَدَّر عليَّ ألَّا أكون مسلما، أو قَدَّر عليَّ المعاصي، وألَّا أكون طائعا؛ فكيف لي الخلاص من الكفر والمعاصي؟.[٣]

---

(١) وذلك لأن الاحتجاج بالقدر إنما يرد على من لا يقر للإنسان بإرادة ولا قدرة كالجهمية والأشاعرة.

أما على مذهب أهل السنة الحقيقي فلا يرد؛ لأنهم يعتقدون أن الإنسان مريد وفاعل حقيقة، وله قدرة يقع بها الفعل. وقد يكون مَقْصُودُ السائل بِذَلِكَ الرَّدُّ عَلَى الْمُثْبِتِينَ لِلْقَدَرِ، لظنه أن كلهم على هذا المذهب.

انظر منهاج السنة (٣/ ١٠٩) ومجموع الفتاوى (٨/ ١١٥).

(٢) وإنما تسند إليه هذه الأفعال مجازا، فيقال: صلى وصام وسرق كما يقال: طلعت الشمس، ونزل المطر.

وكل من أذنب ذنبا أو ارتكب معصية فإنه يحتج بأنه مقدر عليه، وأنه أمر مقدور حاصل لا محالة، ومن ثم فما ذنب العاصي في معصيته ما دامت مكتوبة عليه. خذا حاصل كلام السائل. القضاء للمحمود (٤١٢).

(٣) يقال: إن الله خلق الإنسان وهو متمكن من الإيمان قادر عليه، والقدرة التي هي شرط في الأمر تكون موجودة قبل الفعل لكل مكلف، ومن ثم فالإنسان قادر متمكن، وقد خلق الله فيه القدرة على الإيمان والطاعة، وحينئذ فحين لا يؤمن يكون هو الذي لا يريد الإيمان، وما ذام الأمر كذلك فليس لأحد أن يقول: لماذا لم يجعلني الله مريدا للإيمان؟ لأنه لو أراد الإيمان لقدر عليه، وما دام الإنسان مريدا قادرا كما سيأتي من كلام الشارح فاحتجاجه بالقدر باطل. انظر القضاء للمحمود (ص/ ٤١٦).

وكيف أتمكن من الإيمان والطاعة بعدما قضى عليَّ الكفر والمعصية؟ فهل أكون معذورا إذا تجرَّأت على الكفر، والفسوق، والعصيان، وأنا لا حيلة لي في الانفكاك عنها؟.[١]

وكيف أجمع بين الرِّضا بالقضاء، وبين الرِّضا بالمقضيِّ: من الكفر والمَعَاصي؛ فإن الله لا يرضى بالكفر، والفسوق، والعصيان، فكيف قَدَّرَها عليَّ، وهو لا يرضاها؟.[٢]

هذا حاصل هذا السُّؤال.[٣]

---

(١) سيأتي الرد عليه، ومن أخبره أنه لا يستطيع أن ينفك عنها؟ فلو كان صادقا لتركها.

ويمكن أن يقال: أن الله تبارك وتعالى إنما يهدي من كان أهلا للهداية، ويضل من كان أهلا للضلالة، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾، ويقول تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾، فبين الله تبارك وتعالى أن أسباب إضلاله لمن ضل إنما هو بسبب من العبد نفسه. مجموع رسائل وفتاوى ابن عثيمين (٥/ ٢٣٠).

(٢) سيأتي الرد عليه، وأن هناك فرقا بين القضاء والمقضي، كما أن هناك فرقا بين إرادته الكونية وبين رضاه، وما التلازم بينهما كما سيأتي توضيحه.

(٣) وهذه الأبيات كما ترى شبهة عظيمة، ينبغي للمسلم ألا يتأثر بها، يقول ابن القيم: "قَالَ لِي شيخ الاسلام رضى الله عَنهُ وَقد جعلت أورد عَلَيْهِ إيرادا بعد إِيرَاد: "لا تجعل قَلْبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة فيتشرَّبها، فَلَا ينضح الا بهَا، وَلَكِن اجْعَلْهُ كالزجاجة المصمتة، تمرّ الشُّبُهَات بظاهرها، وَلَا تَسْتَقِر فِيهَا فيراها بصفائه، ويدفعها بصلابته، وَإِلَّا فاذا اشربت قَلْبك كل شُبْهَة تمرّ عَلَيْهَا صَار مقرًّا للشبهات"، أَوْ كَمَا قَالَ.

فَمَا اعْلَم أني انتفعت بِوَصِيَّة فِي دفع الشُّبُهَات كانتفاعي بذلك". انظر مفتاح دار السعادة (١/ ١٤٠).

[الجَوَابُ المُجمَل عَن هَذَا السُّؤال] (١)

وجوابه على وجه الإجمال بسيط ولله الحمد؛(٢) فإنه لا يَرِدُ على مذهب جمهور طوائف المسلمين،(٣) من الصَّحابة والتَّابعين لهم بإحسان، وأئمة الهدى المشهود لهم بالعلم والإيمان، بل ولا على مذهب «المعتزلة» و«القدرية» و«الخوارج»(٤) وغيرهم من أهل البدع.(٥)

---

(١) المراد بالجواب المجمل ما يصلح أن يكون جوابا لجميع الشبهات، أي: ينفع في الإجابة على كل شُبهة يوردها المجادل. وهو استدلال عام وبرهان عام يصلح للعالم المتبصر ولغيره.

انظر حاشية الإسرافيلي على كشف الشبهات (ص/ ١٠٨).

(٢) مقصوده أن الجواب عن ذلك سهل ويسير، يقال: بسُط الجوابُ أي: صار سهلاً يسيرًا، وسمي الجواب السهل بالبسيط لأن ما بسط الكلام عليه يسهل فهمه.

(٣) يخرج بذلك الجبريَّة.

(٤) مذهب القدرية النفاة هو مذهب المعتزلة فلم يكن بين القدرية وبين المعتزلة شيء من الخلاف، وقد اندمجت بهم حال ظهورهم، فأصبح القدرية والمعتزلة فرقة واحدة، قال الطوفي: فإذا قيل: القدرية والمعتزلة فهو عطف الصنف على الصنف.

وأما الخوارج فهم في مسألة القدر ثلاث طوائف:

الأولى: ذهبت إلى القول بإنكار القدر، والقول بخلق الإنسان لأفعاله الاختيارية، وهم بهذا الرأي يذهبون إلى قول القدرية. كالميمونية، والحمزية.

والثانية: ذهبوا إلى القول بالجبر كما قال جهم بن صفوان، وهم طائفة من الأزارقة زعموا أن العبد مجبر على أفعاله، وأنه لا استطاعة له أصلاً.

والثالثة: قالوا بقول أهل السنة في إثبات القدر خيره وشره، حلوه ومره، ومن الله تعالى، وأن الله خالق كل شيء وأن الإنسان فاعل لأفعاله الاختيارية مكتسب لها محاسب عليها كالإباضية.

انظر موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام لمجموعة من الباحثين (٣/ ٣٤٢) (٤/ ٤٢١) والفرق بين الفرق (ص/ ٢١٢) والملل والنحل (١/ ١٢٩) والفصل لابن حزم (٣/ ٢٢) وشرح الطوفي (ص/ ٢٤٤).

(٥) ما عدا الجبرية، لأن الإيراد يرد عليهم.

فإن الجميع [١] يقولون بما جاء به الكتاب والسنة من إثبات الأصلين: [٢]

أحدهما: الاعتراف بأن جميع الأشياء كلها -أعيانها، وأوصافها، وأفعالها-[٣] بقضاء وقدر، لا تخرج عن مشيئة الله وإرادته؛ بل ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. [٤]

[و]الأصل الثَّاني: أن أفعال العباد -من الطاعات والمعاصي وغيرها- واقعة بإرادتهم وقدرتهم؛ وأنهم لم يُجَبروا عليها؛ بل هم الذين فعلوها؛ بما خلق الله لهم من القدرة والإرادة. [٥]

---

(١) أي: جميع أئمة السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم، والآن يجيب عن شبهة الجبرية. انظر الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة للبدر (ص/ ٩٧).

(٢) يشير هنا إلى ما تقدم من أن أصول أهل السنة في هذا الباب الإيمان بأن للعباد مشيئة وإرادة في أفعالهم، لكنها تابعة لمشيئة الله وإرادته، والإيمان بأن هذه الإرادة والمشيئة على الحقيقة، وليست على المجاز.

(٣) الأعيان هي الأشياء القائمة بنفسها كذات زيد وعمرو والجمل والجبل، والأوصاف هي الأشياء القائمة بغيرها التي يتصف بها العبد مما لا اختيار له، كالطول والقصر والبياض والسواد، والأفعال هي ما يصدر من الذات من قيام وقعود.

وقول المصنِّف: (وأفعالها) فيه نظر؛ لأن المعتزلة القدرية يعتقدون أن أفعال العبد الاختيارية غير مرادة ولا مخلوقة لله، فعندنا ثلاثة أشياء: الأوَّل: الأعيان فلا خلاف في كونها مخلوقة، والثاني: الأوصاف، فلا خلاف في كونها مخلوقة، والثَّالث: الأفعال، فهنا موطن المعركة بين أهل السنة وبين القدرية.

(٤) قال ابن تيمية: "مذهب أهل السنة والجماعة أن الله تعالى خالق كل شيء وربه ومليكه لا رب غيره ولا خالق سواه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وهو على كل شيء قدير وبكل شيء عليم".

انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/ ٦٣).

(٥) قال شيخ الإسلام: "الأعمال والأقوال والطاعات والمعاصي من العبد، بمعنى أنها قائمة به وحاصلة بمشيئته وقدرته، وهو المتصف بها المتحرك بها، الذي يعود حكمها عليه... وهي من الله، بمعنى أنه خلقها قائمة بغيره وجعلها عملا له وكسبا وصفة، وهو خلقها بمشيئة نفسه وقدرة نفسه بواسطة خلقه لمشيئة العبد وقدرته، كما يخلق المسببات بأسبابها، فيخلق السحاب بالريح، والمطر بالسحاب، والنبات بالمطر".

انظر منهاج السنة (٣/ ١٤٥-١٤٦).

ويقولون: لا منافاة بين الأمرين؛ فالحوادث كلها -التي من جملتها أفعال العباد- بمشيئة الله وإرادته؛ والعباد هم الفاعلون لأفعالهم، المختارون لها، فهم الذين اختاروا فعل الخيرات وفعلوها، واختاروا ترك المعاصي فتركوها، والآخرون: اختاروا فعل المعاصي وفعلوها، واختاروا ترك الأوامر فتركوها.

فاستحق الأولون: المدح والثواب،(١) واستحق الآخرون: الذم والعقاب.(٢)

ولم يُجبِر الله أحدا منهم على خلاف مراده واختياره، فلا عذر للعاصين إذا عصوا وقالوا: إن الله قدرها علينا، فلنا بذلك العذر.(٣)

فيقال لهم: إن الله قد أعطاكم المُكْنَة(٤) والقُدرة على كل ما تريدون، وأنتم -بزيغكم وانحرافكم- أردتم الشَّرَّ ففعلتموه، والله قد حذَّركم وهيَّأ لكم كل سبب يصرف عن معاصيه، وأراكم سبيل الرُّشد فتركتموه، وسبيل الغيِّ فسلكتموه.

---

(١) ولو كانوا مجبورين على فعل الخيرات لما استساغ عقلا أن يعطى العامل أجر عمل لم يعمله باختياره حقيقة، وإنما ينسب إليه مجازاً. النقل والعقل لابن رشد للجامي (ص/ ٩٨).

(٢) ولو كانوا مجبورين على المعاصي فليس من العدل أن يعاقب العامل على خطيئة ارتكبها تحت الإجبار وبدون اختيار منه بل أتاه كمُكْرَهٍ. النقل والعقل لابن رشد للجامي (ص/ ٩٨).

(٣) مما يؤيد هذا أن الله أعطى الإنسان عقلاً وقدرة واختيارًا، ولا يحتسب فعله له أو عليه إلا إذا توفرت فيه هذه القوى؛ فالمجنون والمعتوه أو المكره لا اعتبار لما يصدر منهم من الأقوال والأفعال، ولا يؤاخذون عليها؛ مما يدل على أنه ليس بمجبر ولا مستقل بنفسه، والله المستعان. قاله العلَّامة الفوزان في الإرشاد (ص/ ٢٦٨).

(٤) المكنة بضم الميم وإسكان الكاف، وهي إمكان القيام بالعمل، وهي ترادف القدرة والاستطاعة، والمكنة بفتح الميم وكسر الكاف التَّمَكُّنُ، تقولُ العَرَبُ: إنَّ ابنَ فلانٍ لذُو مَكِنةٍ من السُّلْطانِ، أَي ذُو تَمَكُّنٍ.
انظر تاج العروس (٣٦/ ١٨٨، ١٩٢) ولسان العرب (١٣/ ٤١٤).

[وَجهُ الجَمعِ بَينَ كوَن الفِعلِ مِن الله خَلقًا وَمِن العَبدِ فِعلا] (١)

وإذا أردت زياد إيضاح لهذا المقام:(٢) فإنه من المعلوم لكل أحد: أن كل فعل يفعله العبد، وكل كلام يتكلم به، فلا بدَّ فيه من أمرين:(٣)

[١] قُدرة منه على ذلك الفعل والقول. [٢] وإرادة منه.

فمتى اجتمعا وُجِدَت مِنهُ الأَقوَال والأفعَال. (٤)

---

(١) هذا التوضيح العظيم إنما استئناف بياني، فكأنه قيل له: كيف نجمع بين كون الله خالق هذه الأفعال وكون العباد فاعلين لها مختارين؟ وما معنى خلق الله لها مع أننا نرى أن العبد يفعلها ويختار فعلها؟ لأن كثيرا من الناس يشكل عليهم كيف يقال: إن أفعال العباد هي من أفعالهم حقيقة، والله هو خالقها حقيقة؟.

وهذه المسألة من أهم مسائل القدر وأصعبها، وضاق تحقيق هذا المقام على قلوب كثير من الخلق، فظنوا أنه لا يمكن الجمع بين الأمرين، فأنكرت الجبرية كون الفعل فعلا للعبد على الحقيقة، كما أنكرت القدرية كونه مخلوقا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ووفق الله لأهل السنة الجمع بين الأمرين، فآمنوا بقضائه وقدره وشمولهما لكل موجود وبشرعه وأمره، وأن العباد فاعلون حقيقة مختارون.

ولذلك قال الإمام البخاري: "وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: التَّخْلِيقُ فِعْلُ الله، وَأَفَاعِيلُنَا مَخْلُوقَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [سورة الملك:١٣-١٤]، يعني السر والجهر من القول، ففعل الله صفة الله، والمفعول غيره من الخلق". انظر المختصر في القدر (ص/ ٤٢) وخلق أفعال العباد (ص/ ١١٣) ومنهاج السنة (٢/ ٢٩٨) والمجموع (٢/ ١٢١-١٢٣).

(٢) وهو كون الأفعال مخلوقة لله تعالى وفعلا لعباده اختيارا.

(٣) لأنه لولا الإرادة الجازمة لم يفعل، لأنه ناتج عنها، وهي التي تحركه، ولولا القدرة لم يفعل لعجزه؛ وهما سببان في إيجاد الفعل، ولكنه لا بد مع ذلك من إزالة الموانع، كإزالة القيد والحبس، ونحو ذلك.

انظر مجموع كتبه ورسائل العثيمين (٥/ ٢٢٦) ومجموع فتاوى ابن تيمية (٨/ ٤٨٨).

(٤) يقول ابن تيمية: "وهذا معنى كون الرب تبارك وتعالى خالقا لفعل العبد، ومعنى ذلك أن الله تعالى يخلق في العبد القدرة التامة والإرادة الجازمة، وعند وجودهما يجب وجود الفعل؛ لأن هذا سبب تام للفعل، فإذا وجد السبب التام وجب وجود المسبب. والله هو الخالق للمسبب أيضا، كما أنه إذا خلق النار في الثوب فإنه لا بد من وجود الحريق عقيب ذلك، والكل مخلوق لله تعالى. " انظر منهاج السنة (٣/ ٢٦٩).

والله تعالى هو الذي خلق قدرة العبد، وإرادة العبد، وخالق السَّبَب التَامِّ خَالق للمسبَّب،[١] فالله تعالى خالق أفعال العباد، والعباد هم الفاعلون لها حقيقة.[٢]

---

(١) أي: خالق المؤثِّر الذي نتج منه الأثر –وهما القدرة والإرادة هنا– هو خالق للأثر أيضا، يعني: لما يصدر عنهما، وهو الفعل، وأفعال العباد من قبيل الأسباب، وفي بعض النسخ: (خالق للسَّبب) وهو خطأ.

قال أبو القاسم التيمي: "أَفعَال الْعباد لَيست بِفعل الله، وَإِنَّمَا هِيَ مخلوقة لَهُ. والخلق غير الْمَخْلُوق فالخلق صفة لذاته، والمخلوق مُحدث.". انظر فتاوى العثيمين (٥/ ٢٢٥) والحجة في بيان المحجة (١/ ٤٥٧).

(٢) معناه أن الله هو الذي خلق في العبد الإرادة والقدرة، فإذا كانت الإرادة والقدرة اللتان بهما وجد الفعل مخلوقتين لله كان الفعل أيضا مخلوقا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وقد وضَّح المصنف هذا بقوله: "وتوضيح ذلك أن العبد إذا صلى وصام وعمل الخير أو عمل شيئًا من المعاصي كان هو الفاعل لذلك العمل الصالح وذلك العمل السيئ، وفعله المذكور بلا ريب واقع باختياره، وهو يحس ضرورة أنه غير مجبور على الفعل أو الترك، وأنه لو شاء لم يفعل، وكما أن هذا هو الواقع، فهو الذي نص الله عليه في كتابه ونص عليه رسوله، حيث أضاف الأعمال صالحها وسيئها إلى العباد وأخبر أنهم الفاعلون لها، وأنهم محمودون عليها إن كانت صالحة ومثابون عليها، ومذمومون إن كانت سيئة ومعاقبون عليها. فقد تبين بهذا واتضح أنها واقعة منهم وباختيارهم وأنهم إن شاءوا فعلوا، وإن شاءوا تركوا، وأن هذا الأمر ثابت عقلًا وحسًا وشرعًا ومشاهدة.

ومع ذلك فإذا أردت أن تعرف أنها كذلك واقعة منهم واعترض معترض وقال: كيف تكون داخلة في القدر وكيف تشملها المشيئة؟ فيقال: بأي شيء وقعت هذه الأعمال الصادرة من العباد خيرها وشرها، فهي بقدرتهم وإرادتهم، وهذا يعترف به كل أحد، ويقال أيضا: إن الله خلق قدرتهم ومشيئتهم وإرادتهم. والجواب كذلك يعترف به كل أحد، وأن الله هو الذي خلق قدرتهم وإرادتهم وهو الذي خلق ما به تقع الأفعال كما أنه الخالق للأفعال، وهذا هو الذي يحل الإشكال ويتمكن العبد أن يعقل بقلبه اجتماع القدر والقضاء والاختيار.".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما المعتزلة فلا يقولون: إن الله خالق أفعال العباد لكن الحجة تلزمهم بذلك، وقد اعترف حذاقهم كأبي الحسين البصري: أن الفعل لا يوجد إلا بداع يدعو الفاعل، وأنه عند وجود الداعي –يعني الإرادة– مع القدرة يجب وجود الفعل، وقال: إن الداعي الذي في العبد مخلوق لله وهذا تصريح بمذهب أهل السنة وإن لم ينطق بلفظ خلق أفعال العباد".

انظر التنبيهات اللطيفة (ص/ ١٠٠-١٠٢) ومجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٣١٦).

فهذا الإيراد الذي أورده هذا المشكِّكُ وما أشبهه من الإيرادات التي يحتج بها أهل المعاصي بالقدر يجيبونهم بهذا الجواب المفحم، فيقولون: دلَّت أدلَّة الكتاب والسنة الكثيرة على أن الله خالقُ كلِّ شيء، وعلى كل شيء قدير، وأن كل شيء بقضاء وقدر: الأعيان، والأوصاف، والأفعال. (١)

ودلت أيضا أدلة الكتاب والسنة على: أن العباد هم الفاعلون لفعلهم حقيقة بقدرتهم واختيارهم؛ فإنه تعالى نسب إليهم وأضاف إليهم كل ما فعلوه من إيمان وكفر، وطاعة ومعصية؛ وإنه تعالى مكَّنهم من هذا ومن هذا. (٢)

ولكنه تعالى حبَّبَ إلى المؤمنين الإيمان، وزَيَّنه في قلوبهم، وكَرَّه إليهم الكفر، والفسوق، والعصيان، وولَّى الآخرين ما توَّلوا لأنفسهم، حيث اختاروا الشَّر على الخير، وأسباب العقاب على أسباب الثواب. (٣)

---

(١) قال النووي: "فاعلم أن مذهبَ أهل الحق من المحدّثين والفقهاء والمتكلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء المسلمين أن جميع الكائنات خيرها وشرَّها، نفعَها وضَرّها كلها من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وبإرادته وتقديره". انظر الأذكار (١/ ٤٤).

(٢) قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ٥٢): "ويثبتون مع ذلك قدرة العبد وإرادته واختياره وفعله حقيقة لا مجازا، وهم متفقون على أن الفعل غير المفعول، فحركاتهم واعتقاداتهم أفعال لهم حقيقة، وهي مفعولة لله سبحانه مخلوقة له حقيقة، والذي قام بالرب عز و جل علمه وقدرته ومشيئته وتكوينه، والذي قام بهم هو فعلهم وكسبهم وحركاتهم وسكناتهم، فهم المسلمون المصلون القائمون القاعدون حقيقة، وهو سبحانه هو المقدر لهم على ذلك القادر عليه الذي شاءه منهم وخلقه لهم، ومشيئتهم وفعلهم بعد مشيئته، فما يشاءون إلا أن يشاء الله وما يفعلون إلا أن يشاء الله". وشرح الطوفي على التائية (ص/ ٥١٨).

(٣) أي: أنه تعالى مع أنه خلق أعمالهم، وجعلهم فاعلين لها أمد المؤمنين بأسباب وألطاف وإعانات متنوعة، وصرف عنهم الموانع كما قال ﷺ: «أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة» وكذلك خذل الفاسقين ووكلهم إلى أنفسهم ولم يعنهم؛ لأنهم لم يؤمنوا به ولم يتوكلوا عليه فولاهم ما تولوه لأنفسهم. قاله الشارح في التنبيهات اللطيفة (ص/ ١٠٢).

وهذا كما أنه معلوم بالضرورة من الشرع، فهو معلوم بالحس الذي لا يمكن أحد المكابرة فيه؛ فإن العبد يفرِّق بين أفعاله التي يُقسَر ويُجَبر ويُقهَر عليها، وبين أفعاله التي يختارها ويريدها، ويحب حصولها. (١)

فهذا الجواب المجمل.

وأما الجواب المفصَّل:(٢) فقد ذكره الشيخ قدَّسَ الله روحه فقال:

---

(١) قال السفاريني: "والحاصل أن مذهب السلف والمحققين أن الله تعالى خلق قدرة العبد وإرادته وفعله، وأن العبد فاعل لفعله حقيقة ومحدث لفعله، والله سبحانه جعله فاعلا له محدثا له، قال تعالى: ﴿وما تشاءون إلا أن يشاء الله﴾ [الإنسان: ٣٠] فأثبت مشيئة العبد وأخبر أنها لا تكون إلا بمشيئة الله تعالى، وهذا صريح قول أهل السنة في إثبات مشيئة العبد، وأنها لا تكون إلا بمشيئة الرب". لوامع الأنوار (١/ ٣١٤).

فائدة: فإن قال قائل: هل المتولدات داخلة في خلق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؟.

قيل: المراد بالمتولدات ما نتج عن فعل العبد كالشبع والري ونحوهما، وهي داخلة في خلق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، حاصلة بسبب فعل العبد الذي خلقه الله، وبالأسباب الأخرى، خلافا للجبرية الذين يقولون: لا أثر للعبد فيها، وخلافا للقدرية الذين قالوا إنها من خلق العبد، ومنهم من قال: حدثت بلا محدِّث.

قال شيخ الإسلام في درء التعارض (٩/ ٣٢): "والقول الوسط أن هذه الأمور التي يقال لها المتولدات حاصلة بسبب فعل العبد وبالأسباب الأخرى التي يخلقها الله، فالشبع يحصل بأكل العبد وابتلاعه، وبما جعله الله في الإنسان وفي الغذاء من القوى المعينة على حصول الشبع، وهو سبحانه خالق للأثر المتولد عن هذين السببين، اللذين أحدهما فعل العبد، وهو خالق للسببين جميعاً، ولهذا كان العبد مثاباً على المتولدات، والله تعالى يكتب له بها عملاً، وقد ذكر الأفعال المباشرة والمتولدة في آيتين في القرآن.

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٢٠﴾ وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢١﴾﴾ [سورة التوبة: ١٢٠-١٢١].

(٢) المراد بالجواب المفصَّل ما يصلح أن يكون جوابا لشبهة معيَّنة، أي: البرهان والدليل لإبطال كلِّ شبهة وحدها على وجه التفصيل. انظر حاشية الإسرافيلي على كشف الشبهات (ص/ ١٠٩).

[مُقَدّمَةُ النَّاظِمِ فِي بَيَانِ حَالِ السُّؤَالِ]

(ص)

[٩] سُــؤَالُكَ يَــا هَــذَا سُــؤَالُ مُعَانِــدٍ مُخَاصِــمِ رَبِّ العَــرْشِ بَــارِي البَرِيَّــةِ[١]

[١٠] فَهَــذَا سُــؤَالٌ خَاصَــمَ المَــلَأَ العُــلَا قَــدِيمًا بِــهِ إِبْلِــيسُ أَصْــلُ البَلِيَّــةِ[٢]

---

(١) أي: سؤالك هذا أيها السائل سؤال معاند من العناد، وهو مخالفة الحق مع العلم به، تريد بها أن تخاصم الله رب العرش وخالق المخلوقات، وليس سؤالك سؤال باحث عن الحق والهدى، وهذا باد من لحن قولك، لأن من كان باحثا عن الحق لا ينشر بين الناس ما يستشكل به، ولا يثير هذه القضايا المشكلة، بل يخفي في نفسه، حتى يجد حلها، فضلا عن أن ينظم بها.

والمخاصمة: وهو اجتهاد كل واحد من الفريقين في الانتصار على صاحبه بقول أو فعل، والعرش هو عرش الرحمن الذي استوى عليه استواءاً يليق بجلاله، وعظمته.

والمصنف أشار إلى ربوبية الله الخاصة بالعرش الذي هو سقف المخلوقات، وربوبيته العامة ليبين أنه لا يجوز الاعتراض عليه بمثل هذه الأشياء، إذ هو ربِّ الجميع ومالكهم والمتصرِّف فيهم.

انظر شرح الحمد (١٠٧) ومجموع كتب ورسائل شيخنا الحجوري (١/ ٢٢٦) وشرح الطوفي (ص/ ١٣).

(٢) يقول: هذا السؤال هي نفس سؤال إبليس حيث خاصم وجادل الملأ الأعلى وهم الملائكة قديما أي: سابقا، والعُلى جمع عليا، وقوله: (وأصل البلية) أي أنه أول من جادل في هذا الباب، وأثار هذه الشبه، أو أنه هو مادة الفساد التي تمد كل فساد في هذه الدنيا في الأديان، والاعتقادات، والشهوات، والشبهات.

ولو قال المصنف (خاصم ربه) لأنه إنما خاصم ربَّه لا الملائكة، وأما ما اشتهر في كتب المقالات من أن إبليس خاصم الملائكة وحصلت بينهم مناظرة في القدر فهي قصة مكذوبة، قال عنها المصنف نفسه: "وقد ذكر طائفة من أهل الكتاب وبعض المصنفين في المقالات كالشهرستاني أنه ناظر الملائكة في ذلك معارضا لله تعالى في خلقه وأمره؛ لكن هذه المناظرة بين إبليس والملائكة التي ذكرها الشهرستاني في أول المقالات ونقلها عن بعض أهل الكتاب ليس لها إسناد يعتمد عليه ولو وجدناها في كتب أهل الكتاب لم يجز أن نصدقها لمجرد ذلك... ويشبه – والله أعلم – أن تكون تلك المناظرة من وضع بعض المكذبين بالقدر إما من أهل الكتاب وإما من المسلمين". انظر الملل والنحل (ص/ ١٤) ومجموع الفتاوى (٨/ ١١٥) ومنهاج السنة (٦/ ٣٠٧) والصواعق المرسلة لابن القيم (٤/ ١٤٤٥) وشرح جواب ابن تيمية (ص/ ١٣).

[١١] وَمَنْ يَكُ خَصْمًا لِلْمُهَيْمِنِ يَرْجِعَنْ عَلَى أُمِّ رَأْسٍ هَاوِيًا فِي الْحُفِيرَةِ[١]

(للّٰه)

بيَّن الشَّيخ في أول الجواب: أن هذا السُّؤال والإيراد إنما صدر عن رجل معاندٍ مكابرٍ، مخاصمٍ لله، فإن هذا السُّؤال في الحقيقة مُوجَّه إلى الله، والسَّائل قد أورده على ربه، واعترض عليه، وزعم: أن الله ظالم له، حيث قَدَّر عليه الكفر والمعاصي، وعَذَّبه عليه.[٢]

---

(١) أي: من أراد أن يخاصم ويجادل ويعترض على الله جل وعلا المهيمن يكون مرجعه النار، وسوف يهوي على رأسه إلى النار، وقوله: (على أم رأسه) أي: على دماغ رأسه، والحفيرة تصغير الحفرة للتعظيم، والمقصود بها النار. من خاصم الله خُصم، ومن غالبه غُلب.

(٢) المعروف أن السؤال عند أهل العلم على قسمين:

الأوَّل: سؤال استرشاد، وهو سؤال الجاهل المريد للحق، ويجب الجواب عليها إلا إذا كان هناك مصلحة في عدم الجواب عنها، لكون السائل لا يفهم الجواب، أو ينتج منها فتن، ونحو ذلك.

والثَّاني: سؤال المعاند، وتسمى سؤال لفت واستهزاء، وهي السؤال التي تطرح للمعاندة والمغالبة أو للتشكيك في دين الله سبحانه، والترويج للباطل، ولا يجاب عليها، إلا إذا خشي على الناس بأنهم يتأثرون بها، فالنوع الأول يستدعي الجواب، والثاني: لَا يستدعيه.

وأخرج الإمام أحمد في مسنده (٢١٥٨٩) وأبو داود (٤٦٩٩) وابن ماجة (٧٧) وهو في الصحيح المسند للوادعي (١/ ٢٩٧) عَنْ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ، قَالَ: وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْقَدَرِ، خَشِيتُ أَنْ يُفْسِدَ عَلَيَّ دِينِي وَأَمْرِي، فَأَتَيْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ: أَبَا الْمُنْذِرِ، إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْقَدَرِ فَخَشِيتُ عَلَى دِينِي وَأَمْرِي، فَحَدِّثْنِي مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ لَعَلَّ اللهَّ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، فَقَالَ: «لَوْ أَنَّ اللهَّ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ لَكَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ كَانَ لَكَ جَبَل أُحُدٍ ذَهَبًا -أَوْ مِثْلُ جَبَلِ أُحُدٍ- تُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللهَّ، مَا قُبِلَ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، فَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَأَنَّكَ إِنْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا دَخَلْتَ النَّارَ»، وَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَأْتِيَ أَخِي عَبْدَ اللهَّ بْنَ مَسْعُودٍ فَتَسْأَلَهُ، فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللهَّ، فَسَأَلْتُهُ، فَذَكَرَ مِثْلَ مَا قَالَ أُبَيٌّ، وَقَالَ لِي: وَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَأْتِيَ حُذَيْفَةَ، فَأَتَيْتُ حُذَيْفَةَ، فَسَأَلْتُه، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَا، وَقَالَ: ائْتِ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَاسْأَلْهُ.

فَأَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهَّ ﷺ يَقُولُ: فذكر ذلك ورفعه إلى رسول الله ﷺ.

وكل من عاند الله فحجته داحضة باطلة،[١] وهو مخصوم محجوج.

وهذا السُّؤال من جنس سؤال إبليس، حيث قال: ﴿فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [سورة الأعراف:١٦]، فقال: ﴿فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾ ولم يقل: (غويت).[٢]

وإبليس هو الذي غوى واستكبر عن أمر ربه، حيث أمره بالسجود لأدم، فقال: ﴿ءَأَسۡجُدُ لِمَنۡ خَلَقۡتَ طِينًا ٦١ قَالَ أَرَءَيۡتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمۡتَ عَلَيَّ لَئِنۡ أَخَّرۡتَنِ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَأَحۡتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ٦٢﴾ [سورة الإسراء:٦١-٦٢].[٣]

فإبليس خاصم الله، وبَادَأَه بالمعصية، واستكبر عن أمره، واستكبر على آدم.

---

(١) أَيْ: لا ثبات لها كالشيء الذي يزول عن موضعه، يقال: دحضت حجته دحوضا: بطلت.

انظر فتح القدير للشوكاني رحمه الله (٤/ ٦٠٩).

(٢) قال الإمام الوادعي في الجامع الصحيح في القدر (ص/ ٢٩٦): "وقد أنكر الله على الشيطان حيث قال: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾، فقال الله سبحانه تعالى منكرا عليه: ﴿قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗاۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ أَجۡمَعِينَ ١٨﴾ [سورة الأعراف:١٨]".

وقال شيخ الإسلام: "وهو [إبليس] أول من احتج على الله بالقدر فقال: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾ [سورة الحجر:٣٩]. ولم يعترف بالذنب ويبوء به كما اعترف به آدم."

انظر طريق الهجرتين (ص/ ٨٦) وتفسير القاسمي (٤/ ٥٢٥).

(٣) قال ابن كثير في تفسيره (٥/ ٨٥): "يذكر تبارك وتعالى عداوة إبليس لعنه الله وَذُرِّيَّتِهِ وَأَنَّهَا عَدَاوَةٌ قَدِيمَةٌ مُنْذُ خُلِقَ آدَمُ فإنه تعالى أمر الملائكة بالسجود لآدم فَسَجَدُوا كُلُّهُمْ إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَأَبَى أَنْ يَسْجُدَ لَهُ افْتِخَارًا عَلَيْهِ وَاحْتِقَارًا لَهُ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً كَمَا قَالَ فِي الآية الأخرى: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الْأَعْرَافِ: ١٢] وَقَالَ أَيْضًا: ﴿أَرَأَيْتَكَ﴾ يَقُولُ لِلرَّبِّ جَرَاءَةً وَكُفْرًا وَالرَّبُّ يَعْلَمُ وَيَنْظُرُ ... والمعنى أرأيتك هذا الذي شرفته وعظمته عليَّ لأن أنظرتني لأضلن ذريته إلا قليلا منهم.".

فكل من خاصم عن نفسه، أو عن غيره في معصية الله، فهو وارث إبليس،[١] وعنه أخذ هذه الخصومة، فكل من خاصم الحق فُلِجَ وخُصِم، كما أن كل من خاصم بالحق فَلَجَ وغَلَب،[٢] ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [سورة الإسراء: ٨١].

فكل من نصر الباطل، فهو من خصوم الله، ولكن أصناف القدرية الثلاثة، هم أحق النَّاس بهذا الوصف، فلهذا قال الشيخ:

(١) أي: في مخاصمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ والاعتراض عليه.

(٢) يقال: فَلَجَ الرَّجلُ على خَصْمِه وأَفْلَجَ إِذا عَلاهُم وغلب عليهم، وأفلج حجته: إذا أظهرها وأثبتها. انظر تاج العروس (٦/ ١٥٣) والمعجم الوسيط (٢/ ٦٩٩).

[مَذَاهِبُ الفِرقِ الضَّالَّةِ فِي القَدَر]

(ص)

[١٢] وَيُدْعَى خُصُومُ اللهِ يَوْمَ مُعَادِهِمْ إِلَى النَّارِ طُرًّا مَعْشَرُ القَدَرِيَّةِ[(١)]

[١٣] سَوَاءٌ نَفَوْهُ، أَوْ سَعَوْا لِيُخَاصِمُوا بِهِ اللهَ أَوْ مَارَوْا بِهِ لِلشَّرِيعَةِ[(٢)]

(ش)

يشير الشيخ إلى ما رواه ابن ماجه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: «مَنْ تَكَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنَ القَدَرِ سُئِلَ عَنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ» [(٣)] أي: سؤال تقريع وتوبيخ.

---

(١) أي: ينادى الذين يخاصمون الله ويعترضون على قدره يوم القيامة الذين هم معشر القدريَّة جميعا ويطلب قدومهم إلى النار، ولا شك أنهم متوعدون بالنار، ولكن من كان منهم مسلما فأمره إلى الله.

وفي نسخة: (وتدعى) بدل (ويدعى)، وفي نسخة: (فرقة) بدل (معشر).

(٢) سواء كانوا من الذين نفوا قدرته على أفعال المكلَّفين، وقالوا: إن الله لم يردها ولم يشأها منهم، وهم القدرية النفاة، أم كانوا من الذين أثبتوا القدر بجميع مراتبه على حد زعمهم، وأثبتوا كذلك الشرع فجمعوا بين القدر والشرع وجعلوا بينهما تناقضا، ليخاصموا به الله، وهؤلاء هم القدرية الإبليسية، لأنه أول من عارض بالشرع على القدر، أم كانوا من الذين أثبتوا القدر وأنكروا الشرع، واعتقدوا الجبر، وقالوا: ما فعلنا المعاصي ولا الكفر، بل نحن مجبورون، واعترضوا به على شريعته، وجادلوا بالباطل، وهؤلاء يسميهم الناظم: القدرية المشركيَّة. ففي البيت إشارة إلى طوائف القدرية الثلاثة، وسيأتي الكلام عليهم.

قال المصنف: "فالقدر يؤمن به ولا يحتج به فمن لم يؤمن بالقدر ضارع المجوس، ومن احتج به ضارع المشركين، ومن أقر بالأمر والقدر وطعن في عدل الله وحكمته كان شبيها بإبليس، فإن الله ذكر عنه أنه طعن في حكمته وعارضه برأيه وهواه وأنه قال: ﴿بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾". انظر مجموع الفتاوى (٨/ ١١٤) (١٦/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٣) ضعيف، أخرجه ابن ماجة برقم (٨٤) والآجري في الشريعة (ص/ ٢٣٥)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٦٧٨) من طريق يحيى بن عثمان مولى أبي بكر، حدثنا يحيى بن عبد الله بن أبي مليكة، عن أبيه أنه دخل على عائشة، فذكر الحديث، ويحيى بن عثمان قال فيه البخاري وابن معين وابن حبان: منكر الحديث، وزاد الأخير: لا يجوز الاحتجاج به. ويحيى بن عبد الله بن أبي مليكة لين الحديث. وضعفه الألباني رحمه الله.

وهو كما ذكر الشَّيخ يشمَلُ طوائف القدرية الثلاثة: (١)

[١] القدرية النفاة. (٢)

[٢] والقدرية المجبرة. (٣)

---

(١) قسَّم شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم القدرية في غير موضع من كتبهما إلى ثلاثة أقسام، وهي القدرية النفاة، والقدرية الجبرية، والقدرية الإبليسية.

وهذا التقسيم إنما هو باعتبار موقفهم من الشرع والقدر، أي: بالنظر إلى علاقة القدر بالشرع، ولكنه عند البحث والتقعيد والتأصيل يقسَّم القدرية إلى قسمين: القدرية النفاة، والقدرية الجبرية.

قال شيخ الإسلام: "القدرية المذمومون في السنة وعلى لسان السلف هم هؤلاء الفرق الثلاث: نفاته، وهم القدرية المجوسية، والمعارضون به للشريعة الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وهم القدرية المشركية، والمخاصمون به للرب سبحانه، وهم أعداءُ الله وخصومه وهم القدرية الإبليسية. وشيخهم إبليس".

وبهذا يظهر أن الفرقة الثالثة القدرية الإبليسية، وأما قدرية المشركين فهي قدرية الجبرية، فلا فرق بينهما، وربما هذا تقسيم للمصنف خاص به، ولم يذكر هنا القدرية الإبليسية، وسموا إبليسية لأنهم أشبهوا إبليس بمقولته التي ذكرها الله عنه في القرآن عندما قال: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ١٦﴾ [الأعراف: ١٦]، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

انظر حاشيتي على التدمرية (٢/ ٣٩٠) وطريق الهجرتين (ص/ ٨٦) وتوفيق رب البرية (ص/ ٤٥) والاستقامة (١/ ٤٣٣) ومنهاج السنة (٣/ ٨٢).

(٢) القدرية النفاة، ويقال: القدرية المجوسية، وهم الذين كذبوا بقدر الله وإن آمنوا بأمره ونهيه؛ فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم، وهم غلوا في الشرع وأنكروا القدر، وسيأتي الكلام عليها بعد قليل.

(٣) القدرية الجبرية، ويقال القدرية المشركيَّة، وهم الذين أقروا بالقضاء والقدر وأنكروا الأمر والنهي؛ قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء، والحقيقة أن هؤلاء غلوا في القدر على حساب الشرع، وسيأتي الكلام عليها بعد الكلام على النفاة.

[٣] والقدرية المشركين. (١)

(١) الصواب أن القدرية المشركية هي القدرية الجبرية، أو مرتبة من مراتبها، وليست قسما مستقلا، لأن مذهبهم معارضة الشرع بالقدر، ومن كان من أهل المعاصي يبرر معاصيه بذلك، والمشركون يبررون شركهم وتركهم للعمل ومخالفة أمر الله ورسوله بالاحتجاج بالقدر.

والفرقة الثَّالثة من الفرق القدرية بالاعتبار المتقدم القدرية الإبليسية، وهم الذين أقروا بالأمرين: الشرع والقدر لكن جعلوا هذا متناقضا من الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وطعنوا في حكمته وعدله.

وسموا إبليسية لأنها طريقة إبليس، وهم اتبعوا إبليس في هذا، وذلك لأنه أقر القدر وآمن بالأمر بالسجود ولكنه اعترض على الله عز وجل باعتراضات كفريَّة عنادية.

وهؤلاء كثير في أهل الأقوال والأفعال من سفهاء الشعراء ونحوهم من الزنادقة كقول أبي العلاء المعري:

صرف الزمان مفرق الإلفين ... فاحكم إلهي بين ذاك وبيني
أنهيت عن قتل النفوس تعمدا ... وبعثت أنت لقبضها ملكين
وزعمت أن لها معادا ثانيا ... ما كان أغناها عن الحالين

وقوله:

إذا كان لا يحظى برزقك عاقل ... وترزق مجنونًا وترزق أحمقا
فلا ذنب يَا رب السماء على امرئ ... رأى منك ما لا يشتهي فتزندقا

وقول ابن الراوندي:

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه ... وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الأوهام حائرة ... وسير العالم النحرير زنديقا

وقول بعضهم:

عَجِبْتُ من الرِّزْقِ المسيءَ إلهُه ... ومن تَرْكِ بعضِ الصالحين فقيرا

وقول بَعْض السفهاء الزنادقة وهو يعترض على الله في خلق المرأة الحسناء قدرا، والأمر بغض النظر عنها شرعا: يخلق نجوما ويخلق بينها أقمارا. يقول يا قوم غضوا عنهم الأبصار، ترمي النسوان وتزعق معشر الحضار، اطفوا الحريق وبيدك قد رميت النار، ونحو ذلك مما يوجب كفر صاحبه وقتله.

انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٢٦٠) (٢٢/ ١٣١-١٣٢) (٣/ ١١١) وتوفيق رب البرية (ص/ ٤٤).

فكلُّ الطوائف الثلاث خاضوا في القدر خوضا منحرفا، وبعضهم أغلظ من بعض، وكلهم عن الصِّراط ناكبون. (١)

---

(١) الضلال الذي حصل في القدر لتلك الطوائف الثلاثة: القدرية المجوسية والجبرية المشركية والقدرية الإبليسية لا يجرج عن ثلاثة أمور: الأوَّل: أن يحصل بالتكذيب بالقدر والخلق، وهذا سبب ضلال الطائفة الأولى. والثَّاني: أن يحصل بالتكذيب بالشرع والوعيد، وهذا سبب ضلال الطائفة الثَّانية. والثَّالث: أن يحصل بتظليم الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهذا سبب ضلال الطائفة الثالثة.

ويمكن الرد على الطوائف القدرية الثلاثة بإجمال بآية وحديث. أما الآية فقوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾ [سورة الشمس:٧-١٠]. فقوله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾ إثبات للقدر بقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾ وإثبات لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوى إلى نفسه ليعلم أنها هي الفاجرة والمتقية؛ وإثبات للتفريق بين الحسن والقبيح والأمر والنهي بقوله: ﴿فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾. وقوله بعد ذلك: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾ [سورة الشمس:٩-١٠]، إثبات لفعل العبد والوعد والوعيد بفلاح من زكى نفسه وخيبة من دساها. وهذا صريح في الرد على القدرية المجوسية وعلى الجبرية للشرع أو لفعل العبد وهم المكذبون بالحق.

وأما المظلمون للخالق فإنه قد دل على عدله بقوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧﴾ [سورة الشمس:٧]، والتسوية: التعديل. فبين أنه عادل في تسوية النفس التي ألهمها فجورها وتقواها".

وأما الحديث فهو ما ثبت في مسند الإمام أحمد وغيره عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أول دعاء الكرب: «مَا قَالَ عَبْدٌ قَطُّ إِذَا أَصَابَهُ هَمٌّ وَحَزَنٌ: اللهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، وَابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ». فهذا الحديث رد على الطوائف المخالفة في القدر. فقوله ﷺ: «مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ»: رد على القدرية المجوسية، لأنهم ينكرون قدرته وحكمه الكوني النافذ فيهم، فليس عندهم لله حكم نافذ في عبده غير الحكم الشرعي بالأمر والنهي. وكذا قوله ﷺ: «عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ»: أي: لا يتصرف في تلك النواصي إلا بالعدل والحكمة والمصلحة والرحمة لا يظلم أصحابها ولا يعاقبهم بما لم يعلموه ولا يهضمهم حسنات ما عملوه، وهذا ردٌّ على القدرية الإبليسية لأنهم نسبوا إلى الله الظلم وعدم العدل، وهكذا رد على القدرية الجبرية لأنهم نسبوا إلى الله الظلم بدعوى الجبر على المعصية ثم العقوبة عليها. ومثل هذ قول الله تعالى: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ ۚ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ ۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٦﴾ [سورة هود:٥٦]. انظر مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٤٤) (١٣/ ٣٦-٣٧) وشرح الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٦٤٤) وشفاء العليل (ص/ ٢٧٤).

[الطَّائفَةُ الأُولَى: القَدَريَّة النُّفَاةِ] (١)

فَأَمَّا القَدريَّة النُّفَاةِ: فهم الذين يُطلِق أكثر العلماء عليهم اسم «القدرية»، وهم الذين ورد فيهم الحديث، الذي في السنن: «أن مجوس هذه الأمة المكذبون بأقدار الله». (٢)

---

(١) القدرية النفاة هم الذين يقولون بنفي القدر، وأنه لا يدخل تحت قضاء الله وقدره، وسموا قدرية لأنهم يرون أن الله غير خَالق لِأكساب النَّاس، وَقد زَعَمُوا أن النَّاس هم الَّذين يقدرُونَ أكسابهم، وأنه لَيسَ لله عز وَجل في أكسابهم صنع وَلَا تَقدِير، وسموا قد رية لأنهم أثبتوا القدر للمخلوق.

قال البغدادي: "وَلأَجل هَذَا القَول سماهم المُسلمُونَ قدرية ".

وقال ابن قتيبة: " وَإِنَّمَا لَزِمَهُم لأَنهم يضيفون إِلَى أنفسهم القدر، وَغَيرهم يَجعله لله عز وَجل دون نَفسه، ومدعي الشَّيء لنَفسِهِ أَحرَى بِأَن ينسب إِلَى ذَلِك الشَّيء من جعله لغيره ". والقدرية النفاة على قسمين:

الأول: قدرية غلاة، وهم نفاة علم الله تعالى السابق، ويقولون: إن الأمر أنف، وكانوا ينفون مراتب القدر كلها، وهم انقرضوا كما قال النووي في شرح مسلم (١/ ١٠٩) أو هم قليل، كما ذكره شيخ الإسلام في الواسطية، قال الشيخ ابن عثيمين: "وهذا في عهده؛ ولا ندري الآن هل زادوا". وهم كفار بلا خلاف، نقله القاضي عياض وغيره، ومنهم معبد الجهني.

والثَّاني: قدرية غير غلاة، ويقال: القدرية المعتزلة، وهم نفاة خلق الله تعالى لأفعال العباد، وعموم مشيئة الله، وهؤلاء من أهل البدع، وهم أثبتوا عموم المرتبتين وهي العلم والكتابة، ولكن نفوا عموم المرتبتين الأخريين، لا أصل المرتبتين، لأن كلامهم كان في أفعال العباد الاختيارية، وقالوا: ليست داخلة في مشيئة الله، ولا في خلق الله. انظر الفرق بين الفرق للبغدادي (ص/ ٩٤) والانتصار للعمراني (ص/ ١٠٨) وتهذيب الأسماء واللغات (٤/ ٨١) وغريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٥٥) وإكمال المعلم (١/ ٢٠٢) وتفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين (٣/ ٤٢٣).

(٢) حسن بشواهده، أخرجه ابن ماجة (٩٢) والفريابي في القدر (٢١٩) وابن أبي عاصم في السنة (٣٢٨) والطبراني في المعجم (٤٤٥٥) وغيرهم عن جابر رضي الله عنهما، وفي السند عنعنة المدلسين، إلا إن للحديث شواهد كثيرة، وقد جاء عن جمع الصحابة منهم حذيفة بن اليمان وابن عمر، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وأنس بن مالك وسهل بن سعد، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين. وتعليل الأئمة المتأخرين كابن القيم لا يؤخذ إلا بحجة واضحة، إذ ليسوا كالمتقدمين كما أفاده الإمام الوادعي رحمه الله. وحسَّنه الشيخ الألباني وشيخنا يحيى حفظه الله كما في مجموع كتبه (٢/ ٢٧١). وانظر تهذيب السنن (١٢/ ٢٩٨).

وأكثر أهل «المعتزلة» على هذا المذهب الباطل،[١] وحقيقة مذهبهم أنهم يقولون: إن أفعال العباد وطاعاتهم ومعاصيهم لم تدخل تحت قَضَاء الله وقدره.[٢]

فأثبتوا قدرة الله على أعيان المخلوقات وأوصافها، ونفوا قدرته على أفعال المكلَّفين، وقالوا: إن الله لم يردها ولم يشأها منهم، بل هم الذين أرادوها وشاءوها، وفعلوها استقلالا بدون مشيئة الله.[٣]

---

(١) الأصل في المعتزلة أنهم قدرية، بل يقول بعضهم: إن قولهم بالقدر هو ألصق ما يكون بهم، حتى وصل الأمر إلى أن أصبح لقبا من ألقابهم، فهم يسمون القدرية، وأخذ عنهم الروافض، والزيدية، والمنجمين والكهنة. انظر القضاء والقدر للمحمود (ص/ ١٨١).

(٢) أي: عموم مشيئة الله وقدرته.

(٣) استدلوا ببعض الأدلة التي تدل على حسب زعمهم على أن أفعال العباد غير مخلوقة، وأهمها نوعان:

الأوَّل: الأدلة التي تدل على حسب دعواهم على تعدد الخالقين، كقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾﴾ [سورة المؤمنون:١٤]. والثَّاني: الأدلة التي تدل على ترتب الجزاء على العمل، كقوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [سورة الأعراف:٤٣]، قالوا: لو لم يكن له لما جوزي به.

والجواب عن النَّوع الأوَّل أن يقال: إن الخلق في كلام العرب يطلق على معنيين:

الأوَّل: الإيجاد والإبداع، وبهذا المعنى لا يصلح إطلاقه إلا على الله تعالى.

والثَّاني: التقدير، تقول العرب: خلقت الأديم إذ قدرته وقسته، ومن هذا النوع الأوَّل من هذه الأدلة، فمعنى الآية: أحسن المصوِّرين المقدِّرين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [سورة العنكبوت:١٧]، وقول الشاعر وهو زهير بن أبي سلمى: ولأنت تفري ما خلقتَ وبعـ ***ـضُ القوم يخلُقُ ثم لا يَفْرِي

والجواب عن النَّوع الثَّاني أن يقال: إن الباء في مثل الآيات باء السببية وليست باء العوض، فيكون المعنى بسبب أعمالكم، لا بمقابل أعمالكم، والله هو خالق الأسباب والمسببات.

وقال بعضهم: دخول الجنة برحمة الله، وانقسام المنازل بحسب الأعمال، وروي هذا عن ابن عيينة.

انظر تهذيب اللغة (١/ ١٠٩٣) ولسان العرب (٢/ ١٢٤٤) ومجموع الفتاوى (٨/ ٤٠٣) وشرح الطحاوية (٢/ ٦٤٢) وحادي الأرواح لابن القيم (ص/ ٧٢) والعواصم والقواصم لابن الوزير (٧/ ٨٩).

ويزعمون: أنهم بهذا القول ينزِّهون الله عن الظُّلم، لأنه لو قدَّر المعاصي عليهم، ثم عذَّبهم عليها، لكان ظالما لهم، ولَلَزم من إثبات قدرة الله على أفعالهم الجَبر، الذي هو باطل بالشرع والعقل، كما تقدمت الإشارة إليه. (١)

ولكنهم بهذا القول الباطل ردُّوا نصوصا كثيرة من الكتاب والسنَّةِ تُثبِت وتُصرِّح أن جميع أعمال العباد من خير وشر، وطاعة ومعصية: بقضاء الله وقدره، كما أجمع المسلمون: أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. (٢)

---

(١) هذا القول من المعتزلة مبني على تشبيه الله بخلقه، حيث يظنون أن ما كان من العبد ظلما يصير من الله ظلما، وهذا باطل، فإن هناك فرقا بين الله وبين خلقه، كما أن هناك فرقا بين فعله سبحانه وبين مفعوله، وذلك فإن الله لا يفعل الظلم، وليس في مخلوقه ما هو منه ظلم، وإن كان بالنسبة إلى فاعله الذي هو الإنسان هو ظلم.

والظالم في لغة العرب من فعل الظلم، لا من قدَّرأو خلق الظلم، كما أن أفعال الإنسان بالنسبة إليه تكون سرقة وزنا وصلاة وصوما، والله خالقها ومقدرها، ولا تكون بالنسبة إليه كذلك، وذلك لأن هذه الأحكام هي للفاعل الذي قام به هذا الفعل، كما أن الصفات هي صفات للموصوف الذي قامت به لا للخالق الذي خلقها وجعلها صفات له، لأنه سبحانه لا يتصف بما خلقه في غيره من الطعوم والألوان والروائح والأشكال والمقادير والحركات وغير ذلك.

قال شيخ الإسلام: "والذي يكشف تلبيس المعتزلة أن يقال لهم: الظالم والعادل الذي يعرفه الناس وإن كان فاعلا للظلم والعدل فذلك يأثم به أيضا، ولا يعرف الناس من يسمى ظالما ولم يقم به الفعل الذي به صار ظالما بل لا يعرفون ظالما إلا من قام به الفعل الذي فعله وبه صار ظالما؛ وإن كان فعله متعلقا بغيره وله مفعول منفصل عنه. لكن لا يعرفون الظالم إلا بأن يكون قد قام به ذلك فكونكم أخذتم في حد الظالم أنه من فعل الظلم وعنيتم بذلك من فعله في غيره. فهذا تلبيس وإفساد للشرع والعقل واللغة".

انظر جامع الرسائل (١/ ١٢٣) المجموع (٨/ ١٢٣) (١٨/ ١٥٣) ومنهاج السنة (١/ ٤٥٩) (٢/ ٢٩٨) وشفاء العليل (ص/ ٣٧٨) والقضاء والقدر للمحمود (ص/ ٢٧٩).

(٢) قال الشنقيطي في أضواء البيان (٧/ ٩٧): "ومن أعظم الأدلة القطعية الدالة على بطلان مذهب القدرية، وأن العبد لا يستقل بأفعاله دون قدرة الله ومشيئته: أنه لا يمكن أحدا أن ينكر علم الله بكل شيء قبل وقوعه، وسبق علم الله بما يقع من العبد قبل وقوعه برهان قاطع على بطلان تلك الدعوى".

وسمُّوا «مجوس هذه الأمة»، لأنهم أشبهوا «المجوس» الذين أثبتوا خالقا للخير، وهو الله، وخالقا للشَّرِّ، وهو إبليس على زعم «المجوس». (١)

وهؤلاء «القدرية» أثبتوا: أن الله خالق للعباد لأعيانهم وأوصافهم، ولم يثبتوا أنه خالق لأفعالهم، فأخرجوا أفعال العباد عن قَدَر الله، ولم يهتدوا إلى ما اهتدى إليه أهل السنة، من أنَّ الله كما أنه الذي خلقهم، خلق ما به يفعلون من قدرتهم وإرادتهم، ثم فعلوا الأفعال المتنوِّعة: من طاعة، ومعصية، بقدرتهم وإرادتهم اللتين خلقهما الله باتفاق المسلمين، حتى هؤلاء «القدرية» يثبتون: أن قدرة العباد وإرادتهم مخلوقة لله. (٢)

---

(١) قال الخطابي في معالم السنن: "إنما جعلهم مجوسا لمضاهاة مذهبهم مذاهب المجوس في قولهم بالأصلين وهما النور والظلمة، يزعمون أن الخير من فعل النور والشر من فعل الظلمة، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله، والشر إلى غيره، والله سبحانه خالق الخير والشر لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته، وخلقه الشر شرا في الحكمة كخلقه الخير خيرا فإن الأمرين جميعا مضافان إليه خلقا وإيجادا وإلى الفاعلين لهما فعلا واكتسابا".

وقد يقال: وجه المشابهة بينهم في إثبات خالق آخر غير الله سبحانه، وإلا فإنهم أثبتوا خالقين كثيرين، ثم إنهم يرون أن العبد خالق لفعله سواء كان خيرا أو شرا، والمسالة تحتاج إلى تحرير.

قال الطوفي: "ويلزم من قول المعتزلة بأن العباد هو الخالقون لأفعالهم تعدد الخالق، وتعدد الآلهة، فيكون الدواب والحشرات كل منها آلهة تخلق، ويوجد مستقلا".

وانظر عون المعبود (١٢/ ٢٩٦) وشرح الطوفي على التائية (ص/ ٤٤٩).

(٢) قال ابن القيم في معرض حديثه عن عقيدة السلف في القدر: "فإنهم يثبتون قدرة الله على جميع الموجودات؛ من الأعيان والأفعال، ومشيئته العامة، وينزهونه أن يكون في ملكه ما لا يقدر عليه، ولا هو واقع تحت مشيئته، ويثبتون القدر السابق، وأنّ العباد يعملون على ما قدره الله وقضاه وفرغ منه، وأنه لا يشاؤون إلا أن يشاء الله، ولا يفعلون إلا من بعد مشيئته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن".

انظر شفاء العليل (ص/ ٥٢).

وحيث وقعت أفعال العباد بقدرتهم وإرادتهم اللتين خلقهما الله في العبد ليتمكن بهما من كل ما يريده من أقواله وأفعاله، وخالق السَّبب التَّام خالق للمسبَّب،[١] فالعبد المؤمن: هو الذي يصلي، ويصوم، ويتصدق، ويحج، ويعمل أعمال البر، بما مكَّنَه الله، وأعطاه من قدرة وإرادة يتمكن بهما من أفعال الخير.

والعبد الكافر أو الفاجر: هو الذي يُشرِك، ويقتل، ويزني، ويَسرِق، ويعمل أجناس المعاصي، بما مَكَّنه الله به وأعطاه من قدرة وإرادة يفعل بهما تلك الأفعال.

والقدرة والإرادة اللتان أعطاهما الله للعبد هُمَا خير ونعمة، وفضل من الله، لكنَّ العبد العاصي هو الذي وَجَّه قُواه وأفعاله إلى أعمال الشَّرِّ، فلم يكن له على الله حجة، بل لله عليه الحجة البالغة، نهج الله له طريق الخير فأباه، وسلك بنفسه طريق الشَّرِّ وارتضاه، فلا يلومنَّ بعد ذلك إلا نفسه.[٢]

---

(١) تقدم معناه.

(٢) يشير الشارح رحمه الله تعالى إلى أن حجة الله قامت على العباد، وذلك بأمور: الأول: بالقدرة التي تفعل بها، وإذا عدمت القدرة فإنك لا تسأل. والثاني: بالإرادة التي أعطاه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ إياها، فلو أن واحداً أرغمك على فعل وأكرهك فتكون مجبوراً ولا تحاسب.

والثالث: بالتكليف، وهو البلوغ والعقل، فالإنسان المجنون لا يسأل ولا يكلف، وغير البالغ أيضاً لا يسأل ولا يكلف، وهذه رحمة من الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ. والرابع: بإرسال الرسل وإنزال الكتب والشرائع وترتيب الجزاء عليه، وفي ذلك بيان طريق الخير وطريق الشر. والخامس: عدم التكليف بما لا يطاق.

قال ابن القيم: "فإن قيل: كيف تقوم حجته عليهم وقد منعهم من الهدى وحال بينهم وبينه؟ قيل: حجته قائمة عليهم بتخليته بينهم وبين الهدى، وبيان الرسل لهم وإراءتهم الصراط المستقيم حتى كأنهم يشاهدونه عيانا، وأقام لهم أسباب الهداية ظاهرا وباطنا ولم يحل بينهم وبين تلك الأسباب، ومن حال بينه وبينها منهم بزوال عقل أو صغر لا تمييز معه أو كونه بناحية من الأرض لم تبلغه دعوة رسله فإنه لا يعذبه حتى يقيم عليه حجته فلم يمنعهم من هذا الهدى ولم يحل بينهم وبينه". انظر القضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤١١).

فمن احتجَّ مع ذلك على ربِّه وقال: إنه قَدَّرَ عليَّ المعاصي فلا لوم عليَّ؟!.

قيل له: هذه حجة أبطلها الله في كتابه، حيث قال: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ ١٤٨ قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ١٤٩﴾ [سورة الأنعام:١٤٨-١٤٩]. (١)

فتضمنت هاتان الآيتان: أن الاحتجاج بالقَدَرِ على المعاصي باطل من وجوه:

منها: أن هذا هو احتجاج المشركين، [مع عدم الاعتذار لهم].

ومنها: أن هذا الاحتجاج بالقدر على الشَّرِّ، لم يمنعهم من عذاب الله، حيث قال: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَا﴾. (٢)

ومنها: أن الله وَبَّخهم على ذلك، وطالبهم بالبرهان في قوله: ﴿قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآ﴾ فنفى عنهم العلم، وأخبر أنهم يتبعون الظَّنَّ الذي لا يغني عن الحق شيئا. (٣)

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١١/ ٢٥٧) وأضواء البيان (١/ ٥٤٤) ودفع إيهام الاضطراب (ص/ ١٤٠) وتفسير السعدي (ص/ ٢٧٨).

(٢) قال ابن كثير في تفسيره (٣/ ٣٢١): "أي: بهذه الشبهة ضل من ضل قبل هؤلاء وهي حجة داحضة باطلة، لأنها لو كانت صحيحة لما أذاقهم الله بأسه ودمر عليهم وأدال عليهم رسله الكرام وأذاق المشركين من أليم الانتقام".

(٣) أَيْ: لَا عِلْمَ عِنْدَكُمْ. وَقُصَارَى مَا عِنْدَكُمْ هُوَ الظَّنُّ الْبَاطِلُ وَالْخَرْصُ، وَهَذَا يُشْبِهُ سَنَدَ الْمَنْعِ فِي عُرْفِ أَهْلِ الْجَدَلِ. وَالْمُرَادُ بِالظَّنِّ الظَّنُّ الْكَاذِبُ وَهُوَ إِطْلَاقٌ لَهُ شَائِعٌ. التحرير والتنوير لابن عاشور (١٨/ ١٥١).

ومنها: أنه أخبر أن له الحجة البالغة على جميع من تجرَّأ على معاصيه، فمن احتجَّ بالقَدَرِ على المعاصي فهو من أظلم الظالمين. (١)

وأيضا: فهذا المحتجُّ بالقدر، المقيم لعذر نفسه على ربِّه، هو يكذب نفسه بنفسه، فإنه لو تجرَّأَ عليه أحد بتعد على ماله أو بدنه أو محبوباته، واعتذر بالقدر لم يقبل عذره، فكيف يقبل عذر نفسه على تجرئه على ربِّه؟!. (٢)

فالمحتج بالقدر على المعاصي: يكذبه الكتاب والسنة والعقل، وضميره يكذبه كما ذكرنا، وإنما يقصد باحتجاجه دفع الشَّنعَة عن نفسه. (٣)

---

(١) قال ابن كثير في المصدر السابق: "أَي: له الحكمة التامة والحجة البالغة في هداية من هدى وإضلال من ضل، فلو شاء لهداكم أجمعين فكل ذلك بقدرته ومشيئته واختياره، وهو مع ذلك يرضى عن المؤمنين ويبغض الكافرين".

(٢) أي: أنهم متناقضون في ذلك، فإنهم لا يمكنهم أن يطردوا ذلك، بل لو أساء إليهم مسيء بضرب أو أخذ مال أو نحو ذلك، واحتج بالقضاء والقدر لما قبلوا منه هذا الاحتجاج، ولغضبوا من ذلك أشد الغضب.

فيا عجبا كيف يحتجون به على معاصي الله ومساخطه، ولا يرضون من أحد أن يحتج به في مقابلة مساخطهم؟.

قال الشارح في تفسيره (ص/ ٢٧٨): "ومنها: أن الله تعالى أعطى كل مخلوق قدرة، وإرادة، يتمكن بها من فعل ما كلف به، فلا أوجب الله على أحد ما لا يقدر على فعله، ولا حرم على أحد ما لا يتمكن من تركه، فالاحتجاج بعد هذا بالقضاء والقدر، ظلم محض وعناد صرف.

ومنها: أن الله تعالى لم يجبر العباد على أفعالهم، بل جعل أفعالهم تبعا لاختيارهم، فإن شاءوا فعلوا، وإن شاءوا كفوا. وهذا أمر مشاهد لا ينكره إلا من كابر، وأنكر المحسوسات، فإن كل أحد يفرق بين الحركة الاختيارية والحركة القسرية، وإن كان الجميع داخلا في مشيئة الله، ومندرجا تحت إرادته.".

(٣) أي: إنما المقصود منه دفع الحق، ويرون أن الحق بمنزلة الصائل، فهم يدفعونه بكل ما يخطر ببالهم من الكلام وإن كانوا يعتقدونه خطأ. انظر تفسير الشارح (ص/ ٢٧٨).

وكانت طائفة القدر في أوَّل أمرهم ينكرون العلم، وينكرون القدر،[١] فيقولون: إن الله لا يعلم أعمال العباد قبل أن يعملوها، ولا تعلقت بها مشيئة الله، فلما شنَّع عليهم المسلمون وكفَّروهم بذلك [٢] تحلَّلوا عن قولهم الأوَّل، فأثبتوا العلم، وأنكروا القدر.[٣]

---

(١) أي: ينكرون مراتب القدر جميعا، والعلم الذي ينكرونه هو العلم الذي له تأثير في المخلوقات لا مطلق العلم، فإنهم يثبتون علم الله بنفسه. انظر درء التعارض (٩/ ٣٩٠).

(٢) روي تكفيرهم عن ابن عباس وابن عمر، ومن التابعين عمر بن عبد العزيز، ومالك بن أنس والأوزاعي، وعبيد الله بن الحسن العنبري، والشافعي، وإبراهيم بن طهمان، وأحمد بن حنبل.

وفي صحيح مسلم برقم (٨) عن ابن بريدة، عن يحيى بن يعمر، قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين - أو معتمرين - فقلنا: لو لقينا أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ، فسالناه عما يقول هؤلاء في القدر. فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلا المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، قال: «فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني»، والذي يحلف به عبد الله بن عمر «لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبا، فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر».

وقال عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٣٨٥): "سمعت أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسأله علي بن الجهم عمن قال: بالقدر يكون كافرا؟ قال: "إذا جحد العلم، إذا قال: إن الله عَزَّوَجَلَّ لم يكن عالما حتى خلق علما فعلم فجحد علم الله عز وجل فهو كافر". وأخرجه أيضا الخلال في السنة (٣/ ٥٣٢).

وقال القاضي: "والقائل بذلك القول كافر بلا خلاف، وإنما الخلاف في القدرية الآن".

وقال ابن تيمية: "قال فيهم الأئمة كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم: إن المنكرين لعلم الله المتقدم يكفرون". انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٧٨١) للالكائي ومجموع الفتاوى (٧/ ٣٨٥) (٨/ ٤٥٠) وإِكمَالُ المُعلِمِ بفَوَائِدِ مُسلِم (١/ ٢٠٢).

(٣) قال ابن تيمية: "ثم كثر خوض الناس في القدر فصار جمهورهم يقر بالعلم المتقدم والكتاب السابق لكن ينكرون عموم مشيئة الله وعموم خلقه وقدرته ويظنون أنه لا معنى لمشيئته إلا أمره، فما شاءه فقد أمر به، وما لم يشأه لم يأمر به". انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٤٥٠) ومنهاج السنة النبوية (١/ ٣٩٠).

ولهذا كان الأئمَّة كالإمام أحمد، وغيره يقولون: «ناظروا القدرية بالعلم، فإن أنكروا العلم كفروا، وإن اعترفوا به خصموا»[(١)] يعني: أن «القدرية» النافين لعلم الله بأفعال عباده: جاحدون لنصوص الكتاب والسنة المصرِّحة بإحاطة علم الله، بما كان وما يكون من أعيان، وأوصاف، وأفعال، مما دَقَّ وجَلَّ، فمن أنكر ذلك فقد كذَّب الكتاب والسنة صريحا، وذلك هو الكفر،[(٢)] وإن اعترفوا بإحاطة علم الله بكل شيء، وبأفعال العباد قبل وقوعها كما هو القول الذي استقرَّ عليه مذهبهم خُصِموا.[(٣)]

---

(١) روي مضمون هذا الأثر عن جماعة من السلف وإن اختلفت ألفاظهم كعمر بن عبد العزيز والإمام أحمد، والشافعي، وقال الدارمي: "كذلك قال عمر بن عبد العزيز". قلت: فكأنه يشير إلى أن عمر هو أول من قال هذا، ثم صار هذا المنهج منهجا لأهل السنة والجماعة بعده، أي: سؤال القدرية عن العلم.

وقال ابن رجب: "وقد قال كثير من أئمة السلف ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقروا به خصموا وإن جحدوا فقد كفروا". وأثر أحمد تقدم الإشارة إليه. انظر الرد على الجهمية للدارمي (ص/ ١٣٦) والتمهيد لابن عبد البر (٦/ ١٤) وجامع العلوم والحكم (١/ ١٠٣) ومجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٢).

(٢) أي: من أنكر العلم القديم السابق بأفعال العباد، وأن الله قسمهم قبل خلقهم إلى شقي وسعيد، وكتب ذلك عنده في كتاب حفيظ، فقد كذب القرآن، فيكفر بذلك.

قال الطبري: "أن الله لم يزل عالمًا بمن يطيعه فيدخله الجنة، وبمن يعصيه فيدخله النار، ولم يكن استحقاق من يستحق الجنة منهم بعلمه السابق فيهم، ولا استحقاقه النار لعلمه السابق فيهم، ولا اضطر أحدًا منهم علمه السابق إلى طاعة أو معصية، ولكنه تعالى نفذ علمه فيهم قبل أن يخلقهم، وما هم عاملون وإلى ما هم صائرون، إذ كان لا تخفى عليه خافية قبل أن يخلقهم، ولا بعد ما خلقهم". انظر جامع العلوم والحكم (١/ ١٠٣) وتيسير العزيز الحميد (ص/ ٦٠٥) وشرح البخاري لابن بطال (١٠/ ٣٠٣).

(٣) قال ابن رجب: "وإن أقروا بذلك وأنكروا أن الله خلق أفعال العباد، وشاءها وأرادها بينهم إرادة كونية قدرية، فقد خصموا، لأن ما أقروا به حجة عليهم فيما أنكروه. وفي تكفير هؤلاء نزاع مشهور، وبالجملة فهم أهل بدعة شنيعة، والرسول ﷺ بريء منهم، كما هو بريء من الأولين".

انظر تيسير العزيز الحميد (ص/ ٦٠٥) وجامع العلوم والحكم (١/ ١٠٣) ومجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٧).

ووجه ذلك: [(١)] أنهم يقولون: إن أفعالهم لا تتعلق بها مشيئة الله وإرادته، وإنما هم مستقلون بها من كل وجه، إذا كان هذا قولهم في مشيئة الله، مع قولهم: إن الله يعلم أعمال العباد قبل أن يعملوها؛ فهذا تناقض محض!!، كيف يعلمها وهو لم يقدرها ولم يردها؟ هذا محال،[(٢)] ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الملك: ١٤]. [(٣)]

فيلزم أحد الأمرين:

[١] إما ألا يتناقضوا، فينفوا الأمرين علم الله بأفعاله، ومشيئته لها، فيتَّضِح كفرهم.

[٢] وإما أن يرجعوا إلى الحقِّ الذي دل عليه الكتاب والسنة، وأجمع عليه المسلمون، وهو: أنه تعالى كما أنه بكلِّ شيء عليم، وبكلِّ شيء محيط؛ فإنه على كلِّ شيء قدير.

---

(١) أي: أنهم خصموا.

(٢) أي: إثبات العلم مع عدم التقدير والإرادة، لأنه إذا كان الله يعلمه فلا بد أن يقع على حسب علمه؛ وإلا لزم أن يكون الله غير عالم، وذلك لأنه يقال لهم: هل وقعت على وفق معلومه، أو على خلاف معلومه؟ سيقولون: «على وفق معلومه»؛ وإذا كان على وفق معلومه لزم أن تكون مرادةً له؛ وإلا لما وقعت.

قال الشنقيطي: "وإيضاح ذلك أنك لو قلت للقدري: إذا كان علم الله في سابق أزله تعلق بأنك تقع منك السرقة أو الزنا في محل كذا في وقت كذا، وأردت أنت بإرادتك المستقلة في زعمك دون إرادة الله ألا تفعل تلك السرقة أو الزنا الذي سبق بعلم الله وقوعه، فهل يمكنك أن تستقل بذلك؟ وتصير علم الله جهلا، بحيث لا يقع ما سبق في علمه وقوعه في وقته المحدد له؟والجواب بلا شك: هو أن ذلك لا يمكن بحال ".

انظر تفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين (٢/ ٣١٢) وأضواء البيان (٧/ ٩٧).

(٣) قال ابن القيم: "وهذا من أبلغ التقرير، فإن الخالق لا بد أن يعلم مخلوقه، وإذا كنتم مقرين بأنه خالقكم وخالق صدوركم وما تضمنته، فكيف تختفي عليه وهي خلقه؟ وهذا التقرير مما يصعب على القدرية فهمه، فإنه لم يخلق عندهم ما في الصدور، فلم يكن في الآية على أصولهم دليل على علمه بها، ولهذا طرد غلاة القوم ذلك ونفوا علمه، فكفرهم السلف قاطبة، وهذا التقرير من الآية صحيح على التقديرين، أعني تقدير أن يكون (من) في محل رفع على الفاعلية، أو في محل نصب على المفعولية، على التقدير الأول: ألا يعلم الرب مخلوقه ومصنوعه؟". انظر مختصر الصواعق (ص/ ٩٤) وتفسير السعدي (ص/ ٨٧٦) وفتح القدير (٥/ ٣١٢).

ومن جملة الأشياء: أفعال العباد طاعاتهم ومعاصيهم، فهو تعالى يعلمها إجمالا وتفصيلا قبل أن يعملوها، وأعمالهم وأفعالهم داخلة تحت مشيئة الله وإرادته؛ فقد شاءها منهم وأرادها، ولم يجبرهم لا على الطاعات، ولا على المعاصي، بل هم الذين فعلوها باختيارهم، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [سورة التكوير:٢٨-٢٩]. (١)

فهاتان الآيتان فيهما:(٢) رد على القدرية النُّفاة، وعلى القدريَّة المجبرة، وإثبات للحقِّ الذي عليه أهل السنة والجماعة، فـ[الآية الأولى] قوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨﴾ فأثبتت أنه لهم مشيئة حقيقية، وفعلا حقيقيا، وهو الاستقامة باختيارهم، فهذا ردٌّ على الجبرية.(٣)

وقوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ أخبر أن مشيئتهم تابعة لمشيئة الله، وأنها لا توجد بدونها، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

ففيها رد على القدريَّة القائلين: إن مشيئة العباد مستقلة، وليست تابعة لمشيئة الله، بل عندهم: يشاء العباد ويفعلون ما لا يشاؤه الله ولا يقدره. (٤)

---

(١) قال الشنقيطي: "الله خالق كل شيء فهو خالق العبد، وخالق قدرته وإرادته، وتأثير قدرة العبد لا يكون إلا بمشيئة الله تعالى.

فالعبد وجميع أفعاله بمشيئة الله تعالى؛ مع أن العبد يفعل اختيارا بالقدرة والإرادة اللتين خلقهما الله فيه فعلا اختياريا يثاب عليه ويعاقب". تنظر دفع إيهام الاضطراب (ص/ ٣٦٤).

(٢) في النسخ: (فهذه الآية فيها).

(٣) لأنهم لا يثبتون للعبد مشيئة، وَمَشِيئَةُ الِاستِقَامَةِ وَاجِبَةٌ. انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٤٨٨) (٢٣/ ١٦٣).

(٤) انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٤٨٨) والتبيان في أقسام القرآن (ص/ ٢٤، ١٣٠).

ودلت الآية على الحقِّ الواضح، وهو: أن العباد هم الذين يعملون الطاعات والمعاصي حقيقة، وليسوا مجبورين عليها، وأنها مع ذلك تابعة لمشيئة الله، كما تقدم كيفية وجه ذلك،[١] والآيات الدالَّات على هذا كثيرة جدا.

فهذه إحدى الطوائف الثلاث المخاصمين لله؛ فإنهم أنكروا عموم مشيئته وقدره، وجحدوا ما قرره الله في كتابه، وعلى لسان رسوله من شمول قدره لكل شيء، فزعموا: أن أفعال العباد خارجة من هذا العموم.[٢]

(١) تقدم وجه ذلك في الشَّرح (ص/ ٩٠).

(٢) قال ابن القيم في إعلام الموقعين (٢/ ٧): "وكل بدعة ومقالة فاسدة في أديان الرسل فأصلها من القياس الفاسد، فما أنكرت الجهمية صفات الرب وأفعاله وعلوه على خلقه واستواءه على عرشه وكلامه وتكليمه لعباده ورؤيته في الدار الآخرة إلا من القياس الفاسد، وما أنكرت القدرية عموم قدرته ومشيئته وجعلت في ملكه ما لا يشاء وأنه يشاء ما لا يكون إلا بالقياس الفاسد".

[الطَّائفَةُ الثَّانِيَةِ: القَدَرِيّةُ الجَبَرِيّة] (١)

(١) الجبر لغة يطلق على معان منها: خلاف الكسر، والإكراه، والقول بأنه خلاف القدر كلام مولد، وليس له أصل في الكتاب ولا في السنة، ولذلك نقل عن الأوزاعي أنه قال: "ما أعرف للجبر أصلا من القرآن ولا السنة، فأهاب أن أقول ذلك، ولكن القضاء والقدر والخلق والجبل، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله ﷺ".

واصطلاحا: نفي الفعل عن العبد، وإضافته وإسناده إلى الرب، أي: أن الله يجبر العباد على أعمالهم، والعباد مجبورون على أفعالهم، أي: ليس لهم أي: دور فيها، والقائلون بهذا القول: يسمون بالجبرية.

والجبرية على قسمين:

الأول: الجبرية الغلاة، ويقال: الجبرية الخالصة، وهم الذين لا يثبتون للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل، ويصرحون بأن العبد مجبور على أعماله، ولا فعل له في الحقيقة ولا اختيار، بل هو كالريشة في مهب الريح، وهو مذهب جهم وأصحابه.

والثَّاني: جبرية غير الغلاة، ويقال: الجبرية المتوسطة، وهم الذين يثبتون للعبد قدرة غير مؤثِّرة ويقولون بالكسب، وهو جبر في الباطن دون الظاهر، وهؤلاء هم الأشاعرة، وكسبهم ليس بمفهوم.

وليس هناك فرق واضح بينهما، إلا ما كان من اعتراف واحترام للشرع ومقت للمعاصي عند الأشاعرة.

قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ١٢١): "وكسب الجبرية لفظ لا معنى له ولا حاصل تحته، وقد اختلفت عباراتهم فيه وضربوا له الأمثال وأطالوا فيه المقال".

وقال ابن تيمية في النبوات (١/ ٤٦٢): "ولم يذكروا بين الكسب والفعل فرقاً معقولاً، بل حقيقة قولهم قول جهم: إنّ العبد لا قدرة له، ولا فعل، ولا كسب".

وقال أيضا في منهاج السنة (١/ ٤٥٩): "وأكثر الناس طعنوا في هذا الكلام، وقالوا: عجائب الكلام ثلاثة: طفرة النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري. وأنشد في ذلك:

مما يقال ولا حقيقة تحته *** معقولة تدنو إلى الأفهام

الكسب عند الأشعري والحال*** عند البهشمي وطفرة النظام".

وقال العلامة الجامي: "والخلاف بينهم وبين الجبرية خلاف لفظي وليس بجوهري، بل طريقتهم أكثر غموضاً، بل قد عد كسب الأشعري من المحالات". وسيأتي معنى الكسب في آخر الكتاب (ص/ ٢٣١).

انظر القضاء والقدر للمحمود (ص/ ١٩٩) والسنة للخلال (٣/ ٥٥٥) ودرء التعارض (١/ ٢٥٤) ومجموع الفتاوى (٨/ ٤٦١-٤٦٦) والعقل والنقل عند ابن رشد للجامي (ص/ ٩٩).

وأما الطَّائفة الثَّانِيَة فهم الجبريَّة: الذين يقال لهم: «القدرية المجبرة»، وهم «غلاة الجهمية» الذين إمامهم في هذا وغيره «جهم بن صفوان» المتفق على بدعته، بل بِدَعِه الخبيثة المتنوِّعة.(١)

فزعموا: أنَّ عموم مشيئة الله، وعموم إرادته تقتضي:

[١] أن العبد مجبور على أفعاله، مقسور مقهور على أقواله وأفعاله.(٢)

---

(١) أهل العلم يقولون: إن الجهمية فيهم ثلاث جيمات، وهي التجهم، والجبر، والإرجاء، وبئس الجيمات الثلاثة، وقد أشار إلى هذا الإمام ابن القيم الجوزية في نونيته حيث قال:

جيم وجيم ثم جيم معهما *** مقرونة مع أحرف بوزان

جبر وإرجاء وجيم تجهم *** فتأمل المجموع في الميزان

فاحكم بطالعها لمن حصلت له *** بخلاصة من ربقة الإيمان

انظر مجموع الفتاوى (٨/ ١٠٥) ومجموع الرسائل (٥/ ١٣٢) وشرح الواسطية لابن مانع (ص/ ١٥) ونونية ابن القيم (ص/ ١٦٦) ومجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٩).

(٢) استدلت الجبرية ببعض الأدلة التي تدل على الجبر على حسب دعواهم، ومن هذه الأدلة:

الأوَّل: قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [سورة الأنفال:١٧] قالوا: نفى الله عن نبيه الرمي فدل على أنه لا صنع للعبد، والجواب عن ذلك أنه ههنا أمران: رمي قبضة من التراب إلى وجوه المشركين، والثَّاني: إيصال التراب إلى جميع وجوه المشركين، فالأول هو فعل النبي ﷺ، والثاني هو فعل الله تعالى، فالمثبت غير المنفي، لأن المثبت هو ابتداء الرمي وهو حذفه، والمنفي أنتهاؤه وهو الإصابة، وكل منهما يسمى رميا، ولا شك إن إيصال جيش كامل بكف من تراب لا يقدره البشر، وهذا واضح.

والثَّاني: ما ورد في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَنْ يَنْجُوَ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِعَمَلِهِ» فَقِيلَ: وَلَا أَنْتَ؟ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي رَبِّي بِرَحْمَةٍ».

قالوا: دل هذا الحديث على أن الجزاء غير مرتب على الأعمال، فدلَّ على أن العبد لا عمل له، والجواب عن هذا سهل، وهو أن يقال: المنفي في هذا الحديث هو باء العوض والمقابلة، إذ لا يكون العمل مهما كان ثمنا لدخول الجنة، وإنما يكون سببا في دخول الجنة، كما تقدم بيانه، والله أعلم بالصواب.

انظر شرح الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٦٤١) والمدارج (٣/ ٤٢٦) والمختصر في القدر (ص/ ٣٩).

[٢] لا قدرة له على شيء من الطاعات، ولا على ترك المعاصي.(١)

[٣] ومع أنه لا قدرة له على ذلك عندهم، فهو مثاب معاقب على ما لا قدرة له عليه.(٢)

وهذا القول من أشنع البدع وأنكرها، وهو مخالف للكتاب والسنَّة وإجماع الأئمَّة المهتدين، من الصَّحابة والتَّابعين لهم بإحسَان، ومخالف للعقول والفطر، ومخالف للمحسوس.(٣)

---

(١) ظاهره أن المصنّف يرى أن مذهب الجهمية مجبور على الطاعات والمعاصي، خلافا لما ذكره بعض المفسرين من أن مذهب الجهمية هو أن العبد مجبور على فعل المعاصي لا على فعل الطاعات، وقد صرَّح المصنف هذا الظاهر بقوله: "ومن هنا نعلم أن ما ذكره أكثر المفسرين على قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [سورة النساء:٧٩]، فذكروا ما يدل على أن مذهب الجهمية ونحوهم: أن العبد مجبور على فعل المعاصي، لا على فعل الطاعات، فالصواب أن مذهبهم أن العبد مجبور على الطاعات والمعاصي، كما هو صريح عبارة الناظم، فتأمل".

يشير إلى كلام ابن القيم في النونية:

ما كلف الجبار نفسا وسعها ... أنى وقد جبرت على العصيان

وكذا على الطاعات أيضا قد غدت ... مجبورة فلها إذا جبران

انظر التعليقات السعدية على قطعة من نونية ابن القيم والسفارينية للعلامة عبد الله بن عقيل (ص/ ٩٢).

(٢) فالنتيجة إذن أن الله تبارك وتعالى يكون -تعالى عن ذلك علوا كبيرا- ظالما لمن عصى إذا عذبه وعاقبه على معصيته؛ لأنه عاقبه على أمر لا اختيار له فيه ولا إرادة، وهذا بلا شك مخالف للقرآن صراحة يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾ أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ﴿٢٥﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلشَّدِيدِ ﴿٢٦﴾ ۞ قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ وَلَٰكِن كَانَ فِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴿٢٧﴾ قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ [سورة ق:٢٣-٢٩]، فبين سبحانه أن هذا العقاب منه ليس ظلما، بل هو كمال العدل لأنه قد قدم إليهم بالوعيد، وبين لهم الطرق، وبين لهم الحق، وبين لهم الباطل، فلم يبق لهم حجة عند الله عز وجل.

انظر مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (٥/ ٢١٩).

(٣) ممن سمى الجبرية بالقدرية الخلال في السنة (٣/ ٥٤٩).

وكل قول يمكن صاحبه أن يطرده إلَّا هذا القول الشَّنيع، فإنه لا يمكنه أن يعمل به ويطرده، كما تقدم: أنه لا يعذر من ظلمه وتعدَّى عليه، واعتذر المعتَدي بالقدر، فإن الجبري لا يعذره، بل يرى اعتذاره بالقدر زيادة ظلم، وتهكما به، فكيف يسلك هذا المسلك مع ربِّه، وهو لا يرتضيه لنفسه من غيره؟!.(١)

والمقصود: أن هذه الطائفة خَالَفَت المنقول والمعقول، ونصوص الكتاب والسنة تبطل قولهم، فإن الله نسب أعمال العباد إليهم من الطاعات المتنوِّعة والمعاصي الكثيرة كلها يضيفها إلى الفاعلين، ويخبر أنهم هم الفاعلون لها، ويستحقون جزاءها من خير وشرّ، فلو كان مجبورين عليها لم يَنسِبها لهم، ولم يضفها إليهم، بل ينسب الأفعال إلى نفسه، حاشاه وتعالى عن ذلك. (٢)

---

(١) وهذا يدل على فساده، لأن مما يعلم فساد القول التناقض الموجود فيه.

قال الشارح: "فتصور قولهم بلوازمه تعرف به فساده وبطلانه" انظر توضيح الكافية الشافية (ص/ ١٢).

(٢) ومن أظهر أدلة ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝٢ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ۝٤ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ۝٧﴾ [سورة المؤمنون: ١-٧].

قال ابن تيمية: "والقرآن قد أخبر بأن العباد يؤمنون ويكفرون ويفعلون ويعملون ويكسبون ويطيعون ويعصون ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويحجون ويعتمرون ويقتلون ويزنون ويسرقون ويصدقون ويكذبون ويأكلون ويشربون ويقاتلون ويحاربون فلم يكن من السلف والأئمة من يقول: إن العبد ليس بفاعل ولا مختار ولا مريد ولا قادر. ولا قال أحد منهم: إنه فاعل مجازا بل من تكلم منهم بلفظ الحقيقة والمجاز متفقون على أن العبد فاعل حقيقة والله تعالى خالق ذاته وصفاته وأفعاله".

وقال ابن القيم: "قالت أهل السنة: إضافتها إليهم فعلا وكسبا لا ينفي إضافتها إليه سبحانه خلقا ومشيئة فهو سبحانه الذي شاءها وخلقها وهم الذين فعلوها وكسبوها حقيقة فلو لم تكن مضافة إلى مشيئته وقدرته وخلقه لاستحال وقوعها منهم إذ العباد أعجز وأضعف من أن يفعلوا ما لم يشأه الله ولم يقدر عليه ولا خلقه". انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦٠) وشفاء العليل (ص/ ٥٤).

فلا يقال: الله [هو] الذي فعل الإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، بل يقول كلُّ أحد: العبد هو الذي فعلها، والله هو الذي قدَّرها من غير أن يجبره عليها. (١)

ويلزم على قول «الجبرية» أيضا: إسقاط الأمر والنَّهيِ؛(٢) لأنه كيف يُؤمَر وينهى من لا قدرة له على امتثال الأمر، واجتناب النهي؟!.

ويلزم أيضا على قولهم: إسقاط الحدود عن جميع أهل الجرائم؛ إذ كيف يعاقبون، وتقام عليهم الحدود، وهم غير قادرين، بل مجبورين؟! فهذا القول الباطل مخالف لجميع أصول الدين وفروعه. (٣)

ويلزم أيضا على قول الجبرية: تعطيل الأسباب الدِّينية والدُّنيوية، وذلك: أن الله تعالى جعل الأسباب موصلة إلى مسبباتها؛ وأمر العباد بسلوك كل سبب نافع لهم في دينهم ودنياهم، فكيف يؤمرون وهم مجبورون غير قادرين؟!. (٤)

فالقول بالجبر فيه فساد الدِّين والدنيا. (٥)

---

(١) وذلك لأن الفعل يضاف إلى فاعله لا خالقه، لأمرين:

الأوَّل: لأنه أسند إليه وصدر منه، فلما صدر الفعل من العبد كان هو الفاعل حقيقة.

والثَّاني: لأنه وقع باختيار الفاعل ومشيئته وقدرته.

انظر قواعد أهل الإثر في الإيمان القدر (ص/ ١٥٤).

(٢) أي: التكليف، والمراد بالأمر والنهي: الشرائع.

(٣) قال الشيخ الجامي: "يترتب على هذا المذهب إبطال التكليف والثواب والعقاب على الأعمال، كما ينتج منه أن إرسال الرسل وإنزال الكتب عبث، وهو مذهب باطل ومرفوض كما ترى عقلاً وشرعاً" انظر العقل والنقل عند ابن رشد (ص/ ٩٨).

(٤) يشير المصنف إلى قولهم بأن الأسباب لا أثر لها، وقد تقدم بيان هذا الأصل في مقدمة الكتاب.

(٥) انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٦٩-٧٠)، وسيأتي بيان ذلك في وسط الكتاب.

والذي حملهم على هذا القول مع ظهور فساده ظنُّهم: أنه لا يمكنهم إثبات عموم مشيئة الله وقَدَره، حتى يسلبوا العبد قدرتَه، وقد غلطوا بهذا الظن، فإنه -كما تقدم- يتمكَّن العبد من إثبات عموم القدر، ومن إثبات أن الأعمال هي أعمال العباد حقيقة، لأن الله خلقهم وخلق كل ما فيهم من القوى الظَّاهرة والبَاطنَة.

وبقدرتهم وإرادتهم اللتين خلقهما الله، ومكَّن العبد بهما من كل ما يريده من خير وشر: فعلوا الأمرين، باختيارهم من غير إجبار.

وقد تصل الحال بهذه الطائفة وتغلوا في القدر، حتى يعتقدوا أن معاصيهم طاعات، لأنها بمشيئة الله،[1] فيشاركون الطَّائفة الثَّالثة.

---

(١) ظاهر كلامه أن جميعهم لا يعتقدون أن معاصيهم طاعات، وإنما اعتقد ذلك غلاة الجبرية، وهو قول غلاة الصوفية، والجبر انتقل إلى الصوفية، فالخفيف منه وهو قول الأشاعرة عند الصوفية ويقرر هذا في عقائدهم، وغلاتهم على مذهب غلاة الجبرية، وقد صرَّح هذا كثير منهم إمام الزندقة ابن عربي الصوفي حيث قال:

لقد كنت قبل اليوم أنكر صاحبي ... إذا لم يكن ديني إلى دينه داني
لقد صار قلبي قابلاً كلَّ صورةٍ ... فمرعى لغزلان وديرٌ لرهباني
وبيتٌ لأوثان وكعبةُ طائفٍ ... وألواح توراةٍ ومصحفُ قرآن
أدين بدين الحبِّ أنَّى توجهت ... ركائبه فالحب ديني وإيماني

ومن هذا قول عبد الكريم الجيلي، وهو من أهل وحدة الوجود:

وأسلمت نفسي حيث أسلمني الهوى ... ومالي عن حكم الحبيب تنازعُ
فطوراً تراني في المساجد راكعاً ... وأني طوراً في الكنائس راتعُ
إذا كنتُ في حكم الشريعة عاصياً ... فإني في علم الحقيقة طائعُ

وقول بعضهم:

أصبحت منفعلاً بما يختاره ... مني ففعلي كله طاعاتُ

انظر هذه هي الصوفية لعبد الرحمن الوكيل (ص/ ١٥٠) والإيمان بالقدر للحمد (ص/ ١٦٨).

[الطَّائفَةُ الثَّالِثة: القَدَرِيّةُ المُشرِكُون] (١)

وهم «القدريَّة المشركون» الذين اعتذروا عن شركهم، وتحريمهم ما أباح الله بالمشيئة، وجعلوا مشيئة الله هي محبته، فقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام:١٤٨] الآية.

وفي الآية الأخرى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة النحل:٣٥].

فهذه الطوائف الثلاث هم خصماء الله في قضائه وقدره: منهم من نفاه.(٢) ومنهم من غلا فيه غلوًّا أوقعه في الباطل. (٣)

---

(١) تقدم أن الفرقة الثالثة على المشهور هي الإبلسية.

(٢) كالقدرية.

(٣) كالجبرية المشركية، والإبليسية اعترضوا على ربهم، وورد في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله قَالَ: "جَاءَ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ يُخَاصِمُونَ رَسُولَ الله ﷺ فِي الْقَدَرِ، فَنَزَلَتْ: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [سورة القمر:٤٨-٤٩]".

قال ابن تيمية: "وقد تبين أن القدرية الخائضين بالباطل إما أن يكونوا مكذبين لما أخبر به الرب من خلقه أو أمره وإما أن يكونوا مظلمين له في حكمه. وهو سبحانه الصادق العدل كما قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سورة الأنعام:١١٥]، فإن الكلام إما إنشاء وإما إخبار. فالإخبار صدق لا كذب؛ والإنشاء أمر التكوين وأمر التشريع عدل لا ظلم. والقدرية المجوسية كذبوا بما أخبر به عن خلقه وشرعه من أمر الدين والإبليسية جعلوه ظالما في مجموعهما أو في كل منهما".

انظر مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٤٥) وتوفيق رب البرية (ص/ ٤٣).

وهدى الله أهل السنة والجماعة لما اختلفوا فيه بإذنه، ﴿وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٢١٣﴾﴾ [سورة البقرة:٢١٣].

فأثبتوا عموم قضاء الله، ونفوذ مشيئته في كل شيء، وأثبتوا مع ذلك أفعال العباد من الطاعات والمعاصي، وقالوا: إنها واقعة باختيارهم، ولا حجة للعاصين على الله إذا احتجوا على معاصيهم بقدره، بل حجتهم داحضة باطلة. (١)

وقالوا: إن مشيئة الله غير محبته، فمشيئته تعلقت بكل شيء موجود من خير وشرٍّ، وطاعة ومعصية، ومحبته خاصة للطَّاعات وأهلها، كما أخبر بذلك في كتابه وفي سنة رسوله ﷺ. (٢)

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

(١) قال شيخ الإسلام في التدمرية: " وأما أهل الهدى والفلاح: فيؤمنون بهذا وهذا ويؤمنون بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وهو على كل شيء قدير وأحاط بكل شيء علما وكل شيء أحصاه في إمام مبين".

وقال ابن القيم: "فهدى أهل السنة والحديث وأتباع الرسول لما اختلف فيه هاتان الطائفتان من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم". انظر مجموع الفتاوى (٣/ ١١٢) وشفاء العليل (ص/ ٨٥).

(٢) هنا يشير إلى أن أهل السنة فرقوا بين الإرادتين، وتقدم بيان ذلك في أول الكتاب.

فائدة:

المعتزلة قد يقولون: إن الله خالق أفعال العباد، ويريدون بالخلق: التصوير والتقدير، لا الإبداع لأجل التلبيس على الناس.

والجبرية قد يقولون: العباد هم الفاعلون لها وتنسب إليهم، ولكن يريدون بذلك أنها تنسب إليهم على سبيل المجاز.

انظر أبكار الأفكار (٢/ ٢٣٢) ومقالات الإسلاميين (ص/ ٢٧٩).

[بَيَانُ أُصُول القَدَر وأَصلِ ضَلالِ الخَلقِ فِيه]

(ص)

[١٤] وَأَصْلُ ضَلَالِ الخَلْقِ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ ... هُوَ الخَوْضُ فِي فِعْلِ الإِلَهِ بِعِلَّةِ[(١)]

[١٥] فَإِنَّهمو لَمْ يَفْهَمُوا حِكْمَةً لَهُ ... فَصَارُوا عَلَى نَوْعٍ مِنْ الجَاهِلِيَّةِ[(٢)]

[١٦] فَإِنَّ جَمِيعَ الكَوْنِ أَوْجَبَ فِعْلَهُ ... مَشِيئَةُ رَبِّ الخَلْقِ بَارِي الخَلِيقَةِ[(٣)]

---

(١) أي: أن أصل الذي ضلت الطوائف في هذا الباب – القدر- على اختلاف فرقهم من الجهمية والمعتزلة والأشعرية إنما هو بسبب خوضهم في تعليل أفعال الله جلَّ وعلا على سبيل التحكم، وأنهم أرادوا أن يعلِّلوا أفعال الله جلَّ وعلا كلها، والتساؤل بـ(لِمَ)، كأن يقولوا: لما ذا خلق الله كذا، ولما ذا فعل كذا، ولماذا أمر بكذا، ونهى عن كذا، ومستحيل أن يعلم الشخص الحكم الإلهية في جميع أفعاله، والله يقول للملائكة: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [سورة البقرة: ٣٠].

قال ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١/ ٥٢): "فَأَجَاب سُؤَالهم بِأَنَّهُ يعلم من بواطن الامور وحقائقها مَالا يعلمونه، وَهُوَ العَلِيم الحَكِيم". وليس مراده نفي التعليل والحكمة خلافا للطوفي.

(٢) إن الخلائق لم يفهموا حكمة الله جلَّ وعلا في خلقه فخاضوا فيها بدون علم، فصاروا بهذا الخوض مشابهون لأهل الجاهلية في تفرقهم، لأن التفرق هو مذهب الجاهليَّة، ولهذا قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ٢١٦): "وأصل ضلال الخلق هو طلب تعليل أفعال الرب، كما قال شيخ الإسلام في تائيته:

وَأَصلُ ضَلَالِ الخَلقِ مِن كُلِّ فِرقَةٍ ... هُوَ الخَوضُ فِي فِعلِ الإِلَهِ بِعِلَّةِ

فإنهم لما طلبوا علة أفعاله فأعجزهم العلم بها افترقوا بعد ذلك".

(٣) يعني: أن كل الكون خلقوا بمشيئة الله وهو خالق المخلوقات، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [سورة يس: ٨٢]. والكون المراد به هنا العالم، وهو في الأصح مَا سوى الله تعالى، واشتقاقه من العلامة لكونه علامة على وجود صانعه، والمصنِّف يريد أن يشير هنا إلى أصول القدر، وأن الموجودات على قسمين: خالق ومخلوق، وأن الخالق قديم، والمخلوق حادث، خلقه الخالق لما له من الصفات القديمة من العلم والكتابة والقدرة والمشيئة والخلق، والإيمان بها إيمان بأصول القدر. انظر شرح جواب ابن تيمية (ص/ ٢٢) ومنهاج السنة (١/ ١٤١).

[١٧] وَذَاتُ إِلَـهِ الخَلْـقِ وَاجِبَـةٌ بِـمَا ... لَهَـا مِـنْ صِـفَاتٍ وَاجِبَـاتٍ قَدِيمَـةِ[(١)]

[١٨] مَشِـيئَتُهُ مَـعَ عِلْمِـهِ ثُـمَّ قُـدْرَةٌ ... لَـوَازِمُ ذَاتِ الله قَـاضِي القَضِـيَّةِ[(٢)]

[١٩] وَإِبْدَاعُـهُ مَـا شَـاءَ مِـنْ مُبْدِعَاتِـهِ ... بِهَـا حِكْمَـةٌ فِيـهِ وَأَنْـوَاعُ رَحْمَـةِ[(٣)]

(الشرح)

يذكر الشيخ: أن أصل ضلال الخلق من جميع فرق الضلال هو الخوض في فعل الرَّبِّ.[(٤)]

---

(١) أي: أن ذات الله قديمة أزلية قدما مطلقا، وهو الذي لم يسبقه عدم، ولا يلحقه فناء، بما لهذه الذات من أسماء وصفات فكلها قديمة، أو قديمة النوع حادثة الآحاد، ومراد الشيخ أن كل الحوادث مخلوقة لله تعالى بمشيئة الله، والله هو خالقها، وقوله: (واجبة) أي واجبة الوجود لذاتها، ولا شيء واجب الوجود لذاته إلا الله عز وجل، ويكون وجوده من ذاته، ولا يحتاج إلى غيره أصلاً.

والمصنِّف أشار إلى أوليَّة الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ٣﴾ [سورة الحديد:٣]. انظر التعريفات (ص/ ٤٩).

(٢) أي: مشيئته التي خلق بها المخلوقات، وكذا علمه وقدرته من صفات الله تعالى الذاتية اللازمة لذاته التي لا تنفك عنه في حال من الأحوال، واللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء، ومراده أن مشيئته مقرونة بالعلم والقدرة، فصارت مشيئة تابعة لحكمة عظيمة، لا مشيئة محضة، وهذه فائدة الاقتران.

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: "الحكمة تابعة للعلم والقدرة، فمن كان أعلم وأقدر كانت أفعاله أحكم وأكمل، والرب منفرد بكمال العلم والقدرة فحكمته بحسب علمه وقدرته، فحكمته متعلقة بكل ما تعلق به علمه وقدرته". انظر شفاء العليل (ص/ ٢١٨).

(٣) يعني أن خلقه ما شاء من مخلوقاته بالمشيئة فيها حكم بالغة، وأنواع رحمة واسعة، وليست مشيئة محضة، والإبداع هو الاختراع من غير مثال سابق، ومنه قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ١١٧﴾ [سورة البقرة:١١٧].

وفي هذه الأبيات الجميلة يقرر المصنِّف أصول مسائل القدر، من إثبات العلم والقدرة والمشيئة والحكمة.

(٤) أي: الخوض في تعليل أفعال الله على وجه التحكم، أو على وفق أهوائهم ورغباتهم: لم فعل كذا، ولم كان كذا، ولم قدر على كذا، ولم عاش هذا، وهذا مات، ولم هذا غني وهذا فقير إلى غير ذلك.

انظر شرح الواسطية لصالح آل الشيخ (٢/ ٣٠٩).

وذلك: أن جميع الكون -العالم العُلوِيّ، والسُّفليّ- وما فيهن من المخلوقات، خلقها الله وأوجدها بمشيئته وقدرته.

فإنه تعالى هو الواجب بأسمائه وصفاته القَديمة التي لا أوَّل لها؛ لأنه الأوَّل الذي ليس قبله شيء، ولم يزل بأسمائه وصفاته كذلك، فإذا كانت أوصافه كلها قديمة واجبة، لأنه واجب الوجود. (١)

فمن لوازم صفاته اللازمة لذاته: [١] العلم المحيط بكل شيء. [٢] والقدرة الشاملة لكل شيء. [٣] والمشيئة العامة لكل موجود، فهو تعالى لم يزل عليما فعالا لما يريد. (٢)

---

(١) المعلوم أن صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الذاتية كالسمع والبصر والعلم والقدرة واجبة لله تعالى، وأما الصفات الفعلية باعتبار نوعها وجنسها فهي واجبة لله تعالى، لأنه يمتنع أن يقال: إن الله سبحانه معطل عن الفعل، سواء كان هذا الفعل لازماً أو متعدياً، فإن هذه الأفعال واجبة، وهي من صفات كماله الواجب، وأما من حيث أعيانها وأفرادها فهي من قبيل الجائز، فتوصف بالجواز لا بالوجوب.

انظر شرح البراك على التدمرية (ص/١٦٦) ومجموع الفتاوى (١٢/ ١٥٧) والرد على المنطقيين (ص/ ٢٥٨) وشرح الغفيص (١/ ٢٠-٢١) الشاملة.

(٢) ذكر ابن الوزير أبياتا جميلة في الرد لمن يتعرض في مسألة تعليل الله على وجه الإحاطة:

تسل عَن الْوِفَاق فَمر بِنَا قد ... حكى بَين الْمَلَائِكَة الخصاما
كَذَا الْخضر المكرم والوجيه ... المكلم إِذْ ألم بِهِ لماما
تكدر صفو جمعهمَا مرَارًا ... وَعجل صَاحب السِّرّ الصراما
ففارقه الكليم كليم قلب ... وَقد ثَنَا على الْخضر الملاما
وَمَا سَبَب الْخلاف سوى اخْتِلَاف ... الْعُلُوم هُنَاكَ بَعْضًا أَو تَمَامًا
فَكَانَ من اللوازم أَن يكون ... الاله مُخَالفا فِيهَا الاناما
فَلَو لم نجهل الاسرار عَنْهَا ... بلغنَا مثله فِيهَا المراما
فَلَا تجْهَل لَهَا قدرا وخذها ... شكُورًا للَّذي يحيى العظاما

انظر إيثار الحق على الخلق (ص/ ١٩٩) وفيها بيان الفرق الكبير بين علم الله وبين علم المخلوق.

[إثبَاتُ الحِكمَة لله تَعَالى] (١)

وأفعاله تعالى وإبداعه لمبتدعاته تابعة لحكمته التي هي وضع الأشياء مواضعها، وتنزيل الأمور منازلها، فلم يخلق ولن يخلق شيئا عبثا، بل خلق المخلوقات وأبدع المبدَعات بالحقِّ وللحقِّ، فهي صدرت عن الحقِّ، واشتملت على الحقِّ، وكانت غاياتها المقصودة الحق.

---

(١) هنا يشير الشارح إلى تعليل أفعال الله وإثبات الحكمة فيها، وهي مسألة طويلة، وخلاصة القول فيها أن يقال: الحكمة: وضع الشيء في موضعه اللائق به، وهي المقتضي للفعل الباعث للفاعل على إيجاده.

والإحكام والإتقان هو أن يضع كلّ شيء في محلّه المناسب، لتحصل به الحكمة المقصودة منه؛ مثل الذي يُخيط قميصاً، فيجعل الطوق على قدر العنق، والكُمَّين على قدر اليدين؛ وكذلك الذي يبني الدار، يجعل الحيطان متماثلة ليعتدل السقف؛ والذي يصنع الابريق يُوسِّع ما يدخل منه الماء، ويُضيِّق ما يخرج منه.

ويعتقد أهل السنة أن الله حكيم، وأنه لا يفعل شيئا إلا لحكمة، فما خلق شيئا إلا لحكمة، ولا أمر بشيء إلا لحكمة، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، لأن وجود فعل لا حكمة له عبث، وهي تتضمن شيئين:

أحدهما: حكمة تعود إليه تعالى، يحبها ويرضاها، والثاني: حكمة تعود إلى عباده، هي نعمة عليهم، يفرحون بها، ويلتذون بها، وهذا يكو في المأرات وفي المخلوقات، والناس اختلفوا في هذه المسألة على فرقتين:

الفرقة الأولى: نفاة الحكمة، وهؤلاء يقولون: إن الله تعالى خلق المخلوقات، وأمر المأمورات، لا لعلة ولا لداع ولا باعث، بل فعل ذلك لمحض المشيئة، وصرف الإرادة، وهذا مذهب الجهمية والأشاعرة وهو قول ابن حزم وأمثاله، كما بيَّن ذلك الآمدي في غاية المرام (ص/ ٨).

والفرقة الثانية: قول الجمهور الذين يثبتون الحكمة، ثم هم اختلفوا على أقوال: أشهرها قولان:

الأول: قول المعتزلة الذين يثبتون حكمة تعود إلى العباد ولا تعود إلى الرب.

والثاني: قول أهل السنة وجمهور السلف وهو أن لله حكمة في كل ما خلق، بل له في ذلك حكمة ورحمة، وقد دل على هذا كلامه وكلام رسوله ﷺ، وهذا في مواضع لا تكاد تحصى، قد ذكرها ابن القيم في الشفاء.

انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٣٥-٣٦) ومنهاج السنة (١/ ٩٧-٩٨) ودرء التعارض (٨/ ٥٤) والأحكام لابن حزم (٨/ ١١١٠) وشفاء العليل لابن القيم (ص/ ٤٠٠) وموقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (٣/ ١٣١١) والقضاء والقدر له (ص/ ٢٢٤) وتفسير السِّعدي (ص/ ٤٨) وشرح الطوفي (ص/ ٣٠٣).

فهذا التقرير الصَّحيح لمذهب أهل السنة والجماعة، وهو الذي دلت عليه الأدلة الكثيرة، فكما أنه تعالى أخبر: أنه على كل شيء قدير، وأنه فعَّال لما يريد، وأنه إذا أراد أمرا قال له: (كن) فيكون، وأن كل شيء خلقه بقَدَر، وكل صغير وكبير مستطر، فكذلك قد أخبر: أنه الحكيم الذي شملت حِكمته كلَّ شيء، وأنه خلق السماوات والأرض، ومن فيهن بالحقِّ، ولم يخلقهما باطلا، ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [سورة ص:٢٧]، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ [سورة المؤمنون:١١٥]، ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾﴾ [سورة القيامة:٣٦]، إلى غير ذلك من الآيات الدَّالات على الأصلين، وهما: عموم مشيئته لكل موجود، وشمول حِكمته للخلق والأمر.

هذا: الذي يتعين على المكلفين الاعتراف به واعتقاده. (١)

---

(١) يشير الشارح رحمه الله تعالى إلى أن الإيمان بحِكم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على قسمين:

الأوَّل: الإيمان المجمل، وهو الإيمان بعموم حكمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وشمول حِكمته للخلق والأمر، لأن أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة، فهذا هو الواجب على جميع المكلفين.

والثّاني: الإيمان المفصَّل، وهو الإيمان بحِكم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على وجه التعيين على حسب ما علمته منها، وورد بها النصوص، كالعلم بأن الله خلق العباد لعبادته، والمؤمن لم يكلف عليه معرفة بمعرفة جميع حكم الله في أفعاله، ولا أن يبحث عنها إلا على وجه الاستحباب، ولكن ما علم منها بدليله يجب عليه إثباته.

والخلاصة أنه لا يلزم علينا حينئذ معرفة تفاصيل حكمه، ولكن ما علمنا منها آمنا بها على وجه تعيينها، وهذا لمن طلب العلم أو علم ذلك.

وعلى كل فإنه يجب على العبد أن يعتقد أن أفعال الرب وأوامره مشتملة على الحكم الباهرة العظيمة التي تحير العقول، وإن كان لا يعلمها على وجه التفصيل؛ فعدم العلم بالشيء ليس دليلاً على عدمه، ولا يلزم من أثبت تعليل أفعال الله بالحِكَم والمصالح أن يعلم علة كل فعل وأمر، بل عليه أن يعتقد أن لله في جميع أفعاله وأوامره حكماً جليلة سواء ظهرت لنا أو خفيت علينا؛ فالله عز وجل لم يطلع خلقه على جميع حكمه، بل أعلمهم بما شاء، وما خفي عليهم أو على أكثرهم أعظم مما ظهر؛ إذ لا حاجة لهم بذلك في الغالب. انظر منهاج السنة (٣/ ٣٩) ومجموع الفتاوى (٦/ ١٢٨) (٨/ ٩٧) وشرح الحمد (ص/ ١٢٠).

وأما مذهب «الجبرية» فإنهم زعموا: أن فعل الرَّبِّ وإبداعه لجميع المبتدَعَات لغير حِكمَة، بل أوجدها عندهم بمشيئة مجردة، وقالوا: إنه ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الأنبياء:٢٣]. (١)

ولا حجة لهم بالآية الكَريمة، بل هي حجة عليهم،(٢) فإنه لا يسأل عما يَفعَل، لكمال حِكمته، فلا يمكن مخلوقا أن يعترض على الله اعتراضا صحيحا في شيء من مخلوقاته، بل لو اجتمعت عقول الخلق -من أولهم وآخرهم- ليقترحوا أحسن من خلقِه وإبداعِه وتكوينه، لعجزت عقُولهم وقُوَاهم. (٣)

---

(١) تقدم أن الجبرية ينفون حكم الله سبحانه في خلقه وأمره، فيقولون: إن الله خلق المخلوقات وأمر الأوامر لا لعلة ولا لداع، بل إنه فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة، وقول الجهمية وهو ظاهر قول الفلاسفة، وقد قال بهذا طوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهو قول الأشعري وأصحابه وقول كثير من نفاة القياس في الفقه الظاهرية كابن حزم وأمثاله.

قال المصنف: "كان هو [الجهم بن صفوان] وأتباعه ينكرون أن يكون لله حكمة في خلقه وأمره وأن يكون له رحمة، ويقولون: إنما فعل بمحض مشيئة لا رحمة معها، وحكي عنه أنه كان ينكر أن يكون الله أرحم الراحمين، وأنه كان يخرج إلى الجذمى، فينظر إليهم ويقول: أرحم الراحمين يفعل مثل هذا بهؤلاء، وكان يقول: العباد مجبورون على أفعالهم ليس لهم فعل ولا اختيار". مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦٠، ٨٣).

(٢) لأنه لم تكن الآية مسوقة لِبَيَانِ أَنَّهُ لَا يَفعَلُ بِحِكمَةٍ وَلَا لِغَايَةٍ مَحمُودَةٍ مَطلُوبَةٍ بِالفِعلِ، وَأَنَّهُ يَفعَلُ مَا يَفعَلُهُ بِلَا حِكمَةٍ وَلَا سَبَبٍ وَلَا غَايَةٍ، بَلِ الآيَةُ دَلَّت عَلَى نَقِيضِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا يُسأَلُ عَمَّا يَفعَلُ لِكَمَالِ حِكمَتِهِ وَحَمدِهِ وَأَنَّ أَفعَالَهُ صَادِرَةٌ عَن تَمَامِ الحِكمَةِ وَالرَّحمَةِ وَالمَصلَحَةِ، فَكَمَالُ عِلمِهِ وَحِكمَتِهِ وَرُبُوبِيَّتِهِ يُنَافِي اعتِرَاضَ المُعتَرِضِينَ عَلَيهِ وَسُؤَالَ السَّائِلِينَ لَهُ. انظر مختصر الصواعق (ص/ ٢٣٧).

(٣) قال الشارح في تفسيره (ص/ ٥٢١): "﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ لعظمته وعزته، وكمال قدرته، لا يقدر أحد أن يمانعه أو يعارضه، لا بقول، ولا بفعل، ولكمال حكمته ووضعه الأشياء مواضعها، وإتقانها، أحسن كل شيء يقدره العقل، فلا يتوجه إليه سؤال، لأن خلقه ليس فيه خلل ولا إخلال. ﴿وَهُمْ﴾ أي: المخلوقين كلهم ﴿يُسْأَلُونَ﴾ عن أفعالهم وأقوالهم، لعجزهم وفقرهم، ولكونهم عبيدا، قد استحقت أفعالهم وحركاتهم فليس لهم من التصرف والتدبير في أنفسهم، ولا في غيرهم، مثقال ذرة".

وإنما حَسْب العقول الكاملة أن تدرك حكمة الله، وأن تفهمها، وما يخفى عليهم من الحكم أعظم وأكثر، قال تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [سورة النمل:٨٨]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [سورة السجدة:٧]، وقال تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [سورة الملك:٣] أي: نقص وخلو من الحكمة، ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [سورة الملك:٤]. (١)

---

(١) اعلم أن علل أفعال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قسمان: الأول: ظاهر لنا كالعلل المذكورة في القرآن والسنة.

والثَّاني: خفيَّة عنا، ولكنها موجودة في نفس الأمر، كما أشرنا إليه قبل، إذ لا يلزم من خفائها عنا عدم وجودها أصلا، وإلا لكان الله عنها شيئا إلا ونحن نعلمه، فيلزم مساواتنا له في العلم، وهذا شرك ومحال.

قال شيخ الإسلام: "لكن يبقى الكلام في نفس الحكمة الكلية في هذه الحوادث، فهذه ليس على الناس معرفتها، ويكفيهم التسليم لما قد علموا أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه أرحم بعباده من الوالدة بولدها. ومن المعلوم ما لو علمه كثير من الناس لضرهم علمه، ونعوذ بالله من علم لا ينفع. وليس اطلاع كثير من الناس بل أكثرهم على حكم الله في كل شيء نافعا لهم بل قد يكون ضارا. قال تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [سورة المائدة:١٠١] وهذه المسألة: مسألة غايات أفعال الله ونهاية حكمته مسألة عظيمة، لعلها أجل المسائل الإلهية."

وقال أيضا: "وعلى هذا فكل ما فعله علمنا أن له فيه حكمة؛ وهذا يكفينا من حيث الجملة وإن لم نعرف التفصيل وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفية ذاته؛ وكما أن ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا وأما كنه ذاته فغير معلومة لنا فلا نكذب بما علمناه ما لم نعلمه. وكذلك نحن نعلم أنه " حكيم " فيما يفعله ويأمر به وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته؛ فلا نكذب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها."

انظر منهاج السنة (٣/ ٣٩) ومجموع الفتاوى (٦/ ١٢٨) (٨/ ٩٧) وشرح الطوفي (ص/ ٣٠٧).

ومن تأمَّل في المخلوقات، وتَغَلغَل فكره في بدائع المصنُوعات، ورأى ما فيها من الحُسن والانتِظام والإتقان، وشاهد ما فيها من المنافع التي لا تحصى: شهد لله بكمال الحكمة، وعموم الرحمة.

فتبًّا لمن زعم أن أفعال الباري صادرةٌ عن محض المشيئة الخالية من الحكمة والرَّحمة، وأنه يرجِّح مِثلا على مِثل بلا معنى، ولا سبب مرجِّح، لقد ضلَّت أفهامهم حيث أنكروا أظهر الأشياء وأوضحها. (١)

ولهذا، قال الشيخ:

---

(١) قال ابن القيم: "وكيف يتوهم أنه عرفه [الله] من يقول أنه لم يخلق لحكمة مطلوبة له، ولا أمر لحكمة، ولا نهى لحكمة، وإنما يصدر الخلق والأمر عن مشيئة وقدرة محضة لا لحكمة، ولا لغاية مقصودة، وهل هذا إلا إنكار لحقيقة حمده، بل الخلق والأمر إنما قام بالحكم والغايات فهما مظهران بحمده وحكمته، فإنكار الحكمة إنكار لحقيقة خلقه وأمره، فإن الذي أثبته المنكرون من ذلك ينزه عنه الرب ويتعالى عن نسبته إليه فإنهم أثبتوا خلقا وأمرا لا رحمة فيه ولا مصلحة ولا حكمة، بل يجوز عندهم أو يقع أن يأمر بما لا مصلحة للمكلف فيه البتة، وينهى عما فيه مصلحة والجميع بالنسبة إليه سواء".

وقال شيخ الإسلام: "وحكمة الرب في جميع المخلوقات باهرة، قد بهرت العقلاء، واعترف بها جميع الطوائف".

انظر شفاء العليل (ص/ ١٩٨) والنبوات (٢/ ٩٢١).

[الجَمعُ بَينَ المَشيئَة وَالحِكمَة أو الشَّرع]

(ص)

[٢٠] وَلَسْـنَا إِذَا قُلْنَـا جَـرَتْ بِمَشِـيئَةِ[١] مِـنْ الْمُنْكِـرِي آيَاتِـهِ الْمُسْـتَقِيمَةِ[٢]

[٢١] بَـلْ الحَـقُّ أَنَّ الْحُكْـمَ للهِ وَحْـدَهُ لَـهُ الخَلْـقُ وَالأَمْـرُ الَّـذِي فِي الشَّرِيعَةِ[٣]

(الشرح)

أي: إذا قلنا: إن جميع الكائنات جرت بمشيئة الله وإرادته، فَلَسنا نُنكِر حِكمَته وآياته المستقيمة الدَّالة على الغايات المحمودة، [٤] بل نَجمع بين إثبَات الأمرَين. [٥]

ونعتقد شمول الأصلَين[٦] لكل ما خلقه وشرعه؛ لأنه تعالى له الحكم وحده، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [سورة الأعراف: ٥٤] أي: له -وصفًا وفعلًا- الخلق الشَّامل لكلِّ مخلوق، وَالأمرُ الشَّامل لجَميع الأحكام الشَّرعية.

---

(١) في نسخة: (لمشيئة).

(٢) يقول: نحن إذا كنا نعتقد ونقرر بأن المخلوقات أوجدت بمشيئة الله وخلقها الله بمشيئته وإرادته فلسنا ننكر حكمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى والعلَّة والغايات المحمودة من إيجاد المخلوقات، والآية المستقيمة هي الآية التي تدل على حكمة محمودة، فهي حكمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وفرق بين إنكارها وبين معرفة كلها.

وأفاد بعضهم أن المراد بالآيات: الآيات الشرعيَّة المشتملة على أوامر الله عز وجل ونواهيه، فعلى هذا ففي البيت تقرير للأصل العظيم، وهو الجمع بين القدر والشَّرع، وقد تقدم توضيحه، والبيت محتمل للأمرين.

(٣) أي: إن الحق الثابت الذي نقول به هو أن الأمور كله لله، وله في كلها حكم عظيمة، فالحكم له فيه حكمة، وخلقه الفعلي له فيه حكمة، وأمره القولي الذي يكون في الشريعة له فيه حكمة.

(٤) قال شيخ الإسلام في التَّدمريَّة: "والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته - وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة - تدل على حكمته البالغة". مجموع الفتاوى (٣/ ١٩).

(٥) أي: بين المشيئة والحكمة.

(٦) عموم مشيئته لكل موجود، وشمول حِكمته للخلق والأمر، كما تقدم من كلام الشارح.

فكما [أَنَّه] لا خالق سواه، فلا حَاكِم بين العِباد سواه،(١) وكما أنَّ مخلوقاته مملوءة من الحكمة والرَّحمة، فشرعه العظيم أعظم وأعظم، كله حكمة،(٢) وكله رحمة، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [سورة المائدة: ٥٠]. (٣)

فلهذا، قال:

---

(١) وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [سورة الكهف: ٢٦].

وأحكامه على قسمين: أحكام كونية قدرية، وأحكام شرعية.

فالأوَّل: الأحكام الكونية القدرية، وهي خلقه، وتقديره وتصرفه وتدبيره الكوني، وقضاؤه في خلقه بالعدل والإحسان، ومنها قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِي ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [سورة يوسف: ٨٠]، ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾ [سورة يونس: ١٠٩].

والثَّاني: الأحكام الشرعية، وهي أمره الديني الذي بعث به رسله وأمرهم بإقامته في جميع الأزمان، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾﴾ [سورة المائدة: ١]، ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ ۖ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [سورة الممتحنة: ١٠].

قال شيخ الإسلام: "وَهُوَ يعم الحكم الديني الَّذِي أمره بِهِ فِي نَفسه وَأمره بتبليغه، وَالْحكم الكوني الَّذِي يجْرِي عَلَيْهِ من ربه، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ امتحن عباده وابتلاهم بِأَمْرِه وَنَهْيه وَهُوَ حكمه الديني، وابتلاهم بِقَضَائِهِ وَقدره وهوحكمه الكوني، وَفرض عَلَيْهِم الصَّبْر على كل وَاحِد من الْحكمَيْنِ". انظر جامع الرسائل (١/ ٤٧) وشرح الهراس على النونية (٢/ ٨٢) وشرح تقريب التدمرية لابن عثيمين (ص/ ٢٤٧).

(٢) فيه أن حكمة الله تنقسم إلى قسمين:

الأول: حكم شرعية، وهي الغايات المحمودة في مأمورته.

والثاني: حكم خلقية، وهي الغايات المحمودة في مخلوقاته ومفعولاته. انظر شفاء العليل (ص/ ١٩٧).

(٣) قال الشيخ ابن عثيمين: "وحكمته كسائر صفاته لا يحيط بها الخلق، فقد نعجز عن إدراك الحكمة فيما خلقه أو شرعه، وقد ندرك منها ما يفتح الله به علينا." انظر تقريب التدمرية (ص/ ٤٧).

[عُمُوم مُلكِ الله وَكَمَال حِكمَته]

(ص)

[٢٢] هُـوَ المَلِـكُ المَحْمُـودُ فِي كُـلِّ حَالَـةٍ لَـهُ المُلْـكُ مِـنْ غَـيْرِ انْتِقَـاصٍ بِشِرْـكَةِ[١]

(ش)

أي: له الملك كله، وله الحمد كله، لا شريك له في ملكه، ولا في حمده، فهو المحمود على ما له من الأسماء الحسنى، وعلى ما له من الصفات الكاملة العليا. [٢]

---

(١) أي: أن لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الملك من غير أن يشاركه فيه أحد، فلا يقع في الكون إلا ما أراده الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهو المحمود المستحق للحمد في كلِ حالة، لأنه لا يفعل إلا ما يقتضي حمده.

وإنما ذكر المصنف هنا الملك والحمد؛ لأن الملك يدل على عموم المشيئة والإرادة، والحمد يدل على كمال الحكمة والغاية، ولذلك قال المصنف: "وفي الحقيقة أنه من لم يقل بقول السلف فإنه لا يثبت لله قدرة ولا يثبته قادرا فالجهمية ومن اتبعهم والمعتزلة والقدرية المجبرة والنافية: حقيقة قولهم: إنه ليس قادرا وليس له الملك فإن الملك إما أن يكون هو القدرة؛ أو المقدور؛ أو كلاهما وعلى كل تقدير فلا بد من القدرة؛ فمن لم يثبت له القدرة حقيقة لم يثبت له ملكا؛ كما لا يثبتون له حمدا".

وقال ابن القيم: "والمقصود أن عموم ملكه يستلزم إثبات القدر وألا يكون في ملكه شيء بغير مشيئته، فالله أكبر من ذلك وأجل، وعموم حمده يستلزم ألا يكون في خلقه وأمره ما لا حكمة فيه، ولا غاية محمودة يفعل لأجلها، ويأمر لأجلها فالله أكبر وأجل من ذلك". مجموع الفتاوى (٨/ ٣٠) وشفاء العليل (ص/ ٢٢١).

(٢) الحمد لغة: ضد الذم، يقال: حمدت الرجل حمدا إذا أثنيته.

واصطلاحا: ذكر أوصاف المحمود الكاملة وأفعاله الحميدة ومحاسنه الجليلة مع المحبة له والتعظيم.

قال المصنِّف: "فَإِنَّ الحَمدَ ضِدُّ الذَّمِّ وَالحَمدُ هُوَ الإِخبَارُ بِمَحَاسِنِ المَحمُودِ مَعَ المَحَبَّةِ لَهُ وَالذَّمُّ هُوَ الإِخبَارُ بِمَسَاوِئِ المَذمُومِ مَعَ البُغضِ لَهُ وَجِمَاعُ المَسَاوِئِ فِعلُ الشَّرِّ كَمَا أَنَّ جِمَاعَ المَحَاسِنِ فِعلُ الخَيرِ.".

وحمد الله نَوعَانِ: الأَوَّل: حَمدٌ لَهُ عَلَى مَا يَستَحِقُّهُ نَفسُهُ، والثَّاني: حَمدٌ عَلَى إحسَانِهِ إِلَى عَبدِهِ، وبه يعرف خطأ من عرَّف الحمد بأنها فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما.

وحمد الله له صيغتان: الأَوَّل: أن يذكر محاسنه المحمودة مع المحبة والتعظيم، والثَّاني: الإتيان بالصيغة الشائعة، وهي: (الحمد لله) ومتصرفاتها. انظر شرح لمعة الاعتقاد لابن عثيمين (ص/ ٤٦) ومجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٢٥٩) (١٠/ ٤٨) وبدائع الفوائد (٢/ ٩٣).

وهو المحمود على فضله الشامل، ورحمته الواسعة، وعلى عدله وحكمته التي وضع بها الأشياء مواضعها، فيحمد على عدله، كما يحمد على فضله،(١) كما قال الشاعر:

مَا لِلعِبَادِ عَلَيهِ حَقٌّ وَاجِبٌ ... كَلَّا وَلَا سَعيٌ لَدَيهِ ضَائِع

إِن عُذِّبُوا فَبِعَدلِه أو نُعِّمُوا ... فَبِفَضلِهِ وَهُوَ الكَرِيمُ الوَاسِعُ

وقد قرر الشَّيخ هذا المقام،(٢) فقال مُقرِّرًا مُكرِّرًا للمعاني بعبارات مختلفة، لأن المقام مهمٌّ جِدًّا:

---

(١) ورد في سنن ابن ماجة (٣٨٠٣) عن عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا رَأَى مَا يُحِبُّ قَالَ: «الْحَمْدُ لله الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ»، وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ قَالَ: «الْحَمْدُ لله عَلَى كُلِّ حَالٍ». وهو حسن بطرقه.

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: "ابتدأ سبحانه السورة [سبأ] بحمده الذي هو أعم المعارف وأوسع العلوم، وهو متضمن لجميع صفات كماله ونعوت جلاله، مستلزم لها كما هو متضمن لحكمته في جميع أفعاله وأوامره، فهو المحمود على كل حال، وعلى كل ما خلقه وشرعه، ثم عقب هذا الحمد بملكه الواسع المديد فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١﴾﴾ [سورة سبأ:١]، ثم عقبه بأن هذا الحمد ثابت له في الآخرة غير منقطع أبدًا، فإنه حمد يستحقه لذاته وكمال أوصافه، وما يستحقه لذاته دائم بدوامه لا يزول أبدًا.

وقرن بين الملك والحمد على عادته تعالى في كلامه؛ فإن اقتران أحدهما بالآخر له كمال زائد على الكمال بكل واحد منهما، فله كمال من ملكه، وكمال من حمده، وكمال من اقتران أحدهما بالآخر، فإن الملك بلا حمد يستلزم نقصًا، والحمد بلا ملك يستلزم عجزًا، والحمد مع الملك غاية الكمال... ثم عقب هذا الحمد والملك باسم (الحكيم الخبير) الدالين على كمال الإرادة، وأنها لا تتعلق بمراد إلا لحكمة بالغة وعلى كمال علم، وأنه كما يتعلق بظواهر المعلومات فهو متعلق ببواطنها التي لا تدرك إلا بخبرة، فنسبة الحكمة إلى الإرادة كنسبة الخبرة إلى العلم". انظر بدائع الفوائد (١/ ٨٧).

(٢) أي: مقام إثبات القدر وأصوله من المشيئة والقدرة والحكمة ونحوها.

[لِلهِ القُدرَةُ الكَامِلَةِ وَالإِرَادةِ الشَّامِلَةِ وَالحِكمَةِ البَالِغَة]

(ص)

[٢٣] فَمَا شَاءَ مَوْلَانَا الإِلَهُ فَإِنَّهُ ... يَكُونُ وَمَا لَا لَا يَكُونُ بِحِيلَةِ[١]

[٢٤] وَقُدْرَتُهُ لَا نَقْصَ فِيهَا وَحُكْمُهُ ... يَعُمُّ فَلَا تَخْصِيصَ فِي ذِي القَضِيَّةِ[٢]

[٢٥] أُرِيدَ بِذَا أَنَّ الحَوَادِثَ كُلَّهَا ... بِقُدْرَتِهِ كَانَتْ وَمَحْضِ المَشِيئَةِ[٣]

[٢٦] وَمَالِكُنَا فِي كُلِّ مَا قَدْ أَرَادَهُ ... لَهُ الحَمْدُ حَمْدًا يَعْتَلِي كُلَّ مَدْحَةِ[٤]

---

(١) أي: ما شاء الله وقوعه في هذا الكون فإنه لا بدَّ أن يقع، وما لم يشأ وقوعه فلا يمكن أن يقع بحيلة، أي: مهما بذل العبد في إيجاده، وهذا رد على القدرية النفاة، والإله الحق هو الذي يستحق أن يعبد؛ فهو إله بمعنى مألوه، والحيلة: ما يتوصل به إلى حالةٍ ما في خفية. والله مولانا ولاية عامة وولاية خاصة للمؤمنين.

(٢) يعني أن قدرة الله شاملة فلا نقص فيها، ولا تخرج أفعال العباد عن قدرة الله، كما أن حكمه الكوني القدري عام في كل أحد، فلا يخرج عنه أحد، وهذا كله رد على القدرية النفاة.

ولذلك قال الإمام أحمد يقول: «القدرُ قدرة الله» وهي كلمة عظيمة تدل على دقة أحمد وتبحره في معرفة أصول الدين، وذلك لأن إنكار القدر إنكار لقدرة الرَّبِّ على خلق أفعال العباد وكتابتها وتقديرها.

انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٣٠٨) وطريق الهجرتين (ص/ ١٧٠) وشفاء العليل (ص/ ٢٨).

(٣) أي: أريد بهذا التقرير أن الحوادث الموجودة في هذا الكون والعالم كلها كانت بقدرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وبمشيئته فقط، ولا تكون بمشيئة مستقلة عن مشيئته.

ومما يحسن التنبيه عليه ههنا أن المشيئة النافذة والقدرة الشاملة يجتمعان فيما كان وما سيكون، ويفترقان فيما لم يكن ولا هو كائن؛ فما شاء الله كونه فهو كائن بقدرته لا محالة، وما لم يشأ كونُه فإنه لا يكون؛ لعدم مشيئته له، لا لعدم قدرته عليه، وقد تقدم التنبيه على ذلك. انظر شرح الحمد (ص/ ١١٨).

(٤) أي: أن لله جلَّ وعلا المالك له الحمد في كلِّ ما قد أراده شرعاً وكوناً حمداً مطلقاً، وثناءً كاملاً يفوق كل حمد، وثناء، ومدح، وهذا رجوع إلى ما تقدم من الملك والحمد، وقوله: (يعتلي) أي: يرتفع، وحمده عال على كل مدح.

[٢٧] فَإِنَّ لَهُ فِي الخَلْقِ من نِعَمٍ[(١)] سَرَتْ ... ومِنْ حِكَمٍ فَوْقَ العُقُولِ الحَكِيمَةِ

[٢٨] أُمُورًا يَحَارُ العَقْلُ فِيهَا إِذَا رَأَى ... مِنَ الحِكَمِ العُلْيَا وَكُلَّ عَجِيبَةِ[(٢)]

(الشرح)

يعني: أنه ما شاء الله كان، لا مانع من كونه ووجوده إذا شاءه الله،[(٣)] وما لم يشأ لم يكن، فلا يدرك بحيلة، ولو اجتمع عليه جميع الخلق.

---

(١) في نسخة الشيخ: (رَحمَتُهُ).

(٢) مراده أن لله جلَّ وعلا في خلقه من نعم الله وحكمته البالغة أمورا يحار العاقل إذا تأمل فيها، لما فيها من العجائب والحكم العالية البالغة، واسم (إنَّ) في البيت الأول لفظ (أمورا) الذي في البيت الثَّاني.

قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ٢٠٥): "ولو ذهبنا نذكر ما يطلع عليه أمثالنا من حكمة الله في خلقه وأمره لزاد ذلك على عشرة آلاف موضع مع قصور أذهاننا ونقص عقولنا ومعارفنا وتلاشيها وتلاشي علوم الخلائق جميعهم في علم الله كتلاشي ضوء السراج في عين الشمس، وهذا تقريب وإلا فالأمر فوق ذلك، وهل إبطاله الحكم والمناسبات والأوصاف التي شرعت الأحكام لأجلها إلا إبطال للشرع جملة، وهل يمكن فقيها على وجه الأرض أن يتكلم في الفقه مع اعتقاده بطلان الحكمة والمناسبة والتعليل وقصد الشارع بالأحكام مصالح العباد، وجناية هذا القول على الشرائع من أعظم الجنايات".

(٣) فيه إشارة إلى أنَّ مشيئة الله ترادف الإرادة الكونية، فلا بدَّ من وقوعها، خلافا لابن كثير في تفسيره (٤/ ٤٨٩) فإنه قسَّم المشيئة إلى كونية وشرعية، كالإرادة، وهذا فيه نظر لأمور:

الأوَّل: أنه لم يرد في النصوص لفظ المشيئة إلا فيما هو كائن لا محالة، بخلاف الإرادة.

والثَّاني: أنه ليس لمن قال: (إن المشيئة نوعان) ما يدل على قوله.

والثَّالث: إجماع المسلمين في قولهم: ما شاء الله كان، أي: وقع ولا محالة من وقوعه.

والرَّابع: أن أئمة الاعتقاد من السلف والخلف كابن تيمية وابن القيم لم يثبتوا مشيئة شرعيَّة.

قال العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ: "لم ترد مستعملة في الدينية، إنما جاءت مستعملة في الكونية فلا تنقسم، ولا أَعلم أَنها تنقسم، بخلاف الارادة".

انظر فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (١/ ٢٠٨) وفتاوى عبد الرزاق عفيفي (١/ ٣٤٩) وتعليقات على شرح الطحاوية (ص/ ٩) وشرح الطحاوية للبراك (ص/ ٤٣).

وفي حديث ابن عباس أنه ﷺ قال: «واعلم أن الخلق لو اجتمعوا على أن ينفعوك بشيء؛ لم ينفعوك إلا بشيء كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء؛ لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك».(١)

فقدرةُ الباري تعالى كاملةٌ لا نقص فيها، حُدِثت جميع الحوادث، ووُجِدت الموجودات بها وبمشيئته.(٢)

---

(١) صحيح بمجموع طرقه، أخرجه أحمد (١/ ٢٩٣) الترمذي برقم (٢٥١٦) والطبراني في المعجم الكبير (١١/ ٢٢٣) والفريابي في القدر برقم (١٥٧) وصححه الشيخان الألباني والوادعي رحمهما الله تعالى.

انظر الصحيح المسند للوادعي (١/ ٥٥٨) وصحيح الترمذي للألباني بالرقم المذكور.

قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٤٦٢): "وهذا الحديث يتضمن وصايا عظيمة وقواعد كلية من أهم أمور الدين، حتى قال بعض العلماء [وهو ابن الجوزي]: تدبرت هذا الحديث، فأدهشني وكدت أطيش، فوا أسفا من الجهل بهذا الحديث، وقلة التفهم لمعناه".

(٢) قال ابن كثير في البداية والنهاية (١٤/ ١٣٩): " وَقَالَ ابنُ خُزَيمَةَ: أَنشَدَنِي المُزَنِيُّ، قَالَ: أَنشَدَنَا الشَّافِعِيُّ لِنَفسِهِ:

مَا شِئتَ كَانَ وَإِن لَم أَشَأ *** وَمَا شِئتَ إِن لَم تَشَأ لَم يَكُن

خَلَقتَ العِبَادَ عَلَى مَا عَلِمتَ *** فَفِي العِلمِ يَجرِي الفَتَى وَالمُسِن

عَلَى ذَا مَنَنتَ وَهَذَا خَذَلتَ *** وَهَذَا أَعَنتَ وَذَا لَم تُعِن

فَمِنهُم شَقِيٌّ وَمِنهُم سَعِيدٌ *** وَمِنهُم قَبِيحٌ وَمِنهُم حَسَن

وقال ابن عبد البر: "رويناه من طرق عن المزني وعن الربيع عنه... كل ما في هذه الأبيات معتقد أهل السنة ومذهبهم في القدر لا يختلفون فيه وهو أصل ما يبنون في ذلك عليه".

وقال أيضا: "وَهو من شعره الذي لا يختلف فِيهِ، وَهُوَ أصح شَيء عَنهُ... وَهَذِهِ الابيات من أثبت شيء في الايمان بِالقدرِ". وصححها الإمام الوادعي.

انظر الاستذكار (٨/ ٢٦٥) والانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر (ص/ ٨٠) وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٣/ ٣٧٩) والجامع الصحيح في القدر (ص/ ٥٤٦) وديوان الإمام الشافعي (ص/ ١٣١_١٣٢).

وله في ذلك الخلق والإيجاد كمال الحكمة، وسعة الرَّحمة؛ التي تحار العقول في كثرتها، وسعتها وعظمتها، وهو المحمود تعالى على ذلك كلِّه. (١)

ثم قال أيضا:

(١) قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في شفاء العليل (ص/ ٢٠٠): "أمره سبحانه بتدبر كلامه والتفكر فيه وفي أوامره ونواهيه وزواجره ولولا ما تضمنه من الحكم والمصالح والغايات المطلوبة والعواقب الحميدة التي هي محل الفكر لما كان للتفكير فيه معنى وإنما دعاهم إلى التفكر والتدبر ليطلعهم ذلك على حكمته البالغة وما فيه من الغايات والمصالح المحمودة التي توجب لمن عرفها إقراره بأنه تنزيل من حكيم حميد ... فإن ما في خلق الله وأمره من الحكم والمصالح المقصودة بالخلق والأمر والغايات الحميدة أمر تشهد به الفطرة والعقول ولا ينكره سليم الفطرة".

[تَحقِيقُ هَذَا المَقَام هُو المَطلَبُ الأَقصَى]

(ص)

[٢٩] فَنُـــؤْمِنُ أَنَّ اللهَ عَـــزَّ بِقُـــدْرَةٍ ... وَخَلْـــقٍ وَإِبْـــرَامٍ لِحُكْـــمِ المَشِـــيئَةِ[١]

[٣٠] فَنُثْبِـــتُ هَـــذَا كُلَّـــهُ لِإِلَهِنَـــا ... وَنُثْبِـــتُ مَـــا فِي ذَاكَ مِـــنْ كُـــلِّ حِكْمَـــةِ[٢]

[٣١] وَهَـــذَا مَقَـــامٌ طَالَمَـــا عَجَـــزَ الأُلَى ... نَفَـــوْهُ وَكَـــرُّوا رَاجِعِـــينَ بِحِـــيرَةِ[٣]

[٣٢] وَتَحْقِيـــقُ مَـــا فِيـــهِ بِتَبْيِـــينِ غَـــوْرِهِ ... وَتَحْرِيـــرِ حَـــقِّ الحَـــقِّ فِي ذِي الحَقِيقَـــةِ

[٣٣] هُـــوَ المَطْلَـــبُ الأَقْصَى لِـــوُرَّادِ بَحْـــرِهِ[٤] ... وَذَا عَسِرٌـــ فِي نَظْـــمِ هَـــذِي القَصِـــيدَةِ[٥]

[٣٤] لِحَاجَتِـــهِ تبيـــينَ علـــمٍ مُحَقَّـــقٍ[٦] ... لِأَوْصَـــافِ مَوْلَانَـــا الإِلَـــهِ الكَرِيمَـــةِ[٧]

---

(١) أي: نحن نؤمن أن الله خلق الخلق بقدرة تامة ومشيئة نافذة، فصار خلقه محكما متقنا، والإبرام هو الإحكام، تقول: أبرمت الأمر: أحكمته، وهذا تكرار لما تقدم تقريره، وهذا رد على القدرية المعتزلة النفاة.

(٢) أي: مع إثباتنا لله الخلق والقدرة والمشيئة نثبت له الحكمة من خلق الخلق، وهذا رد على الجبرية.

(٣) أي: هذا المقام وهو إثبات الحكمة مع المشيئة طالما عجز الذين نفوه أن يفهموه، ورجعوا خائبين بحيرة.

قال ابن القيم: "ولو أن الجبرية أثبتت الأسباب والحِكم لانحلت عنها عقد هذه المسألة، ولو أن القدرية سحبت ذيل المشيئة والقدر والخلق على جميع الكائنات مع إثبات الحكم والغايات المحمودة في أفعال الرب سبحانه لانحلت عنها عقدها، وبالله التوفيق". شفاء العليل (ص/ ١٧٨).

(٤) في نسخة: (لروَّاد بحره)، والورَّاد أولى.

(٥) أي: وتحقيق ما في هذا المقام بالعلم والمعرفة وتحرير الحق في هذه الحقيقة أي تخليصه من شوائب الباطل، وبيان الصواب فيه هو المطلب الأقصى والغاية التي ما بعدها غاية لطالبيه، وهو إثبات الحكمة وفهم الحكمة من خلقه وأمره هو المطلب الأقصى، وهذا الأمر وهو بيان الحكمة من خلق الأمر والغايات المحمودة صعب جدا أن أنظمه في هذه القصيدة، وقد تكلم ابن القيم في هذه المسألة في شفاء العليل بما لا مزيد عليه، وكأن المصنف أشار إليه، وقوله: (بتبيين غوره) أي: تبيين حَقِيقَته وسره. وقوله: (حق الحق) أي: الحق المؤكَّد، وقيل: حق الله.

(٦) في نسخة الشارح: (بَيَانٍ مُحَقِّقٍ).

(٧) يقول: إن الكلام في الحكمة والغايات المحمودة في خلق الله وأمره يحتاج إلى الكلام في صفات الله وبيان علم محقق في ذلك، ومنها أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى منزه عن العبث والنقص، فلا يفعل شيئا إلا لحكمة كما تقدم بيانه.

[٣٥] وَأَسْمَائِهِ الحُسْنَى وَأَحْكَامِ دِينِهِ ... وَأَفْعَالِهِ فِي كُلِّ هذي الخَلِيقَةِ[(١)]

[٣٦] وَهَذَا بِحَمْدِ الله قَدْ بَانَ ظَاهِرًا ... وَإِلهَامُهُ لِلْخَلْقِ أَفْضَلُ نِعْمَةِ[(٢)]

[٣٧] وقد قِيلَ فِي هَذَا وَخُطَّ كِتَابُهُ ... بَيَانُ شِفَاءٍ لِلنُّفُوسِ السَّقِيمَةِ[(٣)]

(الشرح)

كرَّر المؤلِّف هذه المعاني بهذه العبارات لما ذكره: أن المقام مقام عظيم، طالما عجز الذين نفوه ولم يفهموه، وبقوا حائرين غير مهتدين.

ومسائله العظيمة مستمِدَّةٌ من أسماء الله، وأوصافه، وأفعاله، ومعرفة دينه، والتدبُّر لكتابه.

فمن تفقَّه في الأسماء الحسنى، واعترف بِها لله من الصِّفَاتِ العُلَيَا، وعرف أن أفعاله تعالى مشتملة على الحق، والحقُّ غايتها ومقصودها، وتَدبَّر كتاب الله الذي فيه الهدى والشِّفاء،

---

(١) كذلك الكلام في الحكمة يحتاج إلى الكلام في أسمائه الحسنى والتأمل في الأحكام الشرعية وكذلك التأمل في أفعاله سبحانه في المخلوقات حتى تتبين لنا الحكم والأسرار العظيمة المتعلقة بأسمائه وصفاته، المتعلقة بدينه وشرعه، والمتعلقة بكونه وخلقه.

قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ٢٠٤): "وجماع ذلك أن كمال الرب تعالى وجلاله وحكمته وعدله ورحمته وقدرته وإحسانه وحمده ومجده وحقائق أسمائه الحسنى تمنع كون أفعاله صادرة منه لا لحكمة ولا لغاية مطلوبة وجميع أسمائه الحسنى تنفي ذلك وتشهد ببطلانه ".

(٢) أي: أن هذا الأمر وهو الكلام في الأسماء والصفات والتدبر في معانيهما قد بان ظاهرا لمن تأمل فيه، وإلهامه وتوفيقه للخلق هو من أفضل نعم الله عليهم لأنه أشرف العلوم، وربما يريد فهم الأسرار والحكمة.

قال الناظم في درء التعارض (٧/ ١٢٩): "فإن العلم بالله وما يستحقه من الأسماء والصفات لا ريب أنه مما يفضل الله به بعض الناس على بعض، أعظم مما يفضلهم بغير ذلك من أنواع العلم".

(٣) في نسخة: (المريضة).

يعني: أن هذه الأسرار والحِكم بيانها موجودة في كتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وفيه ما هو شفاء للنفوس المريضة، وقد تكلم الناس في هذا الأمر وشرحوه.

وسنة نبيه ﷺ، من عرف ذلك كلَّه، واعترف به: جزم جزما -لا تردُّد فيه- بأنه تعالى خلق المخلوقات وأوجدها، ودبَّرها بمشيئة نافذة، وحكمة شاملة، ورحمة واسعة.(١)

وذلك: أن عظمة المخلوقات تدل على عظمة خالقها ومبدِعها، وكمال قدرته، وما فيها من التَّخصيصات المتنوعة من كل وجه يدلُّ على نفوذ مشيئته وإرادته.(٢)

وما فيها من الحكم والانتظام، والحسن والالتئام، والخلق الغريب، والإبداع العجيب، يدل على شمول علمه وإحاطته، وشمول حِكمته وحَمده.(٣)

وما فيها من الخيرات الكثيرة، والمنافع الغزيرة؛ والصَّلاح والإصلاح يدل ذلك على سعة رحمته وبره، وكرمه وإحسانه.(٤)

---

(١) قال ابن القيم في الفوائد (ص/ ١٧٠): "وجماع ذَلِك الفِقه فِي مَعَاني أَسمَائِهِ الحسنى وجلالها وكمالها وتفرّده بذلك وتعلّقها بالخلق وَالأَمر فَيكون فَقِيها فِي أوامره ونواهيه فَقِيها فِي قَضَائِهِ وَقدره فَقِيها فِي أَسمَائِهِ وَصِفَاته فَقِيها فِي الحكم الديني الشَّرعِيّ وَالحكم الكوني القدري، وَذَلِكَ فَضلُ اللهِ يُؤتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللهُ ذُو الفَضلِ العَظِيمِ".

(٢) مراده أن ما يوجد من التخصيصات دليل عقلي على إرادة الله تعالى، وسيأتي تقرير ذلك بعد قليل.

(٣) يقول شيخ الإسلام: "أفعاله المحكمة المتقنة دلت على علمه، وهذا مما وقع الاتفاق عليه من هؤلاء، فإنهم يسلمون أن الإحكام والإتقان يدل على علم الفاعل، وهذا أمر ضروري عندهم وعند غيرهم، وهو من أعظم الأدلة العقلية التي يجب ثبوت مدلولها، والإحكام والإتقان إنما هو أن يضع كل شيء في محله المناسب، لتحصل به الحكمة المقصودة منه".

انظر النبوات (ص/ ٣٧٦) الصواعق المرسلة (٤/ ١٥٦٧ - ١٥٧٤) وشفاء العليل (ص/ ٢٣٣).

(٤) قال ابن تيمية: "ما في المخلوقات من وجود المنافع للمحتاجين، وكشف الضر عن المضرورين والإحسان إلى المخلوقات وأنواع الرزق والهدى والمسرات هو دليل على رحمة الخالق سبحانه والقرآن يثبت دلائل الربوبية بهذا الطريق؛ تارة يدلهم بالآيات المخلوقة على وجود الخالق ويثبت علمه وقدرته ومشيئته، وتارة يدلهم بالنعم والآلاء على وجود برّه وإحسانه المستلزم رحمته وهذا كثير في القرآن، وإن لم يكن مثل الأول أو أكثر منه ولم يكن أقل منه بكثير". التعليق على القواعد المثلى (ص/ ١٢١) وشرح الأصبهانية (ص/ ٤٣).

وتحقيق هذه المقامات هو: المطلب الأقصى لروَّاد الحقيقة، ولا سبيل لذلك إلا الاستمداد من كلام الله وكلام رسوله، والاستنارة بهداية الأئمة المهتدين، ومعرفته وإلهامه للعباد من أجلِّ نعم الله عليهم.(١)

والقرآن شفاء لما في الصدور من أمراض الشُّكوك، والشُّبهات والشَّهوات.(٢)

ثم قال الشيخ مجيبا للمعترض:

(١) قال الشارح: "وذلك أن من عرف ربه وعرف ما في دينه وشرعه من الأسرار العظيمة والحكم البديعة والآيات الرفيعة، أوجب له ذلك أن ينقاد لأمر الله، ويعظم معاصيه فيتركها، فيستحق بذلك أن يكون من المتقين.". تفسير السعدي (ص/ ٨٤).

(٢) وقال ابن أبي العز: "والقرآن قد ضرب الله للناس فيه من كل مثل، وهي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية، لكن القرآن يبين الحق في الحكم والدليل، فماذا بعد الحق إلا الضلال؟ وما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفقا عليها، استدل بها، ولم يحتج إلى الاستدلال عليها. والطريقة الصحيحة في البيان أن تحذف، وهي طريقة القرآن، بخلاف ما يدعيه الجهال، الذين يظنون أن القرآن ليس فيه طريقة برهانية، بخلاف ما قد يشتبه ويقع فيه نزاع، فإنه يبينه ويدل عليه.".

انظر بدائع الفوائد (٤/ ٩) وشرح الأصبهانية (ص/ ١٣٣) وشرح الطحاوية (١/ ٣٨)

[قُبحُ سؤالِ: لِمَ شَاءَ اللَّهُ كُفرَ الكَافِر] (١)

(ص)

(١) هذا السؤال من أعظم الأسئلة المنتشرة بين الناس المتعلقة بالقدر، وتتردد في الأذهان، وقد يعبِّرون بتعبيرات كقولهم: لم شاء الله كفر الكافر؟ أو: لماذا لم يشأ الطاعة من الكافر؟ أو: كيف يريد الله أمرا ولا يحبه؟ أو: كيف يأمر الله الكافر بالإيمان وهو لا يريده منه؟.

وهذا هو مطلع كلام السائل والمقصود منه، والجواب عن هذا الإشكال يكون من وجوه:

الأوَّل: أن الجامع لهذه الإيرادات الاعتراض على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهذا لا يجوز، لأنه من باب التحكم على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولأننا لا نعلم جميع حكم أفعال الله تعالى، فالسؤال عن هذا كالسؤال عن تعليل وجود الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وكيفية ذاته، ولذلك كان السلف يحذرون من الليمية كما يحذرون من المكيِّفة.

والثَّاني: أن منشأ هذا الضلال هو التسوية بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية، وقد تقدم أن من أصول أهل السنة التفريق بينهما، وأن أمر الله ومحبته ورضاه لا يقتضي وجود الشيء، فإنه قد يأمر الكافر بالإيمان شرعا ولا يريده منه كونا.

والثَّالث: أن الله سبحانه أعطى عباده الإرادة والقدرة على الفعل، وبيَّن لهم طرق الهدى، ثم إن الهداية والتوفيق من نعمه العظيمة كما تقدم، ولا يلزم عليه أن يعطيها الجميع، فإن الظلم يتصوَّر فيما لو منع الله بعض العباد شيء من حقهم، وأما أنه تفضل على البعض بإعانة وتوفيق، ووكل آخرين لعقولهم فضلوا بسبب أفعالهم السيئة وسوء طويتهم فأي ظلم في هذا؟.

والرَّابع: أن باب الهداية والضلال ونحوه من سر الله في قدره، فمن سر القدر عجزنا عن جواب: (لم شاء الله الطاعة من زيد ووفقه، بينما لم يشأ من عمرو ولم يوفقه؟)، بل الجواب الذي ليس بعده جواب قوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الأنبياء:٢٣]، ومما لا نزاع فيه بين العقلاء أن المالك له أن يتصرف في ملكه كيف يشاء، ولا يلزم ليكون تصرفه سليماً أن يدرك غيره الحكمة الباعثة، والعلة في تصرفاته، وليس لأحد حق الاعتراض عليه في تصرفه، إذا لم يعلم السر في أفعاله. فلو رأينا صاحب بستان يحتوي بستانه على أنواع من الأشجار لو رأيناه يقطع هذه الشجرة ويترك تلك ويهذب هذه وينظمها ويهمل تلك دون تهذيب أو إصلاح، فهل لأحد حق الاعتراض على هذه الأعمال المختلفة؟ فالجواب: لا طبعا؛ لأننا لا ندري ما هو الباعث له على ما فعل أو ترك، هذا هو معنى قول عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (القدر سر الله فلا نكشفه) أي: فلا نحاول كشفه لندرك حقيقة ذلك السر المكتوم لأنه تكلف بلا نتيجة.

انظر القضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤٣٤) والعقل والنقل عند ابن رشد (ص/ ١٠٢-١٠٣).

[٣٨] فَقَوْلُكَ: لِمْ قَدْ شَاءَ؟ مِثْلُ سُؤَالِ مَنْ ... يَقُولُ: فَلِمَ قَدْ كَانَ فِي الأَزَلِيَّةِ[(١)]

[٣٩] وَذَاكَ سُؤَالٌ يُبْطِلُ العَقْلُ وَجْهَهُ ... وَتَحْرِيمُهُ قَدْ جَاءَ فِي كُلِّ شِرْعَةِ[(٢)]

(الشرح)

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن سؤال السائل واعتراض المعترض بقوله: (لم شاء، وكيف شاء كفر الكافرين، ووقوع العصيان من العاصين)؟ ونحوها من الأسئلة المشابهة لذلك، كلها محظورة ممنوعة؛ لأن الله [تعالى] هو الحاكم ليس محكوما عليه.[(٣)]

---

(١) يقول الناظم مخاطبا للسائل: قولك أيها السائل: لم قدر الله عليَّ الضلال وأراد مني الكفر، سؤال محرم، لأنها مثل سؤال من يعلل وجود الله عزَّ وجل، ويقول: لم قد كان في الأزليّة؟ لأن ذلك السؤال تعليل لأفعال الله جلَّ وعلا على سبيل التحكم، لأن المشيئة فعله، كما أن هذه تعليل لوجود الله سبحانه، فالسؤال عن الفعل على سبيل التحكم كالسؤال عن الذات، والله يقول: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [سورة طه: ١١٠] أي: لا في أفعاله ولا في ذاته ولا في أسمائه وصفاته، يقول الناظم: "وَعَدَمُ عِلمِنَا بِتَفصِيلِ حِكمَتِهِ بِمَنزِلَةِ عَدَمِ عِلمِنَا بِكَيفِيَّةِ ذَاتِهِ".

والسلف كانوا يسمون أهل هذا السؤال الباطل الليمية، كما كانوا يسمون المكيفة من سأل بـ (كيف).

والأزل هو القِدم الذي لا بداية له، أو هو استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي، ويقابل الأزلَ الأبدُ، والأبدُ هو المستقبل الذي لا نهاية له، أو هو استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب المستقبل. انظر شرح جواب ابن تيمية للطوفي (ص/ ٢٤) ومجموع الفتاوى (٦/ ١٢٨).

(٢) أي: السؤال عن ذات الله والقول: لم قد كان في الأزلية؟ سؤال يبطل العقل وجهه، لأن السؤال إنما يكون فيما يمكن إدراكه ويمكن الإجابة عنه، وهذا ليس كذلك، وجاء تحريم هذا السؤال في جميع الأديان.

(٣) قال ابن قتيبة: "وعدل القول في القدر أن تعلم أن الله عدل لا يجور: كيف خلق، وكيف قدر، وكيف أعطى، وكيف منع، وأنه لا يخرج من قدرته شيء ولا يكون في ملكوته من السَّموات والأرض إلا ما أراد، وأنه لا دين لأحد عليه ولا حق لأحد قبله، فإن أعطى فبفضل، وإن منع فبعدل". وقال ابن القاضي أبي يعلى وهو يذكر اعتقاد أبيه: "ومعتقدنا ومعتقد الوالد السعيد ومن تقدمه من أئمتنا: مبني عَلَى حرفين: السكوت عن (لم؟) فِي أفعاله عز وجل وعن (كيف)؟ فِي أوصافه تبارك وتعالى.". انظر الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (ص٣٥) وطبقات الحنابلة (٢/ ٢٢٦).

ولا يلزم أن يبدي لعباده كل حكمة اشتملت عليها مراداته ومفعولاته؛ فقد أخبر عباده بالأمر العامِّ، وهو أنه حكيم في كلِّ ما خلق، وكلِّ ما شرع، وأما دقائق الخلق وأسرارها وأسرار أفعاله فعنده عِلْمُها، ولا يلزم أن يطلع العباد عليها إلَّا ما شاء منها. (١)

---

(١) بل ليس في الحكمة إطلاع كل فرد من أفراد الناس على كمال حكمته في عطائه ومنعه، بل إذا كشف الله عن بصيرة العبد، حتى أبصر طرفا يسيرا من حكمته في خلقه، وأمره وثوابه وعقابه، وتخصيصه وحرمانه، وتأمل أحوال محال ذلك، استدل بما علمه على ما لم يعلمه.

وقد يكون مقصود بعض الناس معرفة حكم الله عز وجل في ذلك، فيقولون: ما الحكمة من خلق المعاصي والشرور ونحوها مما لا يرتضيها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؟

والجواب عن ذلك أن يقال أولا: المراد نوعان: مراد لنفسه، ومراد لغيره، فالمراد لنفسه مطلوب محبوب لذاته وما فيه من الخير؛ فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد.

والمراد لغيره قد لا يكون مقصوداً لما يريد، ولا فيه مصلحة بالنظر إلى ذاته _ وإن كان وسيلة إلى مقصوده، ومراده _ فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مراد له من حيث قضاؤه، وإيصاله إلى مراده؛ فيجتمع الأمران: بغضه، وإرادته، ولا يتنافيان، فيبغض من وجه، ويحب من وجه آخر.

وهذا أمر معلوم عند الخلق؛ فهذا الدواء الكريه الطعم والرائحة إذا علم الإنسان أن فيه شفاءَه أبغضه من وجه، وأحبه من وجه آخر؛ فيكرهه من جهة تألمه به، ويحبه من جهة إفضائه إلى ما يحب.

ثم إن حكمه سبحانه في خلق المعاصي والشرور كثيرة، منها: إظهار قدرته على خلق المتضادات والمتقابلات، كخلق الطاعة والمعصية، والكفر والإيمان، وإظهار آثار أسمائه وصفاته ومقتضياتها، كاسم التواب والقهار والعدل، وشديد العقاب، والغفور، والرحيم، والعفو، ونحوها، والتمييز بين النفوس الطيبة والنفوس الخبيثة، واستخراج تمام العبودية، وإقامة الحجج على العباد، وإيجاد الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى غير ذلك من الحكم التي تعجز العقول عن تعدادها وحصرها.

قال ابن القيم: " وهذا باب عظيم من ابواب المعرفة قل من استفتحه من الناس، وهو شهود الحكمة البالغة في قضاء السيئات وتقدير المعاصي، ... وكيف يطلع على حكمة هذا الباب من عنده اعمال العباد ليست مخلوقة لله ولا داخلة تحت مشيئته أصلا، أم كيف يطلع عليها من يقول هي خلق الله ولكن افعاله غير معللة بالحكم". انظر شرح الطحاوية (٢/ ٦٥٠) ومنهاج السنة (٣/ ١٦٥) والإيمان بالقدر للحمد (ص/ ٩٩) والقضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤٣٦) وشفاء العليل (ص/ ٢٣٦) ومفتاح دار السعادة (١/ ٢٨٦).

وهذا مثل سؤال السائل: (لم قدَّر الله هذا المخلوق على هذا المخلوق)؟ و(لم كان هذا المخلوق سابقا وهذا المخلوق لاحقا)؟ فإنه تَعَالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الأنبياء:٢٣]. (١)

فالعقل والشرع لا يبيح أمثال هذه الأسئلة التي يعترض بها العبد الحقير على الرَّبِّ العظيم؛ فإنه محرَّمٌ في جميع الشَّرائع، حتى وصلت بهم الحال إلى ما قاله النَّبيُّ ﷺ: «لا يزال

(١) ليس مقصود الشارح من ذكر هذه الآية أن أفعاله حصلت بمحض المشيئة، فقد تقدم بطلان ذلك، وإنما مقصوده أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له حكم عظيمة في أفعاله، ولكن لا يلزم أن يدرك العباد جميع حكمه سبحانه، لأنه ﴿يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٤١﴾﴾ [سورة الرعد:٤١].

وهنا إشكال آخر يورده كثير من الناس، وهو أنهم يقولون: إذا شاء الله من الإنسان المعصية ولم يشأ منه الطاعة فلم يحاسبه على ما لم يشأ منه؟

والجواب عن ذلك أن يقال: إن في الأصول القطعية عند أهل السنة أن الهداية والضلال والطاعة والمعصية بمشيئة الله وأن الإنسان سبب في وقوعها، ومسئوليته عن أفعاله أصل قطعي آخر من هذه الزاوية، فالقاعدة التي يتفق عليها العقلاء أن القطعيات لا تتناقض في نفسها، وإن بدت لنا متناقضة لقصور إدراكنا. فحسبنا أن نقف عند هذه القطعيات ونؤمن بها جميعاً، ولا نرد منها شيئاً ولو لم نحط بها علماً، لأن مسألة القضاء والقدر لها تعلق بصفات الله تعالى: كعلمه وحكمته وإرادته، وحيث أننا نعجز عن الإحاطة بصفات الله تعالى فكذلك نعجز عن الإحاطة بسر القدر، وسر القدر هو أن الله تعالى أضل وهدى وأسعد وأشقى، وأمات وأحيا غير ذلك كل ذلك لحكمة يعلمها ولا نعلمها، ها هنا السر!!! وهو العليم الحكيم، فسبحان الذي أحاط كل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً.

ولا يضير المرء في إيمانه عجزه عن الإحاطة بسر القدر لأن ذلك ليس بمستطاع ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، ولكن الذي يضيره أن يبني على عجزه أحكاماً ويتصرف على غير هدى. من ذلك رد بعض الأصول القطعية في القدر، وضرب النصوص بعضها ببعض.

انظر العقل والنقل عند ابن رشد للعلامة الجامي (ص/ ١٠٢-١٠٣).

الناس يتساءلون، حتى يقولوا هذا: الله خلق هذا الخلق؛ فمن خلق الله؟ فمن وجد ذلك فليستعذ بالله من الشيطان، ولينتَهِ»، وفي رواية: «فليقل: آمنت بالله [ورسله]».[١]

فأمر ﷺ عند هذه الشُّكوك والأسئلة المحرَّمة بثلاثة أشياء:

[١] بالإيمان بالله؛ لأنه الإيمان الصحيح يدفع هذه الشبهات؛ لعلم العبد المؤمن أنه تعالى الأول الذي ليس قبله شيء، وأنه لا منتهى لأوَّليَّته، كما لا منتهى لآخريَّته.

[٢] وبالاستعاذة بالله من الشَّيطان الموسوس الموقع لهذه الشُّكوك والشبهات.[٢]

[٣] وأمره: أن ينتَهي، وأن يعلم: أن هذا سؤال باطل شرعا وعقلا، وهو من باب المكابرة والمباهته؛ لأنه تعالى واجب الوجود، ووجود كل شيء بإيجاده.[٣]

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٢٧٦) ومسلم برقم (١٣٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليس في لفظ البخاري: «لا يزال الناس يتساءلون...» ولكنه أخرج عن أنس بن مالك برقم (٧٢٩٦) بلفظ: «لَن يَبرَحَ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيءٍ، فَمَن خَلَقَ اللهَ».

والرواية الثانية في مسلم أيضا برقم (١٣٤).

(٢) قال شيخ الإسلام: "فهذه السؤالات من شياطين الإنس والجن أسولة معلومة الفساد في العقل ولهذا أمر النبي ﷺ العبدَ إذا جاءته هذه المسائل أن يستعيذ بالله منها وينتهي فإن الشيطان يلقي إليه هذه المسائل ليشكِّكه في الحق". انظر بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٢٧٨).

(٣) وضَّح هذا شيخ الإسلام بقوله: "وإنما المقصود أن تلك الحقيقة الخاصة واجبة الوجود بنفسها لا يجوز أن يُطلَب لها سبب منفصل عنها بل طلب ذلك إنكار لواجب الوجود بنفسه وإنكار الوجود الواجب يستلزم إنكار الموجود كله إذ الموجود إما أن يكون واجبًا أو ممكناً والممكن لابد له من واجب فلابد في الوجود من واجب وإذا كان إنكار الاختصاص الواجب بنفسه يقتضي إنكار واجب الوجود وإنكار الموجود بالكلية كان هذا أعظم السفسطة. وإذا كان الأمر كذلك كان طلب علة علمه ومشيئته وقدرته وسائر صفاته الواجبة له كطلب علة ذاته وهو محال، فالأول مثله فقول القائل: (لِمَ فعل بعد أن لم يكن يفعل) كقول القائل: (لم فعل ولِمَ شاء) وذلك كقوله: (لِمَ كان) وهذه كلها أسولَةٌ باطلة لأنها تنافي وجوب الوجود".

انظر بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٢٧٦-٢٧٧).

[كُلُّ مَا يَحصُلُ في الكَونِ فَهو بِإرَادَةِ الله وَقُدرَتِهِ]

(ص)

[٤٠] وَفِي الكَوْنِ تَخْصِيصٌ كَثِيرٌ يَدُلُّ مَنْ ... لَهُ نَوْعُ عَقْلٍ أَنَّهُ بِإِرَادَةِ[١]

[٤١] وَإِصْدَارُهُ عَنْ وَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ ... أَوْ القَوْلُ بِالتَّجْوِيزِ رَمْيَةُ حِيرَةِ[٢]

---

(١) يريد المصنف رحمه الله تعالى إلى أن يشير إلى إثبات صفة الإرادة، لأن من أصول القدر أن الله فعال لما يريد.

ومعنى البيت: أن التخصيص الكثير الكائن في الكون يدل على إرادة الله تعالى المقرونة بالحكمة، وذلك لمن له شيء من العقل، وذلك لأنه لو لا الإرادة لما وجد هذه التخصيصات، إذ الخلق مجرد الإيجاد الخالي عن كل معنى يحصل به التخصيص، فهذا دليل عقلي يدل على إثبات صفة الإرادة.

ومراده بالتخصيص تخصيص الشيء بما هو عليه، سواء كان باعتبار الأجناس كتخصيص الإنسان بالعقل، والجمال بالطول، أو باعتبار الأفراد كتخصيص زيد بالعلم، وعمرو بالمال، أو الأحداث بالزمن أو المكان.

فعندما يخلق الله من هذه النطفة ذكراً ومن النطفة الأخرى أنثى فهذا يدل على أنه أراد أن تكون هذه النطفة ذكراً، وأراد أن تكون النطفة الأخرى أنثى. فتخصيص كل شيء وبوقته يدل على الإرادة؛ لأنه لولا الإرادة ما كان هذا ذكراً وهذه أنثى. انظر شرح ابن عثيمين على التدمرية (ص/ ١٢١).

(٢) أي: أن قول الفلاسفة كابن سيناء الذين يقولون: (إن الواحد لا يصدر منه إلا واحد) وأن الكون صدر عن واحد بعد واحد آخر وكذا القول بالتجويز (أو) بمعنى الواو (رمية حيرة) أي: أي أنه دعوى لا برهان عليها، وإنما هو رأي صدر عن عقولٍ حارَت، وعن طريق الحق جارَت، وما لا برهان عليه لا يسمع.

والظاهر لي بعد التأمُّل والبحث أن المراد بالتجويز هنا ويدل عليه السياق: تجويز حدوث المخلوقات بدون سبب، وهو القول بإنكار الأسباب وما خلقه الله من القوى والطبائع، وقول الجبرية والأشاعرة، والذي حملهم على هذا الهروب من القول أن يكون العالم صادرًا عن سبب طبيعي. وإنما ذكر المصنف هذين القولين لأن الفلاسفة ادَّعوا أن الأسباب مبدعة، وغلوا في الأسباب، والجبرية والأشاعرة نفوا تأثير الأسباب، والصواب أن الله هو الخالق، وأنه يخلق بالأسباب، والمسبب لابدَّ له من سبب، والقول بأن مراد المصنف الإشارة إلى قول القدرية القائلين بالتجويز، وهو قولهم: لو عذبنا الله على ما خلقه فينا لكان جائزاً ونحو ذلك لم يظهر لي وجهه، والله أعلم. انظر شرح جواب ابن تيمية للطوفي (ص٢٦) وشرح الحمد (ص/ ١٢٨) ومصطلحات في كتب العقائد (ص/ ١٤٣) وموسوعة الفرق المنتسبة للإسلام (٢/ ٩٥).

[٤٢] وَلَا رَيْبَ فِي تَعْلِيقِ كُلِّ مُسَبَّبٍ ... بِمَا قَبْلَهُ مِنْ عِلَّةٍ موجِبِيَّةِ[(١)]

[٤٣] بَلْ الشَّأْنُ فِي الأَسْبَابِ أَسْبَابُ مَا تَرَى ... وَإِصْدَارُهَا عَنْ الحُكْمِ مَحْضُ المَشِيئَةِ[(٢)]

(الشرح)

يقول: إن في العالم العلويِّ والسُّفليِّ تَخصِيصَاتٌ كثيرةٌ جدًّا، تدل -دلالة عقلية صريحة- أنها بإرادة العزيز الحكيم، مثل جَعلِ بعضها عاليا، وبعضها سافلا، وبعضها كبيرا، وبعضها صغيرا، وبعضها متصلا بغيره، وبعضها منفصلا، وبعضها على صفة، وبعضها على صفة أخرى؛ مثل قوله [سبحانه وتعالى]: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤٥﴾﴾ [سورة النور: ٤٥].[(٣)]

---

(١) أي: لا شكَّ ولا ريب أن المسببات معلَّقة بما قبلها من الأسباب والعلل التي تقتضي وجوده، لأن جعل للمسبَّبات أسباباً، فإن كل مُسَبَّبٍ لابد له من سبب، وكل معلول لابد له من علة موجبة، ولكنه ما من سبب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر في حصول مسببه، ولا بد له من مانع يمنع مقتضاه وأثره إذا لم يدفعه الله عنه، وكلها تحت قدر الله وقضائه، والمسبب هو ما يوصل إليه بالسبب، سبب الشيء ما تُوصِّل به إلى تحصُّله، والعلة: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، والموجب: بالكسر السبب، وبالفتح: المُسبَّب.

انظر شرح الحمد (ص/ ١٣٠) وحاشية الإسرافيلي على التدمرية (٢/ ٤٠٢).

(٢) أي: أن الشأن والحقيقة أن الأسباب هي أسباب حقيقية لما ترى، ولكنها لا تخرج عن مشيئة الله تعالى.

قال الطوفي: "لا نتازع في أن أسباب العالم وعلله متعلق بعضها ببعض؛ فإنا نقول بذلك، لكنها _ وإن تعلق بعضها ببعض وتسلسلت _ فإنها تنتهي إلى قدرة الله، وإرادته. وهو المراد بمحض المشيئة، أي هو مستقل بالمشيئة لا يحتاج مشيئة في وجود مراده إلى مشيئة كمشيئة المخلوقين".

انظر شرح جواب ابن تيمية (ص/ ٢٦) وشرح الحمد (ص/ ١٣٥).

(٣) قال الشارح في تفسيره (ص/ ٥٧١): "فاختلافها -مع أن الأصل واحد- يدل على نفوذ مشيئة الله، وعموم قدرته، ولهذا قال: ﴿يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ أي: من المخلوقات، على ما يشاؤه من الصفات".

والتَّخصيصات لا يحيط بها الوصف، وكلها تدلُّ على أنها متعلِّقة بإرادة الله ومشيئته، وأنه الفَعَّال لما يريد.[١]

ومن الغَلط العَظيم والحيرة والضَّلال قول الفَلاسفة: (إن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد)؛ فإن هذا باطل شرعا وعقلا من وجوه كثيرة؛ ذكرها الشيخ في كتاب (العقل والنقل)، وفي (المنهاج) وغيرهما من كتبه.[٢]

---

(١) قال الطوفي: " فإن وجود زيد _ مثلاً _ اليوم دون أمس وغدٍ، أو غداً دون أمس واليوم، أو أمس دون اليوم وغدٍ، وموتُه في مكة دون بغداد أو في مصر دون مكة _ دليلٌ على أن مُخصِّصاً ذا إرادة تامة خَصَّص هذه الأحداثَ ببعض هذه الظروف دون بعض، ولعل في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [سورة لقمان:٣٤] إشارة إلى هذا الدليل.

وإذا ثبت أن الموجودات واقعة بإرادة الله تعالى فالأفعال من طاعة ومعصية منها؛ فهي _ إذاً _ واقعة بإرادة الله تعالى فقول القائل: معصيتي خَلقي لا خلق الله خطأ والله أعلم". شرح جواب ابن تيمية (ص/ ٢٤).

(٢) مراد قول الفلاسفة: أن الله تعالى الواحد لا يصدر منه إلا واحد، وذلك لأنه عندهم بسيط الذات فلا قسيم له، فلا بد ألا يصدر منه إلا الوحد، لأن صدور المعلولات من علة واحدة يقتضي بزعمهم كثرة العلة، والصادر الأول هو العقل الأول، ثم صدر عنه عقل ثان، ثم صدر عن الثاني ثالث، وهكذا إلى العاشر الذي عندهم هو العقل الفعال، وهو الذي صدر عنه هذا العالم وخلق هذه المخلوقات من سماء وأرض، وهواء، وسحاب، وجبال، وحيوان، ونبات، ومعدن.

ومرادهم أن الأسباب مبدِعة وخالقة، ومقصود المؤلف من إيرادها -في هذه المنظومة- بيان بطلان ودعواهم أن في المخلوقات من يصدر عنه وحده شيء، وأنه يستقل بالفعل، لأن الله وحده هو الذي خلق المخلوقات، ولأن الواحد العقلي الذي يثبته الفلاسفة لا حقيقة له في الخارج، وإنما يوجد في الأذهان، ولأن الواحد الذي فرضوه إذا قدِّر وجوده في الخارج يمتنع صدور المختلفات عنه بواسطة أو بغير واسطة.

انظر حاشية الإسرافيلي على التدمرية (٢/ ٤٠٩) ودرء التعارض (٧/ ١٢٧) والرد على المنطقيين (ص/ ٢١٥) ومنهاج السنة (٢/ ١٤٣) والصفدية (١/ ١٥٩) ومجموع الفتاوى (٢٠/ ١٨١) (٨/ ١٣٤) والملل والنحل للشهرستاني (٢/ ١٢٤) والنفس والروح عند الفلاسفة لمريم الحربي (ص/ ٢٤٨).

لكنَّ الأمر الذي لا ريب فيه أن كل مسبب لابدَّ له من سبب، وكل معلول لابدَّ من علة موجبة، وكل شيء لابدَّ من مادَّة قد خلق منها.[١]

ولكنَّ جميع الأسباب تنتظم في قضاء الله وقدره، وهي من القضاء والقدر،[٢] ولهذا لما قالوا للنبي ﷺ: «يا رسول الله أرأيت رُقًى نسترقيها، وأدوية نتداوى بها، وتقاة نتقيها؛ هل ترد من قدر الله شيئا؟» قال: «هي من قدر الله».[٣]

---

(١) قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ١٨٨): "إنه سبحانه ربط الأسباب بمسبباتها شرعا وقدرا وجعل الأسباب محل حكمته في أمره الديني والشرعي وأمره الكوني القدري ومحل ملكه وتصرفه فإنكار الأسباب والقوى والطبائع جحد للضروريات وقدح في العقول والفطر ومكابرة للحس وجحد للشرع والجزاء فقد جعل سبحانه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم والثواب والعقاب والحدود والكفارات والأوامر والنواهي والحل والحرمة كل ذلك مرتبطا بالأسباب قائما بها بل العبد نفسه وصفاته وأفعاله سبب لما يصدر عنه بل الموجودات كلها أسباب ومسببات والشرع كله أسباب ومسببات والمقادير أسباب ومسببات والقدر جار عليها متصرف فيها فالأسباب محل الشرع والقدر والقرآن مملوء من إثبات الأسباب".

(٢) وَذَلِكَ لِأَنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو يعلم الأشياء على ما هي عليه وكذلك يكتبها فإذا كان قد علم أنها تكون بأسباب من عمل وغيره وقضى أنها تكون كذلك وقدر ذلك لم يجز أن يظن أن تلك الأمور تكون بدون الأسباب التي جعلها الله أسبابا وهذا عام في جميع الحوادث. انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٢٧٦).

(٣) يعنى أنه تعالى قَدَّر الأسباب والمسبَّبات، وربط المُسَبَّبات بالأسباب، فحصولُ المُسَبَّبات عند حصول الأسباب من جملة القدر.

والحديث رواه أحمد برقم (١٥٤٧٢) والترمذي (٢٠٦٥) وابن ماجه (٣٤٣٧) من حديث الزُّهرِيِّ، عَنِ ابنِ أَبِي خُزَامَةَ، عَن أَبِيهِ، وفي بعضها عن أبي خزامة، عن أبيه، وأبو خزَامة: هو ابن يعمر، أحد بني الحارث بن سعد، يقال: اسمه زيد ابن الحارث، ويقال: الحارث، قال ابن حجر في التقريب: صحابي، وقد وهم في ذلك، مع أنه أشار إلى الصواب في "التهذيب"، وذكر أنه أورده مسلم في الطبقة الأولى من أهل المدينة في التابعين ١/ ٢٤٧، وقال ابن عبد البر: ذكره بعضهم في الصحابة لحديثٍ أخطا فيه راويه عن الزهري، وهو تابعي، وحديثه مضطرب.

انظر تحقيق مسند أحمد (٢٤/ ٢١٧) وضعيف سنن الترمذي للألباني (١/ ٢٣١).

وثبت في الصحيحين: أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حين ذكر لهم النبي ﷺ القدر السابق قالوا: «يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا الأول وندع العمل»؟ فقال: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاء فييسر لعمل أهل الشقاوة»، ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾ [سورة الليل:٥-١٠]. (١)

فبين ﷺ أن السعادة والشقاوة وإن كانت مقدرة مفروغا منها؛ فإن الله قدَّرها بأسبابها، وهو أن الله ييسر أهل السعادة لليسرى، بما فعلوه من الأسباب الثلاثة: وهي قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧﴾ [سورة الليل:٧-٥]، وأنه ييسر أهل الشقاوة للعسرى، بما فعلوه من الأسباب الثلاثة وهي قوله: ﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾ [سورة الليل:١٠-٨]. (٢)

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع كثيرة منها رقم (٤٩٤٩) ونحوه في مسلم برقم (٢٦٤٧) من حديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قال شيخ الإسلام: "وقد نهي أن يتكل الإنسان على القدر السابق، ويدع العمل؛ ولهذا كان من اتكل على القدر السابق، وترك ما أمر به من الأعمال هو من الأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وكان تركهم لما يجب عليهم من العمل من جملة المقدور الذي يسروا به لعمل أهل الشقاوة فإن أهل السعادة هم الذين يفعلون المأمور ويتركون المحظور فمن ترك العمل الواجب الذي أمر به وفعل المحظور متكلا على القدر كان من جملة أهل الشقاوة الميسرين لعمل أهل الشقاوة. وهذا الجواب الذي أجاب به النبي ﷺ في غاية السداد والاستقامة". مجموع الفتاوى (٨/ ٢٧٦).

[مَشِيئَةُ الله لا تُنَافِي مَا جَعَلَه مِنَ الأَسبَاب] (١)

ومشيئته تعالى لا تنافي ما جعله من الأسباب الدنيوية والأخروية؛ فقد أخبر في عدة آيات: أنه يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، وفي آيات أخر أخبر بالأسباب التي تنال بها هداية الله، ويستحق بها العبد أن يبقى على ضلاله، كقوله [في الهداية]: ﴿ يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ

---

(١) قال الشارح: "ويظن كثير من الناس أن إثبات الأسباب ينافي الإيمان بالقضاء والقدر. وهذا غلط فاحش جداً، وهو عائد على القدر بالإبطال، وهو _أيضاً_ إبطال للحكمة.

وكأن هذا الظانَّ يقول ويعتقد: أن الإيمان بالقدر هو اعتقادُ وجود الأشياء بدون أسبابها الشرعية والقدرية، وهذا نفي للوجود لها؛ فإنها _كما ذكرنا_ أن الله ربط الكونَ بعضَه ببعض، ونظم بعضه ببعض، وأوجد بعضه ببعض؛ فهل تقول أيها الظانُّ جهلاً: إن الأولى إيجادُ البناء من دون بنيان؟ وإيجاد الحبوب والثمار والزروع من دون حرث وسقي؟ وإيجاد الأولاد والنسل من دون نكاح؟ وإدخال الجنة من دون إيمان وعمل صالح؟ وإدخال النار من دون كفر ومعصية؟! بهذا الظن أبطلت القدر، وأبطلت معه الحكمة.

أما علمتَ أن الله بحكمته، وكمال قدرته جعل للمسبّبات أسباباً؟ وللمقاصد طرقاً ووسائل تحصل بها؟ وقرر ذلك في الفطر والعقول، كما قرره في الشرع، وكما نفَّذه في الواقع؟ فإنه أعطى كل شيء خلقه اللائق به، ثم هدى كلَّ مخلوق إلى ما خلق له من أصناف السعي، والحركة، والتصرفات المتنوعة، وبنى أمور الدنيا والآخرة على ذلك النظام البديع العجيب الذي شهد _ أولاً _ لله بكمال القدرة، وكمال الحكمة، وأشهد العباد _ ثانياً _ أنه بهذا التنظيم والتصريف وجَّه العاملين إلى أعمالهم، ونشَّطهم على أشغالهم؛ فطالب الآخرة إذا علم أنها لا تنال إلا بالإيمان والعمل الصالح وترك ضدِّها _ جد واجتهد في تحقيق الإيمان، وكثرت تفاصيله النافعة، واجتهد في كل عمل صالح يوصله إلى الآخرة، واجتنب في مقابل ذلك الكفرَ والعصيان، وبادر للتوبة النصوح من كل ما وقع منه من ذلك.

وصاحب الحرث إذا علم أنه لا ينال إلا بحرث وسقي وملاحظة تامة _ جدَّ واجتهد في كل وسيلة تنمي حراثته، وتكمِّلها، وتدفع عنها الآفات.

وصاحب الصناعة إذا علم أن المصنوعات على اختلاف أنواعها، ومنافعها لا تحصل إلا بتعلم الصناعة وإتقانها ثم العمل بها _ جد في ذلك. ومن أراد حصول الأولاد، أو تنمية مواشيه عمل وسعى في ذلك، وهكذا في جميع الأمور". انظر الرياض الناضرة (ص/ ١٢٥_١٢٦).

مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ ﴾ [سورة المائدة:١٦]، وكقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [سورة العنكبوت:٦٩]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [سورة الأنفال:٢٩]، وقوله: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [سورة التغابن:١١] ونحوها. (١)

وقوله في الضلال: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [سورة الصف:٥]، وقوله: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [سورة البقرة:١٠]، وقوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [سورة الأنعام:١١٠]، [وقوله]: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾ [سورة الزخرف:٣٦]. (٢)

وهذه الآيات فيها من أسرار القدر في هداية من يهديه، وإضلال من يضله ما يشهد لله بكمال الحكمة والحمد.

وكذلك أخبر في عدة آيات: أنه يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء، وفي آيات أخر أخبر عن الأسباب التي تنال بها مغفرة الله، مثل قوله: ﴿وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ

---

(١) أسباب الهداية كثيرة منها: سلامة الفطرة، والإيمان، والتأمل والتفكر، وصدق النية والإرادة، والرغبة الجادة في معرفة الحق والالتزام به، والاستقامة والتقوى والمجاهدة.

انظر أفعال العباد بين الجبر والاختيار (ص/ ١٤٢).

(٢) أسباب الضلال كثيرة جدا، منها: الإعراض، والإعجاب، والتباطؤ، وقسوة القلب، والفسق، والمعاصي، واتباع الهوى، واتباع الظنون والتخمينات، والظلم والكبر.

انظر أفعال العباد بين الجبر والاختيار (ص/ ٢٢٤).

اهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾ [سورة طه:٨٢]، والأسباب التي يستحق بها العذاب، مثل قوله: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [سورة طه:٤٨]. (١)

وكذلك أخبر في آيات كثيرة: أنه يرزق من يشاء، ويوسع الرزق على من يشاء، ويقبضه عمن يشاء، وفي آيات أخر ذكر فيها الأسباب التي ينال بها رزقه؛ مثل قوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [سورة الطلاق:٢- ٣]، وقوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ﴿٤﴾﴾ [سورة الطلاق:٤]. (٢)

كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ له أجله فليصل رحمه». (٣)

---

(١) أسباب المغفرة كثيرة، منها: التوحيد، والندم، واعتراف الذنب، والصلوات الخمس، والجمعة وصوم رمضان والحج، والذكر والدعاء، وأدلة ذلك معلومة في مظانها. وأما أسباب التي يستحق بها العذاب فكثيرة جدا، منها: الكفر والمعاصي، والإعراض والتولي، وغيرها كثير. انظر جامع العلوم الحكم (٢/ ٤٠٠).

(٢) أسباب الرزق كثيرة منها: تقوى الله سبحانه وتعالى، وطلب العلم، وشكر الله سبحانه وتعالى، والتوكل على الله وحده، والدعاء، والتوبة والاستغفار، والسعي في الكسب.

انظر البركة في الرزق والأسباب الجالبة لها للسوالمة (ص/ ٢٦١).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٥٩٨٦) ومسلم برقم (٥٥٧) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الشارح: "هذا الحديث فيه: الحث على صلة الرحم، وبيان أنها كما أنها موجبة لرضى الله وثوابه في الآخرة، فإنها موجبة للثواب العاجل، بحصول أحب الأمور للعبد، وأنها سبب لبسط الرزق وتوسيعه. وسبب لطول العمر. وذلك حق على حقيقته؛ فإنه تعالى هو الخالق للأسباب ومسبباتها. وقد جعل الله لكل مطلوب سبباً وطريقاً يُنال به. وهذا جار على الأصل الكبير، وأنه من حكمته وحمده، جعل الجزاء من جنس العمل، فكما وصل رحمه بالبر والإحسان المتنوع، وأدخل على قلوبهم السرور، وصل الله عمره، ووصل رزق، وفتح له من أبواب الرزق وبركاته، ما لا يحصل له بدون هذا السبب الجليل". انظر بهجة قلوب الأبرار (ص/ ١٩١).

وكذلك الأسباب المادية، [الدُّنيويَّة] مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾﴾ [سورة الملك:١٥].

وجميع المطالب الدنيوية والأخروية، جعل لها أسبابا متى سلكها الإنسان حصل له مطلوبه. (١)

وقد جمع النبي ﷺ ذلك في كلمة واحدة فقال: «احرص على ما ينفعك واستعن بالله». (٢)

فقوله: «احرص على ما ينفعك» أي: في دينك ودنياك، واسلك كل طريق يوصلك إلى هذه المنفعة، ولكن لا تتكل على حولك وقوتك، بل توكل على الله، واستعن به، فمن فعل ذلك: فهو عنوان سعادته ونجاحه؛ وإلا فلا يلمِ العبد إلا نفسه.

---

(١) قال الشارح: "والأمور النافعة قسمان: أمور دينية، وأمور دنيوية. والعبد محتاج إلى الدنيوية كما أنه محتاج إلى الدينية. فمدار سعادته وتوفيقه على الحرص والاجتهاد في الأمور النافعة منهما، مع الاستعانة بالله تعالى، فمتى حرص العبد على الأمور النافعة واجتهد فيها، وسلك أسبابها وطرقها، واستعان بربه في حصولها وتكميلها: كان ذلك كماله، وعنوان فلاحه. ومتى فاته واحد من هذه الأمور الثلاثة: فاته من الخير بحسبها". انظر بهجة قلوب الأبرار (ص/ ٣٤).

(٢) رواه مسلم برقم (٢٦٦٤) عَن أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[سَبَبُ ضَلالِ عُقُولِ الخَلقِ هُوَ الاِعتِراضِ عَلَى الله]

(ص)

[٤٤] وَقَوْلُكَ: لِمَ شَاءَ الإِلَهُ؟ هُوَ الَّذِي ... أَزَلَّ عُقُولَ الخَلْقِ فِي قَعْرِ حُفْرَةِ[١]

[٤٥] فَإِنَّ المَجُوسَ القَائِلِينَ بِخَالِقِ ... لِنَفْعٍ وَرَبٍّ مُبْدِعٍ لِلْمَضَرَّةِ

[٤٦] سُؤَالُهُمْ عَنْ عِلَّةِ الشَّرِّ[٢] أَوْقَعَتْ ... أَوَائِلَهُمْ فِي شُبْهَةِ الثنوية[٣]

(الشرح)

يعني: أن هذا السُّؤال الذي مضمونه الاعتراض على الله، ومضمونه أيضا الدخول فيما ليس للعقل سبيل إليه لم يزل يضل عقول الخلق ويلقيهم في الهلاك، وهو الذي أوقع المجوس القائلين: إن الخالق اثنان: خالق الخير هو الله، وخالق الشُّرور هو الشيطان، فأشركوا بالربوبية بعد شركهم في الإلهية، فكانوا يعبدون النار، ويستحلون المحارم.

فزاد شرُّهم على المشركين: [١] من جهة استحلال المحارم. [٢] ومن جهة اعتقادهم: أن إبليس خالق الشرِّ. فجعلوا رب العالمين اثنين؛ ولهذا يقال لهم: الثَّنَويَّة. [٤]

---

(١) أي: السؤال بهذا السؤال والخوض في تعليل أفعال الله بدون علم هو الذي ساق عقول الخلق إلى النار.

(٢) في نسخة: (السرّ).

(٣) إن المجوس الذي يقولون بوجود إلهين: إله النور يخلق الخير والخير، وإله الظلمة يخلق ويبدع الشر والضرر أوقع متقدموهم في هذه الشبهة الثنوية وأن يقولوا بهذا القول هو سؤالهم عن علة الشر، ولما ذا خلق؟ أو سؤالهم عن سر أفعال الله، قال المتنبي:

وكم لظلام الليل عندك من يد *** تخبر أن المانوية تكذب

(٤) الثنوية جعل الإله اثنين، قال شيخ الإسلام: "الثنوية الذين يقولون بالأصلين النور والظلمة، وأن النور خلق الخير، والظلمة خلقت الشر ثم ذكروا لهم في الظلمة قولين: أحدهما: أنها محدثة فتكون من جملة المخلوقات له والثاني: أنها قديمة لكنها لم تفعل إلا الشر فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور". مجموع الفتاوى (٣/ ٩٧) وانظر الملل والنحل للشهرستاني (٢/ ٧٢).

والذي أوقعهم في هذا الشرِّ العظيم الذي لم يصل إليه المشركون هذا السؤال؛ فقالوا: كيف يخلق الله الشر؟! فعلينا أن ننزّه الله عن خلق الشرّ، فأتوا بهذه الطامَّة الكبرى، والمقالة الشَّنعاء.[١]

يقول الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فهؤلاء المشكِّكون الذين يقولون: كيف يقدر الله علينا الكفر والمعاصي، ويعذبنا على ذلك؟[٢] قد تابعوا في اعتراضهم، كل كَفَّارٍ عنيد من (المجوس الثَّنويَّة)؛ وكذلك من هم أعظم منهم شرًّا وجرما: ملاحدة الفلاسفة.

فلهذا قال الشَّيخ:

(١) الله لم يخلق شرا محضا ولا ينسب إليه. وقد تقدمت هذه المسألة في المقدمة (ص/ ٦٧).
وقد تقدم ذكر الحكم في خلق المعاصي والشرور (ص/ ١٤٥).

(٢) سيأتي الجواب عن هذا الاعتراض (ص/ ١٧٦). عند مبحث: نقض مذهب السائل

[سَبَبُ ضَلالِ مَلاحِدةِ الفَلاسِفَةِ]

(لش)

[٤٧] وَإِنَّ ملاحيـــــد[١] الفَلَاسِـــــفَةِ الأُلَى ... يَقُولُـــونَ بِالفِعْـــلِ القَـــدِيمِ لِعِلَّـــةِ

[٤٨] بَغَـــوْا عِلَّـــةً لِلْكَـــوْنِ بَعْـــدَ انْعِدَامِـــهِ ... فَلَـــمْ يَجِـــدُوا ذَاكُـــمْ فَضَـــلُّوا بِضَـــلَّةِ[٢]

(لش)

---

(١) في نسخة: (ملاحدة).

(٢) أي: إن الملاحدة الفلاسفة الذين يقولون بأن العالم قديم بمعنى أنه ليس مخلوق، وذلك أنهم خاضوا في التعليل، فطلبوا وبحثوا لما ذا أوجد الله هذا الكون بعد أن لم يكن؟ فلم يجدوا هذا الجواب لقصور عقلهم وقلة فهمهم لا لأنه لا علة له، فضلوا وأضلوا، والملاحيد جمع ملحد، وأكثر ما يطلق اسم الإلحاد في كلام العلماء على الإلحاد الاعتقادي، وقد يخصونه بشر أنواع الإلحاد، وهو إنكار وجود الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فيسمى الدهرية ملاحدة؛ لأنهم منكرون للخالق والنبوات والمعاد، فهم شر الملاحدة، ولكن جنس الإلحاد لا يختص بهم، فاسم الإلحاد في الشرع يشمل أموراً كثيرة.

قال الطوفي: "ولم أعرف جمع ملحد على ملاحيد، أو ملحد في اللغة إلا أن يكون شيئاً لم أظفر به، أو يكون مولداً، أو اصطلاحياً عرفياً".

والفلاسفة جمع فيلسوف، من الفلسفة، وهي كلمة يونانية معربة، ومعناها عندهم محبة الحكمة، أو إيثار الحكمة، وقوله: (فَضَلُّوا بِضَلَّةِ) يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن المعنى ضلوا ضَلَّةً، والمراد بها الضلال، وهو المصدر، لكن عبَّر عنه بفرد من أفراده؛ إذ الضَّلة هي المرة الواحدة من الضلال كالضربة، والركضة؛ فعلى هذا تكون الباء زائدة.

الوجه الثاني: أنه نبه بقوله: (فضلوا بضلة) على أنهم ضلوا بضلال اكتسبوه، واستحدثوه، لا أنهم ضالون لذاتهم؛ فعلى هذا تكون الباء سببية.

الوجه الثالث: أن المراد فضلوا فقط؛ وإنما أتى بقوله: (بضلة) زيادة يتم بها الشعر.

وهذا أضعف الوجوه؛ لأنه متى أمكن حمل اللفظ على محمل صحيح مفيد تعين، وامتنع أن يترك هملاً.

انظر شرح جواب ابن تيمية ص٢٩. وشرح التدمرية للبراك (ص/ ٨٣).

يعني: أن ملاحدة الفلاسفة المعطلين لله ولكتبه ورسله، المكذِّبين لهم أوقعتهم عقولهم الفاسدة في الهلاك، حيث حكموها في البَحث عن علة إيجاد هذا الكون، فلم تهتد لذلك لقصورها وتقصيرها.

فزعم كثير منهم: أن (هذا العالم قديم، وأنه لم يزل ولا يزال)، [١] وبذلك أنكروا وجود الرَّبِّ العظيم، ومن باب أولى: أنكروا رسله، وكتبه وتضاربت نظرياتهم الفاسدة، فضلوا وأضلوا.

ولقد صدق عليهم قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [سورة غافر:٨٣]. [٢]

ثم إن هؤلاء الفلاسفة الملاحدة في هذه الأوقات أبطلوا بأنفسهم نظرية أسلافهم، وأحدثوا لهم نظريات متعددة متضاربة، مبنية على الخرص، والجهل المركب، ولم يزالوا في اضطراب، وهذه حالة كل من ترك الحق واستكبر عنه، وتاه بعقله، قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ ﴿٥﴾﴾ [سورة ق:٥]. [٣]

ولهذا قال الشيخ:

---

(١) انظر تهافت الفلاسفة (ص/ ٤٣) ومجموع الفتاوى (٦/ ٣٣٤).

(٢) قال البسَّام في حاشيته على كشف الشبهات (ص/ ١٤): "أي: فرح هؤلاء المعاندون للرسل بما حصلوه من علوم دنيوية، واستكبروا على العلوم التي تأتي بها رسلهم من عند الله، وما أشبه الليلة بالبارحة.

فإن ما نراه من بعض شباب هذا العصر من افتخار بما تعلموه من لغات أجنبيَّة، وبعض علوم طبيعيَّة ورياضية لا تعدو أن تكون وسيلة الكسب، ومع هذا يتعالون بها على العلوم الشَّرعيَّة، التي جاءت لسعادة الإنسانية في دينها ودنياها، إن ذلك يجعلنا أن نقرن حالهم بحال أولئك المجادلين للرسل، هدانا الله جميعا لما فيه صلاح ديننا ودنيانا".

(٣) أي: مختلط مشتبه، لا يثبتون على شيء، ولا يستقر لهم قرار. تفسير السعدي (ص/ ٨٠٣).

[سَبَبُ ضَلالِ أَهلِ الكِتَابِ]

(ص)

[٤٩] وَإِنَّ مبـــادي الشَّرِّ فِي كُـــلِّ أُمَّـــةٍ ذَوِي مِلَّـــــةٍ مَيْمُونَـــــةٍ[١] نَبَوِيَّـــــةِ

[٥٠] بخوضهموا[٢] فِي ذَاكُمُ صَـارَ شِرْكُهُـمْ وَجَـــاءَ دُرُوسُ[٣] البَيِّنَـــاتِ بِفَـــتْرَةِ[٤]

(الأثر)

يعني: وكذلك الأمم الذين ينتسبون للأنبياء كاليهود والنصارى، مبادي شرهم وشركهم جنس هذا السؤال، وخوضهم بالباطل، فانحرفوا عن أديان الأنبياء، واتبعوا كل شيطان مريد، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ الآية [سورة البقرة:١٠١-١٠٢].

فأخبر: أنهم تركوا الإيمان بسيد الرسل محمد ﷺ، وأفضل الكتب وتعوَّضوا عن ذلك بالعلوم الباطلة، التي هي السِّحر، ونحوها.

---

(١) في نسخة: (مخذولة).

(٢) في نسخة: (لخوضهم).

(٣) في نسخة الشارح: (وجاء رؤوس البينات بقترةٍ).

(٤) إي: إن مبدأ الشر في كل جماعة وأمة لها ملة وديانة سماوية من الأمم السابقة المنتسبة إلى الأنبياء كاليهود والنصارى هو الخوض في تعليل أفعال الله عز وجل، والتساؤل بـ(لم) وصار شركهم بهذا حتى جاء ذهاب البيات بوقت معيَّن، والمبادي: جمع مبدا، وهو أول كل شيء، كالواحد مبدأ العدد، وقوله: (ميمونة): أي مباركة من اليُمن: وهو البركة، وقوله: (نبوية) أي منسوبة إلى الأنبياء، وقوله: (دروس) من قولك: درس الشيء إذا انمحى وزال أثره، وقوله: (الفترة) تطلق الفترة على المدة التي بين نبيين، وتطلق على المدة التي شاع فيها الجهل، واضمحلت فيها آثار الرسالة. انظر شرح الحمد (ص/ ١٤٨).

فكل من ترك الأمور النَّافعة: ابتلي بالأمور الضارة، وكل من زهد بالحق وقع في الباطل، وهذا مطرد في كل زمان، ومكان، وكل أُمَّةٍ. (١)

(١) قال الشيخ الفوزان: "فهذا الرسول ﷺ موجود ذكره في التوراة والإنجيل، اسمه ورسالته وصفاته عليه الصلاة والسلام، حتى إنهم يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، فلما كفروا بكتاب الله التوراة ولم يعلموا به، ابتلاهم الله جل وعلا بأن أخذوا بكتب السحر التي هي من عمل الشياطين، واستبدلوا عمل الشياطين بوحي رب العالمين، وهذه عقوبة لهم، فكل من أعرض عن الحق فإنه يبتلى بالباطل.

وكذلك كل من ترك الحق، فإنه يُبتلى بالباطل، فالذي يترك منهم دعوة الرسل من الدعوة إلى التوحيد وإفراد الله بالعبادة، وبيان ذلك، يبتلى بأنه يروج للشرك والخرافات، ويستدل لها، ويروجها عند الناس على أنها حق، وهذا واقع كثير من علماء الخرافيين وعلماء القبوريين، بدلاً من أن يدعوا إلى توحيد الله، وإلى كتاب الله وإلى سنة رسول الله، يدعون إلى الباطل، ويدعون إلى الله وإلى عبادة القبور، والتعلق بالأموات، ويلتمسون لذلك الشبهات التي يروجونها على الناس، فيشتغلون وقتهم في هذا الباطل، والعياذ بالله".

وقال أيضا: "وهكذا كل من ترك الحق فإنه يبتلى بالباطل، ومن ترك مذهب أهل السنة والجماعة، فإنه يبتلى بمذاهب الفرق الضالة، والذي يتحزب مع الجماعات الضالة المخالفة للكتاب والسنة ومنهج أهل السنة والجماعة، يُبتلى بأن يكون مع الفرق الضالة. هذه سنة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فهذا مما يُحَذِّر المسلم من أن يترك الحق؛ لأنه إذا ترك الحق ابتلي بالباطل، وإذا ترك أهل الحق اتبع أهل الباطل، دائماً وأبداً".

انظر شرح مسائل الجاهلية (ص/ ٩٤، ١٢٧) وبدائع الفوائد لابن القيم (ص/ ٣/ ١٨٠).

[بِدَايَة الردِّ عَلَى السَّائِل] (١)

(ص)

[٥١] وَيَكْفِيكَ نَقْضًا أَنَّ مَا قَدْ سَالتَهُ مِنْ العُذْرِ مَرْدُودٌ لَدَى كُلِّ فِطْرَةِ (٢)

---

(١) بعد أن بين المصنف رحمه الله تعالى أصول القدر شرع هنا في الرد على السائل في احتجاجه بالقدر في المعاصي، وهذه المسألة تعتبر من أعظم مسائل القدر ومشكلاته، ولذلك أطال المصنف رحمه الله في الرد على هذه الشبهة وضرب أمثلة كثيرة جدا في بيانها، وفسادها وبطلانها.

والمؤمن إذا كان ذا عقيدة سليمة فإنه يؤمن بالقدر ولا يحتج به في المعاصي، لأن قاعدة المسلمين في القدر أننا نؤمن به ولا نحتج به على ترك الواجبات أو فعل المعاصي.

وكثير ممن يحتج بالقدر سبب ذلك توهم التعارض بين الشرع المقتضي للتكليف والجزاء والقدر، وقد تقدم أن من أصول السنة في هذا الباب الجمع بين القدر والشَّرع، فإن الله هو مقدر الأقدار وهو مشرِّع الشرائع، فكيف يكون بينهما تعارض؟.

ويتخلص الشخص من الاحتجاج بالقدر بأربعة قواعد:

الأولى: أن يعلم أن علم الله الأزلي محيط بكل شيء، مما كان، ومما سيكون، ومما لم يكن لو كان كيف يكون.

والثَّانية: أن يعلم عنى الله الكامل عن العباد، حيث لا تنفعه طاعة المطيع كما لا تضره معصية العاصي.

والثالثة: أن يعلم أن الله لا يظلم، وقد حرم الظلم على نفسه.

والرَّابعة: أن يعلم أن الله قد أقام الحجة على العباد، بالأمور التي تقدمت الإشارة إليها (ص/ ١٠٧).

ولقد أحسن من قال: ما قضى الله كائن لا محالة *** والشقي الجهول من لام حاله

انظر شفاء العليل (ص/ ٣٥) والاحتجاج بالقدر لابن تيمية (ص/ ١٨) ومجموع الفتاوى (٨/ ١٧٨) والقضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤١٠) والإيمان بالقدر للحمد (ص/ ٨١).

(٢) أي: يكفيك أيها السائل ردا وبيانا لسوء مذهبك أن ما قد اعترضت به من الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي مردود باطل، وأن بطلانه مستقر في فطرة كل عاقل، وأنه يُدرَكُ في البديهة دون نظر أو تأمل. والنقض هو الإبطال والرد، والعذر دَفعُ العاقلِ اللائمةَ عن نفسه بأمرٍ ما، والفطرة الخلقة، والمراد بها ههنا البديهة، وهي قوة يُدرك بها التصور، أو التصديق من غير نظر وكسب. ومن هنا يبدأ المصنف الرد على السائل بعد أن أكمل التأصيلات. انظر شرح الحمد (ص/ ١٤٩) شرح جواب ابن تيمية (ص/ ٣١).

[٥٢] فَأَنْتَ تَعِيبُ الطَّاعِنِينَ جَمِيعَهُمْ عَلَيْكَ وَتَرْمِيهِمْ بِكُلِّ مَذَمَّةِ[(١)]

[٥٣] وَتَنْحَلُ مَنْ وَالَاكَ صَفْوَ مَوَدَّةٍ وَتُبْغِضُ مَنْ ناواك مِنْ كُلِّ فِرْقَةِ[(٢)]

[٥٤] وَحَالُهُمْ فِي كُلِّ قَوْلٍ وَفِعْلَةٍ كَحَالِكَ يَا هَذَا بِأَرْجَحِ حُجَّةِ[(٣)]

(ش)

وهذا -كما تقدم- إلزام ونقض واضح على من اعتذر عن مخالفته ومعاصيه بالقدر.[(٤)]

---

(١) إن مما يُرَدُّ به عليك أيها السائل، وينقض مذهبك أنك لا تعذر الذي يذمك ويظلمك، ويعيبك، بل إنك تضيف إليه العيب، والنقص، وتقابله بما يقابلك به من الذم، والظلم، والعيب حسب قدرتك.

والطاعنون في الشخص: العائبون له، والقادحون فيه، والمذمة من الذم، وهو نقيض المدح، وهو اللوم في الإساءة. انظر شرح الحمد (ص/ ١٥٠) وشرح جواب ابن تيمية (ص/ ٣١).

(٢) أي: أنك أيها المحتج بالقدر على المعاصي تعطي خالص المودة لمن نصرك وأحبك، وتمنح الشنآن كل من ناصبك العداء من أي فرقة كان مع أن هذه الأمور كلها واقعة بالقدر، وقوله: (وتنحل) مأخوذ من النِّحلة، وهي العطية بغير عوض، كالهبة، قال الراغب الأصفهاني: "والنِّحلة: عطية على سبيل التبرع، وهو أخص من الهبة؛ إذ كل هبة نحلة، وليس كل نحلة هبة".

انظر شرح الحمد (ص/ ١٥٠) شرح جواب ابن تيمية (ص/ ٣١) والمفردات (ص/ ٥٠٧).

(٣) أي: حال هؤلاء المبغوضين لك والمعادين لك والذامين لك فيما يقولون ويفعلون كحالك أيها السائل سواء بسواء، وذلك من جهة أنهم إنما يقومون بما يقومون به بقدر الله عز وجل؛ لأن القدر إذا كان حجة لك فَهُوَ حُجَّةٌ لِجَمِيعِ النَّاسِ فَإِنَّهُم كُلَّهُم مُشتَرِكُونَ فِي القَدَرِ. انظر شرح الحمد (ص/ ١٥٠).

(٤) يجب الإنكار على من احتج بالقدر على المعاصي، وفي الصحيحين عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ، فَقَالَ: «أَلَا تُصَلُّونَ؟» فَقُلتُ: يَا رَسُولَ الله إِنَّمَا أَنفُسُنَا بِيَدِ الله، فَإِذَا شَاءَ أَن يَبعَثَنَا بَعَثَنَا، فَانصَرَفَ رَسُولُ الله ﷺ حِينَ قُلتُ لَهُ ذَلِكَ، ثُمَّ سَمِعتُهُ وَهُوَ مُدبِرٌ، يَضرِبُ فَخِذَهُ، وَيَقُولُ ﴿وَكَانَ الإِنسَانُ أَكثَرَ شَيءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤].

وقال ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٨/ ٢٤٤): "هذا الحديث نص في ذم من عارض الأمر بالقدر، فإن قوله: (إنما أنفسنا بيد الله) إلى آخره. استناد إلى القدر في ترك امتثال الأمر، وهي في نفسها كلمة حق، لكن لا تصلح لمعارضة الأمر بل معارضة الأمر فيها من باب الجدل المذموم.

وهذا لا يقدح عليا لكونه كان مجتهدا، ثم رجع إلى ما تبين له من الحق، كما في منهاج السنة (٦/ ٢٩).

فإنه في فطرة كل عاقل: أن من ذمَّك ذَمَمْته، ومن عابك عِبتَه، ومن ظلمك في نفسك أو مَالِك: عاملته معاملة الظَّالم.

فكيف تعذر نفسك إذا عصيت الله، ولا تعذرهم إذا ذموك، أو ظلموك، بل تبغضهم وتذمهم، وتقابلهم على ظلمهم بما تقدر عليه؟! وهذا شَيءٌ كلُّ أحدٍ يعرفه. (١)

فاتضح بهذا: أن المحتجَّ بالقَدَر على المعاصي، كما أنه مخالف للشَّرع والعقل، فهو مخالف للفطرة التي فطر عليها كلّ أحد، بل هو مكابر مستهزئ. (٢)

ثم أعاد هذه المعاني، بذكر أمثلة توضِّح المَقَام، لكونه من أهم المهمات، فقال:

---

(١) ذكر العلماء أنه يجوز للشخص أن يحتج بالقدر في حالتين:

الأولى: أن تنزل المصائب على العبد، كالفقر والمرض، وفقد القريب، وقتل الخطأ، ونحوها فيجوز له أن يحتج بالقدر عند المصيبة، لأن من تمام الرضا الاستسلام لما قدر عليك من المصائب.

والثانية: أن يفعل العبد المعصية وتاب منها، فيجوز له أن يحتج بالقدر بعد التوبة، لأن الأثر المترتب على ذلك قد زال بالتوبة فانمحى به توجه اللوم على المخالفة، وهذه قد ترجع إلى الأولى.

وسرُّ الفرق بين المصيبة والذنب: أن المصيبة ليست من فعل العبد، فإذا أصابته نظر إلى القدر حتى يتسلَّى ويذهب الحزن والألم، والذنب الذي حصلت بعده التوبة يعتبر من المصيبة. انظر شفاء العليل (١٨) حاشية الإسرافيلي على التدمرية (٢/ ٤٧٨) والقضاء والقدر للمحمود (٤٢٣) وقواعد أهل الأثر (٣٨).

(٢) أقرب مثال على بطلان الاحتجاج بالقدر بالفطرة أن يقال: إذا كان معلوما أن الله قد علم وكتب أن فلانا يتزوج امرأة ويطؤها ويولد له، هل يمكن لأحد هنا أن يقول: أنا لا أتزوج ولا أطأ امرأة، فإذا كان الله قدر لي أن يولد لي ولد فسيولد؟ الجواب: لا، وإلا قد عد من المجانين.

قال ابن تيمية: "وإذا ترك العبد ما أمر به متكلا على الكتاب كان ذلك من المكتوب المقدور الذي يصير به شقيا وكان قوله ذلك بمنزلة من يقول: أنا لا آكل ولا أشرب. فإن كان الله قضى بالشبع والري حصل وإلا لم يحصل أو يقول لا أجامع امرأتي فإن كان الله قضى لي بولد فإنه يكون. وكذلك من غلط فترك الدعاء أو ترك الاستعانة والتوكل ظانا أن ذلك من مقامات الخاصة ناظرا إلى القدر فكل هؤلاء جاهلون ضالون".

انظر القضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤١٦) ومجموع الفتاوى (٨/ ٢٨٤).

[إلزام السَّائِل بِلَوَازم كُفريَّة وَقبِيحَة]

(ص)

[٥٥] وَهَبْكَ كَفَفْتَ اللَّوْمَ عَنْ كُلِّ كَافِرٍ ... وَكُلِّ غَوِيٍّ خَارِجٍ عَنْ مَحجَّةِ[١]

[٥٦] فَيَلْزَمُكَ الإِعْرَاضُ عَنْ كُلِّ ظَالِمٍ ... عَلَى النَّاسِ فِي نَفْسٍ وَمَالٍ وَحُرْمَةِ[٢]

[٥٧] فَلَا تَغْضَبَنْ يَوْمًا عَلَى سَافِكٍ دَمًا ... وَلَا سَارِقٍ مَالًا لِصَاحِبِ فَاقَةِ[٣]

[٥٨] وَلَا شَاتِمٍ عِرْضًا مَصُونًا وَإِنْ عَلَا ... وَلَا نَاكِحٍ فَرْجًا عَلَى وَجْهِ غيَّةِ[٤]

[٥٩] وَلَا قَاطِعٍ لِلنَّاسِ نَهْجَ سَبِيلِهِمْ ... وَلَا مُفْسِدٍ فِي الأَرْضِ فِي كُلِّ وجهة[٥]

---

(١) يعني: وافترض أنك كففت اللوم عن كل كافر فلا تلومه على كفره، وكذا كل غويّ خارج عن الطريق السبيل، واللوم هو عذل الإنسان بنسبته إلى ما فيه لوم، والتلاوم: أن يلوم بعضهم بعضاً، واللومة: الملامة، واللائمة الأمر الذي يلام عليه الإنسان، والغي، وهو ضد الرشد، والجهل في الأمر، والانهماك في الباطل ويكون الجهل عن اعتقاد فاسد، والمحجة جادة الطريق مفعلة من الحج وهو القصد.

(٢) فإذا كففت اللوم عن هؤلاء الذين ظلموا أنفسهم بالمعاصي والكفر كما قلت في أبياتك أيها السائل فيلزمك الإعراض عن الذين ظلموا غيرهم واعتدوا على الأنفس بقتل، ومال بسرقة وعرض بهتك حرمته، لأن كلهم بقضاء الله وقدره، والمال: ما مَلَكتَهُ من جميع الأشياء، والحرمة ما لا يحل انتهاكه.

(٣) ويلزمك أيضا ألا تغضب على الذين يسفكون دماء الناس بغير الحق، ولا على الذين يسرقون أموال الفقراء، والفاقة: الفقر والحاجة.

(٤) ويلزمك أيضا ألا تغضب على الذين يشتمون أعراض الناس ولو كان هذا العرض عاليا كعرض النبي ﷺ وعرض أزواجه وأصحابه وآله، ولا يجوز لك أن تغضب أيضا على الزناة الذين استمتعوا بالفروج بدون نكاح شرعي، والعِرض بكسر العين، وسكون الراء موضع القدح من الإنسان، قوله: (مصوناً) من الصَّون، وهو الحفظ، والوقاية، و(الغية) يُقَال هُوَ ولد غية ولد زنيَّة كَمَا يُقَال فِي نقيضه هُوَ ولد رشدة.

(٥) ولا يجوز لك أن تغضب أيضا على الذين يقطعون سبل الناس ولا على الذين يفسدون في الأرض من كل جهة، والنهج الطريق الواضح.

[٦٠] وَلَا شَاهِدٍ بِالزُّورِ إِفْكًا وَفِرْيَةً ... وَلَا قَاذِفٍ لِلْمُحْصَنَاتِ بِزَنْيَةِ(١)

[٦١] وَلَا مُهْلِكٍ لِلْحَرْثِ وَالنَّسْلِ عَامِدًا ... وَلَا حَاكِمٍ لِلْعَالَمِينَ بِرِشْوَةِ(٢)

[٦٢] وَكُفَّ لِسَانَ اللَّوْمِ عَنْ كُلِّ مُفْسِدٍ ... وَلَا تَأْخُذَنْ ذَا جرمة بِعُقُوبَةِ(٣)

[٦٣] وَسَهِّلْ سَبِيلَ الكَاذِبِينَ تَعَمُّدًا ... عَلَى رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ جَاءٍ بِفِرْيَةِ(٤)

[٦٤] وَإِنْ قَصَدُوا إِضْلَالَ مَنْ يَسْتَجِيبُهُمْ ... بِرَوْمِ فَسَادِ النَّوْعِ ثُمَّ الرِّيَاسَةِ(٥)

[٦٥] وَجَادِلْ عَنْ المَلْعُونِ فِرْعَوْنَ إِذْ طَغَى ... فَأُغْرِقَ فِي اليَمِّ انْتِقَامًا بِغَضْبَةِ(٦)

[٦٦] وَكُلَّ كَفُورٍ مُشْرِكٍ بِإِلَهِهِ ... وَآخَرَ طَاغٍ كَافِرٍ بِنُبُوَّةِ

[٦٧] كَعَادٍ ونمرود وَقَوْمٍ لِصَالِحِ ... وَقَوْمٍ لِنُوحٍ ثُمَّ أَصْحَابِ أَيْكَةِ

[٦٨] وَخَاصِمْ لِمُوسَى ثُمَّ سَائِرِ مَنْ أَتَى ... مِنْ الأَنْبِيَاءِ مُحْيِيًا لِلشَّرِيعَةِ

[٦٩] عَلَى كَوْنِهِمْ قَدْ جَاهَدُوا النَّاسَ إِذْ بَغَوْا ... وَنَالُوا مِنْ العَاصِي بَلِيغَ العُقُوبَةِ(٧)

[٧٠] وَإِلَّا فَكُلُّ الخَلْقِ فِي كُلِّ لَفْظَةٍ ... وَلَحْظَةِ عَيْنٍ أَوْ تَحَرُّكِ شَعْرَةِ

---

(١) في نسخة: (بريبة). ولا يجوز لك أن تغضب أيضا على الذين يشهدون الزور كذبا وافتراء ولا على الذين يقذفون المحصنات بأنهن زانيات، والزُّور: الكذب، والإفك كل مصروف عن وجهه الذي يحق أن يكون عليه، والفرية: الكذب، والزنا وطء المرأة من غير عقد شرعي.

(٢) ولا يجوز أيضا أن تغضب على الذين يتلفون الزروع والثمار والمواشي متعمدا، ولا على الذين يحكمون الناس بجور ورشوة.

(٣) فلا تلومن كل مفسد في الأرض، ولا تعاقب من فعل جرما وذنبا.

(٤) وعليك أن تسهِّل سبيل الذين يكذبون على الله تعمدا.

(٥) وإن سعوا في إضلال الناس ومن يجيبهم، ويتابعهم بطلبهم الفساد والإضلال، بنوع من أنواع الفساد وطلب الرئاسة.

(٦) في نسخة: (بغصة)، وهي التي في نسخة الشارح

(٧) أي: وخاصم الأنبياء والذين أحيوا شريعة الرسل على كونهم جاهدوا وقتلوا الناس وعاقبوا العصاة بأشد العقوبة، وقوله: (خاصم لموسى): أي خاصم موسى، واللام زائدة للضرورة.

[٧١] وَبَطْشَةٍ كَفٍّ أَوْ تَخَطِّي قُدَيمَةٍ ... وَكُلِّ حَرَاكٍ بَلْ وَكُلِّ سَكِينَةِ

[٧٢] هُوَ تَحْتَ أَقْدَارِ الإِلَهِ وَحُكْمِهِ ... فَمَا أَنْتَ[١] فِيهَا قَدْ أَتَيْتَ بِحُجَّةِ[٢]

(الشرح)

هذه الإلزامات التي ذكرها الشيخ في غاية القوة والوضوح، يبطل كل واحد منها اعتذار المعتذرين بالأقدار، ومَثَّل بأمثلة كثيرة يعرفها كل أحد، لأن كثرة الأمثلة توضح المعاني وتصور المقالات القبيحة بأشنع صورة، ولأنه لو فرض أنه تأوَّل من التزم بها بعض هذه الأمثلة باحتمالات ضعيفة، لم يكن له سبيل إلى بقيتها.

فالشيخ يقول لهؤلاء المعارضين، المعترضين بأقدار الله على المعاصي: يلزمكم أن تعرضوا عن كل ظالم للناس في دمائهم وأعراضهم وأموالهم، فلا تغضبون على من سفك الدماء، وأخذ الأموال بالغصب والسِّرقة، ولا من شتم الأعراض، ولا على الزُّناة وقطاع الطرق، والمفسدين في الأرض، ولا على قاذف، أو شاهد بالزور، ولا من سعى في الأرض، ليهلك الحرث والنَّسل، ولا على من حكم بالرشوة، وجار في حكمه.[٣]

---

(١) في نسخة: (كما أنت).

(٢) أي: إن لم تفعل ما قلناه من الإنكار على كل من ذكرناه، وتمهيد عذر مَن ذُكِر من العصاة، فالناس كلهم كل الخلق في كل زمان ومكان وفي أقوالهم ولحظاتهم وأقوالهم وتحركاتهم وسكناتهم من بطش كف أو تخطي قديمة تصغير (قدم) هم تحت قضاء الله وقدره، يجري عليهم حكمه بحيث لا يسعهم الاعتراض عليه. فلم تأت إذن بحجة مقنعة، لأنك أنت أبطلتها.

قال ابن عبد البر في التمهيد (١٨/ ١٥): "وقد اجتمعت الأمة أن من أتى ما يستحق الذم عليه فلا بأس بذمه ولا حرج في لومه ومن أتى ما يحمد له فلا بأس بمدحه عليه وحمده".

(٣) وذلك على قول الجبرية لأن المعاقب عندهم هو الفاعل، وهذا اللازم باطل، لأن وجوب الحدود متفق عليه، واللوم والوعيد في الآخرة مصرح بهما في القرآن، فدل على بطلان الملزوم. شرح الطوفي (ص/ ٤٩٥).

بل يجب عندهم كفُّ اللسان عن كل مفسِد معتد على الخلق، بل عليك أن تسهِّل سبيل الكاذبين على ربِّهم، وتعتذر عنهم، وإن سعوا في إضلال الناس. (١)

بل وَجادِل عن أئمة الكفر، كفرعون، وقارون، وهامان، وكل مشرك وكافر، كعاد وثمود، ونمرود، وقوم لوط، وأصحاب الأيكة،(٢) وما أشبههم من الكُفَّار المعاندين.(٣)

بل على قول هؤلاء، عليك أن تخاصم جميع الرُّسل والأنبياء، حيث جاهدوا الناس على الإيمان، وعاقبوا أهل الجرائم؛ لأن الخلق كلَّهم في جميع حركاتهم وسكناتهم، ولفظاتهم ولحظاتهم تحت أقدار الله. (٤)

---

(١) لأن من احتج بالقدر يقال له: إذا كان حجة لك فهو حجة لجميع الناس؛ فإنهم كلهم مشتركون في القدر وحينئذ، فيلزم ألا ينكر على من يظلمه ويشتمه ويأخذ ماله ويفسد حريمه ويضرب عنقه، ويهلك الحرث والنسل وهؤلاء جميعهم كذابون متناقضون؛ فإن أحدهم لا يزال يذم هذا ويبغض هذا، ويخالف هذا حتى إن الذي ينكر عليهم يبغضونه ويعادونه وينكرون عليه.

فإن كان القدر حجة لمن فعل المحرمات وترك الواجبات لزمهم أن لا يذموا أحدا ولا يبغضوا أحدا، ولا يقولوا في أحد: إنه ظالم ولو فعل ما فعل. ومعلوم أن هذا لا يمكن أحدا فعله ولو فعل الناس هذا لهلك العالم، فتبين أن قولهم فاسد في العقل كما أنه كفر في الشرع وأنهم كذابون مفترون في قولهم: إن القدر حجة للعبد. انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٢٦٤) (١٠/ ١٦٤).

(٢) هم قوم شعيب عليه السلام، وسموا أصحاب الأيكة لأنهم أهل شجر وغرس؛ فالأيكة _ إذاً _ اسم جنس لا اسم شخص. انظر شرح جواب ابن تيمية (ص/ ٣٦).

وقوله: (وقوم لوط) هكذا وقع في نسخة الشيخ في الأبيات، والذي ذكره المحقِّق (وقوم نوح).

(٣) وهذا من الكفر الذي اتفق عليه أرباب الملل. مجموع الفتاوى (٨/ ٢٦٥).

(٤) لأنه لو كان القدر حجة للعباد لم يعذب أحد من الخلق لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولو كان القدر حجة لم تقطع يد سارق ولا قتل قاتل ولا أقيم حد على ذي جريمة ولا جوهد في سبيل الله ولا أمر بالمعروف ولا نهي عن المنكر. مجموع الفتاوى (٨/ ٢٦٥).

وهذا القول الفظيع الذي يفضي إلى هذه المكابرات، والمجاهرة بتكذيب الله ورسله وكتبه حَسبُ الناظر لهذا القول: أن يتصور هذه اللوازم التي هي غاية المشاقة لله ولرسله، وفيها فساد الدِّين والدُّنيا والآخرة. (١)

(١) قال الناظم: "فإن الاحتجاج به باطل باتفاق أهل الملل وذوي العقول، وإنما يحتج به على القبائح والمظالم من هو متناقض القول متبع لهواه، كما قال بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري، أي مذهب وافق هواك تمذهبت به... والمحتجون على المعاصي بالقدر أعظم بدعة وأنكر قولا وأقبح طريقا من المنكرين للقدر، فالمكذبون بالقدر من المعتزلة والشيعة وغيرهم المعظمون للأمر والنهي والوعد والوعيد، خير من الذين يرون القدر حجة لمن ترك المأمور وفعل المحظور، كما يوجد ذلك في كثير من المدعين للحقيقة الذين يشهدون القدر، ويعرضون عن الأمر والنهي، من الفقراء والصوفية والعامة وغيرهم، فلا عذر لأحد في ترك مأمور ولا فعل محظور بكون ذلك مقدرا عليه، بل لله الحجة البالغة على خلقه."

انظر منهاج السنة (٣/ ٢٣-٢٤)

[إلزام السَّائِل بِلَوَازم تُنَافِي العَقل]

(ص)

[٧٣] وَهَبْكَ رَفَعْتَ اللَّوْمَ عَنْ كُلِّ فَاعِلٍ ... فِعَالَ رَدَى طَرْدًا لِهذي المَقِيسَةِ

[٧٤] فَهَلْ يُمْكِنُ رَفْعُ المَلَامِ جَمِيعِهِ ... عَنْ النَّاسِ طُرًّا عِنْدَ كُلِّ قَبِيحَةِ؟[١]

[٧٥] وَتَرْكُ عُقُوبَاتِ الَّذِينَ قَدْ اعْتَدَوْا ... وَتَرْكُ الوَرَى الإِنْصَافَ بَيْنَ الرَّعِيَّةِ؟

[٧٦] فَلَا تُضْمَنَنْ نَفْسٌ وَمَالٌ بِمِثْلِهِ ... وَلَا يُعْقَبَنْ عَادٍ بِمِثْلِ الجَرِيمَةِ[٢]

[٧٧] وَهَلْ فِي عُقُولِ النَّاسِ أَوْ فِي طِبَاعِهِمْ ... قَبُولٌ لِقَوْلِ النَّذْلِ: مَا وَجْهُ حِيلَتِي؟[٣]

(ش)

لما ذكر الشَّيخ تلك الإلزامات التي لا محيد لهم عنها، ألجأهم أيضا إلى إلزامات أخر، فقال: فلو فرض وقُدِّر أنك أيها المعتذر بالقدر على المعاصي: رفعت اللوم عن العاملين لمعاصي الله، المتجرئين على محارمه: فهل يمكنك طرد ذلك، وترك عقوبات المعتدين، وترك الحدود عن أهل الجرائم، بحيث لا يضمن القاتل نفسا، ولا الغاضب والمتلف مالا، ولا ينصف الحكَّام بين رعاياهم إذا قالوا وادعوا أنهم معذورون بالقدر؟!.[٤]

---

(١) أي: وافترض وقدِّر أنك رفعت اللوم عن جميع ما تقدم من الذين يفعلون تلك الأفعال القبيحة التي توقع الهلاك طردا ومتابعة لهذا القياس فهل يمكن لك أن ترفع جميع اللوم عن جميع الناس عند كل جريمة.

(٢) أي: وهل يمكن لك أيضا ترك عقوبات المعتدين وترك الإنصاف بين الرعية بحيث لا يضمن القاتل نفسا ولا السارق مالا، ولا يعاقب صاحب الجريمة على حسب جريمته.

(٣) سيشرحه الشارح، وقوله: (النذل): بفتح، فسكون، والنذيل: الخسيس الحقير من الناس، والمراد به السائل، ويشير إلى قول السائل:

إذا مـــا قضى ربيْ بكفـــريْ بـــزعمكم ... ولم يَرضَـــهُ منـــي فـــما وَجْـــهُ حيلتـــي

انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٢٤٥) شورح سنن ابن ماجة للإثيوبي (٢/ ٤٠٦).

(٤) إذا أمكن ذلك فلا يمكن للناس أن يتعايشوا فيما بينهم لأن كل أحد يفعل ما يفعل، ثم يحتج بالقدر.

وهل في عقل أحد أو فطرته، قبول قول الواحد من هؤلاء المجرمين: ما وجه حيلتي وأنا معذور؟ فإني وإن خالفت الشرع فقد وافقت القدر؟ وهل هذا إلا تلاعب محض، وتهكم صرف؟! [١]

ثم قال الشيخ:

(١) قال شيخ الإسلام: "وليس لأحد أن يحتج بالقدر على الذنب باتفاق المسلمين وسائر أهل الملل وسائر العقلاء؛ فإن هذا لو كان مقبولا لأمكن كل أحد أن يفعل ما يخطر له من قتل النفوس وأخذ الأموال وسائر أنواع الفساد في الأرض ويحتج بالقدر. ونفس المحتج بالقدر إذا اعتدي عليه واحتج المعتدي بالقدر لم يقبل منه بل يتناقض وتناقض القول يدل على فساده؛ فالاحتجاج بالقدر معلوم الفساد في بداية العقول".

انظر مجموع الفتاوى (٨/ ١٧٩).

[نَقضُ مَذهَبِ السَّائِلِ بِالوَاقِعِ وَالفِطرَة]

(ص)

[٧٨] وَيَكْفِيكَ نَقْضًا مَا بِجِسْمِ ابْنِ آدَمٍ ... صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَكُلِّ بَهِيمَةِ

[٧٩] مِنْ الأَلَمِ المَقْضِيِّ مِن[١] غَيْرِ حِيلَةٍ ... وَفِيمَا يَشَاءُ اللهُ أَكْمَلُ حِكْمَةِ[٢]

[٨٠] إِذَا كَانَ فِي هَذَا لَهُ حِكْمَةٌ فَمَا ... يُظَنُّ بِخَلْقِ الفِعْلِ ثُمَّ العُقُوبَةِ؟[٣]

---

(١) في نسخة: (في).

(٢) ويكفي ردا على قولك وإبطالاً له ما يقضي بحكمته البالغة الآلام على غير المكلفين من بني آدم ويوجد في جسم ابن آدم في جسم الصبي والمجنون وكذا ما يوجد في جسم البهائم من لألم المقضي عليهم من غير حيلة مع أنهم ليسوا من المكلفين، والله له الحكمة الكاملة فيما يشاء، وهذا استدلال بالطبيعة على بطلان قوله.

ومقصود المصنِّف أن الله قدَّر المسببات عند وجود السبب، فإننا إذا نظرنا في الواقع نجد أنه إذا وجدت أسباب الآلام وجد الألم، وترتَّب أثره، لأن هذا من لوازم الطبيعة الحيوانية، فلا تنفك الطبائع إلا أن تكون على هذه الصفة من حيث الصحة والمرض، والراحة والتعب، والعافية والألم بحسب ما يعرض لتلك الطبيعة من اعتدال وانحراف وقد يكون البلاء على بعضها دون بعض، وفي حال دون حال.

وقوله: (صبي ومجنون): بدل من ابن آدم، وقوله: (وكل بهيمة): معطوف على ابن آدم. والصبي: فعيل من صبا يصبو إذا مال؛ وهو صغير السن؛ لأنه سريع الميل إلى اللهو، ولعدم كمال عقله. والمجنون مَن تستَّر عقله، فلا يدرك المعقولات، والألم: الوجع الشَّديد، وقوله: (المقضي): المقدَّر. وقوله: (من غير حيلة): أي: من غير أن يكون لمن أصيب به اختيار.

انظر شرح الحمد (ص/ ١٦١).

(٣) إذا كانت الحكمة تقتضي أن أسباب الآلام إذا وجدت تولد عنها الآلام وترتب عليها الأسقام فكيف يكون الأمر في خلق الفعل وتقديره ثم ترتّب العقوبة عليه، وذلك من جهة أنه لابد أن يترتب على العمل آثاره، فإن الفعل السيئ سبب في وجود العقوبة، وكله بتقدير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فإنه كان الواقع لا يعذر للمتألم بعد وجود سبب الألم، فكيف يعذر لمن عمل المعصية حتى لا يعاقب عليه، وله الحكمة البالغة.

[٨١] وَكَيْفَ[١] وَمِنْ هَذَا عَذَابٌ مُوَلَّدٌ ... عَنْ الفِعْلِ فِعْلِ العَبْدِ عِنْدَ الطَّبِيعَةِ؟[٢]

[٨٢] كَآكِلِ سُمٍّ أَوْجَبَ المَوْتَ أَكْلُهُ ... وَكُلٌّ بِتَقْدِيرِ لِرَبِّ المَشِيئَةِ[٣]

[٨٣] فَكُفْرُكَ يَا هَذَا كَسُمٍّ أَكَلْتَهُ ... وَتَعْذِيبُ نَارٍ مِثْلُ جُرْعَةِ غصَّةِ[٤]

[٨٤] أَلَسْتَ تَرَى فِي هَذِهِ الدَّارِ مَنْ جَنَى ... يُعَاقَبُ إِمَّا بالقَضا أَوْ بِشِرْعَةِ؟[٥]

[٨٥] وَلَا عُذْرَ لِلْجَانِي بِتَقْدِيرِ خَالِقٍ ... كَذَلِكَ فِي الأُخْرَى بِلَا مَثْنَوِيَّةِ[٦]

(ش)

يعني: أنه يكفيك نقضا لقولك، وإبطالا له: أن الله تعالى يقضي بحكمته الآلام على غير المكلفين، من الصبيان والمجانين والبهائم.

---

(١) في نسخة: (فكيف).

(٢) أي: كيف لا يكون الأمر كذلك ومن ترتب المسبب عن سببه كما هو معلوم بالفطرة العذاب الذي تولَّد من الفعل الطبيعي، الذي قد يفعل الشخص ويهلك به أو يحصل له مرض.

فإنه من المعلوم بالفطرة أن من فعل شيئا يترتَّب عليه أمرا فإنه هو الجاني، ولا يعذر له، فمن أكل السم وتولد منه موته فإنه يلام عليه، ولا يعذر له بأن أكل السم مقدر عليه عند جميع العقلاء، فإذا كان لا يعذر في هذا فكيف يعذر العبد عما يتولد مما يترتب الفعل الشرعي، فإن من فعل المعصية فعليه العقوبة ولا عذر له.

(٣) في نسخة: (البَرِيَّةِ).

(٤) أي: كما أن السم سبب للموت وهي مقدرة عليك، كذلك الكفر سبب للعقوبة وهو مقدر عليك، والغصة التي تحصل بأكل السم.

قال الناظم: "وكما كتب أكل السم وجعله سببا للمرض والموت، فمن أكل السم فإنه يمرض أو يموت. والله قدر وكتب هذا وهذا؛ كذلك من فعل ما نهي عنه من الكفر والفسق والعصيان فإنه يعمل ما كتب عليه وهو مستحق لما كتبه الله من الجزاء لمن عمل ذلك". مجموع الفتاوى (٨/ ٢٦٨).

(٥) أي: ألا ترى أن من فعل جنية وجريمة في هذه الدار الدنيا يعاقب إما بقضاء قدري، وإما بقضاء شرعي، فكفرك كذلك فإذا كفرت أنت تعاقب.

(٦) أي: إذا كان الجاني لا عذر له في الدنيا بحيث يعاقب من أذنب فكذلك الكافر يعاقب في الآخرة، قوله: (بلا مثنوية): أي بلا إشكال، أو بلا فرق بينهما يستثنى.

وهذه الإلزَامات من لوازم الطَّبيعة،[١] فلا تنفك الطَّبائع إلا أن تكون على هذه الصفة، تكون صحيحة ومريضة، ومرتاحة ومتألِّمة، بحسب ما يعرض للطَّبيعة من استقامة وانحراف.[٢]

---

(١) أي: من لوازم ما يجري الله على عباده وأوجده في هذا الكون من الأسباب وغيرها، من حر الصيف، وبرد الشتاء، وحبس المطر والثلج، وألم الحمل والولادة، والسعي في طلب أقواتها. قال ابن القيم في التبيان (ص/ ٦٨): "ومن لوازم الطبيعة الحيوانية الصحة والمرض واختلاف الإرادات والمرادات".

(٢) الآلام والمشاق والمصائب التي تحصل في الكون لله عز وجل حكم عظيمة في إيجادها، فهي إما إحسان ورحمة، وإما عدل وحكمة، وإما إصلاح وتهيئة لخير يحصل بعدها، وإما لدفع ألم هو أصعب منها، وإما لتولدها عن لذات وعن أمر لازم لتلك اللذات، فتكون من لوازم الخير التي إن عُطِّلت ملزوماتها فات بتعطيلها خيرٌ أعظمُ من مفسدة تلك الآلام، وكثيراً ما تكون الآلام أسباباً للصحة لولا تلك الآلام لفاتت. وهذا شأن أكبر أمراض البدن؛ فهذه الحمى فيها من المنافع للأبدان ما لا يعلمه إلا الله، وفيها من إذابة الفضلات، وإنضاج المواد الفَجَّة وإخراجها ما لا يصل إليه دواءٌ غيرها. وكثير من الأمراض إذا عرض لصاحبها الحمى استبشر بها الطبيب. فكم في طلوع الشمس من ألم لمسافر وحاضر، وكم في نزول الغيث والثلوج من أذى، وكم في هذا الحر والبرد والرياح من أذى موجب لأنواع من الآلام لصنوف الحيوانات.

وأعظم لذات الدنيا لذة الأكل والشرب والنكاح واللباس والرياسة، ومعظم آلام أهل الأرض أو كلها ناشئة عنها، ومتولدة منها. بل الكمالات الإنسانية لا تنال إلا بالآلام والمشاق كالعلم، والشجاعة، والزهد، والعفة، والحلم، والمروءة، والصبر، والإحسان. ولهذا قالت العقلاء قاطبة: إن النعيم لا يدرك بالنعيم، وإن الراحة لا تنال بالراحة، وإن مَنْ آثر اللذات فاتته اللذات.

وما ينال الحيوانات غير المكلفة منها فمغمور جدا بالنسبة إلى مصالحها ومنافعها، ولكن لذاتها أضعاف أضعاف آلامها، وما ينالها من المنافع والخيرات أضعاف ما ينالها من الشرور والآلام؛ فأين آلام الحيوان من لذته؟ وأين سقمه من صحته؟ وأين جوعه وعطشه من شبعه وريه وتعبه من راحته؟!

قال ابن القيم: "وأما غير المكلفين من الحيوانات فقد يقال: إنه ما من حيوان إلا ويحصل له من اللذة والخير والنعيم ما هو أعظم مما يحصل له من الألم بأضعاف مضاعفة فإنه يلتذ بأكله وشربه ونومه وحركته وراحته وجماعه الأنثى، وغير ذلك، فنعيمه ولذته أضعاف ألمه". انظر شفاء العليل، (ص/ ٤٩٨-٥٠٠) ومختصر الصواعق (ص/ ٢٣٩) والإيمان بالقدر للحمد (ص/ ١٠٣) وصيد الخاطر (ص/ ٩١-٩٥).

فإذا كانت أسباب الآلام إذا وُجِدَت، تولَّدت عنها الآلام، وترتَّبت عليها الأسقام، كمن أكل سما ترتَّب عليه الهلاك، أو ألقى نفسه في نار أو مهلكة، فكفر الكافرين وإجرام المجرمين بمنزلة من أكل سُمًّا، أو قذف نفسه في نار أو مهلكة، لابد أن يترتب عليه مقتضاه وأثره. (١)

فإذا كنت لا تعذر من أكل سمًّا أو ألقى نفسه في التهلكة، وتنسب هلاكه إلى عمله، فالكفر والمعاصي كذلك، بل أبلغ، لأن آكل السمِّ والملقي نفسه بالهلكة، ربما يعرض بعض العوارض المانعة من الهلاك، بخلاف الكفر وتوابعه، فإن آثاره مترتبة عليه قطعا، إلا إذا رفعها العبد بتوبة نصوح.

---

(١) هذا كلام جميل في الرد على ما يورده كثير من الناس، وهو أنهم يقولون: إذا كانت المعاصي مقدرة من الله، فلماذا يعاقب عليها؟ والجواب من ذلك من وجوه:

الأوَّل: ما ذكره المصنِّف أن العقوبة نتجت من المعصية التي فعلها العبد بمشيئته وقدرته، وهو الله قدر السبب والمسبَّب. والثَّاني: أن القول بأن خلق الفعل مع العقوبة ظلم بمنزلة القول بأن خلق السم وأكله ثم حصول الموت به ظلم، فكما أن هذا سبب للموت، فهذا سبب للعقوبة لا ظلم فيهما.

والثَّالث: أن يقال: إذا كان الله قد علم وكتب أن فلانا سيعصي، وقدر الله سيقع لا محالة كما علمه سبحانه، فهل يقال: إنه مستحق للعقوبة بذلك أم أن الله أخبر أنه لا يعاقب إلا بعد وقوع المعصية منه؟ أم أن الأمر سيان؟، فإذا كان من المقطوع به أن العقاب لا يقع إلا بعد وقوع المعاصي من العباد دل ذلك على أن القدر السابق لا حجة فيه للعاصي.

والرَّابع: أن العقاب على المعاصي يقع، لأن الإنسان يفعلها بإرادته واختياره، ولذلك لا يعاقب على ما ليس من اختياره، فلو كان فلو كان في جسم الإنسان برص أ عيب خلق فيه فإنه لا يستحسن ذمه ولا عقابه على ذلك، فعلم الفرق بين الأمرين وأنه مستقر في فطر العقول.

والخامس: أن المقصود من هذا السؤال إيجاد مبررات الانحراف والعصيان لا غير، وإلا لماذا يركزون على ناحية العاصي فقط؟ فلماذا لا يقال: إذا كانت الطاعة بقدر الله فلماذا يثاب عليها؟.

انظر القضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤٣١) وتوفيق رب البرية (ص/ ٧٦).

ومما يؤيِّد هذا: أنك تشاهد في هذه الدَّار عقوبات الباغين والظالمين والمعتدين، عقوبات يشاهدها كل أحد:

[١] إما عقوبات قدريَّة: يوقعها الله بالمجرمين، كما أهلك الأمم السابقة بالعقوبات المتنوِّعة؛ وكما يشاهده من سبر أحوال الخلق، وتتبع مجرياتهم،(١) وكيف كانت عواقب الباغين والمجرمين أشنع العواقب.(٢)

[٢] وإما عقوبات شرعيَّة: يقتل القاتل، ويقطع يد السَّارق، ويقام الحد بالرجم أو الجلد على الزَّاني، ويجلد الشَّارب للخمر، ويعزَّر(٣) في كثير من المعاصي، وهذه عقوبات قدريَّة شرعيَّة، [إذا وقعت].(٤)

فهل تقول أيها المعتذر على العاصين بالقدر: إن جميع هؤلاء قد ظلمهم الله حيث أوقع بهم هذه العقوبات، وحيث أحلَّ بهم المثلات؟.

---

(١) في بعض النسخة: (ما مجرياتهم).

(٢) قال ابن الجوزي: "فكل ظالم معاقب في العاجل على ظلمه قبل الآجل، وكذلك كل مذنب ذنبًا، وهو معنى قوله تعالى: ﴿مَن يَعمَل سُوءًا يُجزَ بِهِ﴾ [النساء:٢٣]، وربما رأى العاصي سلامة بدنه وماله، فظن أن لا عقوبة، وغفلته عما عوقب به عقوبة، وقد قال الحكماء: المعصية بعد المعصية عقاب المعصية، والحسنة بعد الحسنة ثواب الحسنة. ". انظر صيد الخاطر (ص/ ٦٥).

(٣) في نسخة: (ويعذر).

(٤) قال ابن القيم في الجواب الكافي (ص/ ١١١): "وعقوبات الذنوب نوعان: شرعية، وقدرية، فإذا أقيمت الشرعية رفعت العقوبة القدرية وخففتها، ولا يكاد الرب تعالى يجمع على العبد بين العقوبتين إلا إذا لم يف أحدهما برفع موجب الذنب، ولم يكف في زوال دائه، وإذا عطلت العقوبات الشرعية استحالت قدرية، وربما كانت أشد من الشرعية، وربما كانت دونها، ولكنها تعم، والشرعية تخص، فإن الرب تبارك وتعالى لا يعاقب شرعا إلا من باشر الجناية أو تسبب إليها".

فإن قلت ذلك: فقد بلغت من عداوة الله، وعداوة رسله، ومحاربة الله مبلغا ما بلغه أحد. (١)

وإن رجعت إلى الحق وقلت: إن هذه العقوبات القدريَّة والشَّرعيَّة هي عدل الله بين عباده، وهي حكمته التي وضعها الله موضعها، وجعلها في محلِّها اللائق بها. (٢)

وليس لهؤلاء الجناة المعاقَبين عذر، بل ما أصابهم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير، فالرجوع إلى الحق أحق.

وبذلك وغيره يتضح بطلان الاعتذار بالقدر عن المجرمين، وشبيه بهذا أيضا قول الشيخ:

---

(١) قال شيخ الإسلام: "هَؤُلَاءِ القَومُ إذَا أَصَرُّوا عَلَى هَذَا الِاعتِقَادِ كَانُوا أَكفَرَ مِن اليَهُودِ وَالنَّصَارَى". مجموع الفتاوى (٨/ ٢٦٢).

(٢) قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ٢٦٤): "وسرّ المسألة أنه سبحانه حكيم رحيم، إنما يخلق بحكمة ورحمة، فإذا عذّب من يعذب لحكمة، كان هذا جاريا على مقتضاها، كما يوجد في الدنيا من العقوبات الشرعية والقدرية، من التهذيب والتأديب والزجر والرحمة واللطف، ما يزكّي النفوس، ويطيبها، ويمحّصها، ويخلّصها من شرّها وخبثها".

[أَعمَالُ العِبَادِ خَيرُهَا وَشَرُّهَا تَتَرَتَّبُ عَلَيهَا آثَارُهَا]

(ص)

[٨٦] وَتَقْدِيرُ رَبِّ الخَلْقِ لِلذَّنْبِ مُوجِبٌ ... لِتَقْدِيرِ[١] عُقْبَى الذَّنْبِ إِلَّا بِتَوْبَةِ[٢]

[٨٧] وَمَا كَانَ مِنْ جِنْسِ المَتَابِ لِرَفْعِهِ ... عَوَاقِبَ أَفْعَالِ العِبَادِ الخَبِيثَةِ[٣]

[٨٨] كَخَيْرٍ بِهِ تُمْحَى الذُّنُوبُ وَدَعْوَةٍ ... تُجَابُ مِنْ الجَانِي وَرَبِّ شَفَاعَةِ[٤]

[٨٩] وَتَقْدِيرُهُ لِلْفِعْلِ يَجْلِبُ نِعمَةً[٥] ... كَتَقْدِيرِهِ الأَشْيَاءَ طُرًّا بِعِلَّةِ[٦]

(الشرح)

---

(١) في نسخة: (بتقدير).

(٢) أي: يعني أن الله ـ عز وجل ـ قدَّر أن تكون الذنوب مُسبِّبةً لعواقبها الوخيمة، وعقوباتها الشرعية أو القدرية. إلا بتوبة أو مكفر آخر، وهذا من نعم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

(٣) أي: مثل التوبة ما كان من جنس التوبة في كونها تمنع إنفاذ الوعيد، وترفع العقوبة، وتزيل موجب الذنوب، وقوله: (عواقب): آثار. وقوله: (وأفعال العباد الخبيثة): يعني بها: الذنوب والآثام.

(٤) أي: كعمل خير وصالح تمحى بها الذنوب، ودعوة مقبولة، وصاحب شفاعة، أي: يشفع له، وقوله: (تمحى الذنوب): أي يزول موجبها، وهو العذاب.

(٥) في نسخة: (نِقمَةً) وهي العقوبة.

(٦) أي: أن الله ـ عز وجل ـ إذا قدر الفعل الحسن من الإيمان والطاعة موجب لجلب النعم للعباد، كالآثار الحسنة والحياة الطيبة ودخول الجنة والنجاة من النار، كتقدير الله للأشياء عن أسبابها، وله في ذلك تمام الفضل والنعمة والحكمة؛ إذ هو ـ عز وجل ـ لا يقضي قضاء إلا وله الحكمة البالغة فيه، حتى الذنوب.

قال ابن القيم: "قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] فليس للحسنات سبب إلا مجرد فضل الله ومنته، والأعمال الصالحة وإن كانت أسباب النعم والخيرات فمن وفقه لها وأعانه عليها وشاءها له سواه؟ فالنعم وأسبابها من الله".

انظر مختصر الصواعق (ص/ ٢٧٠).

يعني: كما جعل الله الذنوب والجرائم أسبابا للعقوبات، فقد جعل الله التوبة وأعمال الخير والدَّعوات والشَّفاعات تمحى بها الذنوب وتكشف بها الكروب. (١)

فالله تعالى بحكمته ورحمته جعل أعمال العباد خيرها وشرها تترتب عليها آثارها، وتحصل موجباتها عاجلا وآجلا.

---

(١) الأسباب التي تندفع بها العقوبة، وينتفي بسببها الوعيد عشرة أسباب عرفت بالاستقراء من الكتاب والسنة، وتسمى موانع إنفاذ الوعيد، ذكرها المصنف بقوله: "والمؤمن إذا فعل سيئة فإن عقوبتها تندفع عنه بعشرة أسباب: أن يتوب فيتوب الله عليه فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له. أو يستغفر فيغفر له أو يعمل حسنات تمحوها فإن الحسنات يذهبن السيئات. أو يدعو له إخوانه المؤمنون ويستغفرون له حيا وميتا. أو يهدون له من ثواب أعمالهم ما ينفعه الله به أو يشفع فيه نبيه محمد ﷺ. أو يبتليه الله تعالى في الدنيا بمصائب تكفر عنه أو يبتليه في البرزخ بالصعقة فيكفر بها عنه. أو يبتليه في عرصات القيامة من أهوالها بما يكفر عنه. أو يرحمه أرحم الراحمين. فمن أخطأته هذه العشرة فلا يلومن إلا نفسه كما قال تعالى فيما يروي عنه رسوله ﷺ: (يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه)". وأدلة ذلك معلومة.

والفرق بين الاستغفار والتوبة أن الاستغفار هو سؤال الله المغفرة سواء كان من المذنب لنفسه، أو ما يبذله له إخوانه المسلمون، فإن الله _ تعالى _ قد يغفر له؛ إجابة لدعائه وإن لم يتب؛ وإن كان صاحبه مصراً بقلبه، والتوبة فلا تكون إلا بالإقلاع، وترك الإصرار، ولا تكون إلا من المذنب، وقيل: : إنهما إذا افترقا اجتمعا، فإذا ذكر الاستغفار وحده في سياق دخلت معه التوبة، وإذا ذكرت وحدها شملت الاستغفار؛ فالتوبة تتضمن الاستغفار، والاستغفار يتضمن التوبة،

وقد نظم الشيخ فتح القدسي هذه الأسباب بقوله:

عذاب لظى عن ذي الإساءات ساقط ... بتوب مصيبات وسؤل لمغفرة
وما في قبور هولُ يومِ شفاعة ... وعفوُ إلهٍ زد قصاصا بقنطرة
دعاء وما يهدى له بعد موته ... وصالح أعمال فخذها مقرَّرة

انظر مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٦) (٧/ ٤٨٧-٥٠١) ومنهاج السنة (٤/ ٣٢٥) (٦/ ٢٠٥) والاستقامة (٢/ ١٨٤_١٨٥) وإعلام الموقعين (٤/ ٧٧) وشرح ابن أبي العز (٢/ ٤٥١).

فكم جَلبَت أفعال الخير من نعم؟ وكم دَفعت من نِقم؟.

كذلك أفعال الشرِّ؛ كم حصل بها من عقوبات؟ وكم ترتب عليها من شرور ومصائب؟.[١]

فهذه أمور لابدَّ منها في قدر الله، وفي حكمه الشَّرعي، وحكمه الجزائي الذي يحمد عليه؛ لما فيه من العدل والفضل.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(١) قال شيخ الإسلام: "فإن الله كتب أفعال العباد خيرها وشرها وكتب ما يصيرون إليه من الشقاوة والسعادة. وجعل الأعمال سببا للثواب والعقاب وكتب ذلك كما كتب الأمراض وجعلها سببا للموت". مجموع الفتاوى (٨/ ٢٦٨).

[خَطَأ اعتِذَارِ المجرِمِ بِأنَّ الذّنبَ مُقدَّرٌ عَلَيهِ]

(ص)

[٨٩] وَقَوْلُ حَلِيفِ الشَّرِّ إِنِّي مُقَدَّرٌ ... عَلَيَّ كَقَوْلِ الذِّئْبِ: هذي طَبِيعَتِي[١]

[٩١] فَهَلْ يَرفَعن ذم[٢] المَلُومِ بِأَنَّهُ ... كَذَا طَبْعُهُ أَمْ هَلْ يُقَالُ لِعَثْرَةِ؟

[٩٢] أَمِ الذَّمُّ وَالتَّعْذِيبُ أَوْكَدُ لِلَّذِي ... طَبِيعَتُهُ فِعْلُ الشُّرُورِ الشَّنِيعَةِ؟[٣]

(الأصل)

---

(١) حصل هنا تأخير وتقديم مع نسخة مجموع الفتاوى، فهذا البيت قبل البيت السابق.

أي: قول صاحب الذنب إني مقدر عليَّ الذنوب هو كقول الذئب بعد أن افترس البهائم وأكل بعضها وقتل بعضها الآخر: هذه طبيعتي التي جبلت عليها؛ فلا تلوموني. وهكذا خلقني الله، فلا يقبل منه هذا الاعتذار كما لا يقبل من الجاني بل يقتل، فإذاً أنت لا تعذر بقولك، بل تعذب على فعلك، وإن كان مقدراً عليك، قوله: (حليف الشر): الحليف الملازم للشيء، الذي لا يفارقه، مأخوذ من الحلف وهو اليمين، كأنه حلف ألا يفارقه. انظر شرح جرواب ابن تيمية (ص/ ٤١).

(٢) في نسخة: (فهل ينفعن عذر).

(٣) أي: هل يقبل منه هذا الاعتذار ويرفع عنه اللوم إذا قال: هذا طبعي الذي لا أنفَكُّ عنه؟ أو هل يعفى عنه زلته وجرمه؟ أو أن الذم، واللوم، واستحقاق العذاب إنما هو لمن كانت طبيعته وقوته متوجهة إلى الشرور والمعاصي لأن فعل الشرور طبيعته؟. والعثرة هي الزلة والكبوة، والإقالة هي الصَّفح.

قال الطوفي في شرح جواب ابن تيمية (ص/ ٤٢_٤٣): "وتقرير مضمون الأبيات أن قول القائل: أنا مُقدَّر عليَّ كقول الحيوان الشرير طبعاً كالذئب، وسائر السباع والهوام المؤذية كالحية والعقرب: هذي طبيعتي التي جبلت؛ فلو عُذر الحيوان المذكور بهذا لعذرتَ أنت كما قلتَ.

لكنا اتفقنا على قتل ما هذا طبعه؛ اتقاءَ شره؛ فإذاً لا تعذر أنت بقولك، بل تعذب على فعلك وإن كان مقدوراً عليك، وأنت مجبول عليه، ولأن المطبوع على الشر أولى، وأحق بالذم والتعذيب؛ لكون شره طبيعياً جبلياً غريزياً لازماً لا مفارقاً؛ فاحتجاجك بأن طبعك كذا مؤكد لاستحقاقك اللوم.

واعلم أن هذا إلزام متين يقود ذا العقل السليم إلى الإذعان، والتسليم؛ لأن الحيوانات المؤذية لا قدرة لها على اكتساب طبيعة الشر، وإلا لألقت الحية سُمَّها، وصارت كما كانت في الجنة، بل طبعها الله على حمل السم قهراً، وأمر بقتلها، ولم يعذرها بقضائه عليها، وكذلك الكلام في عصاة العقلاء ولا فرق".

يعني: أن المجرم إذا اعتذر بذلك العذر المردود، وقال: (إن الذنب مقدَّر عليَّ) فهو مثل قول الذئب، والسبع المفترس، ومثل الشِّرِّير: إذا فعل الشرَّ والعدوان والبغي، وقال: (هذه طبيعتي، فلا لوم عليَّ).

فهل يرفع هذا القول عنه الملام والعقاب، أم يكون لومه أشدَّ وعقوبته أوكد؟؛ لأنه عمل العمل القبيح واتصف بالخُلُق القبيح، فكان أغلظ جرما وأشد عقوبة ممن فعل جرما عارضا؛ فإنه يرجى له الرجوع والتوبة بخلاف الشِّرِّير، الذي طبيعته وقوته متوجهة إلى الشُّرور والمعاصي.

ثم ذكر الشيخ ما ينجي العبد من هذا المأزق الحرج،[١] فقال:

---

(١) أي: المضيق الحَرج.

[مَا يُنجِّي العَبدُ مِن المَأزق الحَرِج]

(ص)

[٩٣] فَإِنْ كُنْتَ تَرْجُو أَنْ تُجَابَ بِمَا عَسَى ... يُنْجِّيكَ مِنْ نَارِ الإِلَهِ العَظِيمَةِ

[٩٤] فَدُونَكَ رَبَّ الخَلْقِ فَاقْصِدْهُ ضَارِعًا ... مُرِيدًا لِأَنْ يَهْدِيكَ نَحْوَ الحَقِيقَةِ[(١)]

[٩٥] وَذَلِّلْ قِيَادَ النَّفْسِ لِلْحَقِّ وَاسْمَعَنْ ... وَلَا تَعْصِ مَنْ يَدْعُو لِأَقْوَمِ شِرْعَةِ[(٢)]

[٩٦] وَدَعْ دِينَ ذَا العَادَاتِ لَا تَتْبَعَنَّهُ ... وَعُجْ عَنْ سَبِيلِ الأُمَّةِ الغَضَبِيَّةِ[(٣)]

---

(١) أي: إذا كنت تريد السعادة في الدنيا، والنجاة من النار في الأخرى فاطرق باب ربك ـ جل وعلا ـ وتوجه إليه بصدق، وأسأله أن يلهمك رشدك، وأن يهديك إلى الصراط المستقيم. قال ـ تبارك وتعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [سورة غافر: ٦٠]، ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [سورة العنكبوت: ٦٩].

وقوله: (ترجو): من الرجاء: وهو ظن يقتضي حصول ما فيه مسرة، وقوله: (ينجيك): أي يخلصك، والمقصود بنار الإله: نار جهنم التي أعدها الله لمن عصاه، وقوله: (فدونك): هذا اسم فعل أمر، ومعناه خذ، أو الزم، أو اقصِد. وهذا من باب الإغراء، وهو حض الإنسان، وحمله على الفعل بألفاظ مخصوصة. وقوله: (ضارعاً): من الضراعة، وهي الخضوع، والذلة، والمسكنة. وقوله: (يهديك): هو في الأصل مفتوح الياء، وإنما أسكن لضرورة الشعر. وقوله: (نحو الحقيقة): أي جهة الصوابِ، والحقِّ في نفس الأمر. انظر شرح الحمد (ص/ ١٩٠) شرح جواب ابن تيمية (ص/ ٤٣).

(٢) حصل هنا تأخير وتقديم مع نسخة الفتاوى، والمثبت هنا ما في نسخة الشارح، وفي المقدمة ما في الفتاوى.

أي: صيِّر نفسك ذلولاً خالية من الصعوبة والشماسة، ووطِّنها لأن تنقاد للحق، وأن تقبله ممن قال به، وكن ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وسماع استجابة، وإياك أن تعصي من يدعو لأحسن السبل، وخير الشرائع؛ فذلك مقتضى ما جاء في الكتاب والسنة، وهو النبي ﷺ. شرح الحمد (ص/ ١٩١).

(٣) أي: اترك دين العادات الذي ما أنزل الله به من سلطان مما وجدت عليه آباءك، أو أسلافك، أو مُقَلِّديك؛ فلا تتبعه. وارجع عن طريق المغضوب عليهم؛ فلا تجعل ذلك كله إماماً لك، بل انظر بعقلك نظر باحث عن الهدى، خالٍ من اتباع العناد، والتعصب، والهوى؛ فتكون ـ بذلك ـ جديراً بإصابة الحق، قوله: (عج): أي ارجع ابتعد عنها، وقوله: (الأمة الغضبية): المراد بهم اليهود؛ نسبة إلى غضب الله عليهم.

انظر شرح الحمد (ص/ ١٩٢) شرح جواب ابن تيمية (ص/ ٤٤).

[٩٧] وَمَـا بَـانَ مِـنْ حَـقٍّ فَـلَا تَتْرُكَنَّـهُ ... وَلَا تُعْرِضَـنْ عَـنْ فِكْـرَةٍ مُسْـتَقِيمَةِ(١)

[٩٨] وَمَـنْ ضَـلَّ عَـنْ حَـقٍّ فَـلَا تَقْفُوَنَّـهُ(٢) ... وَزِنْ مَـا عَلَيْـهِ النَّـاسُ بالمعدليَّـةِ(٣)

[٩٩] هُنَالِـكَ تَبْـدُو طَالِعَـاتٌ مِـنْ الهُـدَى ... تُبَشِّرُ(٤) مَـنْ قَـدْ جَـاءَ بِالحَنِيفِيَّـةِ(٥)

[١٠٠] بِمِلَّـةِ إِبْـرَاهِيمَ ذَاكَ إِمَامُنَـا ... وَدِيـنُ رَسُـولِ الله خَـيْرُ البَرِيَّـةِ(٦)

---

(١) أي: ما اتضح لك من هدى فلا تعدل به، ولا تبغ به بدلاً، ولا عنه حولاً، بل تمسك به، وعض عليه بالنواجذ ولا تعرض عن الهدى بعد أن تراه، وتلوح لك أنوارُه، وسبلُه الواضحة.

انظر شرح الحمد (ص/ ١٩١).

(٢) في نسخة: (فلا تعفونه)، وهي التي في نسخة الشارح.

(٣) أي: لا تسر ـ كذلك ـ خلف من ضل عن الهدى؛ من النصارى ـ فتردى، واجعل ميزانك للأمور والأحوال بالعدل والقسط، وذلك باتِّباع ما جاء في الكتاب والسنة؛ فإنهما الميزان العادل، والحق الذي لا مرية فيه، وقوله: (فلا تقفونه) الاقتفاء: اتِّباع القفا، أي لا تتبعنه، وقوله: (بالمعدليَّة) بكسر الدال مأخوذ من العدل، وهو ضد الجور، والمراد به ميزان العدل، وهو الكتاب والسنَّة. انظر شرح الحمد (ص/ ١٩٢).

(٤) في نسخة: (بتبشير)، وهي التي في نسخة الشارح.

(٥) في نسخة: (بالحنفية)، وهي التي في نسخة الشارح.

(٦) ومراده أنه بعد أن تأخذ وتقبل هذه النصائح سترى أمورا من الهداية تبشرك وتخبرك من الذي جاء بالحنفية التي هي ملة إبراهيم، وهو إمام الموحدين، والحنفية هي أيضا دين رسول الله أفضل المخلوقات، وقوله: (طالعات): أي أمور، أو أشياء طالعات، وقوله: (بتبشير): التبشير ههنا هو الإخبار بما يسر، ويبسط بشرة الوجه؛ ذلك أن النفس إذا سُرَّت انتشر الدم فيها انتشار الماء في الشجر، وقوله: (الحنفية) من الحنف وهو ميل عن الضلال إلى الاستقامة بخلاف الجنف؛ فهو ميل عن الاستقامة إلى الضلال، بخلاف الجنف، وهو الميل من الحق إلى الباطل، والانحراف عن الحق، ومنه قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ﴾ [سورة المائدة:٣].

والذي جاء بالحنيفية هو رسول الله ﷺ، وقد صحَّ عنه أحاديث كثيرة من المبشَّرات فيها بيان السعادة والفلاح والنجاة من النار وعقابه لمن آمن بالله ورسوله وكان على طريقته الصحيحة.

انظر شرح الحمد (ص/ ١٩٣).

[١٠١] فَلَا يَقْبَلُ الرَّحْمَنُ دِينًا سِوَى الَّذِي ... بِهِ جَاءَتْ الرسل الكِرَامُ السَّجِيَّةِ(١)

[١٠٢] وَقَدْ جَاءَ هَذَا الحَاشِرُ الخَاتَمُ الَّذِي ... حَوَى كُلَّ خَيْرٍ فِي عُمُومِ الرِّسَالَةِ(٢)

[١٠٣] وَأَخْبَرَ عَنْ رَبِّ العِبَادِ بِأَنَّ مَنْ ... غَدَا عَنْهُ فِي الأُخْرَى بِأَقْبَحِ خَيْبَةِ(٣)

---

(١) أي: لا يقبل الله دينا من الأديان إلا الدين الذي جاءت به الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام وهو عبادة الله وحده لا شريك له، لأنهم الواسطة بين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وبين عباده.

وقوله: (الرسل): جمع رسول، والأصل ضم السين ولكنها أُسكِنَت للضرورة. وقوله: (السجية): الطبيعة، والعادة، والجِبِلَّة. قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [سورة آل عمران:٨٥].

(٢) معنى البيت: أن الأنبياء الكرام ختموا برسالة هذا النبي الخاتم محمد الذي جمع الله به وله من المحاسن والكمالات ما لم يجمع لغيره، واشتملت رسالته على كل خير وهدى، وبركة، وفلاح، وصلاح، وكانت أمته خير أمة أخرجت للناس، ونالت من السناء والعلم ما لم تنله أمة أخرى بفضل الله _ عز وجل _ ثم ببركة هذا النبي الأمي الخاتم _عليه أفضل الصلاة والسلام.

ومعنى الخاتم: أي الذي ختم الله به الرسل، وختم بدينه الأديان. ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [سورة الأحزاب:٤٠].

ومعنى الحاشر: من الحشر، وهو الضم والجمع، فهو الذي يحشر الناس على قدمه، فكأنه بعث؛ ليحشر الناس. وورد في الصحيحين من حديث جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِي أَسمَاءً، أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحمَدُ، وَأَنَا المَاحِي الَّذِي يَمحُو اللهُ بِيَ الكُفرَ، وَأَنَا الحَاشِرُ الَّذِي يُحشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمَيَّ، وَأَنَا العَاقِبُ الَّذِي لَيسَ بَعدَهُ أَحَدٌ». انظر شرح الحمد (ص/ ١٩٦).

(٣) أي: أن هذا النبي أخبر عن ربه ـ جل وعلا ـ أن من اتبعه، ودان بدينه فهو السعيد المهتدي، وأن من كفر به، ودان بغير دينه فهو الشقي الضال الطريد، الذي يكون من الخاسرين في يوم القيامة.

وقوله: (غدا عنه) ذهب عنه وترك وضل وزاغ عنه، قوله: (خيبة): هي الحرمان.

قال الطوفي في كلمة خيبة: "وخيبة رأيناها في الأصل الذي نقلناها منه، وقد قرئ على الشيخ ـ يعني شيخ الإسلام ابن تيمية ـ بحاء مهملة مكسورة، ثم ياء مثناة من أسفل، ثم باء موحدة ـ حيبة ـ من الحُوب، وهو الإثم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴿٢﴾﴾ [سورة النساء:٢].

انظر شرح الحمد (ص/ ١٩٦) شرح جواب ابن تيمية (ص/ ٥٦).

[١٠٤] فهـــذي دِلَالَاتُ العِبَـــادِ لِحَـــائِرِ وَأَمَّـــا هُـــدَاهُ فَهُـــوَ فِعْـــلُ الرُّبُوبَـــةِ[١]

[١٠٥] وَفَقْـدُ الهُـدَى عِنْـدَ الـوَرَى لَا يُفِيـدُ مَـنْ غَـدَا عَنْـهُ بَـلْ يَجْـرِي[٢] بِـلَا وَجْـهِ حُجَّـةِ[٣]

(الشرح)

هذه نصائح نفيسة من نصائح الشَّيخ، مسندة إلى الكتاب والسنة، يقول: إذا كنت -أيها العبد- تريد نجاتك من عذاب الله والفوز بثوابه فاقصد ربك، متضرعا له آناء الليل والنهار، واسأله أن يهديك إلى الصراط المستقيم، ووطِّن نفسك للانقياد للحقِّ، واقبله ممن قاله؛ وكن ممن يسمعون القول فيتَّبعون أحسنه. [٤]

ودع عنك دين العادات، واقتداء بأهل الغضب والضلال، وأكثِر من التدبر لكتاب الله وسنة نبيه [ﷺ]؛ ثم ما بان لك من الحق فاتَّبعه غير مبال بخلاف المخالفين.

---

(١) أي: أن ما مضى ذكره في الأبيات من البينات والنصائح، والتفاصيل التي يحصل بها الفرقان بين الحق والباطل، والحث على الانقياد، والتسليم، وترك الاعتراض ـ هو كل ما بأيدينا من عمل، وهي الهداية التي يملكها العباد للحائر؛ فيرشدونه به إلى طريق السلامة، وهي هداية البيان والإرشاد، وأما هداية التوفيق والإلهام فهي من أفعاله تعالى الربوبية لا يشاركه فيها أحد. شرح الحمد (ص/ ١٩٧).

(٢) في نسخة: (يجزي).

(٣) يعني أن من فقد الهدى تنكَّب الصراط، وهام على وجهه، وسار على غير برهان.

قال ابن تيمية: "وإنما المقصود هنا التنبيه على هذا الأصل، وهو أن من أعرض عن هدى الله علمًا وعملًا، فإنه لا يحصل له مطلوب ولا ينجو من مرهوب، بل يلحقه من المرهوب أعظم مما فر منه، ويفوته من المطلوب أعظم مما رغب فيه. وأما المتبعون لهداه فإنهم على هدى من ربهم، وهم المفلحون الذين أدركوا المطلوب، ونجوا من المرهوب". انظر بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٥٦).

(٤) وفي هذا الأبيات بيان الطريقة الصحيحة في السلامة من معارضة الشرع بالقدر، وتوضيح ذلك، وهو جواب عن قول السائل في أوَّل أبياته:

أيـــا علـــماءَ الـــدين ذمِّـــيُّ ديـــنكم تحـــيَّرَ دُلُّـــوه بأوضـــحِ حجـــةِ

انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٢٤٥ - ٢٥٥).

واجعل كتاب الله وسنة نبيه [ﷺ] نصب عينيك، وزن بهما أحوالك وأحوال غيرك؛ فإنهما الميزان العادل غير العائل، فإنك إذا فعلت ذلك حصلت لك تباشير الخير، وأمارات السعادة.

واتبع ملة إبراهيم حنيفا، مائلا عن جميع الأديان والبدع، إلى دين محمد ﷺ؛ فإن الله لا يقبل من أحد دينا سوى الدِّين الذي ارتضاه لرسله وأتباعهم، حتى ختمهم بإمامهم وسيدهم محمد ﷺ الذي جمع الله به.

وله من المحاسن والكمالات: ما لم تجتمع في غيره، وقد أخبر عن ربِّه أن من اتبعه فهو المهتدي السَّعيد، ومن تولَّى عنه فهو الضَّال الطَّريد. (١)

---

(١) قال شيخ الإسلام: "فهدى الله الناس ببركة نبوة محمد ﷺ، وبما جاء به من البينات والهدى، هداية جلت عن وصف الواصفين، وفاقت معرفة العارفين، حتى حصل لأمته المؤمنين عموما، ولأولي العلم منهم خصوصا، من العلم النافع، والعمل الصالح، والأخلاق العظيمة، والسنن المستقيمة، ما لو جمعت حكمة سائر الأمم، علما وعملا، الخالصة من كل شوب، إلى الحكمة التي بعث بها، لتفاوتا تفاوتا يمنع معرفة قدر النسبة بينهما، فلله الحمد كما يحب ربنا ويرضى".

وقال ابن القيم وهو يثني على الصحابة: "فإنهم وإن كانوا أميين قد بعث الله فيهم رسوله زكاهم وعلمهم الكتاب والحكمة، وفضلهم في العلم والهدى، والمعارف الإلهية، والعلوم النافعة المكملة للنفوس على جميع الأمم، فلم تبق أمة من الأمم تدانيهم في فضلهم وعلومهم وأعمالهم ومعارفهم، فلو قيس ما عند جميع الأمم من معرفة وعلم وهدى وبصيرة إلى ما عندهم لم يظهر له نسبة إليه بوجه ما، وإن كان غيرهم من الأمم أعلم بالحساب والهندسة، والكم المتصل والكم المنفصل، والنبض والقارورة والبول والقسطة، ووزن الأنهار ونقوش الحيطان، ووضع الآلات العجيبة، وصناعة الكيمياء، وعلم الفلاحة، وعلم الهيئة وتسيير الكواكب، وعلم الموسيقى والألحان، وغير ذلك من العلوم التي هي بين علم لا ينفع، وبين ظنون كاذبة، وبين علم نفعه في العاجلة وليس من زاد المعاد".

انظر اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٧٥) وهداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى (٢/ ٤٤٢) ونقض المنطق (ص٨).

ثم قال: وهذا الذي بيَنتُه في هذه الأبيات؛ فيه الدلالة للحيران والتفاصيل التي يحصل بها الفرقان، والهداية بيد الله؛ لكنه من أقبل على ربِّه[١] صادقا، وعمل بأسباب الهداية، فلابدَّ أن يقبله الله، ويسلك به الصراط المستقيم.[٢]

---

(١) في نسخة: (على الله).

(٢) الهداية هي العلم بالحق مع قصده وإيثاره على غيره، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: الهداية العامَّة لكل أحد بحسب حاله، وهي هداية الخلائق إلى مصالحها، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه (٥٠)].

والثَّاني: هداية الدَّلالة والإرشاد والبيان، وهي للأنبياء والعلماء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى (٥٢)]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة (٢٤)].

والثالث: هداية التَّوفيق والإلهام، وهي الهداية المستلزمة للاهتداء فلا يتخلف عنها، وهي خاصَّة بالله جَلَّ وَعَلَا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ [التغابن (١١)]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص (٥٦)]. وهذه تنكرها المعتزلة والقدرية.

والرابع: هداية الآخرة، أي: التي تحصل في الآخرة، وهي هداية أهل الجنَّة إلى الجنَّة، وأهل النار إلى النَّار، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف (٤٣)]، وقوله تعالى: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ (٢٢) مِنْ دُونِ اللهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات (٢٣)].

انظر مجموع الفتاوى (١٤/ ٢٢٢-٢٢٣) ومفتاح دار السَّعادة (١/ ٨٦) وبدائع الفوائد لابن القيم (١/ ٣٥-٣٧) والفتاوى الكبرى لابن تيمية (١/ ٤٢٢)، والغريب للراغب الأصفهاني، والتعريفات الاعتقادية (ص/ ٣٤٢). ولوائح الأنوار السنية للسفاريني (١/ ١٦٧).

[احتِجَاجُ المحتَجّ بِتَقدِيرِ الرّبِّ يَزِيدُه عَذَابًا]

(ص)

[١٠٦] وَحُجَّةُ مُحْتَجٍّ بِتَقْدِيرِ رَبِّهِ يَزِيدُ[١] عَذَابًا كَاحْتِجَاجِ مَرِيضَةِ[٢]

(ش)

(١) في نسخة: (تزيد)

(٢) إذا احتج الشخص بتقدير ربه ولم يترك المعاصي فإن هذا الاحتجاج يزيده عذابا، قوله: (وحجة محتج): أي اعتذار المذنب، واحتجاجه بكون الذنوب مقدرة عليه. وقوله: (تزيد عذاباً): أي تضاعفه؛ لأنه لم يبادر إلى التوبة، وتكفير الذنب، وإنما احتج بالقدر، وسوَّغ لنفسه الاستمرار على الذنوب.

وأما قوله: (كَاحتِجَاجِ مَرِيضَةِ) فقد قال الطوفي: "لا أعلم مراده".

وقال المحقق الحمد: "ولعل المراد بقوله: (كاحتجاج مريضة) أحد معنيين:

الأول: أن هذا المحتج بالقدر احتج على فعل الذنوب بكونها مقدرة عليه؛ فجعلها من جنس تقدير المرض عليه؛ فجعل هذا المحتج التقديرين سواءاً، حيث عدهما من باب المصائب مع أن التقديرين مختلفان؛ فالأول من باب المعائب، والثاني من باب المصائب، والاحتجاجُ بالقدر _ كما مر _ إنما يكون على المصائب لا المعائب. فيكون معنى البيت: أن احتجاج هذا المحتج بالقدر على فعل الذنوب بكونها مقدرة عليه، وعدَّه ذلك من باب تقدير المرض على المريض من جهة كونه لا يَدَ لَه في ذلك، ولا قدرة له على دفعه _ يضاعِفُ عقوبتَه، ويزيد في عذابه وشقائه؛ لأنه سوَّغ لنفسه فعل الذنوب التي يفعلها بإرادته وقدرته، وجعلها من جنس الأمراض التي تصيبه من غير إرادته؛ فسوَّى بين المعائب، والمصائب. وقد قال المؤلف (مريضة) ولم يقل: مريض لمراعاة القافية والروي.

المعنى الثاني: أن حال المذنب المحتج بكون الذنوب مقدرة عليه، مع تركه الأخذَ بأسباب النجاة، وبما يزيل أثر الذنوب من الندم، والإقلاع، والتوبة، والعمل الصالح _ هو كحال المريض الذي يدع العلاج، ولا يأخذ بأسباب الشفاء بحجة أن الله قد قدَّرَ عليه المرض؛ فلا داعيَ إذاً للعلاج _بزعمه_.فما النتيجة إذاً؟ النتيجة زيادة علته، وتفاقم مرضه، واستبانة جهله وسفهه، واختلال عقله.

وهذا المعنى قد يكون مراداً؛ لأن بين أمراض الأبدان والقلوب تشابهاً من بعض الأوجه؛ فكما أن الأبدان تعتل بسائر الأمراض والعلل المتنوعة؛ فتضعف، وربما تهلك _ فكذلك القلوب؛ فهي تمرض بالنفاق، والذنوب، وسائر الشبهات والشهوات". انظر شرح الحمد (ص/ ١٩٨) وشرح الطوفي (ص ٥٨).

وذلك لأنه عَمِل في الحقيقة جُرمَين، بل ثلاثة: (١)

أحدهما: فعله للذنب.

ثانيا: احتجاجه عليه بالقدر، وهو كذب؛ فإن مضمون الاحتجاج بالقدر؛ يعني: أن الله اضطره وألجأه إليه، وأكرهه عليه، وهو لا يريد الذَّنب، وهو كذب صريح؛ فإن الله مكَّنه من الترك، بل فتح له كل باب يصده عن الذَّنب؛ وقد أبتْ نفسه الأمارة بالسُّوء إلا أن توقعه في الذَّنب، فالملام عليه لا على ربِّه.

ثالثا: أنه بهذا الاعتذار، يُمهِّد لنفسه الإصرار على الذُّنوب، والإقامة على ما يسخط علام الغيوب، فإن هذا الاعتذار يُهوِّن عليه كل ذنب، كما هو مشاهد. (٢)

---

(١) الذين يحتجون بالقدر على أقسام: معاند يضرب الشرع بالقدر ويعارض بينهما زندقة، فهذا من جنس إبليس، والثاني: مبتدع ضال مخالف بأصول الفاسدة، وهم الجبرية. والثالث: عاص صاحب هوى، يحتج بالقدر لا للمعارضة ولكن ليخرج من اللوم، فلا يبدَّع. توفيق رب البرية (ص/ ٢٤٣).

(٢) ادَّعى بعضهم بأن أبانا آدم عليه السلام احتج بالقدر، واستدلوا بما ورد في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خَيَّبْتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ، فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى، اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ، أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟) فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى».

وقد خاض الناس في هذا الحديث، وكثير من القدرية أنكروه، والجبرية احتجت به على باطل، وأهل العلم أجابوا عنه بأجوبة كثيرة أكثرها غير صحيحة، والجواب الصحيح أن يقال: إن آدم لم يحتج بالقضاء والقدر على الذنب، لأنه باطل، وهو أعلم بربه وبذنبه، وموسى لم يلم آدم على الذنب، لأنه يعلم أن آدم استغفر ربه وتاب، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، وإنما وقع اللوم على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم بالقدر على المصيبة، لا على الخطيئة، وقد تقدم أنه يجوز الاحتجاج بالقدر عند المصائب لا عند المعائب. انظر حاشية الإسرافيلي على التدمرية (٢/ ٤٧٨) وشفاء العليل (ص/ ١٨) ومنهاج السنة (٣/ ٨١) والاقتضاء (٢/ ٤٤٨) والقضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤٢٢) والإيمان بالقدر (ص/ ٨٦).

[أَجوبَةُ أَهلِ السُّنَّة عَن الأَمرِ بالرِّضَا بِالقَضَاءِ] (١)

(ص)

[١٠٧] وَأَمَّا رِضَانَا بِالقَضَاءِ فَإِنَّمَا ... أُمِرْنَا بِأَنْ نَرْضَى بِمِثْلِ المُصِيبَةِ

[١٠٨] كَسَقَمٍ وَفَقْرٍ ثُمَّ ذُلٍّ وَغُرْبَةٍ ... وَمَا كَانَ مِنْ مُؤْذٍ بِدُونِ جَرِيمَةِ

[١٠٩] فَأَمَّا الأَفَاعِيلُ الَّتِي كُرِهَتْ لَنَا ... فَلا نَصَّ يَأتِي فِي رِضَاهَا بِطَاعَةِ (٢)

[١١٠] وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أُولِي العِلْمِ لَا رِضًا ... بِفِعْلِ المَعَاصِي وَالذُّنُوبِ الكَبِيرَةِ

[١١١] فَإِنَّ إِلَهَ الخَلقِ لَمْ يَرضَهَا لَنَا ... فَلَا نَرْتَضِي مَسْخُوطَةً لِمَشِيئَةِ (٣)

[١١٢] وَقَالَ فَرِيقٌ نَرْتَضِي بِقَضَائِهِ ... وَلَا نَرْتَضِي المَقْضِيَّ أَقْبَحَ خَصْلَةِ (٤)

---

(١) هذه الأبيات جواب عن قول السَّائل المتقدِّم:

قضى بضلالي ثم قال: ارضَ بالقضا ... فما أنا راضٍ بالذي فيه شقوتي

فإن كنت بالمقضيِّ -ياقومُ- راضيًا ... فَرَبِّيَ لا يرضى بشؤمٍ بليَّتي

وهل ليْ رضا ما ليس يرضاه سيدي ... فقد حِرْتُ دُلوني على كشف حيرتي

انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٨/ ٢٤٥ - ٢٥٥).

(٢) أي: أن رضانا بالقضاء إنما يكون بالمصائب كالسقم وغيره من المصائب التي ذكرها، لأنه لا اختيار لنا فيها، وأما الكفر والمعاصي التي كرهت لنا فلا دليل يأمرنا برضاها، وقوله: (المصيبة): هي ما لحق الآدمي من مكروه، وسيأتي تعريفها، وقوله: (كسقم): السقم المرض. وقوله: (وفقر): الفقر عدم المال، وهو مأخوذ من فقار الظهر، كأن مَن عدم المال انكسر فقاره. وقوله: (الذُّل): ضد العز. وقوله: (الغُربة): البعد عن الوطن. وقوله: (الأفاعيل): واحدها فعل، وقوله: (فلا نص): النص هو الدليل النقلي الذي لا يحتمل سوى مدلول واحد.

انظر شرح الحمد (ص/ ٢٠٢) وشرح الطوفي (ص/ ٤٥٥). وفي نسخة: (بغير جريمة).

(٣) معناه: أن بعض أهل العلم من أهل السنَّة يقولون: نحن لا نرتضي بالكفر والمعاصي من الكبائر وغيرها، لأن الله لم يرض لنا بذلك، ففعل الكفر والمعاصي ليس مرضيا لله، فلا يجوز أن نرتضي بما كان مسخوطا لكون الله شاء، لأن الدين ليس موافقة المشيئة، بل هو بما شرع لنا من محبوباته ومرضاته.

(٤) معناه: أن طائفة من أهل العلم فرَّقوا بين القضاء والمقضي، فقالوا نرتضيه بقضائه الذي هو فعله ووصفه، ولا نرتضي المقضي القبيح من الكفر والمعاصي. شرح الطوفي (ص/ ٤٥٧).

[١١٣] وَقَـــالَ فَرِيـــقٌ نَرْتَضِي بِإِضَـــافَةٍ ... إِلَيْـــهِ وَمَـــا فِينَـــا فَنُلْقِـــي بِسَـــخْطَةِ

[١١٤] كَـــمَا أَنَّهَـــا لِلـــرَّبِّ خَلْـــقٌ وَإِنَّهَـــا ... لِمَخْلُوقِـــهِ كســـبٌ[١] كَفِعْـــلِ الغَرِيـــزَةِ

[١١٥] فَنَرْضَى مِنْ الوَجْـهِ الَّـذِي هُـوَ خَلْقُـهُ ... وَنَسْـخَطُ مِـنْ وَجْـهِ اكْتِسَـابِ الخَطِيئَـةِ[٢]

(الشرح)

يعني: إذا أورد المورد علينا: أنه يجب الرِّضا بقضاء الله، يعني: والمعاصي من قضائه[٣] فقد أجاب الشَّيخ بأربعة أجوبة كل واحد منها كافٍ شافٍ، فكيف إذا اجتمعت؟.[٤]

---

(١) في مجموع الفتاوى: (لمخلوقةٍ ليست كفعل الغريزةِ).

(٢) في نسخة: (بحيلة) وهي التي في نسخة الشارح.

معناه أن طائفة من أهل العلم قالوا: المقدورات لها وجهان: وجه يرضى بها، وهو إضافتها إلى الله خلقا ومشيئة، لأنه قدره، ولا يقدر إلا ما فيه حكمة. ووجه فيه تفصيل، وهو تعليقها بالعبد، فما كان منها من القبائح من الكفر والمعاصي فلا نرتضي به، وذلك لأن الأفعال من الله خلقا، ومن العبد كسبا، فنرضى باعتبار الأول، ولا نرضى بالثاني إذا كان من الكفر والمعاصي والخطايا.

قال الناظم في منهاج السنة (٣/ ٢٠٩): "وقد أجاب بعضهم بجواب آخر: أنا نرضى بها من جهة كونها خلقا، ونسخطها من جهة كونها كسبا. وهذا يرجع إلى الجواب [الثاني بحسب ترتيب الناظم هنا]، لكن إثبات الكسب إذا لم يجعل العبد فاعلا – فيه كلام قد ذكر في غير هذا الموضع.

فالذين جعلوا العبد كاسبا غير فاعل من أتباع الجهم [بن صفوان] وحسين النجار، وأبي الحسن [الأشعري] وغيرهم، كلامهم متناقض؛ ولهذا لم يمكنهم أن يذكروا في بيان هذا الكسب والفرق بينه وبين الفعل كلاما معقولا".

(٣) القضاء مصدر يطلق على الفعل وعلى المفعول، فإذا أطلق على الفعل أريد به فعل الله سبحانه، وإذا أطلق على المفعول أريد به: المقضي المنفصل البائن عن الله سبحانه، وهو المراد به هنا، والمعاصي منه.

انظر القضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤٤٠) وقواعد أهل الأثر في الإيمان بالقدر (ص/ ١١٩).

(٤) قال ابن القيم: "وهذه الأجوبة لا يتمشى شيء منها على أصول من يجعل محبة الرب تعالى ورضاه ومشيئته واحدة، كما هو أحد قولي الأشعري، وأكثر أتباعه.". مدارج السالكين (٢/ ١٨٧).

أحدها: أن الذي أُمِرنا أن نرضى به المصَائب دون المعَائب،[١] فإذا أصبنا بمرض أو فقر، أو نحوهما من حصول مكروه، أو فقد محبوب فيجب علينا الصبر على ذلك.[٢]

واختلف في وُجُوبِ الرِّضَا، والصحيح: استحبابه؛ لأنه لم يثبت ورود الأمر به على وجه الوجوب؛ ولتعذره على أكثر النفوس؛ لأن الصبر: حبس النفس عن التسخُّط، واللسان عن الشَّكوى، والأعضاء عن عملها بمقتضى السُّخط، من نتف الشَّعر، وشقِّ الجيوب، وحثو التُّراب على الرءوس ونحوها، وذلك واجب مقدور.[٣]

---

(١) حاصل هذا الجواب أننا لَا نُسَلِّمُ بِأَنَّ الرِّضَا وَاجِبٌ بِكُلِّ الْمَقْضِيَّاتِ كما قال الناظم، وذلك لأنه لم يقم دليل من الكتاب ولا السنة ولا الإجماع على جواز الرضا بكل قضاء، فضلا عن وجوبه واستحبابه، والله قد أخبر بأنه لا يرضى بأمور مع أنها مخلوقة له، بل يكرهها ويمقتها، كالكفر والمعاصي.

ولكن أمرنا أمر استحباب لا أمر وجوب أن نرضى بما قدره الله علينا من المصائب، وَأَمَّا الرِّضَا بِكُلِّ مَا يَخْلُقُهُ الله وَيُقَدِّرُهُ فَلَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ، وَلَا قَالَهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ.

انظر منهاج السنة (٣/ ٢٠٣) ومدارج السالكين (٢/ ١٨٦).

(٢) المصائب جمع مصيبة، وهي: كل ما يؤلم من هم، أو حزن، أو أذى في مال أو عرض، أو جسد، أو غير ذلك، وعند حصول المصائب فإن الله أوجب الصبر على ذلك للأدلة الكثيرة الواردة في ذلك.

قال شيخ الإسلام: "فَالسَّعِيدُ يَستَغفِرُ مِن المعائب وَيَصبِرُ عَلَى المَصَائِبِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۡبِكَ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾ [سورة غافر:٥٥]، وَالشَّقِيُّ يَجزَعُ عِندَ المَصَائِبِ وَيَحتَجُّ بِالقَدَرِ عَلَى المعائب". مجموع الفتاوى (٨/ ٤٥٤) (١٠/ ٦٥٨).

(٣) أي: ترك هذه الأفعال ونحوها والصبر على المصائب واجب مقدور لكل أحد، وقد ورد في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ مِنَّا مَن ضَرَبَ الخُدُودَ، أَو شَقَّ الجُيُوبَ، أَو دَعَا بِدَعوَى الجَاهِلِيَّةِ».

وهذا ترجيح ابن تيمية وابن القيم وغيرهما من المحققين، وهو قول أكثر العلماء أنه مستحب لأن الله أثنى عَلَى أَهْلِ الرِّضَا، وإنما المأمور به من الشريعة هو الذي يجب الرضا به، لأنه من لوازم الإسلام. وقع في بعض النسخ: (لم يثبت وجوب الأمر به). انظر منهاج السنة (٣/ ٢٠٤).

وأما الرِّضا -الذي هو مع ذلك: طمأنينة القلب عند المصيبة، وألا يكون فيه تمنِّي أنها ما كانت- فهذا صعب جدا على أكثر الخلق، فلهذا لم يوجبه الله ولا رسوله، وإنما هو من الدرجات العالية، وهو مأمور به أمر استحباب. (١)

وأما الرضا بالذنوب والمعائب، فلم نؤمر بالرضا بها، ولم يأت نص صحيح أو ضعيف في الأمر بها، فأين هذا من ذاك؟!. (٢)

---

(١) هذا لا ينافي الحزن ودمع العين والبكاء السالم من التضجر، لأنه لا علاقة لها بالتعامل مع القدر، إذ ليس المراد الفرح بالمصيبة كما يظنه بعض الناس، وقد حصلت للنبي ﷺ نحو هذا، وهو أكمل الراضين بالقدر، فقد ثبت في الصحيحين من حديث أنس أنه لما مات ولده ﷺ إبراهيم ذرفت عيناه، وقال: «إِنَّ العَينَ تَدمَعُ، وَالقَلبَ يَحزَنُ، وَلاَ نَقُولُ إِلَّا مَا يَرضَى رَبُّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبرَاهِيمُ لَمحزُونُونَ».

ولما لم يستطع بعضهم الجمع بين الرحمة والرضا ظن أن بينهما منافاة، حتى ذكر عن الفضيل بن عياض أنه ضحك يوم موت ابنه علي، فسئل عن ذلك فقال: إن الله تعالى قضى بقضاء فأحببت أن أرضى بقضائه. وهدي رسول الله ﷺ أكمل وأفضل، فإنه جمع بين الرضا بقضاء الله تعالى وبين رحمة الطفل.

قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ٢٧٨): "فإن قيل: فكيف يجتمع الرضا بالقضاء بالمصائب مع شدة الكراهة والنفرة منها؟ وكيف يكلف العبد أن يرضى بما هو مؤلم له وهو كاره له وإلا لم يقتض الكراهة والبغض المضاد للرضا واجتماع الضدين محال؟ قيل: الشيء قد يكون محبوبا مرضيا من جهة ومكروها من جهة أخرى كشرب الدواء النافع الكريه فإن المريض يرضى به مع شدة كراهته له وكصوم اليوم الشديد الحر فإن الصائم يرضى به مع شدة كراهته له وكالجهاد للأعداء قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيكُمُ القِتَالُ وَهُوَ كُرهٌ لَكُم وَعَسَى أَن تَكرَهُوا شَيئاً وَهُوَ خَيرٌ لَكُم﴾ فالمجاهد المخلص يعلم أن القتال خير له فرضي به وهو يكرهه لما فيه من التعرض لإتلاف النفس وألمها ومفارقة المحبوب ومتى قوي الرضا بالشيء وتمكن انقلبت كراهته محبة وإن لم يخل من الألم فالألم بالشيء لا ينافي الرضا به، وكراهته من وجه لا ينافي محبته وإرادته والرضا به من وجه آخر". انظر تحفة الودود (ص٨٤) وزاد المعاد (١/ ٤٠٨) والمستدرك على مجموع الفتاوى (١/ ١٤٦).

(٢) أي: بينهما فرق شاسع، وذلك لأن المعائب والذنوب فالعبد مأمور بسخطها. ومنهي عن الرضا بها.

قال ابن القيم في المدارج (٢/ ١٨٦): "فقالت طائفة: لم يقم دليل من الكتاب ولا السنة ولا الإجماع على جواز الرضا بكل قضاء، فضلا عن وجوبه واستحبابه، فأين أمر الله عباده أو رسوله: أن يرضوا بكل ما قضاه الله وقدره؟".

الجواب الثاني: ما قاله طائفة من أهل العلم: أن الله لم يرض لنا أن نكفر ونعصي، فعلينا أن نوافق ربنا في رضاه وسخطه، قال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ﴾ [سورة الزمر: ٧].

فالذِّين موافقة ربنا في كراهة الكفر والفسوق والعصيان، مع تركها، وموافقته في محبة الشكر والإيمان والطاعة لنا، مع فعلها. (١)

---

(١) خلاصة هذا الجواب مبني على التفرقة بين الإرادتين الكونية والشرعيَّة، وهو أن يقال: نحن نطيع ربنا فيما أمرنا وأراده شرعيا لا كونيا، وهو أخبرنا أنه لم يرض بالمعاصي وإن أراده كونا، فلا يجوز لنا إذن الرضا به، لأن الإرادة الكونية شيء، والرضا شيء آخر، وهذا هو قول أهل السنة.

وهنا مسألة عظيمة، تخبط فيها أهل البدع، وهي هل يرضى سبحانه ما قضى به من الكفر والفسوق والعصيان بوجه من الوجوه؟.

فأهل السنة يقولون: لا يرضى بها، ولكن من لم يفرق بين الإرادتين يتخبط في هذا.

فالأشاعرة يقولون: إنه يرضى بها، ولكن لا على وجه التخصيص بل يقال: يرضى بكل ما خلقه وقضاه وقدره ولا نفرد من ذلك الأمور المذمومة كما يقال هو رب كل شيء ولا يقال: رب كذا وكذا للأشياء الحقيرة الخسيسة، وهذا تصريح منهم بأنه راض بها في نفس الأمر وإنما امتنع الإطلاق أدبا واحتراما فقط، وهذا هو حقيقة قول الجبر.

وهذا الأصل من أعظم ما غلط فيه كثير من مثبتي القدر وغلطهم فيه يوازن غلط النفاة في إنكار القدر أو هو أقبح منه، وبه وتسلط عليهم النفاة وتمادوا على قبح قولهم وأعظموا الشناعة، عليهم به.

فهؤلاء قالوا: يحب الكفر والفسوق والعصيان والظلم والبغي والفساد، وأولئك قالوا: لا يدخل تحت مشيئته وقدرته وخلقه.

وأولئك قالوا: لا يكون في ملكه إلا ما يحبه ويرضاه، وهؤلاء قالوا: يكون في ملكه ما لا يشاء ويشاء ما لا يكون.

فسبحان الله وتعالى عما يقول الفريقان علوا كبيرا، والحمد لله الذي هدانا لما أرسل به رسوله، وأنزل به كتابه وفطر عليه عباده، قاله ابن القيم.

انظر شفاء العليل (ص/ ٢٨٠) ومجموع الفتاوى (٨/ ٢٣٠).

الجواب الثالث: أن القضاء غير المقضي، فنرضى بالقضاء، لأنه فعله تعالى.(١)

وأما المقضيُّ -الذي هو فعل العبد- فينقسم إلى أقسام كثيرة: [منها]: الإيمان والطاعة: علينا الرضا بها. و[منها]: الكفر والمعصية: لا يحل لنا الرضا بها، بل علينا أن نكرهها ونفعل الأسباب التي ترفعها من التوبة والاستغفار، والحسنات الماحية وإقامة الحد والتعزيز على من فعلها، و[منها]: المباحات: مستوية الطرفين. (٢)

---

(١) هذا الجواب مبنيٌّ على الأصل السَّابق الذي تقدَّم ذكره، وهو التفريق بين القضاء والمقضي، فيجب الرضا بالقضاء الذي هو وصفه سبحانه وفعله كعلمه وكتابه وتقديره ومشيئته، فالرضا به من تمام الرضا بالله ربا وإلها ومالكا ومدبرا، وأما المقضي ففيه تفصيل، وبهذا أجاب بعض أهل السنة للمعتزلة عن قولهم: لو كان الكفر بقضاء الله لوجب الرضا به؛ لأن الرضا بالقضاء واجب، ولكن الرضا بالكفر كفر، فلا يكون بقضاء الله تعالى، فأجابهم بالفرق بين القضاء والمقضي، ولقد أحسن السفاريني حين قال:

وَلَيْسَ وَاجِبا على العَبْد الرِّضَا ... بِكُل مقضي وَلَكِن بالقضا

لِأَنَّهُ من فعله تَعَالَى ... وَذَاكَ من فعل الَّذِي تقالى

انظر شفاء العليل (ص/ ٢٧٨) ومتن السفارينية (ص/ ٦٧) ولوامع الأنوار (١/ ٣٦٣) وشرح نونية ابن القيم للهراس (٢/ ٨٣).

(٢) القضاء الذي هو المقضي على قسمين:

الأوَّل: القضاء الديني، وهو أن يكون المقضي حكماً شرعياً، فهذا يجب الرضا به، من حيث كونه فعل الله، والسخط منه مناف للإسلام، فيجب علينا مثلاً أن نرضى بفرض الله للصلاة والزكاة والصوم والحج والبر والصلة وغير ذلك، ويجب علينا كذلك أن نرضى بتحريم الزنا؛ لأن ذلك محبوب إلى الله عز وجل، والمحبوب إلى الله يجب أن نحبه.

والثَّاني: القضاء الكوني، وهو أن يكون المقضي أمراً كونيا، فإن الأمر الكوني منه فمنه ما يجب الرضا به كالنعم التي يجب شكرها، ومنه ما يستحب الرضا به كالمصائب، ومنه ما لا يجوز الرضا به كالمعايب والذنوب، ومنه ملائم يلائم النفوس، وهذا الرضا به أمر فطري.

انظر شرح السَّفارينية لابن عثيمين (ص/ ٣٦٩) والقضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤٤١).

الجواب الرابع: أن الشر والمعاصي تختلف إضافتها، فهي من الله: خلقا وتقديرا وتدبيرا، وهي من العبد: فعلا وتركا، فحيث أضيفت إلى الله قضاء وقدرا نرضى بها من هذا الوجه، وحيث أضيفت إلى العبد: نسخطها، ونسعى بإزالتها بحسب مقدورنا.(١)

فهذه الأجوبة عن الأمر بالرِّضا بالقضاء قد اتضح أنها لا تدل على شيء من مطلوب المعترض.(٢)

ثم قال الشيخ:

---

(١) معناه أننا نرضى بالمقضي من حيث إنه خلق الله ومراده، ونسخطه من حيث هو مكتسب لنا، وهذا من باب اختلاف الجهتين، وهذا الجواب فيه شيء من الضعف، فتحتاج إلى توضيح، فيقال: إن من المعلوم أن الله في خلقه حكما عظيمة، وقد خلق تعالى الشرور والمفاسد لكونها تفضي إلى محبوبات لله كثيرة، فيقال: يجب على العبد أن يكره الكفر والمعاصي ويبغضها، لأن الله تعالى يبغضها ويمقتها، ويجب عليه أن يرضى بالحكمة التي خلقها الله لأجلها، فمن جهة فعل العبد لها مكروهة مسخوطة، ومن جهة خلق الرب لها محبوبة مرضيَّة، لأن الله خلقها لما له في ذلك من الحكمة، فنرضى بقضاء الله وقدره.

قال السفاريني: " وسرُّ المسألة أن الذي إلى الرب منها غير مكروه، وإنما المكروه المسخوط ما للعبد منها. قال الحافظ ابن عبد الهادي: القضاء يراد به ثلاثة أشياء: أحدهما: الأمر والنهي، فهذا الرضا به واجب، والثاني: الكفر والمعاصي، فهذا الرضا به ليس بواجب، والثالث: المصائب التي تصيب العبد، فهذا الرضا بها واجب، أو مستحب؟ قال: ثم يقال: القضاء الذي هو صفة الله الرضا به واجب، وأما المقضي وهو الكفر والمعاصي التي هي أفعال العباد، فالرضا بها ليس بواجب، انتهى. ومقصوده: ولا جائز".

وقال الطوفي: فإن قلت: ليس إلى العبد شيء منها، قلنا: هذا هو الجبر الباطل الذي لا يمكن صاحبه التخلص من هذا المقام الضيق، والقدري أقرب إلى التخلص منه من الجبري، وأهل السنة المتوسطون بين القدرية والجبرية هم أسعد بالتخلص منه من الفريقين".

انظر القضاء والقدر للمحمود (٤٤١) ولوامع الأنوار (١/ ٢٦٢-٣٦٣) وشرح الطوفي (ص/ ٤٥٧).

(٢) أفاد بعضهم أن الناس تجاه ما يصيبهم من القدر على أربعة أقسام: الأول: جازع متسخط، وهذا آثم، والثاني: صابر، وهو الواجب، والثالث: راضي بالقدر محتسب، وهذا مستحب، والرَّابع: شاكر لله على قضائه، وهذا أكمل وأفضل. انظر توفيق رب البرية في حل المسائل القدرية (ص/ ١٨).

[حَقِيقَةُ مَعصِيَةِ المُكَلَّف] (١)

(ص)

[١١٦] وَمَعْصِيَةُ العَبْدِ المُكَلَّفِ تَرْكُهُ ... لِمَا أَمَرَ المَوْلَى وَإِنْ بِمَشِيئَةِ(٢)

[١١٧] فَإِنَّ إِلَهَ الخَلْقِ حَقّ مَقَالُهُ ... بِأَنَّ عِبَادي فِي جَحِيمٍ وَجَنَّةِ

[١١٨] كَمَا أَنَّهُمْ فِي هَذِهِ الدَّارِ هَكَذَا ... بَلْ البُهْمُ فِي الآلَامِ أَيْضًا وَنِعْمَةِ(٣)

(الشرح)

---

(١) هذه الأبيات جواب عن قول السَّائل:

إِذَا شَاءَ رَبِّي الكُفْرَ مِنِّي مَشِيئَةً ... فَهَلْ أَنَا عَاصٍ بِاتِّبَاعِ المَشِيئَةِ؟

انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٨/ ٢٤٥ - ٢٥٥).

(٢) معنى البيت أن المعصية الصادرة من العبد المكلف تكون بتركه لما أمر الله به ورسوله، وقد تكون بفعله لما نهى عنه الله ورسوله؛ فهذه هي المعصية في الشرع، وهي منسوبة إلى العبد، وهو مؤاخذ بها وإن كانت داخلةً في عموم قدر الله ومشيئته التي لا يخرج عنها شيء؛ فالله ـ عز وجل ـ شاءها قدراً وكوناً، ولم يردها ديناً وشرعاً؛ لما له ـ عز وجل ـ من الحكمة، ولعلمه بأن العبد يفعلها باختياره، وعصيانهِ لربه؛ فلا حجة له بذلك. وفي هذا بيان حقيقة المعصية عند أهل السنة، وأن كونها بمشيئة الله لا ينافي كونها معصية، إذ المعصية مخالفة الشرع لا مخالفة القدر. شرح الحمد (ص/ ٢٠٢).

(٣) أي: أنه ـ عز وجل ـ أخبر في محكم تنزيله أن فريقاً من عباده في الجنة، وفريقاً في السعير، فقال تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ ۝٧﴾ [سورة الشورى:٧] وكما أن هذه حالهم في الآخرة من حيث السعادة والشقاء فكذلك هي حالهم في الدنيا، وفي البرزخ فمنهم الشقي، ومنهم السعيد. بل إن البهائم في الدنيا منها ما هو منعَّم يرتع في المراعي، ومنها ما هو مريض، أو مصاب بأي مصيبة. وكل ذلك جار على مقتضى الحكمة الإلهية البالغة، وله طرقه وأسبابه المتنوعة المفضية إلى مسبباتها.

قال الطوفي: "ووجه اتصال هذين البيتين باللذين قبلهما، وتقريره هو أن الله ـ تعالى ـ قد يأمر بالشيء، ويريد خلافه، فيقع المراد دون المأمور، ويعد العبد عاصياً؛ تحقيقاً لقوله السابق المقتضي: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة هود:١١٩]".

انظر شرح الحمد (ص/ ٢٠٣) وشرح جواب ابن تيمية (ص/ ٦٢).

يعني: أن معصية العبد: تركه لما أمر الله به ورسوله، وإن كان ذلك بمشيئة الله، فالله تعالى شاءه وأراده؛ لما له في ذلك من الحكمة، ولعلمه تعالى أن العبد يفعله باختياره، ومراغمته لربه، فلا حجة له في ذلك. (١)

وقد أخبر الله تعالى: أن الأبرار لفي نعيم، وأن الفجار لفي جحيم، في دار الدنيا ودار البرزخ، ودار القرار إما الجنة أو النار. (٢)

بل البهائم في الدنيا، منها ما هو منعَّم، ومنها ما هو مريض، أو مصيبه شيء من الآلام؛ ولذلك كله أسباب وطرق معروفة، يُحمد المولى بوضعه الأسباب المنوعة، مفضية إلى مسبباتها.

ولهذا قرر الشيخ هذا المقام بقوله:

---

(١) أي: لا حجة للسائل في احتجاجه بالمشيئة، وأن المعاصي مقدَّرة عليه بوجوه:

الأوَّل: ما ذكره المصنف أن حقيقة المعصية مخالفة الشرع لا مخالفة القدر، فأنت عاص ولو وافقت القدر.

والثَّاني: أنك فعلت المعصية بقدرتك وإرادتك، ولم يجبرك أحد عليها، وقد قامت حجة الله عليك.

والثَّالث: أن يقال: من الذي أعلمك بأن الله شاءها قبل فعلك؟ فأنت فعلتها باختيارك وتجرأت على فعلها، لماذا لم تفعل الطاعة؟ وهذا كما هو ظاهر مجرد الهوى وإيجاد مبررات الانحراف والعصيان.

انظر القضاء والقدر للمحمود (ص/ ٤٣٢).

(٢) قال البغوي في شرح السنة (١/ ١٤٤): "فالعبد له كسب، وكسبه مخلوق يخلقه الله حالة ما يكسب، والقدر سر من أسرار الله لم يطلع عليه ملكا مقربا، ولا نبيا مرسلا، لا يجوز الخوض فيه، والبحث عنه بطريق العقل، بل يعتقد أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلق الخلق، فجعلهم فريقين: أهل يمين خلقهم للنعيم فضلا، وأهل شمال خلقهم للجحيم عدلا".

وقال الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص/ ٢٨): "سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلق الخلق بلا حاجة إليهم، فجعلهم فرقتين، فريقا للنعيم فضلا، وفريقا للجحيم عدلا، وجعل منهم غويا ورشيدا، وشقيا وسعيدا، وقريبا من رحمته، وبعيدا، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون".

[حِكمَةُ الله اقتَضَت افْتِرَاقُ العِبَادِ في السَّعادَةِ والشَّقاوَةِ]

(ص)

[١١٩] وَحِكْمَتُهُ العُلْيَا اقْتَضَتْ مَا اقْتَضَتْ مِنْ الـ ... فُـرُوقِ بِعِلْـمٍ ثُـمَّ أَيْـدٍ وَرَحْمَـةِ[١]

[١٢٠] يَسُوقُ أُولِي التَّعْذِيبِ بِالسَّبَبِ الَّذِي ... يُقَدِّرُهُ نَحْوَ العَذَابِ بِعِزَّةِ

[١٢١] وَيَهْدِي أُولِي التَّنْعِيمِ نَحْوَ نَعِيمِهِمْ ... بِأَعْمَالِ صِدْقٍ فِي رَجَاءٍ وَخَشْيَةِ

[١٢٢] وَأَمْرُ إِلَهِ الخَلْقِ بَيَّنَ مَا بِهِ ... يَسُوقُ أُولِي التَّنْعِيمِ نَحْوَ السَّعَادَةِ

[١٢٣] فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ أَثَّرَتْ ... أَوَامِرُهُ فِيهِ بِتَيْسِيرِ صَنْعَةِ[٢]

[١٢٤] وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ لَمْ يُبَلْ[٣] ... بِأَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ بتيسير شِقْوَةِ

[١٢٥] وَلَا مَخْرَجٌ لِلْعَبْدِ عَمَّا بِهِ قَضَى ... وَلَكِنَّهُ مُخْتَارُ حُسْنٍ وَسَوْأَةِ

[١٢٦] فَلَيْسَ بِمَجْبُورٍ عَدِيمِ إرادةً ... وَلَكِنَّهُ شَاءٍ بِخَلْقِ الإِرَادَةِ[٤]

---

(١) أي: أن حكمة الله اقتضت التفريق بين أهل السعادة وأهل الشقاوة لِعلمٍ عَلِمه منهم، وقوةٍ اقتدر بها على الفرق بينهم، ورحمةٍ شمل بها أهل السعادة، وحُرِمها أهل الشقاوة، ويمكن أن يكون مراده أن حكمة الرب العليا اقتضت وجود الفروق بين العباد؛ فهذا عالم، وذاك جاهل، وهذا قوي، وذاك ضعيف، وهذا شقي، وهذا سعيد، وهذا هُمَامٌ، وذاك كسول، وهذا منعَّم، وذاك يعيش في بؤس وهكذا، وقوله: (أيد) الأيد القوة الشديدة. انظر شرح الحمد (ص/ ٢٠٤).

(٢) وقوله: (أثرت): أي تركت فيه أثراً. وقوله: (صنعة): الصنعة: إجادة الفعل، ولعل المراد بالصنعة هنا: صنع الله أي: توفيقه بتيسير الهدى. ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧﴾ [سورة الليل:٥-٧].

(٣) في نسخة: (لم ينل) أي: أنه لا ينال الخير بسبب تركه المأمور به، وفعله المنهيَّ عنه، وذلك بتقدير الشقاء السابق، كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾ [سورة الليل:٨-١٠].

(٤) المعنى: أن العبد في جميع ما ييسر له لا يخرج عن قضاء الله وقدره، ولا عن كونه مختاراً مريداً؛ فليس بالمجبور الذي لا إرادة له، وإنما هو شاءٍ مريدٌ بما أودعه الله من مشيئة يختار بها، وقدرة يفعل بها، وقوله (سوأة): من السوء، وهو القبح وقوله (عديم): من العدم، وهو فقدان الشيء، وذهابه. وفي نسخة: (عديم الإرادة). شرح الحمد (ص/ ٢٠٦).

(المتن)

يعني: أن حكمة الرَّبِّ العليا اقتضت افتراق العباد: بالعلم والجهل، والعمل والكسل، والنعيم وضده؛ وذلك بحسب عملهم بالأسباب النافعة، أو الأسباب الضارة. (١)

فإن الله دعا إلى دار السلام، وبين طريقها، وأعمال البر الموصلة إليها التي مرجعها إلى ثلاثة أمور:

[١] تصديق خبر الله ورسوله.

[٢] وامتثال أمر الله ورسوله، واجتناب نهيهما. (٢)

[٣] وأمر العباد بسلوكها.

وأخبر بما لهم عنده من الكرامة. (٣)

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٣٣-٣٧).

(٢) تصديق الخبر وطاعة الأمر أصل سعادته وفلاحه في معاشه ومعاده؛ وذلك أن العبد له قوتان قوة الإدراك والنظر وما يتبعها من العلم والمعرفة والكلام، وقوة الارادة والحب وما يتبعه من النية والعزم والعمل.

قاله ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١/ ٤٠).

(٣) قال شيخ الإسلام: "والله تعالى غني عن العباد، إنما أمرهم بما ينفعهم، ونهاهم عما يضرهم فهو محسن إلى عباده بالأمر لهم، محسن لهم بإعانتهم على الطاعة ولو قدر أن عالما صالحا أمر الناس بما ينفعهم، ثم أعان بعض الناس على فعل ما أمرهم به ولم يعن آخرين، لكان محسنا إلى هؤلاء إحسانا تاما، ولم يكن ظالما لمن لم يحسن إليه. وإذا قدر أنه عاقب المذنب العقوبة التي يقتضيها عدله وحكمته، لكان [أيضا] محمودا على هذا وهذا، وأين هذا من حكمة أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين ؟ ! .

فأمره لهم إرشاد وتعليم وتعريف بالخير، فإن أعانهم على فعل المأمور كان قد أتم النعمة على المأمور، وهو مشكور على هذا وهذا، وإن لم يعنه وخذله حتى فعل الذنب كان له في ذلك حكمة أخرى".

انظر منهاج السنة (٣/ ٣٨).

فمن كان من أهل السَّعادة: يسَّره لعمل أهل السعادة، وحبَّب إليه الإيمان وزيَّنه في قلبه، وكرَّه إليه الكفر والفسوق والعصيان، فسار يحسن طريقه إلى سعادته الأبدية.

ومن كان من أهل الشَّقاوة: لم يبال بأمر الله ولا نهيه، بل كذب وتولى، فاستحق العذاب بجرمه وذنوبه، بيَّن الله له الهدى، وأمره بسلوكه فأدبر وتولَّى.

فولَّاه الله ما تولَّى لنفسه، ووكله إليها، ومن وُكِل إلى نفسه -الأمَّارة بكل سوء، الظالمة الجاهلة- فقد هلك، وذلك بما كسبت يداه، ليس بمجبور على ذلك، ولا مكروه، ولا مقسور، بل هو مختار مسرف كفور. (١)

ولهذا قال الشيخ:

---

(١) قال شيخ الإسلام: "فهذه حكمة الله تعالى ومشيئته في جميع الأسباب في الدنيا والآخرة، لكن العلم بالأعمال النافعة في الدار الآخرة والأعمال الضارة أكثره غيب عن عقول الخلق، وكذلك مصير العباد ومنقلبهم بعد فراق هذه الدار. فبعث الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى رسله وأنزل كتبه مبشرين ومنذرين؛ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وحكمته في ذلك تضارع حكمته في جميع خلق الأسباب والمسببات. وما ذاك إلا أن علمه الأزلي ومشيئته النافذة وقدرته القاهرة اقتضت وأوجبت ما أوجبته من مصير أقوام إلى الجنة بأعمال موجبة لذلك منهم. وخلق أعمالهم وساقهم بتلك الأعمال إلى رضوانه وكذلك أهل النار كما قال: الصادق المصدوق ﷺ لما قيل له: ألا ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ فقال: لا اعملوا فكل ميسر لما خلق له. أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة وأما من كان من أهل الشقاوة فييسر لعمل أهل الشقاوة. فبين ﷺ أن السعيد قد ييسر للعمل الذي يسوقه الله تعالى به إلى السعادة وكذلك الشقي. وتيسيره له هو نفس إلهامه ذلك العمل وتهيئة أسبابه".

انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٣٩٨) وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للغنيمان (٢/ ٦٢٩).

[قُبحُ مَقَالَةِ: هَل أَختَارُ تَركَ حُكمِ الله وَقَدَرِهِ]؟

(ص)

[١٢٧] وَمِنْ أَعْجَبِ الأَشْيَاءِ خَلْقُ مَشِيئَةٍ ... بِهَا صَارَ مُخْتَارَ الهُدَى وَالضَّلَالَةِ[١]

[١٢٨] فَقَوْلُكَ: هَلْ أَخْتَارُ تَرْكًا لِحُكْمِهِ؟ ... كَقَوْلِكَ: هَلْ أَخْتَارُ تَرْكَ مَشِيئَتِي؟[٢]

[١٢٩] وَأَخْتَارُ لَا أَخْتَارَ فِعْلَ ضَلَالَةٍ ... وَلَوْ نِلْتُ هَذَا التَّرْكَ فُزْتَ بِتَوْبَةِ[٣]

---

(١) أي: أن من أعجب الأشياء أن خَلَق الله للعبد مشيئة يختار بها ما يريد، فيختار بها الهدى إن كان من أهل السعادة، ويختار بها الشقاوة إن كان من أهلها.

قال الطوفي: "والذي ينقدح لي من هذا البيت أن معناه: أيها المعارض في القدر، والسائل عن حقيقة سره أن حكم الله _ تعالى _ وأحكامه كلها بدائع عجائب تنقطع الأوهام دونها، وتحسر الظنون عن بلوغها.

ومن أعجبها أن الله _ تعالى _ يخلق للعبد إرادة يختار بها هدى أو ضلالة، وهذه الإرادة المخلوقة في غاية الخفاء حتى لو أردنا تصورها في الخارج على الحقيقة لعسر ذلك علينا، وإنما نتصورها في الذهن على خفاء فيها، مع ذلك فمن تؤثر قدرته في جليل الكائنات وحقيرها، وجليِّها وخفيِّها _ فما لك ولمكافحته على سره؟ فأي حكم الله _ تعالى _ فهمت على الحقيقة حتى تحاول فهم سر القدر على الحقيقة.

وإذا كنت قد عجزت عن إدراك كثير من حكم الله _ تعالى _ فاجعل هذا من جملة ما عجزت عن إدراكه من حكمه وأسراره، ودع الخوض فيما يضرك ولا ينفعك؛ فإن له مراده هذا فالله ثَمَّ هو أعلم بما أراد".

انظر شرح الحمد (ص/ ٢٠٦) وشرح جواب ابن تيمية (ص/ ٤٨٤).

(٢) يشير الناظم إلى ما قاله السائل في البيت الثامن من السؤال:

وهل لي اختيارٌ أن أخالفَ حُكمَهُ ... فبالله فاشفوا بالبراهين غلتي

إن هذا السؤال مثل قولك: هل بإمكاني أن أختار ترك المشيئة التي أودعها الله فيَّ، وجعلني أختار بها فإيرادك أيها السائل كهذا سواء بسواء. لأن المشيئة مخلوقة فيك كما أن حكمه الكوني مخلوق.

انظر شرح الحمد (ص/ ٢٠٧). وفي نسخة: (كقولك: هل أختار ترك المشيئة).

(٣) يعني لو فرض وقدِّر أنك صادق في قولك: (أختار لا أختار الضلالة) وكان ذلك صادراً من صميم قلبك ـ لكان ذلك توبةً منك؛ وفزت بتوبة لو نلت هذا الترك، ولكنك ما تريده. وفي نسخة: (واختار ألا أختار).

[١٣٠] وَذَا مُمْكِـــنٌ لَكِنَّـــهُ مُتَوَقِّـــفٌ عَـــلَى مَـــا يَشَـــاءُ الله مِـــنْ ذِي المَشِـــيئَةِ[١]

(الشرح)

يقول الشيخ: إن من أعجب الأشياء: أن خلق الله للعبد مشيئة يتمكن بها من كل ما يريد، فيختار بها الهدى إن كان من أهل السعادة، ويختار بها الضلالة إن كان من أهل الشقاوة، والعبد هو الذي يفعل ويعمل ويكسب من غير ممانع له عما يريده.

فقولك أيها المعترض عليه: هل أختار ترك حكم الله وقدره؟ مثل قولك: هل أختار ترك مشيئتي؟.

يعني: فأنت الذي اخترت أفعال المعاصي، فلو زعمت: أنك لا تختار ولا تحب فعل الضَّلالة والغيّ، فأنت بين أمرين:

إما أن تكون كاذبا، وهو الواقع لكلِّ من يعترض على المعاصي بالقدر، ولكنه يريد بهذا الكلام دفع الشّنعة عليه، وقصده معروف، فهو يعرف من نفسه: أنه لا يختار، ولا يحب أن يترك ما باشره من الكفر والإجرام.

فلو فُرِضَ وقُدِّرَ على وجه الإمكان أنه صادق في قوله: (إني أختار ألا أختار فعل الضلالة)، وكان ذلك من صميم قلبه صادقا في ذلك لو كان الأمر كذلك، لكان هذا توبة؛ لأن العبد متى كانت له إرادة مصمِّمة على فعل ما يحبه الله، وعلى ترك ما يكرهه الله: أقبل بهذه الإرادة إلى الخيرات، وانصراف عن السوء والسيئات، وكان توبة له من جميع الموبقات.

---

(١) أي: اختيارك للهدى وللبعد عن الضلال ممكن في حق كل أحد، لكن مشيئتك تابعة لمشيئة الله لك، ومتوقف على ما أراده الله من صاحب المشيئة. فاسأل الله من فضله.

انظر مجموع رسائل وكتب شيخنا يحيى حفظه الله (٢/ ٣٠٣).

ولكن من وفق لهذه الحال، كان أبعد الناس عن الاحتجاج بالقدر، والوصول إلى هذه الدرجة العالية ممكنٌ في حق كلِّ أحد، ولكنه يتوقف على مشيئة الله وإرادته، ومن لجأ إلى الله، وأناب إليه، وتضرَّع له هداه الله، وشاء منه أن يفعل ما يحبه ويرضاه.

وأشار الشيخ إلى هذا الفرق اللطيف، بقوله: «على ما يشاء الله من ذي المشيئة»، و«ذو المشيئة»: هو العبد.

وهذا الفرق اللطيف هو: أنه إن شاء الله تعالى أن يعين عبده على فعل ما يحبه ويرضاه، وشاء من عبده ذلك الفعل: حصل المطلوب، وفاز العبد بكل مرغوب، وإن لم يشأ تعالى إعانة عبده، بل أمره بالخير وأحب منه أن يفعله، ونهاه عن الشر وكره له فعله، ولكن لم يشأ من نفسه إعانته: بقي العبد على ما اختاره لنفسه: من الإقامة على مساخط الله.[1]

قال الشيخ بعدما أجاب بهذه الأجوبة السَّديدة، والمعارف المفِيدة:

---

(١) قال ابن القيم في المدارج (٢/ ١٩٦): "فإن قلت: كيف يرضى لعبده شيئا، ولا يعينه عليه؟.

قلت: لأن إعانته عليه قد تستلزم فوات محبوب له أعظم من حصول تلك الطاعة التي رضيها له، وقد يكون وقوع تلك الطاعة منه يتضمن مفسدة هي أكره إليه سبحانه من محبته لتلك الطاعة، بحيث يكون وقوعها منه مستلزما لمفسدة راجحة، ومفوتا لمصلحة راجحة، وقد أشار تعالى إلى ذلك في قوله: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴿٤٦﴾ لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [سورة التوبة:٤٦-٤٧] فأخبر سبحانه: أنه كره انبعاثهم مع رسوله صلى الله عليه وسلم للغزو. وهو طاعة وقربة، وقد أمرهم به، فلما كرهه منهم ثبطهم عنه. فيتولد من بين سعي هؤلاء بالفساد وقبول أولئك منهم من الشر ما هو أعظم من مصلحة خروجهم. فاقتضت الحكمة والرحمة: أن منعهم من الخروج، وأقعدهم عنه. فاجعل هذا المثال أصلا لهذا الباب. وقس عليه.".

خَاتِمَةُ النَّاظِمِ

(ص)

[١٣١] فَدُونَك فَافْهَمْ مَا بِهِ قَدْ أَجِبْتَ مِنْ[١] ... مَعَانٍ إِذَا انْحَلَّتْ بِفَهْمٍ غَرِيزَةٍ[٢]

[١٣٢] أَشَارَتْ إِلَى أَصْلٍ يُشِيرُ إِلَى الهُدَى ... وَلله رَبُّ الخَلْقِ أَكْمَلُ مِدْحَةٍ[٣]

[١٣٣] وَصَلَّى إِلَهُ الخَلْقِ جَلَّ جَلَالُهُ ... عَلَى المُصْطَفَى المُخْتَارِ خَيْرِ البَرِيَّةِ[٤]

(الشرح)

أي: دونك هذه الأجوبة لما سألت عنه، سواء كان السؤال سؤال استرشاد، أو سؤال اعتراض وعناد، كما هو الظاهر من ألفاظ السائل وفحوى كلامه، وهو الذي فهمه الشيخ، فهذه الأجوبة التي تشير وتبين هذا الأصل، وهو أصل القدر، الذي هو أحد أصول الإيمان.

---

(١) في نسخة: (فدونك علما بالذي قد أجبت به). وفي نسخة: (فدونك فافهم ما أجبت به من).

(٢) خذ _أيها السائل_ هذه الأجوبة لِما سألت عنه، وافهم ما قد أجبتك به؛ فهذه المعاني تحل بغريزة عقل، وهي شفاء لك، وجواب لسؤالك إن كان سؤال استرشاد، ودحض لحجتك، وكشف لشبهتك إن كان سؤال اعتراض وعناد، وقوله: (انحلت): من الحل، وهو زوال العقد، وكشف الشبه، وقوله: (غريزة): الغريزة هي الطبيعة المغروزة في النفوس.

(٣) أي: أن هذه الأجوبة المتنوعة تشير إلى هذا الأصل، وهو الإيمان بالقدر، وتوضح غامض هذه المسألة، وتحل عويصها، وتدل على الهدى في هذا الباب، وهو الانقياد، والتسليم، وترك الاعتراضِ والتنقيبِ؛ فلله المحامد والمدائح كلها على تيسيره، وإعانته؛ فكأنه أراد ختم الجواب بالحمد فهو بمنزلة قول القائل عقيب فراغه من أمر: الحمد لله رب العالمين. شرح الحمد (ص/ ٢٠٩).

(٤) هذا البيت ساقط من نسخة الشارح.

ختم الشيخ هذه الأبيات الجليلة في تلك المسألة العظيمة بالصلاة على المبعوث رحمة للعالمين؛ فهو خير البرية، وأزكاها، والصلاةُ عليه أداءٌ لأقل القليل من شكره، ومحبته؛ إذ إن هذا التوفيق، وتلك الأجوبة بحر من بحور الأنوار التي صدرت من مشكاته ﷺ. شرح الحمد (ص/ ٢١٠).

وقد بين الشيخ في تفاصيل جوابه هذا الأصل بيانا شافيا، ووضحه توضيحا كافيا، لا تجد [١] هذا التفصيل وهذا التحقيق، في كلام غير هذا الإمام العظيم.

فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين عموما، وأهل العلم خصوصا أفضل الجزاء، ورفعه في أعلى درجات الصديقين، ونفع بعلومه جميع المسلمين. آمين. [٢]

(١) في نسخة: (لا نَجد).

(٢) انظر طريق الوصول للشارح (ص/ ٣_٤).

[خَاتِمَةُ الشَّارِحِ] [١]

فِي ذِكْرِ أَمْثِلَةٍ مُتَنَوِّعَةٍ تَكْشِفُ لَكَ مَسْأَلَةَ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ

حيث كان هذا المقام من أهم الأمور، وقد حارت فيه أفهام كثير من الأذكياء، ولم يهتد إلى الصَّواب المحض كثير من العلماء، وكثير منهم يأخذ مسائله على وجه التقليد، غير مقتنع بوجه يجمع فيه بين الإيمان بشمول القضاء والقدر، مع أن العبد هو الفاعل حقيقة لفعله وهو الممدوح أو الملوم على كسبه.

مع أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حقَّق هذا المقام في هذا النَّظم غاية التحقيق، وبيَّن الهدى فيه من الضَّلال، حتى وضَّح الطريق، لكن الأمثلة تزيد البصير بصيرة، وتزيل عن الشَّاكِّ الطَّالب للحقِّ الريب والحيرة. [٢]

ولهذا نقول في ضرب الأمثلة المتعلقة بهذه المسألة العظيمة: [٣]

---

(١) نسأل الله حسن الخاتمة.

(٢) هذه الأمثلة ساقها الشيخ على وجه المحاورة والقصص، للتوضيح، والظاهر أنها لم تقع، وإنما من باب الحكاية، وهذا يفعله كثير من الأئمة لتوضيح المسائل وتبيينها.

(٣) في بطلان الاحتجاج بالقدر وبطلان قولي القدرية والجبرية، وتصويب قول أهل السنَّة.

[المِثَالُ الأَوَّلُ: مُحَاوَرَةٌ بَيْنَ مُسرِفٍ وَنَاصِحٍ]

المثال الأوَّل: رجل كان مسرفا على نفسه، كثير الجرءة على المعاصي، فقال له صاحبه وهو يناصحه ويحاوره: أما ترتدع عما أنت عليه؟ أما تتوب إلى ربك وتنيب إليه؟ أما علمت أن عقابه شديد على العاصين؟.[١]

فقال المسرف: دعني أتمتع فيما أريد، فلو شاء الله لهداني، ولو أراد لي غير ذلك لما أَغْوَاني.[٢]

فقال له الناصح: بهذا الاعتذار الكاذب ازداد جرمك، وتضاعف ذنبك،[٣] فإن الله لم يغوك، بل الذي أغواك الشيطان، وانقادت له النفس الأمارة بالسوء، حيث قال الشيطان مخاطبا لربه: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [سورة ص:٨٢-٨٣]، فالشيطان دعاك إلى المعاصي فأجبته، والله دعاك إلى الهدى فعصيته.

بيَّن الله لك السعادة وطرقها، وسهل أسبابها ورغَّبك فيها، ووضح لك طريق الشقاوة، وحذرك من سلوكها، واتباع خطوات الشيطان، وَأخبَرَكَ بما تؤول إليه: من العذاب الشديد، فرضيت، واستبدلت الضلالة بالهدى، والشَّقاوة على السَّعادة، وجَعَلَ لك قدرة وإرادة: تختار بهما، وتتمكن بهما من كل ما تريد، ولم يلجئك لفعل المعاصي، ولا منعك من الخير، فسلكت طريق الغي وتركت طريق الرشد، فلا تلم إلا نفسك.

---

(١) هذا الكلام ينبغي لكل مسلم أن يقول لصاحبه إذا كان ممن يتهاون في المعاصي ويقترفها.

(٢) هذا الكلام مشهور عن كثير من المسلمين إذا نصحوا في المعاصي، وهذا كلام باطل، يراد به معارضة الشرع بالقدر، وهو يبين تأثر كثير من العامة بقول الجبر، كما تأثروا بالإرجاء في قولهم: (الله غفور رحيم، قلبي طيب، أهم شيء القلوب). انظر مجموع فتاوى باز (١٨/ ٣٩٧) وفتاوى ابن عثيمين (٢/ ١١٢).

(٣) وذلك لأنه كما تقدم أضاف إلى الشهوة الشبهة، وجمع بين فتنتين: فتنة الشهوات وفتنة الشبهات، وبهما يفسد دين المرء، لأن فساد الدين إما أن يكون باعتقاد الباطل والتكلم به، أو بالعمل بخلاف العلم الصحيح. انظر إغاثة اللهفان لابن القيم (٢/ ١٦٦).

أما سمعت ما يقول الداعي لأتباعه يوم القيامة حيث يقوم خطيبا فيهم: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُكُمۡۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوۡتُكُمۡ فَٱسۡتَجَبۡتُمۡ لِيۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُمۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾ الآية [سورة إبراهيم:٢٢]. (١)

فقال المسرف: كيف أستطيع أن أترك ما أنا فيه، والله هو الذي قَدَّرَه عليَّ؟! وهل يمكنني الخروج عن قضائه وقدره؟.

فقال له الناصح: نعم يمكنك الخروج من قدره بقدره، فالتوبة والإقلاع عما أنت فيه – وأنت تعلم علما لا تشكُّ فيه– من قدر الله، فارفع قدر الله بقدره.

ثم إن قولك: (إن المعاصي الواقعة مني من قدر الله)، (٢) إن أردت: أن الله أجبرك عليها وحال بينك وبين الطاعة؛ فأنت كاذب.

وأول من يعلم كذبك نفسك، فإنك تعلم كلَّ العلم أنك لو أردت ترك الذنوب لما فعلتها، ولو أردت إرادة جازمة فعل الواجبات لفعلتها؛ فلقد أقدمت على المعاصي برغبة منك ومحبة لها، وإرادة لا تشكُّ ولا يشكُّ غيرك فيها.

---

(١) الشاهد من الآية أن الله بيَّن طريق الخير وحذَّر من اتباع الشيطان، فلم يطعه العاصي، وإنما أطاع الشيطان لما ادَّعى إليه اتباع لهوى النفس وشهواتها.

قال ابن القيم: " وإنما استجابوا له بمجرد دعوته إياهم، لما وافقت أهواءهم وأغراضهم، فهم الذين أعانوا على أنفسهم ومكنوا عدوهم من سلطانه عليهم، بموافقته ومتابعته". انظر إغاثة اللهفان (١/ ١٠٠).

(٢) هذا لفظ مجمل، يراد به حق، كما يراد به باطل.

وتعلم أن قولك: (إنها بقضاء الله وقدره) دفع للوم عنك، فهل تقبل هذا العذر: لو ظلمك ظالم أو تجرأ عليك متجرئ، وقال: إني معذور بالقدر؛ فلا تلمني؟ أما يزيدك كلامه هذا حنقا، وتعرف أنه متهكم بك؟!

فقال المسرف: بلى، هذا الواقع.

فقال الناصح: كيف ترضى أن تعامل ربك الذي خلقك، وأنعم عليك النعم الكثيرة بما لا ترضى أن يعاملك به الناس؟![1]

وإن أردت بقولك: (إنها بقضاء وقدر) بمعنى: أن الله علم مني سأقدُمُ عليها، وأعطاني قدرة وإرادة أتمكن بهما من فِعلها؛ وأنا الذي فعلت المعاصي بما أعطاني ربي من القُوى التي مكنني فيها من المعاصي، وأعلم أنه لم يجبرني ولم يقهرني، وإنما أنا الذي فعلت، وأنا الذي تجرأت فقد رجعت إلى الحق والصَّواب، واعترفت بأن لله الحجة البالغة على عباده.[2]

---

(١) في نسخة: (فيه الناس).

(٢) تقدم وجه قيام حجة الله على عباده في أوائل الكتاب.

[المِثَال الثَّانِي: سُؤَالِ رَجُل لِبعضِ العُلَمَاءِ عَنِ القَدَرِ]

المثال الثاني: رجل جاء لبعض العلماء، فقال له: (أحب أن ترشدني إلى أمر يطمئن له قلبي، وتقنع به نفسي، من جهة القضاء والقدر، فإني لا أشك أنَّ جميع الحوادث بقضاء الله وقدره، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأعلم مع ذلك أن أفعالي كلها باختياري وإرادتي، وأنا الذي عملتها، هذا أمر ضروري،[١] لا أشكُّ فيه، وأعتقد أنه لا يشكُّ فيه أحد، ولكن أحبُّ طريقة تهديني إلى كَيفية الجمع بين الأمرين).[٢]

فقال العالم: الجواب المقنع في هذه المسألة: أنك إذا علمت أن الله خلقك وخلق أعضاءك الظاهرة والباطنة، هذا أمر لا تشك فيه، ولا يشك فيه مسلم، ومن أعظم الأعضاء الباطنة:[٣] أن الله جعلك مريدا لكل ما تحبه، كارها لما تبغضه، إجمالا وتفصيلا، وأن الله أعطاك قدرة، توقع بها جميع ما تريد فعله، وتنكف بها عما تريد تركه، فأنت تعترف بذلك ولا تستريب فيه، وتعرف مع ذلك أنك إذا أردت أمرا من الأمور إرادة جازمة، وأنت تقدر عليه: فعلته من دون توقُّف.

حتى إن الأمور المستقبلة التي تريد فعلها -إرادة جازمة- تقول فيها: سأفعل كذا إن شاء الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾

---

(١) أي: لا يمكن إنكاره، لأنه علم به اضطرارا بحيث لا يحتاج إلى نظر واستدلال.

قال شيخ الإسلام: "حد العلم الضروري هو الذي يلزم نفس العبد لزوما لا يمكنه معه دفعه عن نفسه، فإذا لم يمكن الإنسان أن يدفع هذه القضايا عن نفسه، ولا يقاوم نفسه في دفعها، تبين أنها ضرورية".

انظر درء التعارض (٦/ ١٠٦) وحاشية الإسرافيلي على التدمرية (١/ ١٦٧).

(٢) هذه من المسائل المشكلة في القدر، وإيراد هذا السؤال على هذا الوجه جميل، وكيفية الجواب عنه أجمل.

(٣) أي: المعنويات والصفات التي يتكون منها الإنسان، وإلا فلا يقال في مثل هذا عضو على المشهور.

[سورة الكهف:٢٣-٢٤]، فإذا اعترفت بذلك كله يعني: اعترفت بأنه تعالى خلقك وخلق قولك الظاهرة والباطنة، ومكَّنك من كل ما تريد بما أعطاك من قدرة ومشيئة، وأنت الذي تختار وتفعل أو تترك، فقد جمعت بين الأصلين:

[١] الاعتراف بعموم قدر الله. [٢] وأن أفعالك كلها من كسبك.(١)

وأنه إن وفقك للخير فبفضله وتيسيره، وإن لم يوفقك بل وكَّلك إلى نفسك فلا تلومنَّ إلا نفسك، ومعرفة هذه المقدمات سهلة بسيطة، وبها يحصل لك الاقتناع التام.

ففعلك داخل في عموم قدرة الله وخلقه، لأن خالق السبب التام، هو الخالق للمسبب، والسبب التام: قدرتك وإرادتك، والله هو الذي خلقهما، وأنت الذي تفعل بهما.(٢)

وإنما الإشكال الذي لا يمكن حله -لبطلان أحد أصليه- اعتقادك أنك مجبور على أفعالك، فهذا الذي لا يمكن العبد أن يعترف معه: أن الأفعال أفعاله، وهذا يعلم بطلانه بالضرورة، كما سبق بيانه.

فقال الرجل السائل المسترشد: لقد وضحت المسألة وضوحا لا أشك فيه، علمت بأن الله خلقني، وخلق جميع أوصافي، وخلق الأسباب التي أتمكن بها من الأفعال، وأنا الذي أفعل وأطيع، إن ساعدني الله بتوفيقه، وأعصي وأغفل، إن وكَّلني إلى نفسي.

---

(١) قال ابن القيم في شفاء العليل (ص/ ٥٢): "فحركاتهم واعتقاداتهم أفعال لهم حقيقة وهي مفعولة لله سبحانه مخلوقة له حقيقة، والذي قام بالرب عز وجل علمه وقدرته ومشيئته وتكوينه، والذي قام بهم هو فعلهم وكسبهم وحركاتهم وسكناتهم، فهم المسلمون المصلون القائمون القاعدون حقيقة، وهو سبحانه هو المقدر لهم على ذلك القادر عليه الذي شاءه منهم وخلقه لهم ومشيئته وفعله بعد مشيئته، فما يشاؤون إلا أن يشاء الله وما يفعلون إلا أن يشاء الله".

(٢) وهذا هو الجمع بين كون الأفعال من الله خلقا ومن العبد فلا وكسبا، وقد تقدم توضيح ذلك (ص/ ٩٠).

فقال العالم: وأزيدك إيضاحا وبيانا لهذا السؤال: قال الله لخيار المؤمنين: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَ﴾ [سورة الحجرات:٧]، فلم يقل: ولكن الله أجبرهم على الإيمان... إلى آخره. (١)

ولكنه تعالى لما علم حالة النَّفس وأنها ظالمة جاهلة أمَّارة بالسوء، لطف بالمؤمنين، وحبَّبَ إليهم قلوبهم الإيمان وزينه فيها، فانقادت إلى الخيرات باختيارها؛ لما جعل الله في قلوبهم من الأوصاف الجليلة، ولما كرَّه إليهم الكفر والفسوق والعصيان: انصرفوا عنها؛ لكراهتهم لها وكان هذا لطفا وكرما منه. (٢)

وأما الآخرون: فلم يجعل لهم نصيبا من هذا اللطف، فانحرفوا باختيارهم وكانوا هم السبب لأنفسهم، حيث كانت مقاصدهم فاسدة؛ وحيث عُرِض عليهم الخير فرفضوه، واعترض لهم الشَّر والغيُّ فاختاروه؛ فولَّاهم الله ما توَّلوا لأنفسهم، واللوم كله عليهم،

---

(١) قال شيخ الإسلام كما في المجموع (٣/ ١١٨): "ولأجل هذا اتفق أهل السنة المثبتون للقدر على أن الله خص المؤمنين بنعمة دون الكافرين بأن هداهم للإيمان، ولو كانت نعمته على المؤمنين مثل نعمته على الكافرين لم يكن المؤمن مؤمنا".

(٢) قال ابن القيم في المدارج (١/ ٤١٦): "وقد ضرب للتوفيق والخذلان مثل: ملك أرسل إلى أهل بلد من بلاده رسولا، وكتب معه إليهم كتابا يعلمهم أن العدو مصبحهم عن قريب ومجتاحهم، ومخرب البلد، ومهلك من فيها، وأرسل إليهم أموالا ومراكب وزادا وعدة وأدلة، وقال: ارتحلوا مع هؤلاء الأدلة، وقد أرسلت إليكم جميع ما تحتاجون إليه ثم قال لجماعة من مماليكه: اذهبوا إلى فلان، فخذوا بيده واحملوه ولا تذروه يقعد، واذهبوا إلى فلان كذلك وإلى فلان، وذروا من عداهم، فإنهم لا يصلحون أن يساكنوني في بلدي، فذهب خواص مماليكه إلى من أمروا بحملهم، فلم يتركوهم يقرون، بل حملوهم حملا، وساقوهم سوقا إلى الملك، فاجتاح العدو من بقي في المدينة وقتلهم، وأسر من أسر.

فهل يعد الملك ظالما لهؤلاء، أم عادلا فيهم؟ نعم خص أولئك بإحسانه وعنايته وحرمها من عداهم، إذ لا يجب عليه التسوية بينهم في فضله وإكرامه، بل ذلك فضله يؤتيه من يشاء".

والحجة البالغة لله على العباد كلهم: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [سورة الأنعام: ١٤٩]. (١)

وأزيدك إيضاحا وبيانا: أليس تفرق ويفرق كل أحد بين حركة المرتعش بغير اختياره؛ وبين حركة الباطش والكاتب باختياره؛ وتعلم أن الأخير فعل العبد حقيقة، والأول مقسور عليه، وما أشبه ذلك من الحركات التي من هذا النوع، تفرِّق بين الحركة الاختيارية، والحركة الاضطرارية؟! (٢)

فمن ألحق أحد القسمين بالآخر، وساواه(٣) فهو مختل الشُّعور.

فقال الرجل: جزاك الله خيرا، فلقد أزلت عني كلَّ إشكال، واقتنعت بذلك غاية الاقتناع. (٤)

---

(١) تقدم وجه قيام حجة الله على عباده في أوائل الكتاب.

(٢) فالإنسان ينزل من السطح بالسلم نزولا اختياريا يعرف أنه مختار، ولكنه يسقط هاويا من السطح ويعرف أنه ليس مختارا لذلك، ويعرف الفرق بين الفعلين، وأن الثاني إجبار والأول اختيار، وكل إنسان يعرف ذلك وكذلك الإنسان يعرف أنه إذا أصيب بمرض سلس البول فإن البول يخرج منه بغير اختياره، وإذا كان سليما من هذا المرض فإن البول يخرج منه باختياره، ويعرف الفرق بين هذا وهذا، ولا أحد ينكر الفرق بينهما. انظر مجموع رسائل وفتاوى الشيخ ابن عثيمين (٥/ ٢١٨).

(٣) في نسخة: (وساواه به).

(٤) هذا يدل على أن مذهب أهل السنة لو عرض على الناس على حقيقته لاقتنع به الناس، ولعلموا أنه دين الله الحق، وهذا الذي ينبغي للدول الإسلامية وعلماء الملة أن يعتنوا به.

يقول العلامة الألباني رحمه الله في الصحيحة (١/ ٢٩٢): " فليت أن بعض الدول الإسلامية ترسل إلى بلاد الغرب من يدعو إلى الإسلام، ممن هو على علم به على حقيقته وعلى معرفة بما ألصق به من الخرافات والبدع والافتراءات، ليحسن عرضه على المدعوين إليه، وذلك يستدعي أن يكون على علم بالكتاب والسنة الصحيحة، ومعرفة ببعض اللغات الأجنبية الرائجة، وهذا شيء عزيز يكاد يكون مفقودا، فالقضية تتطلب استعدادات هامة،فلعلهم يفعلون".

المِثَالُ الثَّالثُ: قَضِيّةُ الرَّجُل الجَبَرِي

المثال الثالث: كان رجل قد غلا في الجبر والقدر[١] غلوًّا عظيما، فكان يعتذر بالقدر عند كل جليل وحقير، حتى آلت به الحال إلى الاستهتار، وانتهاك أصناف المعاصي، وكلما نُصحَ وَلِيمَ على أفعاله، جعل القدر حجة له في كل أحواله.[٢]

وكان له صاحب يعذله وينصحه عن هذه المقالة التي تخالف العقل والنَّقل والحس، ولا يزيده العذل إلا إغراء، وكان صاحبه ينتظر وينتهز الفرصة في إلزامه بأمور تختصُّ به وتتعلَّق، وكان هذا الجبريُّ صاحب ثروة له أموال منوَّعة، وقد وكَّل عليها الوكلاء والعمَلة، فصادف في وقت متقارب أن جاءه صاحب ماشيتة، فقال: إن الماشية هلكت وتلفت جميعها؛ لأني رعيتها في أرض جذبة، ليس فيها عود أخضر.

فقال له: فعلت ذلك وأنت تعلم أن الأرض الفلانية مخصبة؛ فما عذرك في ذلك؟.

فقال: قضاء الله وقدره.

وكان ممتلئا غضبا قبل ذلك؛ فزاد غضبه من هذا الكلام، واستشاط غضبه، وكاد يتقطع من هذا الاعتذار.

وجاءه صاحب البضاعة، فقال: إني سلكت الطريق المخوف، فاقتطع المال قطاع الطريق، فقال له: كيف تسلك هذا الطريق المخوف مع علمك أنه مخوف، وتترك الطريق الآمن الذي لا تشك في أمنه؟!

فأجابه مثل جواب الراعي للماشية، وعمل معه الجبري ما عمله مع صاحبه.

---

(١) أي: غلا في إثبات القدر حتى صار جبريا.

(٢) تقدم أن شيخ الإسلام المصنف أطال جدا في الرد على هذه الشبهة، وضرب أمثلة كثيرة في بطلانها.

ثم جاءه وكيله على تربية أولاده وحفظهم، فقال: إني أمرتهم أن ينزلوا في البئر الفلانية ليتعلَّموا السباحة فغرقوا.

فقال: لم فعلت ذلك، وأنت تعلم أنهم لا يحسنون السِّباحة؟ والبئر المذكور تعلم أن ماءها غزير؛ فكيف تتركهم ينزلون فيها وحدهم، وأنت لست معهم؟!

فقال: هكذا قضاء الله وقدره.

فغضب عليه غضبا لا يشبه الغضب على الأوَّلَين،(١) وكاد الغضب أن يقتله، وكل واحد من هؤلاء الذين وَكَّلهم على ما ذكرنا يزداد غضبه عليه إذا قال له: هذا قضاء الله وقدره.

فحينئذ قال له صاحبه: يا عجبا لك يا فلان! كيف قابلت هؤلاء المذكورين بهذا الغضب البليغ، ولم تعذرهم حين اعتذروا بالقدر، بل زاد هذا الاعتذار في جُرمهم عندك، وأنت مع ربك في أحوالك المخجلة قد سلكت مسلكهم وحذوت حذوهم؟!.

فإن كان لك عذر: فهم من باب أولى أعذر وأعذر، وإن كانت أعذارهم تشبه التهكم والاستهزاء؛ فكيف ترضى أن تكون مع ربك هكذا؟!.

فانتبه الجبري حينئذٍ، وصَحَا بعدما كان غارقا في غلوه، وقال: الحمد لله الذي أنقذني مما كنت فيه، وجعل لي موعظة وتذكيرا من هذه الوقائع التي وقعت لي، ولمست فيها غلطي الفاحش.

والآن أعتقد: أن ما حصل لي من نعمة الهداية إلى الحق، أعظم عندي من هذه المصائب الكبيرة، كما تحققت فيه قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٢١٦﴾ [سورة البقرة:٢١٦].

---

(١) لأن مصيبة الأولاد أعظم من مصيبة المواشي والبضاعة.

المِثَالُ الرَّابِعُ: مُخَاصَمَة بَينَ القَدرِي وَالجَبَرِي [١]

المثال الرابع: طال الخصام بين قدريٍّ يعتقد: أن أفعال العباد لا تتعلق بها مشيئة الله، وبين جبري يعتقد: ضد ذلك، وأنهم مجبورون على أفعالهم، واقعة بغير اختيارهم؛ لأنهما متباعدان في طرفَي نقيض.

فاتفقا على التَّحَاكم إلى عالم من علماء أهل السنَّة، يعرفان كمال معرفته، وكمال دينه.

فقال السُنِّي: ليعرض كل منكما عليَّ مقالته، ولكما عليَّ أن أدَقِّق الحكم بينكما، وأن أردَّ ما مع كل واحد من باطل؛ وأثبت ما معه من الحق.

فقال القدري: أنا أقول: إن الله حكم عدل، لا يظلم من عباده أحدا، ومن مقتضى إثباتي لهذا الأصل؛ أني أنزه ربي عن أن تكون الفواحش الواقعة من العباد واقعة بمشيئة الله؛ بل العبد هو الذي تجرأ عليها، وهو الذي فعلها استقلالا. [٢]

وأدلَّتي على هذا: جميع النصوص الدالة على أن الله ليس بظالم للعباد مثقال ذرة، وأنه حكم عدل؛ لأن تعلق مشيئته بأفعالهم ثم تعذيبهم عليها ظلم من جهتين:

[١] من جهة إضافتها إلى مشيئته.

[٢] وظلم من جهة كيف يعذبهم على أمر هو الذي شاءه وقدره؟!. [٣]

---

(١) انظر شفاء العليل (ص/ ١٥٢) الباب العشرون: في ذكر مناظرة بين قدري سني.

(٢) تقدم رد هذه الشبهة عند الكلام على القدرية. (ص/ ١٠٥).

(٣) وما ذا يفعل بالأدلة القطعية الدالة على أن اللخ خالق أفعال العباد، فإنها ثابتة مثل ثبوت الأدلة التي دلت على تحريم الظلم وأن الله عدل حكيم، وأن الله يكره المعاصي، ويريد الطاعات؟.

ثم إني لو قلت: إنها واقعة تحت مشيئة الله؛ لأبطلت بذلك أمر الله ونهيه، بل في ذلك إبطال للشرع، فأنا ما رأيت السلامة من هذا المحذور والمحظور، إلا بهذه الطريقة العادلة التي يرتضيها كل عاقل منزِّه لله.

فقال الجبري: أنا أقول: إن الله على كل شيء قدير، وإنه خالق كلِّ شيء، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، قضايا لا يمكن مسلم أن ينكرها، ولا ينازع فيها.

وهذا عموم لا يخرج عنه حادثة، ومن أعظم الحوادث أفعال العباد من طاعات، ومعاصي وغيرها، فلو أنها خارجة عن قدرة الله ومشيئته، لم يكن الله قديرا على كل شيء ولا خالقا لكل شيء. (١)

ومقتضى ذلك: أن العباد مجبورون على أفعالهم، غير مختارين لها؛ لأنهم لو اختاروها وفعلوها حقيقة لخرجت عن مشيئة الله وقدرته، فتعين القول بالجبر، وأنهم مجبورون مقسورون على أفعالهم، وقد نفذت فيهم مشيئة الله، وصرفتهم الإرادة. (٢)

---

(١) شفاء العليل لابن القيم (ص/ ٢٤).

(٢) قال الإمام الشنقيطي في دفع إيهام الاضطراب (ص/ ٣٦٤): "ولو فرضنا أن جبريا ناظر سنيا فقال الجبري: حجتي لربي أن أقول إني لست مستقلا بعمل، وإني لا بد أن تنفذ في مشيئته وإرادته على وفق العلم الأزلي، فأنا مجبور، فكيف يعاقبني على أمر لا قدرة لي أن أحيد عنه؟.

فإن السني يقول له: كل الأسباب التي أعطاها للمهتدين أعطاها لك، جعل لك سمعا تسمع به، وبصرا تبصر به، وعقلا تعقل به، وأرسل لك رسولا، وجعل لك اختيارا وقدرة، ولم يبق بعد ذلك إلا التوفيق وهو ملكه المحض، إن أعطاه ففضل، وإن منعه فعدل. كما أشار له تعالى بقوله: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [سورة الأنعام:١٤٩]، يعني: أن ملكه للتوفيق حجة بالغة على الخلق، فمن أعطيه ففضل، ومن منعه فعدل".

وأدلتي على قولي هذا: جميع النصوص المثبتة لعموم خلق الله ومشيئته وقدرته؛ وأني لو قلت: إن العبد فاعل حقيقة لفعله؛ لأخرجت هذا القسم عن مشيئة الله وإرادته.[١]

فقال الحاكم السنِّي: لقد وضَّح كل واحد منكما مذهبه توضيحا كاملا، واستدل كل واحد بأدلة لا يمكن المنازعة فيها؛ لكثرتها ووضوحها، ولكن كل واحد منكما لم ينظر المسألة من جميع نواحيها، بل لحظ جانبا، وعَمِي عن الجانب الآخر، وكثير من الأغلاط يأتي من هذا السبب، وسأحكم بينكما بحكم يستند على الكتاب والسنة، ويستند إلى العقل والفطرة، وسأقنع كل واحد منكما إن كان قصده طلب الحقيقة.

أما أنت أيها القدري؛ فأصبت بقولك: إن أفعال العباد كلها من كسبهم، وكلها من فعلهم، طاعاتها ومعاصيها وغيرها من أفعالهم، وأصبت في استدلالك عليها؛ بأن الله نسبها وأضافها إليهم، وأصبت في تبريك من قول يلزم منه إسقاط الأمر والنهي؛ وهو: الجبر، ولكنك أخطأت خطأ كبيرا، حيث زعمت أن مشيئة الله وقدرته لا تعلق لها بأفعال العباد، فنفيت عموم النصوص الدالة على هذا الأصل؛ وظننت أن إثبات عموم الخلق والمشيئة لله ينافي كون الأفعال الصادرة من العباد تكون باختيارهم ومن كسبهم.[٢]

وهذا الظن غلط محض، بل المؤمن العارف يجمع بين الأمرين: يثبت لله تعالى أنه خالق كل شيء؛ من الأعيان والأوصاف والأفعال، وأنه مع ذلك الأفعال صادرة منهم حقيقة.

---

(١) في نسخة: (وقدرته).

وما ذا يفعل بالأدلة الكثيرة الدالة على أن العبد له قعل وقدرة حقيقية مؤثِّرة وإرادة يثاب ويعاقب عليها؟.

(٢) قال الإمام الوادعي في الجامع الصحيح في القدر (ص/ ٣١٥): "فالأدلة التي تثبت الاستطاعة ترد على الجبرية، والأدلة التي تنفيها ترد على القدرية، والجمع بين الأدلة أن للعبد استطاعة، ولكنها خاضعة لقدرة الله وإرادته، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن".

وأما أنت أيها الجبري؛ فلقد أصبت بإثباتك: أن الله على كل شيء قدير، وأنه خالق كل شيء وأنه ما شاء الله كان، ووجب وجوده، وما لم يشأ لم يكن، وأصبت في هذا الاستدلال، ولكنك أخطأت خطأ كبيرا، حيث زعمت أن من لوازم إثبات عموم مشيئة الله أن العبد مجبور على أفعاله؛ لم تقع بمشيئته، وظننت أن إثبات عموم القدر يقتضي منك أن تقول هذا القول.

ثم قال السني أيضا لهما: لقد قال كل منكما قولا ممزوجا حقه بباطله؛ وسأحكم بينكما بحكم يتضمن إثبات ما مع كل منكما من الحق؛ وإبطال ما مع كل منكما من باطل.

وقد دل على هذا الحكم عدَّة نصوص: منها قوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [سورة التكوير: ٢٩-٢٨].

فهذه الآية الكريمة حكمت بينكما؛ فإن الله أثبت للعبد مشيئة بها يفعل، ويسلك الصراط المستقيم، أو يدعه باختياره ومشيئته، وأخبر أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله، غير خارجة عنها.[1]

فمشيئة الله عامة، لا يخرج عنها شيء، ومع ذلك فالعباد هم الذين يعملون ويطيعون ويعصون، ومع أن هذا هو الذي دلت عليه النصوص الشرعية من الكتاب والسنة فهو الذي يدل عليه العقل والواقع والحسّ؛ فإن الله خلق العبد، وخلق ما فيه من جميع الأوصاف والقوى. ألستما تعترفان بذلك، وكل عاقل يعترف به؟!.

---

(١) قال شيخ الإسلام: "ومما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها مع إيمانهم بالقضاء والقدر وأن الله خالق كل شيء وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وأنه يضل من يشاء ويهدي من يشاء وأن العباد لهم مشيئة وقدرة يفعلون بمشيئتهم وقدرتهم ما أقدرهم الله عليه مع قولهم إن العباد لا يشاءون إلا أن يشاء الله.".
مجموع الفتوى (٨/ ٤٥٩).

قالا: بلى.

قال السني: فإن من جملة أوصاف العبد التي خلقها الله فيه أنه أعطاه قدرة ومشيئة يتمكن بهما من كل ما يريده من خير وشر، وطاعة ومعصية وبهما تقع طاعاته ومعاصيه.

وتعلمان: أن العبد متى أراد أمرا من الأمور التي يقدر عليها، فعله بتلك القدرة والإرادة اللتين خلقهما الله فيه، فإذا أوقع العبد بهما فعلا من أفعاله، دخلت تحت عموم قدر الله؛ لأن خالق السبب التام الذي هو قدرة العبد وإرادته خالق للمسبب، يعني: لما يصدر عنهما. (١)

وكل منكما يعترف أن الله خالق قدرة العبد ومشيئته كما خلق جميع قواه الظاهرة والباطنة.

---

(١) قال العلامة السعدي: "وإذا اشتبهت آيات على الجبري الذي يرى أن أفعال العباد مجبورون عليها، بينتها الآيات الأخر الكثيرة الدالة على أن الله لم يجبر العباد، وأن أعمالهم واقعة باختيارهم وقدرتهم، وأضافها إليهم في آيات غير منحصرة.

كما أن هذه الآيات التي أضاف الله فيها الأعمال إلى العباد حسنها وسيئها، إذا اشتبهت على القدرية النفاة، فظنوا أنها منقطعة عن قضاء الله وقدره، وأن الله ما شاءها منهم ولا قدرها، تليت عليهم الآيات الكثيرة الصريحة بتناول قدرة الله لكل شيء من الأعيان والأعمال والأوصاف، وأن الله خالق كل شيء.

ومن ذلك: أعمال العباد، وأن العباد لا يشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين.

وقيل للطائفتين: إن الآيات والنصوص كلها حق، ويجب على كل مسلم تصديقها والإيمان بها كلها، وأنها لا تتنافى، فهي واقعة منهم وبقدرتهم وإرادتهم، والله تعالى خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم.

وما أُجْمِلَ في بعض الآيات فسرته آيات أخر، وما لم يتوضح في موضع توضح في موضع آخر، وما كان معروفاً بين الناس وورد فيه القرآن أمراً أو ناهياً، كالصلاة والزكاة والزنا والظلم، ولم يفصله فليس مجملاً، لأنه أرشدهم إلى ما كانوا يعرفون، وأحالهم على ما كانوا به متلبسين، فليس فيه إشكال بوجه، والله أعلم.". انظر القواعد الحسان (ص/ ٦٠_٦٢).

فإذا اتفقتما على هذا القول؛ الذي هو الصواب بما عرف من دلالة النصوص الشرعية عليه، وأنه هو المعقول المحسوس عاد الأمر إلى الوفاق، فليتبرأ كل منكما من الباطل الذي معه، وليعترف بالحق الذي مع صاحبه.

ليتبرأ الجبري من اعتقاده: أن العبد مجبور مقهور على أفعاله، وليعترف: أنها واقعة بكسبه وفعله حقيقة.

وليتبرأ القدري من اعتقاده: أن أفعاله غير داخلة تحت مشيئة الله وغير شامل لها خلق الله وقدره، وليعترف: بعموم خلق الله، وشمول قدره.

والحمد لله الذي بيَّن الصواب، ووفق من شاء من عباده لاتباعه، ﴿وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٢١٣﴾﴾ [سورة البقرة:٢١٣]. (١)

(١) قال ابن القيم: "ولو أن الجبرية أثبتت الأسباب والحِكم لانحلت عنها عقد هذه المسألة، ولو أن القدرية سحبت ذيل المشيئة والقدر والخلق على جميع الكائنات مع إثبات الحكم والغايات المحمودة في أفعال الرب سبحانه لانحلت عنها عقدها، وبالله التوفيق". شفاء العليل (ص/ ١٧٨).

[المِثَالُ الخَامِسُ: فِي الآجَالِ وَالأَرْزَاقِ]

المثال الخامس: اعلم أن الآجال والأرزاق كسائر الأشياء مربوطة بقضاء الله وقدره، فالله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر؛ ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [سورة الأعراف: ٣٤]. فهذا أمر لا ريب فيه ولا شك.

ومع ذلك فهي أيضا كغيرها: لها أسباب دينية، وأسباب طبيعية مادية، والأسباب تبع قضاء الله وقدره.(١)

ولو كان شيء سابق القضاء والقدر من الأسباب لسبقه العين؛ لقوتها ونفوذها.(٢)

فمن الأسباب الدينية لطول العمر وسعة الرزق: لزوم التقوى والإحسان إلى الخلق لا سيما الأقارب، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره [أي: يطيل عمره] فليصل رحمه».(٣)

---

(١) قال شيخ الإسلام: " والأسباب التي يحصل بها الرزق هي من جملة ما قدره الله وكتبه، فإن كان قد تقدم بأنه يرزق العبد بسعيه واكتسابه ألهمه السعي والاكتساب، وذلك الذي قدره له بالاكتساب لا يحصل بدون الاكتساب، وما قدره له بغير اكتساب كموت موروثه يأتيه به بغير اكتساب والسعي سعيان: سعي فيما نصب للرزق؛ كالصناعة والزراعة والتجارة. وسعي بالدعاء والتوكل والإحسان إلى الخلق ونحو ذلك؛ فإن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ". انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٥٤٠-٥٤١).

(٢) يشير إلى ما ورد في صحيح مسلم (٢١٨٨) عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «العين حق، ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين، وإذا استغسلتم فاغسلوا».

قال النووي في شرح مسلم (١٤/ ١٧٤): " ومعناه: أن الأشياء كلها بقدر الله تعالى ولا تقع إلا على حسب ما قدرها الله تعالى وسبق بها علمه فلا يقع ضرر العين ولا غيره من الخير والشر إلا بقدر الله تعالى وفيه صحة أمر العين وأنها قوية الضرر والله أعلم".

(٣) أخرجه البخاري برقم (٥٩٨٦) ومسلم برقم (٥٥٧) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وذلك: أن الله يجازي العبد من جنس عمله، فمن وصل رحمه وصل الله أجله ورزقه وصلا حقيقيا،[١] وضده: من قطع رحمه قطعه الله في أجله وفي رزقه، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ [سورة الطلاق: ٣-٢].

ومن الأسباب الدينية لقَطعِ طول العمر: البغي والظلم للعباد، فالباغي سريع المصرع، والظالم لا يغفل الله عن عقوبته، وقد يعاقبه عاجلا بِقَصم العمر.

ومن الأسباب الدِّينية لَمحقِ الرزق: المعاملات المحرَّمة كالربا والغش، وأكل أموال الناس بالباطل، فصاحبها يظن بل يجزم: أنها توسع عليه الرزق؛ ولهذا تجرأ عليها، والله تعالى يعامله بنقيض قصده، قال تعالى: ﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [سورة البقرة:٢٧٦].

فالمعامل بالربا يمحق صاحبها، ويمحق ماله، وإن تمتع به قليلا، فمآله إلى المحق والقِلّ، كما أن المتصدق يفتح الله له من أبواب الرزق ما لا يفتحه على غيره، كما قال النبي ﷺ: «ما نقصت صدقة من مال، بل تزيده ثلاثا».[٢]

وكذلك الغش وأكل أموال اليتامى والأوقاف بغير حق؛ من أكبر أسباب المحق؛ مع ما على صاحبها من الإثم والعقوبة.

ومن أسباب طول العمر وقصره الطبيعية: الصحة والمرض، فالعافية من الأسقام سبب لطول العمر كما أن الأمراض بأنواعها سبب لقصره.

---

(١) أي: إن الزيادة في الأجل، والرزق زيادة حقيقيّة على ظاهرها؛ لظاهر النصّ، خلافا لمن يقول: إن هذه الزيادة كناية عن البركة في العمر، بسبب التوفيق إلى الطاعة، وعمارة وقته بما ينفعه في الآخرة، وصيانته عن تضييعه في غير ذلك. انظر شرح النووي على مسلم (١٦/ ١١٤) وذخيرة العقبي للإيتوبي (٤٠/ ٣٠٨).

(٢) رواه مسلم برقم (٢٥٨٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بدون قوله: «بل تزيده ثلاثا».

والمسكن والبقعة: إذا كانت صحيَّة طيبة الهواء، صارت من أسباب عافية أهلها وطول أعمارهم والعكس بالعكس، البقاع الرديئة المناخ والهواء، أو البقاع الوبيئة سبب لقصر العمر، كما هو مشاهَد.

والتوقِّي عن المخاطر والتهالك، واستعمال الأسباب الواقية **فائدتها في طول العمر ظاهرة، والإلقاء بالنفس إلى التهلكة،** وسلوك المخاطر وكل أمر فيه خطر سبب ظاهر للهلاك، والأمثلة في هذا كثيرة.

ومن الأسباب المادية في حصول الرزق وسعته: استعمال المكاسب النافعة، وهي كثيرة متنوعة، كل أحد يناسب له منها ما يوافقه ويحسنه، ويليق بحاله، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾﴾ [سورة الملك:١٥]. فيدخل في هذا العمل: جميع الأسباب النافعة.[(١)]

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ﴾ [سورة البقرة:٢٦٧]. إلى غير ذلك من الآيات.

وكل هذه الأمور تابعة لقضاء الله وقدره. فإن الله تعالى قدر الأمور بأسبابها، فالأسباب والمسببات **من قضاء الله وقدره**؛ ولهذا لما قالوا للنبي ﷺ: يا رسول الله أرأيت رُقًى نسترقيها، وأدوية نتداوى بها وتقاة نتقيها، هل ترد من قضاء الله وقدره شيئا؟ فقال: «هي من قضاء الله وقدره».[(٢)]

---

(١) انظر البركة في الرزق والأسباب الجالبة لها (ص/ ٢٦١).

(٢) في نسخة: (هي من قدر الله)، تقدم تخريجه.

وكذلك: الأدعية المتنوعة سبب كبير لحصول المطلوب، والسلامة من المرهوب، وقد أمر الله بالدعاء ووعد بالإجابة، والدعاء نفسه والإجابة كلها داخلة في القضاء والقدر.

وقد جمع النبي ﷺ الأمر؛ بالعمل بكل سبب نافع، مع الاستعانة بالله، كما ثبت في الصحيح مرفوعا: «احرص على ما ينفعك واستعن بالله». (١)

فهذا أمر بالحرص على الأسباب النافعة في الدين والدنيا، مع الاستعانة بالله؛ لأن هذه الاستقامة، وذلك أن الانحراف من أحد أمور ثلاثة:

[١] إما ألا يحرص على الأمور النافعة؛ بل يكسل عنها(٢) وربما اشتغل بضدها. (٣)

[٢] أو يشتَغل بها، ولكن يتكل على حوله وقوته، وينظر إلى الأسباب ويعلق جميع قلبه بها، وينقطع عن مسبِّبها.

[٣] أو لا يشتغل بالأسباب النافعة يزعم: أنه متوكل على الله، فإنَّ التوكل لا يكون إلا بعد العمل بالأسباب. (٤)

---

(١) رواه مسلم برقم (٢٦٦٤) عَن أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وذلك لأن الكسل هو أصل الخيبة والفشل. فالكسلان لا يدرك خيراً، ولا ينال مكرمة، ولا يحظى بدين ولا دنيا. قاله الشارح في بهجة الأبرار (ص/ ٣٤).

(٣) أي: الأمور الضارَّة، أو مفوتة للكمال فمتى كان حريصاً على هذا كان ثمرة حرصه الخيبة، وفوات الخير، وحصول الشر والضرر، فكم من حريص على سلوك طرق وأحوال غير نافعة لم يستفد من حرصه إلا التعب والعناء والشقاء. قاله الشارح في بهجة الأبرار (ص/ ٣٤).

(٤) قال الشارح: "وقد جميع النبي ﷺ في هذا الحديث بين الإيمان بالقضاء والقدر، والعمل بالأسباب النافعة، وهذان الأصلان دلّ عليهما الكتاب والسنة في مواضع كثيرة. ولا يتم الدين إلا بهما. بل لا تتم الأمور المقصودة كلها إلا بهما". انظر بهجة الأبرار (ص/ ٣٧).

فهذا الحديث بيَّن فيه النبي ﷺ الطرق النافعة للعباد، ولنقصر على هذا؛ فإنه يحصل به المقصود، والله أعلم؛ وصلى الله على محمد وسلم. (١)

قال ذلك وكتبه: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله آل سعد، غفر الله له ولوالديه وجميع المسلمين. وافق الفراغ منه: في (٣) ربيع الأوَّل، سنة (١٣٧٦هـ).

وتم نقله من خط المؤلف الفقير إلى مولاه بكل أحواله: محمد السليمان البسام في (٢٠) شعبان، سنة (١٤٢١هـ).

(١) في نسخة: (وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم).

المُلحَقات

جَوَابُ الحَافِظ ابن حَجَر عَن أَبيَاتِ السَّائل

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى:

يقول الفقير العسقلانيُّ أحمدٌ الذي ... لم يَصِلْ في الفهم للرتبة التي

ولكنَّه يُثْني على الله حامدًا ... له ويُثَنِّي بالصَّلاة الحميدةِ

على أحمد الهادي البشيرِ وآلِه ... وأصحابِهِ الزَّاكينَ خيرِ البريَّةِ

ويُثني إلى هذي المسائل عاطفًا ... إلى حلِّها مِنْ عُقدِها بالحقيقةِ

لئن كنتَ يا هذا تقرُّ بأنَّه ... تعالى له مُلْكُ الوُجودِ بقُدْرَةِ

فمهما يشاء الله يفعَلُ في الذي ... يراهُ ويُمضي حُكْمَه في الخليقةِ

فسلِّمْ له تَسْلم ودِنْهُ تَفُزْ فَمَنْ ... له يعترِضْ يذهب إلى حَيْثُ ألقتِ

وكتب بعد الجواب ما صورته: ويُقسم بالله جلت قدرتُه أنه كتب هذا الجواب مرتجلًا في حالة يخَيَّلُ له فيها أن ثمَّ مِنْ يمليه عليه، بحيثُ لم يشطُب في مُسَوَّدَتِها إلَّا على ثلاثة ألفاظ، وعمدتُه في هذا الجواب شيئان:

أحدهما: أن الخطابَ مع مَنْ يقِر بالتَّوحيد ووجودِ الإله الحقِّ الذي ابتدأ الوجود، لا مع مَنْ يعطِّل.

والثاني: أنه تعالى يفعلُ ما يشاء، ولا يُسأَلُ عمَّا يفعل، ومَنْ توقَّف في هذا، فإنَّه يستند إلى قياسِ الغائب على الشاهد، وهو قياسٌ فاسد لفقد الجامع، والله أعلم».[1]

---

(١) ذكره السَّخاوي في كتابه الجواهر والدرر في ترجمة الحافظ ابن حجر (٢/ ٨٧٨) أنه كتب إليه بعض الطَّلَبة أيضًا يلتمسُ منه الجواب عن السُّؤال المشهور الذي أجاب عنه العلاء القونويُّ شارح (الحاوي)، وهو مِنْ نظم بعض الزَّنادقة، قاله على لسانِ بعض يهودِ الشَّام، فكتب ما نصه. ثم ذكر الأبيات.

بَعضُ الأَلفَاظ المُجمَلَة فِي بَاب القَضَاء وَالقَدَر

أصل بلاء أكثر الناس من جهة الألفاظ المجملة التي تشتمل على حق وباطل، فيطلقها من يريد حقها، وينكرها من يريد باطلها، فيرد عليه من يريد حقها. (١)

والمراد بها: الألفاظ البدعية المحضة كالألفاظ الصوفية، والألفاظ الشرعية التي ابتدع معناها كلفظ: تكليف ما لا يطاق، والألفاظ الشرعيَّة التي اقتصر على بعض معانيها، كلفظ الإرادة ونحوها من الألفاظ التي استعملت في الكتاب والسنة بمعنيين، ولكن اقتصر أهل الكلام على معنى واحد منها. (٢)

والألفاظ المجملة المتعلقة بالقدر كثيرة ولكن نختار منها ما كان مهما في نظري القاصر، لتكون سببا في كشف كثير من الإشكالات والغموضات في باب القضاء والقدر.

ومن هذه الألفاظ المجملة في هذا الباب:

اللفظ الأوَّل: الكَسب:

لفظ الكسب لفظ مجمل، يتداوله جميع الطوائف في القدر، فلا بدَّ فيه من التفصيل، فيقال: لفظ الكسب يحتمل ثلاث معان:

الأوَّل: الفعل الذي يعود على فاعله منه نفع أو ضر، وهذا هو معنى الكسب عند أهل السنة، فإذا قالوا: أفعال العباد كسب لهم، فمعناه: أنها أفعالهم التي تعود على فاعليها بنفع أو ضر، واقعة بقدرتهم وإرادتهم، مخلوقة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. (٣)

---

(١) شفاء العليل لابن القيم (ص/ ١٣٦).

(٢) انظر موقِفُ شيخ الإسلام وابن القيم من الألفاظ المجملة (١/ ٦١) ودرء التَّعارض (١/ ٧٣) (١/ ٢٢١) ومجموع الفتاوى (٨/ ١٣١) والقصيدة النونية (ص/ ١٣٦).

(٣) انظر شفاء العليل(ص/ ١٣١) وشرح الطحاوية لابن أبي العز(٢/ ٦٥٢) والتعريفات الاعتقادية(٢٧١).

ولَمَّا كان العباد يكملون بأفعالهم ويصلحون بها صحَّ إثبات الكسب لهم، إذ كمالهم وصلاحهم من أفعالهم، كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [سورة البقرة:٢٨٦]. (١)

والثَّاني: قوع الفعل بإيجاد العبد وإحداثه ومشيئته من غير أن يكون الله شاءه أو أوجده، وهذا هو معنى الكسب عند القدرية المعتزلة، وهو مبني على أن أفعال العباد غير مخلوقة لله تعالى، وقد تقدم بطلانه غير مرَّة.

والثَّالث: عبارة عن الاقتران العادي بين القدرة المحدثة والفعل؛ من غير أن يكون لها تأثير في حدوث مقدورها، أو صفة من صفاته، ويقولون: إن الله يفعل عندها لا بها، لأنه سبحانه -عندهم- أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته لا بهما، فهذا الاقتران هو الكسب، وهذا كسب الأشعري على ما قرره بعض أئمتهم، وقد اضطربوا فيه اضطرابا عظيما وذكروا فيه نحو عشرين قولا، حتى ادَّعى السبكي أن كسب الأشعري أمر يعسر التعبير عنه، ومثَّله بالواسطة بين حركة المرتعش وحركة المختار. (٢)

وهو في الحقيقة لا معنى له ولا حاصل تحته، فإنهم أثبتوا قدرة لا تأثير لها، وجودها كعدمها، ولم يذكروا فرقا معقولا بين الكسب والفعل، بل حقيقة قولهم: إن العبد لا قدرة له ولا فعل ولا كسب، وهذا قول الجهمية. (٣)

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٣٨٧).

(٢) انظر شفاء العليل (ص/ ١٢١) والأثر العقدي في التوجيه الإعرابي للسيف (١/ ٢٢٠).

(٣) انظر منهاج السنة (١/ ٤٦٣) (٢/ ٢٩٧) ومجموع الفتاوى (٨/ ١١٨، ١٢٨) (٩/ ٢٨٨) وجامع المسائل (٩/ ١٠٧) ومفتاح دار السعادة (٢/ ٤٣) وحاشية الإسرافيلي على التدمرية (٢/ ٤٠٥) وغاية المرام للآمدي (ص/ ٢٠٧) والإرشاد للجويني (ص/ ٢١٠). وضعفه الآمدي في الأبكار (٢/ ٣٨٢).

ولهذا قال كثير من العقلاء: إن هذا من محالات الكلام وإنه شقيق أحوال أبي هاشم وطفرة النظام، ونظم بذلك من قال:

مِمَّـــا يُقَـــالُ وَلَا حَقِيقَـــةَ تَحْتَـــهُ مَعْقُولَـــةٌ تَـــدْنُو إِلَى الْأَفْهَـــامِ
الْكَسْبُ عِنْدَ الْأَشْـعَرِي وَالْحَـالُ عِنْـ ـــدَ الْبَهْشَـــمِي وَطَفْـــرَةُ النَّظَّـــامِ

والأشاعرة أنفسهم يصرحون بأن العبد مجبور في صورة مختار،[١] ولذلك عدَّهم الجرجاني من أصناف الجبرية، [٢] وأبو الحسن الأشعري هو أوَّل من ابتدع هذه البدعة، ولم يسبقه أحد إلى هذا القول حتى شيخه في باب الصفات، وهو ابن كلاب، لأن الكلابية عموما على مذهب أهل السنة في القدر، وهو في الحقيقة ناقل لمذهب جهم ثم خفَّفه. [٣]

واللفظ الثَّاني: الفِعل:

من الألفاظ المجملة في باب القدر: لفظ الفعل، فقد يقول بعضهم في أفعال العباد: إنها فعل الله، وبعضهم ينكر ويقول: ليس من فعل الله، وهذا لفظ مجمل، لأن الفعل تارة يراد به نَفْسُ الفعل الذي هو مسمى المصدر كصلاة الإنسان وصيامه ونحو ذلك، فالعمل هنا هو المعمول، وقد اتحد هنا مسمى المصدر والفعل؛ ويراد به تارة ما يحصل بعمله كنساجة الثوب وبناء الدار ونحو ذلك فالعمل هنا غير المعمول، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ﴾ [سورة سبأ:١٣]. [٤]

---

(١) صرَّح بذلك الدسوقي، نقله عنه البيجوري في تحفة المريد (١٠٥). والسنوسي في أم البراهين (٢١٩).

(٢) قال في التعريفات (ص/ ١٥٥): "والجبرية: اثنان: متوسطة، تثبت للعبد كسبًا في الفعل كالأشعرية وخالصة لا تثبت، كالجهمية". انظر النبوات (ص/ ١/ ٥٨١) ومجموع الفتاوى (٨/ ١٢٨).

(٣) انظر توفيق رب البرية في المسائل القدرية (ص/ ٥٤) وموقف الشيخين من الألفاظ المجملة (٢/ ١٢٥٥).

(٤) انظر المجموع (٨/ ١٢١-١٢٢) والقضاء والقدر للمحمود (ص/ ٣٩٠).

وعلى هذا فإذا قيل: هذه التصرفات من فعل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ احتمل معنيين:

الأوَّل: أن يراد به أنها مفعولة لله تعالى، ومخلوقة له، كسائر الخلق، فمعناه صحيح، واللفظ خطأ، لأنه يوهم معنى باطلا.

والثَّاني: أن يراد به أنها فعل الله بمعنى المصدر، فهذا باطل باتفاق المسلمين. (١)

واللفظ الثالث: التأثير:

أهل القبلة يخوضون في مسألة تأثير قدرة العبد: هل لها تأثير أو لا؟، فمنهم من نفاه، ومنهم من أثبته، والصواب في ذلك التفصيل، لأن التَّأثير لفظ مجمل، يحتمل ثلاثة:

الأوَّل: أن يراد به الانفراد بالابتداع والتوحُّد على الاختراع، بمعنى أن العبد هو الذي فعل الفعل واستقل بإيجاد من غير يعاونه أو يمنعه أحد، فهذا باطل، خلافا للمعتزلة؛ لأن هذا مما تفرد به الله سبحانه، وهو خالق كل شيء، وهذا لم يقل به سني.

والثاني: أن يراد به: نوع معاونة إما في صفة من صفات الفعل، أو في وجه من وجوهه كما قاله كثير من متكلمي أهل الإثبات، فهو أيضا باطل بما به بطل التأثير في ذات الفعل؛ إذ لا فرق بين إضافة الانفراد بالتأثير إلى غير الله سبحانه في ذرة أو فيل. (٢)

---

(١) وإنما تزول هذه الشبهة أن يقال: خلق الرب لمخلوقاته ليس هو نفس المخلوقات، فأفعال العباد مخلوقة كسائر المخلوقات، وليست نفس أفعال الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، بل هي نفس فعل العبد، فإنه يقال: الكذب والظلم ونحو ذلك من القبائح يتصف بها من كانت فعلا له كما يفعلها العبد وتقوم به ولا يتصف بها من كانت مخلوقة له إذا كان قد جعلها صفة لغيره كما أنه سبحانه لا يتصف بما خلقه في غيره من الطعوم والألوان والروائح والأشكال والمقادير والحركات وغير ذلك.

انظر المجموع (٨/ ١٢٣) ومنهاج السنة (١/ ٤٥٩) (٢/ ٢٩٨) وموقِفُ شيخ الإسلام وابن القيم من الألفاظ المجملة (٢/ ١٢٧٩).

(٢) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٨/ ٣٨٩).

والثالث: أن يراد به: أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثة، بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الفعل بهذه القدرة، كما خلق النبات بالماء وكما خلق الغيث بالسحاب، وكما خلق جميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب فهذا حق، خلافا للجبرية.

وهذا شأن جميع الأسباب والمسببات، وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركا وإلا فيكون إثبات جميع الأسباب شركا، وقد قال الحكيم الخبير: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [سورة الأعراف:٥٧]. (١)

واللفظ الرَّابع: لفظ الغرض:

لفظ الغرض من الألفاظ المجملة التي يثبتها بعض الطوائف، وينفيها بعضهم، والحق أنه لا بدَّ فيه من التَّفصيل، وهو أن يقال: هذا اللفظ يراد به معنيان:

الأوَّل: معنى الحكمة التي أثبتها الله لنفسه، فهذا المعنى حق، لا يجوز نفيه خلافا للمعطلة، ولكن يترك هذا اللفظ، ولهذا فإن الغالب على الفقهاء وغيرهم من المثبتين للقدر أنهم لا يطلقون لفظ الغرض وإن أطلقوا لفظ الحكمة لما فيه من إيهام الظلم والحاجة، فإن الناس إذا قالوا: فلان فعل هذا لغرض، وفلان له غرض مع فلان، كثيرا ما يعنون بذلك المراد المذموم من ظلم وفاحشة أو غيرهما، والله تعالى منزه عن أن يريد ما يكون مذموما بإرادته. (٢)

---

(١) انظر المجموع(٨/ ١٣٤) وشفاء العليل(ص/ ٢٩٦)وموقف الشَّيخين من الألفاظ المجملة(٢/ ١٣٠١).

(٢) انظر منهاج السنة (٢/ ٣١٤) (١/ ٤٥٥) والصواعق المرسلة (٣/ ٩٣٤).

والثَّاني: الحاجة إلى الشيء الذي يريده، ونحوها من المعاني التي تشعر النقص، فهذا معنى باطل، ينزه الله عنه، لأنه نقص، والله أعلم. (١)

واللفظ الخامس: القول بتسيير الإنسان أو اختياره:

من الألفاظ المجملة العصرية التي يخوض فيها كثير من المعاصرين خوضا عظيما: (هل الإنسان مخيَّر أو مسيَّر؟)، وهذا لفظ مشكل مجمل، لابد فيه من الاستفصال.

وذلك لأن لفظ (مخيَّر) يوهم القول بأن الإنسان مؤثِّر في فعله استقلالا بدون مشيئة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهذا قول المعتزلة.

وكذلك لفظ: (مسيَّر) يوهم بأن الإنسان لا إرادة له مجبور كالشجرة في مهبِّ الريح.

فالأولى إذن العدول عن هذه الألفاظ إلى الألفاظ الشرعيَّة الواضحة، بأن يقال: للعبد مشيئة وإرادة على فعله، ولكنها خاضعة لمشيئة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وإذا كان لا بدَّ من الخوض فيها فيجاب بما أجاب بعض أهل العلم المعاصرين، وهو أن يقال: الإنسان مخيَّر ومسيَّر معًا باعتبارين: فباعتبار ما مضى من قدر الله ونفوذه فيه فهو مسيَّر، وإن كان متسببا في ذلك، وباعتبار ما أعطاه الله من القدرة والإرادة والعقل والاختيار فهو مخيَّر، وإن كانت مشيئته خاضعة لمشيئة الله وإرادته. (٢)

---

(١) موقف الشيخين من الألفاظ المجملة (٢/ ١٢٦٢).

(٢) انظر المختصر في القدر (ص/ ٦٦) وفتاوى ابن حميد (ص/ ١٨) ومجموع فتاوى ابن باز (٨/ ٩٤) ومجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢/ ٩٠) والإيمان بالقدر للحمد (ص/ ١٢٩).

بَعضُ المَنَاهِي اللَّفظيَّة المتعَلقَة بِالقَدَر

هناك بعض الكلمات التي يستخدمها العامة، وهي من المناهي اللفظية المتعلقة بالقدر، يجب على المؤمن أن ينتبه لها ليحذرها، فمن هذه الكلمات: [١]

الكلمة الأولى: حسبي من سؤالي علمه بحالي. باطلة وفيها ترك العمل بالأسباب. [٢]

والكلمة الثَّانية: سؤالك منه –يعني الله– اتهام له. [٣]

والكلمة الثَّالثة: لا حاجة لنا بالدُّعاء إذا نزل البلاء. سجع كسجع الكهان.

والكلمة الرَّابعة: اللهم إني لا أسألك رد القضاء، ولكني أسألك اللطف فيه. [٤]

والكلمة الخامسة: شاءت الظروف، أو شاءت الأقدار كذا وكذا. [٥]

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (٤/ ٧٤، ٧٥): "والكلمة أصل العقيدة. فإن الاعتقاد هو الكلمة التي يعتقدها المرء، وأطيب الكلام والعقائد: كلمة التوحيد واعتقاد أن لا إله إلا الله. وأخبث الكلام والعقائد: كلمة الشرك، وهو اتخاذ إله مع الله".

انظر الإيمان بالقدر للحمد (ص/ ١٤٤) وما بعدها.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٥٣٩).

(٣) قال الشيخ الألباني في الضعيفة (١/ ٧٥): "هذه ضلالة كبري! فهل كان الأنبياء صلوات الله عليهم متهمين لربهم حين سألوه مختلف الأسئلة؟".

(٤) في البخاري (٦٦١٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ جَهْدِ البَلاَءِ، وَدَرَكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ القَضَاءِ، وَشَمَاتَةِ الأَعْدَاءِ».

(٥) سئل العلامة ابن عثيمين عن قول: (شاءت الظروف أن يحصل كذا وكذا)، (وشاءت الأقدار كذا وكذا)؟. فأجاب قائلًا: قول: (شاءت الأقدار)، و(شاءت الظروف) ألفاظ منكرة؛ لأن الظروف جمع ظرف وهو الزمن، والزمن لا مشيئة له،وكذلك الأقدار جمع قدر، والقدر لا مشيئة له، وإنما الذي يشاء هو الله – عز وجل – نعم لو قال الإنسان: " اقتضى قدر الله كذا وكذا ". فلا بأس به. أما المشيئة فلا يجوز أن تضاف للأقدار لأن المشيئة هي الإرادة، ولا إرادة للوصف، إنما الإرادة للموصوف.

انظر مجموع فتاوى ابن عثيمين (٣/ ١١٤).

والكلمة السَّادسة: شاء الحظ، أو: شاءت إرادة الله أو: عناية الله، أو حكمة الله، وقد يقولون: تدخلت المشيئة الإلهية.[(١)]

والكلمة السَّابعة: ما شاء الله وشاء فلان، والصواب: ثم شاء فلان.

والكلمة الثَّامنة: إن الله على ما يشاء قدير، إذا اعتقد صاحبه أن الله لا يقدر إلا على ما يشاؤه، لأن عقيدة أهل السنة أن قدرة الله تتعلق بالموجودات والمعدومات، وأنها شاملة لما يشاؤه ولما لا يشاؤه.[(٢)]

والكلمة التَّاسعة: إرادة الشعب من إرادة الله. وكأنه جار على مذهب الجبرية.

والكلمة العاشرة: قول بعض العامَّة في المطر: (هذه طشَّةٌ ما وُزِنت).

والكلمة الحادية عشرة: قول بعضهم: (العقرب تسابق القدر، والحية مأمورة).

---

(١) فتاوى نور على الدرب لابن باز (٤/ ٢٥٣).

(٢) لهذه الكلمة حالتان:

الأولى: أن تكون مقيَّدة بأفعال معيَّنة، كأن يقال: الله قدير على إهلاك دول الكفر إذا شاء، فهذا جائز، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾﴾ [سورة الشورى:٢٩].

والثَّانية: أن تكون مطلقة، كأن يقال: الله على ما يشاء قدير، فهذا الإطلاق أنكره بعض أئمة الدعوة النجدية، كالمجدد الثاني عبد الرحمن بن حسن، والشيخ محمد بن مانع والشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ لأن فيها تقييدا لما أطلقه، ولأنه موهم بأن ما لا يشاؤه لا يقدر عليه.

والذي رجحه الشيخ الألباني وابن باز أن الأولى أن يقال: وهو على كل شيء قدير، كما هو الواقع في أغلب الآيات، ولكن يجوز هذا التعبير، لما جاء في صحيح مسلم عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى: «وَلَكِنِّي عَلَى مَا أَشَاءُ قَادِرٌ».

انظر معجم المناهي اللفظية للشيخ بكر (ص/ ٣٣١) والصحيحة للألباني (٦/ ١٩٥) برقم (٢٦٠١) وفتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (١/ ٢٠٧) وعنوان المجد في تاريخ نجد (٢/ ٢٢) والإيمان بالقدر للحمد (ص/ ١٤٩) والتعليقات الأثرية على العقيدة الطحاوية لأئمة الدعوة السلفية (ص/ ٩).

والكلمة الثَّانية عشرة: قول بعضهم إذا سمع بوفاة شخص: (هل مات بسبب أو قضاء وقدر)؟ والأولى: هل مات بسبب أو بغير سبب؟.

والكلمة الثَّالثة عشرة: قول بعضهم عند التعزية: البقية في حياتك، لأنه لم يبق من حياته شيء، وهذا جار على قول المعتزلة.[١]

والكلمة الرابعة عشرة: قولهم إذا حصل لأحد مصيبة: فلان ما يستاهل المرض أو المصيبة، أو لا يستحق ذلك، وقد يقولون: هذا ابن حلال، وهذا اعتراض على الله.

والكلمة الخامسة عشرة: قول بعضهم: (تظلمني، الله يظلمك). وهذا باطل، لا تجوز نسبة الظلم إليه ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [سورة الكهف:٤٩].

---

(١) انظر الإيمان بالقدر للحمد (ص/ ١٦١).

قِصَصٌ فِي القَضَاءِ وَالقَدَرِ

قد ذُكرت في كتب الاعتقاد والتراجم كثير من القصص التي وقعت بين الناس حول مسألة القضاء والقدر، وأحببت أن أنقل هنا بعض هذه القصص لأهمية هذا الموضوع، وليتبين حيرة الناس قديما وحديثا في هذا الباب لعل الله يوفق من قرأها أن يشكر الله على نعمة فهم هذه المسألة التي _والله_ من أعظم النعم على أهل السنة والجماعة، والله الهادي إلى الصراط المستقيم.

القِصَّةُ الأُولَى: ووقف أعرابي على حلقة فيها عمرو بن عبيد، فقال: يا هؤلاء إن ناقتي سرقت فادعوا الله أن يردها علي، فقال عمرو بن عبيد: اللهم إنك لم ترد أن تسرق ناقته فسرقت، فارددها عليه! فقال الأعرابي: لا حاجة لي في دعائك! قال: ولم؟ قال: أخاف – كما أراد أن لا تسرق فسرقت – أن يريد ردها فلا ترد!!. (١)

القِصَّةُ الثَّانِيَة: وقعت مناظرة بين الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني والقاضي عبد الجبار المعتزلي، قال عبد الجبار في ابتداء جلوسه للمناظرة: سبحان من تنزه عن الفحشاء.

فقال الأستاذ مجيبا: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء.

فقال عبد الجبار: أفيشاء ربنا أن يعصى؟.

فقال الأستاذ: أيعصى ربنا قهرا؟.

فقال عبد الجبار: أفرأيت إن منعني الهدى وقضى علي بالردى، أحسن إلي أم أساء؟.

---

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٣٢٣). وأصول الاعتقاد (٤/ ٨١٦ – ٨١٧/ ١٣٧٦) والإبانة (٢/ ١١/ ٢٨٠/ ١٩١٤).

فقال الأستاذ: إن كان منعك ما هو لك فقد أساء، وإن منعك ما هو له فيختص برحمته من يشاء، فانقطع عبد الجبار.[١]

القصَّة الثَّالثة: كان أبو إسحاق الإسفراييني الأشعري يجالس الصاحب بن عباد المعتزلي، وكان بينهما صحبة وصداقة وكانوا يتناقشون في مسألة القدر كثيرا، وفي يوم من الأيام كان الصاحب بن عباد في حديقة منزله ومعه الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني، فقطع الصاحب بن عباد ثمرةً من إحدى الشجر يريد التندر بعقيدة الأشعرية، فقال لأبي إسحاق: يا أبا إسحاق! من قطع الثمرة؟[٢] فقال: الذي يستطيع أن يعيدها.[٣]

ومما وقع بينهما أيضا أن الصاحب بن عباد كان على مائدته يأكل ومعه الأستاذ الاسفرائيني، فتقصد الصاحب بن عباد شيئًا بجانب الاسفرائيني من الطعام فأخذه، فقال: يا أستاذ! من الذي أكل؟ ففي هذه الأثناء شرق بأكله -أي: غص بأكله- فقال له الاسفرائيني: من الذي غص؟.[٤]

القصَّة الرَّابعة: عن عمرو بن الهيثم قال: خرجنا في سفينة، وصحبنا فيها قدري ومجوسي، فقال القدري للمجوسي: أسلم، قال المجوسي: حتى يريد الله، فقال القدري:

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٢٢٦).

(٢) لأن الأشعرية يقولون: العبد له قدرة مسلوبة التأثير، وهو يريد أن يثبت له أنه ليس كذلك.

(٣) أي: الذي يستطيع أن يعيد هذه الثمرة إلى شجرتها، أي: أنت قطعتها لكن لا تستطيع أن ترجعها إلى محلها؛ لأن المعتزلة يقولون: إن القادر هو القادر على الضدين، أي: من يستطيع أن يرفع ويستطيع أن يخفض، يقطع ويعيد، فلما قال له: من قطعها؟ قال: الذي يستطيع أن يعيدها.

انظر شرح الحموية للغفيص (١٧/ ١١).

(٤) أي: إن كنت قصدت هذا فأنت أحمق، أي: كيف تقصد إلى شيء قد يقع بسببه موتك؟.

انظر شرح الحموية للغفيص (١٧/ ١١).

إن الله يريد ولكن الشيطان لا يريد،! قال المجوسي: أراد الله وأراد الشيطان، فكان ما أراد الشيطان! هذا شيطان قوي!! وفي رواية أنه قال: فأنا مع أقواهما!. (١)

القصَّة الخامسة: من القصص التي حصلت للجبرية قصص تبيِّن مدى خطورة هذا المذهب، وأن فيه تبرير للمعاصي، ومما حصل من ذلك:

صعد رجل يومًا على سطح دار له، فأشرف على غلام له يفجر بجاريته، فنزل وأخذهما ليعاقبهما، فقال الغلام: إن القضاء والقدر لم يدعانا حتى فعلنا ذلك، فقال: لعلمك بالقضاء والقدر أحب إلى من كل شيء، أنت حرٌّ لوجه الله.

ورأى آخر رجلًا يفجر بامرأته، فبادر ليأخذه فهرب، فأقبل يضرب المرأة وهي تقول: القضاءُ والقدر، فقال: يا عدوة الله أتزنين وتعتذرين بمثل هذا؟ فقالت: أو تركت السنة وأخذت بمذهب ابن عباس، فتنبه ورمى بالسوط من يده واعتذر إليها، وقال: لولاك لضللت.

ورأى آخر رجلًا آخر يفجر بامرأته فقال: ما هذا؟ فقالت: هذا قضاءُ الله وقدره، فقال: الخيرة فيما قضى الله، فلقب بالخيرة فيما قضى الله، وكان إذا دعي به غضب. (٢)

القصَّة الخامسَة: من القصص قصص تبين تجرؤ الجبرية على الله تعالى، ومن ذلك:

بلغ بعض هؤلاء أن عليًا مر بقتلى النهروان فقال: بؤسًا لكم، لقد ضركم من غركم. فقيل: من غرّهم؟ فقال: الشيطان، والنفس الأمارة بالسوءِ، والأماني، فقال هذا القائل: كان عليٌّ قدريًّا، وإلا فالله غرهم وفعل بهم ما فعل وأوردهم تلك الموارد.

---

(١) شرح الطحاوية (١/ ٣٢٣).

(٢) طريق الهجرتين (ص/ ٨٣).

واجتمع جماعة من هؤلاء يومًا فتذاكروا القدر، فجرى ذكر الهدهد وقوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ [سورة النمل:٢٤]، فقال: كان الهدهد قدريًا أضاف العمل إليهم والتزيين إلى الشيطان، وجميع ذلك فعل الله.

وسئل بعض هؤلاء عن قوله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [سورة ص:٧٥]: أيمنعه، ثم يسأله ما منعه؟ قال: نعم، قضى عليه في السر ما منعه في العلانية ولعنه عليه، قال له: فما معنى قوله: ﴿وَمَاذَا عَلَيۡهِمۡ لَوۡ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [سورة النساء:٣٩] إذا كان هو الذى منعهم؟ قال: استهزاءً بهم. قال: فما معنى قوله: ﴿مَّا يَفۡعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمۡ إِن شَكَرۡتُمۡ وَءَامَنتُمۡۚ﴾ [سورة النساء:١٤٧]، قال: قد فعل ذلك بهم من غير ذنب جنوه، بل ابتدأهم بالكفر ثم عذبهم عليه، وليس للآية معنى.

وقال بعض هؤلاء- وقد عوتب على ارتكابه معاصي الله فقال: إن كنت عاصيًا لأمره فأنا مطيع لإرادته.

وجرى عند بعض هؤلاء ذكر إبليس وإبائه وامتناعه من السجود لآدم، فأخذ الجماعة يلعنونه ويذمونه، فقال: إلى متى هذا اللوم؟ ولو خلى لسجد، ولكن منع. وأخذ يقيم عذره فقال بعض الحاضرين: تبًا لك سائر اليوم، أتذب عن الشيطان وتلوم الرحمن؟.

وقيل لبعض هؤلاء: أليس [الله عز وجل] يقول: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ﴾ [سورة الزمر:٧]، فقال: دعنا من هذا، رضيه وأحبه وأراده، وما أفسدنا غيره.

وقال بعضهم- وقد ذكر له ما يخاف من إفساده- فقال: لي خمس بنات لا أخاف على إفسادهن غيره.[١]

وقرأ قارئ بحضرة بعض هؤلاء: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [سورة ص:٧٥]، فقال: هو والله منعه، ولو قال إبليس ذلك لَكَانَ صادقًا، وقد أخطأ إبليس الحجة، ولو كنت حاضرًا لقلت له: أنت منعته.

وسمع بعض هؤلاء قارئا يقرأ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ﴾ [سورة فصلت:١٧]، فقال: ليس من هذا شيء، بل أضلهم وأعماهم. قالوا: فما معنى الآية؟ قال: مخرقة يمخرق بها.

وجاء جماعة إلى منزل رجل من هؤلاء فلم يجدوه، فلما رجع قال: كنت أصلح بين قوم فقيل له: وأصلحت بينهم؟ قال: أصلحت، إن لم يفسد الله. فقيل له: بؤسًا لك، أتحسن الثناء على نفسك وتسيء الثناء على ربك؟.[٢]

قال ابن القيم: فيقال: الله أكبر على هؤلاء الملاحدة أعداء الله حقًا الذين ما قدروا الله حق قدره، ولا عرفوه حق معرفته، ولا عظموه حق تعظيمه، ولا نزهوه عما لا يليق به، وبغضوه إلى عباده وبغضوهم إليه سبحانه، وأساؤوا الثناء عليه جهدهم وطاقتهم، وهؤلاء خصماءُ الله حقًا الذين جاء فيهم الحديث: «يُقَالُ يَوْمَ القِيَامَةَ: أَيْنَ خُصَمَاءُ الله؟ فَيُؤْمَرُ بِهِمْ إِلَى النَّارِ»،[٣] قال شيخ الإسلام ابن تيمية في تائيَّته:

---

(١) يريد غير الله، نعوذ بالله من هذا الضلال.

(٢) طريق الهجرتين (ص/ ٨٤-٨٥).

(٣) تقدم تخريجه.

وَيُـــدْعَى خُصُـــومُ اللهِ يَـــوْمَ مُعَـــادِهِمْ ... إِلَى النَّـــارِ طُـــرًّا مَعْشَرُ القَدَرِيَّـــةِ

سَـــوَاءٌ نَفَـــوْهُ، أَوْ سَـــعَوْا لِيُخَاصِـــمُوا ... بِـــهِ اللهَ أَوْ مَـــارَوْا بِـــهِ لِلشَّرِيـــعَةِ

اهـ كلام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى. (١)

(١) يسَّر الله إتمام التعليق على هذا الكتاب مع الزيادات يوم الجمعة (٢٢/ ذو الحجة/ ١٤٤٠هـ) في دار الحديث السلفية بالحامي، ثم تمَّ تهذيبه مع بعض الإضافات ليلة الاثنين (١٧/ ربيع الثاني/ ١٤٤٣هـ) بقلم أبي مشكور عبد الشكور بن علي بن عبد الله الصومالي الإسرافيلي. والحمد لله ربِّ العالمين.

فَهرسُ أَهمّ المَصَادِرِ والمَرَاجِع

- أبكار الأفكار للآمدي، ت: أحمد المهدي، ط: دار الكتب والوثائق.
- الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للفوزان، ط: دار ابن الجوزي.
- أعلام السنة المنشورة للحافظ الحكمي، ت: حازم القاضي، ط: وزارة الشؤون.
- إيثار الحق على الخلق، لابن الوزير، ط: دار الكتب العلمية.
- الإيمان بالقضاء والقدر لمحمد الحمد، ط: دار ابن خزيمة.
- بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية، ط: مكتبة الملك فهد.
- التعريفات للجرجاني، ط: دار الكتب العلميَّة.
- التعليقات النقيَّة شرح المنظومة التائيَّة في القدر، لشيخنا الحجوري، ن: دار كنوز الإسلام.
- تفسير ابن كثير، ن: دار الكتب العلمية.
- تفسير السعدي، ن: مؤسسة الرسالة.
- توفيق رب البرية في حل المسائل القدرية للغامدي، ط: دار أطلس الخضراء.
- جامع الرسائل لابن تيمية، ت: محمد رشاد، ط: دار العطاء.
- الدرر السنية في الأجوبة النجدية، ت: ابن قاسم، ط: مكتبة الملك فهد.
- رسالة في القضاء والقدر، لابن عثيمين، ط: دار الوطن.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، ن: دار المعارف.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني، ن: دار المعارف.
- شرح التائية في القدر لمحمد إبراهيم الحمد، ط: دار ابن خزيمة.
- شرح الطحاوية لابن أبي العز، ت: الأنؤوط وصاحبه، ن: مؤسسة الرسالة.

- شرح العقيدة الطحاوية للراجحي، ن: الشاملة.
- شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين، ط: دار ابن الجوزي.
- شرح مسلم للنووي، ط: دار إحياء التراث.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر لابن القيم، ط: دار المعرفة.
- الصواعق المرسلة لابن القيم، ت: علي الدخيل، ن: دار العاصمة.
- طريق الهجرتين لابن القيم، ن: دار السلفية.
- العقل والنقل عند ابن رشد للجامي، ن: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- فتح الباري لابن حجر، ط: دار المعرفة.
- الفرق بين الفرق للبغدادي، ن: دار الآفاق الجديدة.
- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة، لعبد الرحمن المحمود، ط: دار الوطن.
- القضاء والقدر للبيهقي، ت: صلاح الدين شكر، ط: مكتبة الرشد.
- قطر الولي على حديث الولي للشوكاني، ط: دار الكتب الحديثة.
- قواعد أهل الأثر في الإيمان بالقدر، للنجار، ط: دار العاصمة.
- اللآلي البهية في شرح الواسطية لصالح آل الشيخ، ت: عادل رفاعي، ط: دار العاصمة.
- لوامع الأنوار البهية للسفاريني، ن: مؤسسة الخافقين ومكتبتها.
- مجموع فتاوى ابن تيمية، لابن قاسم، ط: مكتبة الملك فهد.
- مجموع فتاوى ورسائل الشيخ العثيمين، ت: فهد السليمان، ط: دار الوطن.
- المختصر في عقيدة أهل السنة في القدر، لإبراهيم الرحيلي، ط: دار الإمام أحمد.
- مدارج السالكين لابن القيم، ط: دار الكتاب العربي.
- معارج القبول للحافظ الحكمي، ن: دار ابن القيم.

❖ مفتاح دار السعادة لابن القيم، دار الكتب العلمية.

❖ مقاييس اللغة لابن فارس، ت: عبد السلام هارون، ط: دار الفكر.

❖ مقاييس اللغة لابن فارس، ت: عبد السلام هارون، ن: دار الفكر.

❖ الملل والنحل للشهرستاني، ن: مؤسسة الحلبي.

❖ منهاج السنة النبوية لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم.

❖ الموسوعة العقدية، لمجموعة من الباحثين بإشراف عَلوي السقاف، ن: الدرر السنية.

❖ موقف الرازي من القضاء والقدر للطالبة أتفال بنت يحيى، ن: جامعة أم القرى.

فَهرسُ المُحتَوِيَاتِ

المُقَدّمَة ٥
تَـعرِيـفُ الكِـتَـابِ ٨
من هو السَّائل؟ ٩
عَدَدُ أَبيَاتِ القَصِيدَةِ: ١١
مَوضُوعُ القَصِيدَةِ: ١١
شُروحُ القَصِيدَة: ١٢
تَرجُمة المُصنِّف (شيخ الإسلام) ١٥
تَرجمَة الشَّارِح (الإمام السِّعدي) ١٩
مُقَدّمَة مُهِمَّة فِي القَضَاءِ وَالقَدَرِ ٢٢
المَسْأَلَةُ الأُولَى: تَعرِيفُ القَضَاءِ وَالقَدَرِ ٢٥
المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: الفَرقُ بَينَ القَضَاءِ وَالقَدَرِ ٢٧
المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: وُجُوبِ الإِيمَانِ بِالقَضَاءِ وَالقَدَرِ ٢٨
المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: مَرَاتِبُ القَدَرِ ٣٢
الأولى: الـعِـلـم ٣٢
والثَّانية: الكِتَابَة: ٣٤
والثالثة: المَشِيئَة ٣٥
والرَّابعة: الخَلقُ ٣٦
المَسْأَلَةُ الخَامِسَةُ: أنواع التَّقدِير ٤٠
الأوَّل: التقدير العام: ٤٠
والثَّاني: التَّقدير المفصَّل ٤٠
الأوَّل: التقدير العمري ٤٠
والثاني: التقدير السَّنوي ٤١
والثالث: التقدير اليومي ٤١
المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: أُصُولُ أَهلِ السُّنَّةِ فِي القَدَرِ غَيرِ المَراتِب الأَربَعَة ٤٢
الأصل الأوَّل: ٤٢

والأصل الثَّاني ٤٢
والأصل الثَّالث: ٤٣
والأصل الرَّابع ٤٥
والأصل الخَامِس: ٤٦
والأصل السَّادس: ٤٩
المَسألة السَّابِعَة: الأُمُور المُؤثِّرة عَلَى الخِلاف في القَدر ٥٠
الأمر الأوَّل: إثْبَات الحِكمَة وَتَعلِيل أفعَالِ الله عَزَّ وَجَل ٥٢
الأمرُ الثَّاني: التَّحسِينُ وَالتَّقبِيح ٥٣
الأمر الثَّالث: وُجُوب فِعل الأصلَح ٥٤
الأمر الرَّابع: إثبَاتُ الاستِطَاعَة وَأقسَامُها ٥٥
الأمر الخَامِس: تَكلِيفُ مَا لا يُطاق ٥٧
الأمر السَّادس: مَعنَى الظُّلم وَكَيفية تَنزِيه الله عَنه ٥٩
الأمر السَّابع: التَّفرِيق بين المَشِيئة والمحبَّة ٦١
الأمر السَّابع: التَّفرِيق بين الإيجَاد والإعدَاد والإمدَاد ٦٢
الأمر التَّاسع: التَّفرِيق بَين القَدر المطلَق والقَدر المعلَّق ٦٥
الأمر العَاشر: مَسالة الشَّر وعدم إضَافَتها إلى الله عَزَّ وجَلَّ ٦٧
المَسْأَلَةُ الثَّامِنَة: ثَمَرَاتُ الإِيمَانِ بِالقَضَاءِ وَالقَدَرِ ٦٩
نصُّ المَنظُومَة ٧٢
[مُقَدّمَةُ الشَّارِح] ٨٠
[نَصُّ السُّؤَالِ وَشَرحِ أَبيَاتِها] ٨٣
[الجَوَابُ المُجمَل عَن هَذَا السُّؤالِ] ٨٧
[وَجهُ الجَمعِ بَينَ كوَن الفِعلِ مِن الله خَلقًا وَمِن العَبدِ فِعلا] ٩٠
[مُقَدّمَةُ النَّاظِم في بَيَانِ حَالِ السُّؤَالِ] ٩٤
[مَذَاهِبُ الفِرقِ الضَّالَّةِ في القَدَر] ٩٨
[الطَّائفَةُ الأُولَى: القَدَريَّة النُّفَاة] ١٠٢
[الطَّائفَةُ الثَّانِيَة: القَدَرِيَّةُ الجَبرِيَّة] ١١٤

[الطَّائفَةُ الثَّالِثة: القَدَرِيَّةُ المُشرِكُون] ١٢٠
[بَيَانُ أُصُول القَدَر وأَصلِ ضَلالِ الخَلقِ فِيه] ١٢٢
[إثبَاتُ الحِكمَة لله تَعَالى] ١٢٥
[الجَمعُ بَينَ المَشيئَةَ وَالحِكمَة أو الشَّرع] ١٣٠
[عُمُوم مُلكِ الله وَكَمَال حِكمَته] ١٣٢
[لله القُدرَةُ الكَامِلَةِ وَالإِرَادةِ الشَّامِلَةِ وَالحِكمَةِ البَالِغَة] ١٣٤
[تَحقِيقُ هَذَا المَقَام هُو المَطلَبُ الأَقصَى] ١٣٨
[قُبحُ سؤالِ: لِمَ شَاءَ اللهُ كُفرَ الكَافِر] ١٤٢
[كُلُّ مَا يَحصُلُ في الكَونِ فَهو بِإِرَادَةِ الله وَقُدرَتِهِ] ١٤٧
[مَشِيئَةُ الله لا تُنَافِي مَا جَعَلَه مِنَ الأَسبَابِ] ١٥٢
[سَبَبُ ضَلالِ عُقُولِ الخَلقِ هُوَ الإِعتِراضِ عَلَى الله] ١٥٦
[سَبَبُ ضَلالِ مَلاحِدةِ الفَلاسِفَةِ] ١٥٨
[سَبَبُ ضَلالِ أَهلِ الكِتَابِ] ١٦٠
[بِدَايَة الردِّ عَلَى السَّائِل] ١٦٢
[إلزام السَّائِل بِلَوَازم كُـفريَّة وَقبيحَة] ١٦٥
[إلزام السَّائِل بِلَوَازم تُنَافِي العَقل] ١٧٠
[نَقضُ مَذهَبِ السَّائِل بِالوَاقِع وَالفِطرَة] ١٧٢
[أَعمَالُ العِبَادِ خَيرُهَا وَشَرُّهَا تَترَتَّبُ عَلَيهَا آثَارُهَا] ١٧٨
[خَطَأ اعتِذَارِ المجرِمِ بِأَنَّ الذَّنبَ مُقدَّرٌ عَلَيهِ] ١٨١
[مَا يُنجِّي العَبدُ مِن المَأزِق الحَرِج] ١٨٣
[احتِجَاجُ المحتَجِّ بِتَقدِيرِ الرَّبِّ يَزِيدُه عَذَابًا] ١٨٩
[أَجوبَةُ أَهلِ السُّنَّة عَن الأَمرِ بالرِّضَا بِالقَضَاءِ] ١٩١
[حَقِيقَةُ مَعصِيَةِ المُكَلَّف] ١٩٨
[حِكمَةُ الله اقتَضَت افْتِرَاقُ العِبَادِ في السَّعادَةِ والشَّقاوَةِ] ٢٠٠
[قُبحُ مَقَالَةِ: هَل أَختَار تَركَ حُكمِ الله وَقَدَرِه]؟ ٢٠٣
خَاتِمَةُ النَّاظِمِ ٢٠٦

[خَاتِمَةُ الشَّارِح] ٢٠٨
[المِثَالُ الأَوَّلُ: مُحَاوَرَةٌ بَينَ مُسرِفٍ وَنَاصِح] ٢٠٩
[المِثَالُ الثَّانِي: سُؤَالِ رَجُل لِبعضِ العُلَمَاءِ عَنِ القَدَرِ] ٢١٢
المِثَالُ الثَّالثُ: قَضِيَّةُ الرَّجُل الجَبَرِي ٢١٦
المِثَالُ الرَّابِعُ: مُخَاصَمَة بَينَ القَدرِي وَالجَبَرِي ٢١٨
[المِثَالُ الخَامِسُ: فِي الآجَالِ وَالأَرزَاقِ] ٢٢٤
المُلحَقَات ٢٢٩
جَوَابُ الحَافِظ ابن حَجَر عَن أَبيَاتِ السَّائل ٢٢٩
بَعضُ الأَلفَاظ المُجمَلَة فِي بَاب القَضَاء وَالقَدَر ٢٣٠
اللفظ الأوَّل: الكَسب ٢٣٠
واللفظ الثَّاني: الفِعل ٢٣٢
واللفظ الثالث: التأثير ٢٣٣
واللفظ الرَّابع: الغرض ٢٣٤
واللفظ الخامس: تسيير الإنسان واختياره ٢٣٥
بَعضُ المَنَاهِي اللَّفظيَّة المتعَلقَة بِالقَدَر ٢٣٦
قِصَصٌ فِي القَضَاءِ وَالقَدَرِ ٢٣٩
فَهرسُ أَهمّ المَصَادِر والمَرَاجِع ٢٤٥
فَهرسُ المُحتَوِيَاتِ ٢٤٨